التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي

الأستاذ الدكتور
صباح عطيوي عبّود



الرضوان
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

التقاء الساكنين في ضوء

نظرية المقطع الصوتي

التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي

الاستاذ الدكتور

صباح عطيوي عبود

الطبعة الأولى

2014م - 1435هـ

الرضوان للنشر والتوزيع

دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان

الرضوان

للنشر والتوزيع

التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي

ا.د.صباح عطيوي عبود

الواصفات:

الاصوات//اللغة العربية/

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2013/6/2113)

ردمك ISBN 978-9957-76-290-2

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - الأردن - العبدلي - شارع الملك حسين

قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118

هاتف: 4616436 6 962+ فاكس: 4616435 6 962+

ص.ب. :926414 عمان 11190 الأردن

E.mail:gm@redwanpublisher.com

:gm.redwan@yahoo.com

www.redwanpublisher.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

صدق الله العظيم

النساء

الإهداء

إلى

من تعلَّمَ بلا مُعلِّم فعلَّمني صغيرًا وكبيرًا

والدي العزيز

وإلى من علَّمني كيف أكتبُ وكيفُ أُحِبُّ علم الأصوات

مُعلِّمي الأوَّل الأستاذ الدكتور حسام النعيمي

الفهرس

الفصل الثاني

التخلُّص من التقاء الساكنين بالتحريك

الفصل الثالث

التخلُّص من التقاء الساكنين بالحذف

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاةُ والسلامُ على خيرِ الأنام محمَّد النبيِّ الأمين، وصحبه أجمعين.

ما زالت بنا حاجةٌ إلى مُعاودة دراسة اللغة وظواهرها دراسةً قائمةً على المُوازنة والنقد المُؤسَّسِ على البراهين العلمية والحقائق التي وصل إليها العلم الحديث، مُحلِّلينَ آراءَ عُلمائنا القُدامى الذين انطلقوا يُؤصِّلونَ ويُقعِّدونَ وَفْقًا للتجربةِ الذاتيَّة التي أثبتت صحَّتها في كثيرٍ من الأمور.

بيدَ أنَّ ما قرَّرهُ الدرسُ الصوتيُّ الحديثُ المُعتَمِدُ على الوسائل العلميَّةِ المُتطوِّرة تَوجَّبَ علينا أَنْ نُوظِّفَها ونستعينَ بها لتفسيرِ هذه الظواهر، ومن ثَمَّ الحكم على آراء عُلمائنا القُدامى فكانت فكرةُ دراسةِ التقاء الساكنين دراسةً صوتيَّةً صرفيَّةً، مُستهديًا بنظريَّة المقطع الصوتي العربي، فأضحى الكتابُ على ثلاثةِ فُصولٍ يسبقها تمهيدٌ وتتلوها خاتمة.

عرضتُ في التمهيد السكونَ عند القُدماء وأوضحتُ لماذا لا يلتقي ساكنان في العربية، وإن التقيا تخلَّص منهما العربيُّ في كلامِهِ.

وكان الفصلُ الأوَّلُ للمواضع التي يُغتَفَرُ فيها التقاءُ الساكنين مُحاولاً استقصاءها من مصادرهم، ثُمَّ عرضَها بالدرس في ضوء نظريَّة المقطع الصوتي العربي.

أمَّا الفصلُ الثاني فكانَ للتخلُّصِ من التقاء الساكنين بالتحريك، عرضتُ فيه أهمَّ مظاهرِ التحريك عند القُدماء، مدروسةً على وفقِ المُسلَّماتِ التي جاء بها الدرس الصوتي الحديث.

وعقدتُ الفصل الثالث للتخلّص من التقاء الساكنين بالحذف فدرست أهمَّ المواضع التي رأى فيها علماؤنا القُدماء حذفًا، ثمَّ موقف علماء اللغة المُحدثين منها، ثمَّ انتهى الكتاب بخاتمة أوجزتُ فيها أهمَّ النتائجِ التي ظهرت.

وبعد فهذا الذي بين يديَّ من نعمةِ اللّه وتوفيقه، فإن كان صوابًا فهو من سداده جلّت قدرته، وإلاّ فهو من نفسي الفقيرةِ إليه، ولا حولَ ولا قوَّة إلا باللّهِ، وصلّى اللّهُ على سيِّدنا وشفيعنا محمَّد خاتم الأنبياء.

رموز الكتابة الصوتية[1]

الصوت	رمزه العربي	الصوت	رمزه العربي
1. الهمزة	ء	21. القاف	ق
2. الباء	ب	22. الكاف	ك
3. التاء	ت	23. اللام	ل
4. الثاء	ث	24. الميم	م
5. الجيم	ج	25. النون	ن
6. الحاء	ح	26. الهاء	هـ
7. الخاء	خ	27. الواو الاحتكاكية	و
8. الدال	د	28. الياء الاحتكاكية	ي
9. الذال	ذ	29. الألف	ـً
10. الراء	ر	30. الفتحة	ـَ
11. الزاي	ز	31. الياء المصوّتة	ـٍ
12. السين	س	32. الكسرة	ـِ
13. الشين	ش	33. الواو المُصوّتة	ـٌ
14. الصاد	ص	34. الضمَّة	ـُ
15. الضاد	ض	35. صوت الإمالة	را
16. الطاء	ط	36. صوت التفخيم	وا
17. الظاء	ظ		
18. العين	ع		
19. الغين	غ		
20. الفاء	ف		

(1) يُنظَر: أصوات العربية بين التحول والثبات: 106 .

التمهيد

لِمَ لا يلتقي ساكنان في العربيَّة ؟

أوَّلاً : السكون :

في اللغة: السكون في اللغة ضدُّ الحركة، تقول: سَكَنَ الشيءُ يسكنُ سكونًا إذا ذهبت حركتُهُ، وأسكنه هو وسكَّنه غيره تسكينًا، وكلُّ ما هدأ فقد سكن، وسكن الرجل سكت، والسُّكّان ما تسكنُ به السفينةُ تُمنَعُ به من الحركةِ والاضطراب، وسكنَ بالمكان يسكُنُ سُكْنى، وسُكونًا: أقامَ، وسُمِّيت السِّكّينُ سِكِّينًا؛ لأنَّها تُسَكِّنُ الذبيحة، أي: تُسَكِّنُها بالموت[1].

فالسكون في اللغة يدُلُّ على الهدوء وانقطاع الحركة من كُلِّ ما من شأنهِ أَنْ يتحرَّكَ.

في الاصطلاح :

يقصد النحويُّونَ بالسكون قطع الحركة، قال السُهيلي: ((والسكونُ عبارةٌ عن خُلُوِّ العُضوِ من الحركات عند النطق بالحرف، ولا يحدثُ بعد الحرف صوتٌ فينجزمُ عند ذلك، أي ينقطع، فلذلك سُمِّي جزمًا اعتبارًا بانجزام الصوت، وهو انقطاعهُ، وسكونًا اعتبارًا بالعضو الساكن))[2]، والتعبيرُ عنهُ بالجزمِ من اصطلاح سيبويه، إذ قال: ((واعلم أنَّهُ إذا وافقت الياءُ الساكنة ياءَ الإضافة في النداء لم تحذف أبدًا ياء الإضافة ولم تكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء، ولكنَّهم يلحقون ياء الإضافة وينصبونها لئلا ينجزم حرفان))[3]، وسمَّاه

---

(1) يُنظَر: العين (سكن)، لسان العرب (سكن) .

(2) الأشباه والنظائر: 1/ 176 .

(3) الكتاب: 2/ 223، وكذلك: 2/ 204 .

المُبرّد الوقف، فقال: ((وكذلك مِنْ وهَلْ وبَلْ، يُقال له موقوف ولا يُقال له مجزوم))[1]. والسكونُ هو الأصلُ في البناء لثلاثةِ أوجه[2]:

أحدها: أنَّه أخفُّ من الحركة، فكان أحقَّ بالأصالة لِخفَّتهِ.

الثاني: أنَّ البناء يكسب الكلمة ثِقلاً، فناسب ذلك أصالةَ البناء على السكون.

الثالث: أنَّ البناء ضدُّ الإعراب وأصل الإعراب الحركات، فأصل البناء إذن السكون.

فالسكونُ يُقابل الحركة، بل هو خُلوٌّ من الحركة، وبناءً على هذا فليس صوابًا مقولةُ الأستاذ إبراهيم مصطفى ((إنَّ الفتحةَ أخَفُّ من السكون أيضًا وأيسرُ نُطقًا))[3]، فكيف يكون عدمُ الوجود أثقلَ من الوجود؟ ويبدو أنَّ الأستاذَ قد وقعَ ضحيَّةَ إغفالِ وظيفةِ السكون المقطعيَّة، إذ هي تُميّزُ نهاية المقطع دائمًا، وهذا يعني نطق الحرف غير متبوعٍ بحركة، وهذا النطقُ يختلف عن نطق الحرف المتبوع بحركة[4].

وربَّما جاءَ ذلك تيسيرًا للنُطق، ولاسيَّما إذا كانَ السكون داخل بنية المفردة؛ لأنَّ توالي الأحرف المُتحرِّكة في اللفظ الواحد أو ما كانَ في عداد اللفظ الواحد قد يؤدِّي إلى الثقل في النطق، قال الزجَّاجي: ((ألا تراهم بنوا كلامهم على مُتحرِّكٍ وساكن ومُتحرِّكين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحرِّكة؛ لأنَّهم في اجتماع

---

(1) المقتضب: 1/ 4، وقد غالى الشيخ جلال الحنفي في ذكره للسكون ثمانين نوعًا، يُنظَر: قواعد التجويد: 275- 337 .

(2) يُنظَر: شرح التصريح: 1/ 58، الأشباه والنظائر: 2/ 23 .

(3) إحياء النحو: 81 .

(4) يُنظَر في الردِّ عليه: دراسات في علم اللغة: 207- 220، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: 162- 181.

الساكنين يبطّئون، وفي كثرة الحروف المُتحرِّكة يستعجلون، وتذهب المهلةُ في كلامهم، فجعلوا الحركةَ عقِبَ الإسكان))[1]، وبذا تستطيعُ أنْ تُفسِّرَ إسكانَ فاءِ الأفعال الثلاثيّة عند تصريفها إلى المُضارع، فنقول: يضرِبُ ولكنَّها لم تسكن في الرباعي المجرّد لعدم توالي الأحرف المُتحرِّكة، أو قل المقاطع القصيرة نحو يُدَحْرِجُ.

بل إنَّ وظيفتها قد تتجاوزُ ذلك إلى المعاني، ممَّا جعلَ الدكتور كمال بشر يعُدُّ السكونَ ذا طبيعة سلبيَّةٍ نُطقًا إيجابيَّةٍ عملاً ووظيفةً، ولهذا فهي عنده واحدةٌ من الحركات في وظيفتها اللغويَّة، ولكنَّه قيَّد ذلك بقيدينِ: الأَوَّل: اقتصار ذلك على الجانب الوظيفي لا الصوتي.

والثاني: وجوبُ التفريق بين السكون والحركات الأخرى بأنَّهُ سلبيٌّ في النطق، ولهذا يقترح أنْ يُسمَّى السكون (الحركة الصفر)[2]، وهو في ذلك قد تبنَّى رأيَ الأستاذ فيرث الذي يرى أَنَّ السكونَ (ظاهرة تطريزيَّة) ضمن (النظام التطريزي) في الكتابة العربيَّة[3]، إلاّ أنَّه يختلف عنه في أنَّ الدكتور كمال بشر يعُدُّ السكون صُويتةً هامشيَّةً أو ثانويَّةً ترتبطُ بالتركيب وتُميِّزُهُ، ولكنَّها ليست جزءًا من بنائه، ومن ثمَّ لا يمكنُ إفرادُها أو عزلُها، ولستُ بمُتَّفقٍ معه في عدِّهِ السكونَ صويتةً؛ لأنَّ للصويتةِ تحقُّقًا صوتيًّا وكيانًا خاصًّا عن طريقهِ يمكن التفريق بين المعاني[4]، بل يمكن تحليلهُ إلى تصويتات[5]، وليس للسكون تحقُّقٌ

(1) الإيضاح في علل النحو: 71 .

(2) يُنظَر: دراسات في علم اللغة: 222 .

(3) يُنظَر: المصدر نفسه: 229 .

(4) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 151، 154، علم الأصوات العام: 110 .

(5) يُنظَر: أصوات العربية بين التحول والثبات: 90، دراسة الصوت اللغوي: 155، والمصطلح من اقتراح أستاذنا الدكتور حسام النعيمي ليقابل الألوفون (Allophone).

أو كيانٌ كما هو شأنُ الأصواتِ الأخرى التي تكوّن وحدات أكبر[1]، نعم إنَّ إسقاطَ حركةٍ قد يؤدِّي إلى تغيُّرِ المعنى، فالضَّرَبُ هو العَسلُ الأبيضُ والضَّرَبُ مصدرٌ معروف، والضُّحَكَةُ للفاعل، أمَّا الضُّحْكَةُ فللمفعول، قال الرضيُّ: ((وجاءَ فُعلَة بسكون العين كثيرًا بمعنى المفعول كالسُّبَّةِ والضُّحكَة واللُّعْنَة وبفتح العين للفاعل))[2]، ونقولُ أيضًا: ضَرَبْنا للفاعل، وضَرَبْنا للمفعول.

والحقُّ أنَّ ما نلاحظه من تغيّر دلالي ناجم عن تغيّر في البنيةِ المقطعيّة للمفردة أحدثه إسقاط الحركة، فكلمة الضَّرَب/ ء ـَ ض/ ض ـــَ/ ر ـــَ ب/ بثلاثةِ مقاطع، ولكن إسقاط القمّة من المقطع الثالث جعل بنية المفردة مقطعين اثنين / ء ـَ ض/ ض ـَ رب/، ومنه نرى أنْ لا وجودَ للسكون صوتيًا، فكيف يتمُّ التبادل مع الفتحة إذن؟.

ثانيًا: الساكن عند القُدامى والمُحدثين:

نظر علماء العربية القُدامى إلى الحروف من حيث الحركة والسكون، فوجدوها على ضربين: مُتحرّك وساكن، وتقوم نظرتهم في أساسها على أنَّ الحرفَ لا يمكنُ أن يستغني عن الحركة سواءٌ كانت بعده أم قبله، إذ لا يمكن تصوُّر الحرف مُجرَّدًا من الحركة[3]. فالساكنُ عندهم ((ما أمكنَ تحميله الحركات))[4]، مُراعين إطلاق الوصف على الصوت لا باعتبار ذاته، بل بحسب ما بعده، فارتبطت الحركة القصيرة بالحرف السابق لها حتَّى صارت

---

(1) يُنظَر: دور الكلمة في اللغة: 30 .

(2) شرح الشافية: 1/ 162 .

(3) يُنظَر: التفكير الصوتي عند العرب: 87 (بحث) .

(4) سر صناعة الإعراب: 1/ 31 .

عندهم مجرّدَ ذيلٍ للحروف كما يقول جان كانتينو الذي وصف نظريَّتهم الصوتيَّة – لهذا السبب- بالغموض جزئيًّا[1].

أمَّا في نظر الدراسة الصوتيَّة الحديثة ((فالصوتُ من هذا النوع صامتٌ في ذاته، وهو متحرّك إذا وَلِيَتْه حركةٌ من ضمٍّ أو فتحٍ أو كسر، وهو غيرُ مُتحرِّكٍ إذ ولِيَهُ صامتٌ مثلُهُ، أو بعبارةٍ أخرى إذا لم تعقبه حركة))[2]، فالساكنُ (Consonant) هو الصوت الذي ينجُمُ عن تقاربٍ في نقطةٍ ما من جهاز النُّطق، يؤدِّي إلى احتكاكٍ مسموع، ويُسمَّى الصوتُ احتكاكيًّا، وهو الرخوُ عند القُدماء، أو ينجم عن انطباقٍ في نقطةٍ ما من جهاز النُطق، فإذا تبعه انفصال مفاجئ سُمِّي الصوتُ انفجاريًّا، وهو الشديدُ عند القُدماء، وإذا ولد الصوت اللغوي مع بقاء الانطباق سُمِّي مُتوسِّطًا ويقابله المصوّت (Vowel) ويُراد به الصوتُ اللغوي الذي ينجم عن تكيُّفِ جهاز النُّطق لا يؤدِّي إلى حدوث انطباق أو حدوث احتكاك مسموع، والزمنُ الذي يؤدَّى فيه المصوّت يُقرِّرُ كونه قصيرًا أو طويلاً[3].

وقد شاع في الدراسات اللغوية الحديثة جملةٌ من المصطلحات للتعبير عن هذا الصوت (الساكن)، أثارت اضطرابًا في الاستخدام، تبرَّمَ منها غيرُ واحدٍ[4]، وهم في ذلك على وجه حقٍّ؛ إذ لا بُدَّ من تلمُّسِ أدنى علاقةٍ تربطُ المصطلحَ بمدلولِهِ، فليس المصطلحاتُ أعلامًا على أشخاص حتَّى يُقال إنَّ الأسماءَ لا تُعلَّل،

---

(1) يُنظَر: دروس في علم أصوات العربية: 148 .

(2) المنهج الصوتي: 27 .

(3) يُنظَر: اتصال الفعل بضمائر الرفع: (بحث)، الألسنية العربية: 1/ 37، علم اللغة- السعران: 160، علم اللغة وفقه اللغة: 35، في البحث الصوتي عند العرب: 39 .

(4) يُنظَر: مثلا: علم الأصوات العام: 77- 78، علم اللغة، السعران: 126 (الهامش)، علم اللغة العام، توفيق شاهين: 105، كلام العرب: 21، المصوّتات عند علماء العربية: 390- 400 (بحث)، الوجيز: 146 .

بل هي ((دلائلُ على علاقاتٍ مُعيَّنة بين اللفظ ومدلوله))[1]، ويكفي أنْ ننقلَ ما قاله الدكتور أحمد مختار عمر عن تعدُّدِ هذه المصطلحات واضطرابها دليلاً على هذا، فقال: ((إذا أردنا أن نرصُدَ هذه الاتجاهات وجدناها محوطةً بالارتجاليَّة من ناحية، والتحكُّمِ من ناحية ثانية، وعدم الانضباط من ناحية ثالثة، وهي سمات أدَّت إلى خلق كثيرٍ من المشكلات أمام المصطلح الألسُني، وكادت توصلهُ إلى حال يفقدُ فيها هويَّته ويتخلَّى عن أخصِّ خصائصهِ وهو ضرورةُ بنائهِ على الاتِّفاق والاصطلاح بين المُشتغلين باللغة وعلومها))[2].

ثالثًا: لِمَ يتخلَّصُ العربيُّ من التقاء الساكنين ؟

تُطالعنا في كتب اللغويين القُدامى والمُحدثين عبارةُ (لا يلتقي ساكنان) أو (حُرِّكَ لالتقاء الساكنين) أو (حُذِفَ لالتقاء الساكنين)، فلِمَ لا يلتقي الساكنان في العربية؟ ولِمَ يفرُّ العربيُّ من التقائهما؟.

لقد قسَّم علماء العربيَّة الحروف على قسمين: ساكن خالٍ من الحركة ومُتحرِّك، أي متبوع بحركة، فالحركةُ نقيضُ السكون، ومن هنا جاءت فكرةُ التقاء الساكنين أو الصامتين غير المتبوعين بمصوّت، وقد تحدَّث ابنُ جني عن ذلك، وجعله ممَّا يحكمُ به القياس ولكن النطق به غير سائغ[3]، ممثِّلاً له بصياغة اسم المفعول ممَّا عينُه حرفُ علَّة، نحو مقول ومبيع، إذ الأصلُ مَقْوُوْل ثمَّ مَقُوْوْل (بعد النقل) ومَبْيُوْع ثمَّ مَبُيْوْع (بعد النقل) وهذا الذي ظهر في القياس لا يمكنُ النطق به بأيِّ حال من الأحوال، ممَّا أدَّى إلى حذف أحد الحرفين.

لقد تحدَّث الصرفيُّون العرب عن التقاء الساكنين من خلال نظرتهم إلى أنَّ الألفَ والواو والياء المَدِّيتين حروفٌ سواكن، وبناءً على هذا تصوَّرَ ابنُ جني التقاء

---

(1) العربية الفصحى، مقدّمة المُعرب: 17 .

(2) المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية: 14 (بحث) .

(3) يُنظَر: الخصائص: 2/ 495 .

الساكنين – وإنْ كانَ عن طريق القياس- في حشو الكلمة على الشكل الآتي:

أ- قسم يستحيل النطقُ به، وذلك عند الجمع بين حرفي علّةٍ مثلين، كاجتماع الألفين في قائم وبائع، إذ الأصلُ قا ام وبا اع، ولمّا كان الجمع بين الألفين لا يُؤدّى إلى ألفٍ واحدة ولو مُدّت إلى العصر كما قال أبو إسحاق[1]، فلا سبيل إلى النُطقِ إلاّ بالحذفِ أو التحريك، نحو: شاك وشائك.

ويدخلُ هنا الحرفان الصحيحان يقعان حشوًا، ومثّل لذلك بكلمتي فَصْبْل ومَرْطْل، وجعله من باب الخطأ.

ب- قسم يجوز فيه النُطق ولكن فيه تحامل وتجشُّمٌ وتكلُّف، ومنه الجمع بين حرفي علّةٍ مختلفين نحو قاوْت وقايْت وقويْت وقيْوت، بشرط تقدّم الألف، فإنْ تأخّر دخل في باب المستحيل نحو قوْات وقيْات، وذلك لأنّهم يعتقدونَ أنَّ الألفَ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وليست الواو والياء كذلك، فإذا تكلّفنا نطقَ قاوت وقايت، فكأنّما مطلنا الفتحة، فجاءت الواو والياء كأنّهما بعد فتحتين، ولذلك جاز نحو ثوب وبيت، ولكنّا لو تكلّفنا ذلك في قيْات أو قوْات لم يكن بدٌّ من أحدِ أمرين كلٌّ منهما غيرُ جائز: الأوّل: إثبات حكم الياء والواو ساكنتين، عندها يجيء الألف بعد ساكن، والثاني: إسقاط حكمهما لسكونهما وضعفهما، فتكونُ الألفُ تاليةً لكسرةٍ أو ضمّةٍ، وهذا مُحال.

ومن الجائز المُتكلّفِ أيضًا في الحشو أَنْ يلتقي الساكنان الأوّل منهما حرفٌ مُعتلٌّ والثاني حرفٌ صحيح، وذلك نحو قالْب وقولْب وقيلْب، وبسبب هذا التكلُّف والتجشُّم لم يقل العرب: قولت ولا بيعت ولا خيفت، ممّا يوجبهُ القياس عند إسناد هذه الأفعال إلى تاء الضمير، وإنّما كان هذا لإيثار العرب الخفّةَ في

(1) يُنظَر: الخصائص: 2/ 495.

النُطق فإن تقدَّم الصحيح على المُعتلّ عُدَّ من باب المُستحيل نحو ضرْاب وضرْوب ضرْيب؛ لأنّهم يعتقدونَ أنَّ ما قبلَ الألفِ لا يكونُ ساكنًا البتَّة، وكذلك أختاها الياء والواو المدِّيتان.

ج- قسم فيه النُطق جائزٌ حسن، وذلك إذا كان الثاني مُدغمًا نحو شابَّة وقوصّ بما عليه؛ لأنَّ في الإدغام ينبو اللسان عن المثلين نبوةً واحدة فيصيران كالحرف الواحد.

هكذا كان تصوُّرُ علماء العربيَّة القُدامى للساكنين عندما يلتقيان.

ولكن في البداية أقولُ إنَّ تجاورَ صامتين في العربية جائز، حيث يُشكِّلُ الأوَّلُ نهايةَ مقطعٍ والثاني بدايةَ مقطع جديد في وسط الكلام، نحو تجاور الكاف والتاء في فعل الأمر (اكتب) /ء ـــُـــ ك/ ت ـُـ ب /.

أمَّا تجاور ثلاثة صوامت فالعربية في نظامها المقطعي لا تستسيغ ذلك. فلابُدَّ من إدخال المصوّتات ليعتدلَ الكلامُ ويرجعَ إلى النسيج الذي تقبله العربيَّة.

إنَّ النظام المقطعي في العربيَّة نظامٌ متوازن، إذ لا يوجَدُ في المقطع سوى مُصوّتٍ واحد، كما أنَّه لا يبدأُ إلاّ بصامت واحد، ولا ينتهي إلاّ بصامت واحد في الغالب بصرف النظر عن حال الوقف فهو مظنَّةُ السكون.

وهذا التوزيعُ المتوازن يجعل المقطع العربي مقطعًا مرنًا، ومن هنا يبرز دور المُصوّتات في تنويع المعاني؛ لأنَّ أيَّ تغيير فيها سيؤدِّي إلى تنويع الصيغ ومن ثَمَّ تنوّع المعاني، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى فإنَّ المُصوّتات تؤدِّي وظيفةً مُهمَّةً جدًّا تتَّصلُ بوضوحها السمعي الذي يعتمدُ عليه المقطع؛ لأنَّ الصوامتَ يعتمدُ عليها لكي تُسْمَعَ المقاطع[1]؛ وذلك لأنَّها أصواتٌ مجهورةٌ يخرجُ الهواءُ عند النُطق بها من الفم من دون أن تعترضه أعضاءُ النُطق، أو قد تعترضه اعتراضًا لا يؤدِّي إلى

(1) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 114 .

إحداث احتكاك مسموع، قال ابنُ جني: ((والحروف التي اتَّسعت مخارجها ثلاثة الألف ثمّ الياء ثمَّ الواو...))[1]، وهي نظرًا لاتِّساع مخارجها أيسرُ الأصوات نُطقًا وأكثرُها شيوعًا بل ((إنَّها لكثرة شيوعها في الكلام والنطق أوضحُ وأبرزُ في تكوينِ الفروق بين اللهجات))[2].

أمَّا حال اللسان وهو آلةُ النُطق الرئيسة فإنَّهُ عند النُطقِ بالمُصوِّتات يكونُ في حال بحيث يكونُ مُهيَّئًا إلى النُطقِ بالصامت الآتي من دون أن يبذلَ عناءً أو جُهدًا كبيرًا، يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب: ((أمَّا الحركاتُ فإنَّ اللسان لا يُلامسُ بها عضوًا آخر، بل يتحرّك داخل منطقة صغيرة لا نكاد ندرك حدودها))[3]، ومن هنا فإنَّ المصوّتات هي التي تمكّن أجهزة النطق من الانتقال من نطق صامت إلى الذي يليه ومن ثمّ ربط بنية المفردة، ولهذا سمَّاها علماء العربية حركات؛ ((لأنّها تقلق الحرف الذي تقترن به وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها))[4]، فلهذه الحركات مقدَّرة على تغيير حال الصامت عندما تتبعه وجعله بحال يختلف عنه عندما لا يكون متبوعًا بحركة، ولهذا وصفها الدكتور هنري فليش بأنّها ((ليست سوى تكيّف في مخرج الصامت مع المصوّت التالي له))[5]، ولهذا فإنَّ انعدام هذا المصوّت يشكّل ثقلاً كبيرًا على اللسان عند التصويت بالكلام لغياب الرابط، والكلام الإنساني – كما دلّت التجارب الحديثة[6]- متداخل الأجزاء متّصل المقاطع، وقديمًا جعل الرضي غياب المصوّت

---

(1) سر الصناعة: 1/ 8 .

(2) في اللهجات العربية: 30 .

(3) أصوات اللغة: 161 .

(4) سر الصناعة: 1/ 30 .

(5) التفكير الصوتي عند العرب: 66 (بحث) .

(6) يُنظَر: من أسرار اللغة: 250 .

مستحيلاً، وإنَّ تحريك الساكنين بحركة مختلسة من طبيعة النفس وسجيَّتها، وما يظنّ من أنَّهما ملتقيان وهم من السامع والمتكلِّم[1].

ولكن يجب أن لا يغيب عن البال أنَّ لكلِّ لغةٍ نظامًا مقطعيًّا خاصًّا بها يفرض على أبنائها ضرورة الالتزام به، ولمَّا كانت ((اللغة ليست في الحقيقة إلاّ عادات صوتيَّة تؤدِّيها عضلات خاصَّة يتوارثها الخلف عن السلف))[2]، فإنَّ العادات الصوتيَّة لأبناء هذه اللغة تختلف عن العادات الصوتيّة لأبناء اللغة الأخرى، فمن اللغات ما يسمح نظامها المقطعي وعاداتها اللغوية بتجميع العناقيد الصوتيَّة في بدايتها ووسطها ونهايتها، نحو كلمة (Sixths) وفيها تجتمع أربعة صوامت، بل قد نجد ستَّة صوامت متتابعة في كلمة (Next spring)[3]، ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أنَّ أحد المُحدثين له روى جملة في اللغة التشيكوسلوفاكية لا تشتمل على مصوّت واحد[4]، وهذا - بلا شك- يشكّل صعوبات على المُتكلّمين بلغات لا تسمح بمثل هذه التجمّعات فإذا تكلّم العربيُّ مثلاً لغةً أجنبيَّةً لا تمنع تجمّع الصوامت، فإنَّه سُرعانُ ما يخضعُ للعادات النُطقيَّة العربيَّة، فيسعى إلى التخلّص من التقاء الساكنين كلّما صادف كلمةً مثل display في اللغة الإنكليزية، فإمَّا ألاّ يكون عارفًا بتركيب الكلمة من جزئين هما: play, dis وفي هذه الحالة يكسر السين، وإمَّا أنَّه يكون عالمًا بذلك فيكسر (البي) ويكون النطق إمَّا في صورة disiplay وإمَّا في صورة dispilay على الترتيب[5]. وقد

(1) يُنظَر: شرح الشافية: 2/ 210 .

(2) الأصوات اللغوية: 231 .

(3) يُنظَر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 27 .

(4) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 162 .

(5) يُنظَر: اللغة العربية معناها ومبناها: 297 .

وقد يلفظ كلمة مثل asks بتقليل صوت اللين ويضيف صوت لين قصيرًا قبل الصامت الأخير، وبذلك تزداد مقاطع الكلمة فيقول مثلاً askes[1].

والحقُّ أنَّ هذا ناجمٌ عن التزامه بالعادات الصوتيَّة في لغته، ولكنَّه عن طريق التدريب والمران يستطيع أنْ يلفظَ الأصوات غير المستعملة في لغته؛ لأنَّ آلةَ النُطقِ واحدةٌ عند جميع الخلق.

والنظام المقطعي في العربية نظام صارم يرفض اجتماع ثلاثة صوامت مطلقًا، وهو ما أطلقَ عليه القُدماء (التقاء الساكنين)، فإذا ما أدَّى التعامل الصوتي إلى هذا التجمُّعِ عالجه العربي، وهو ما أطلقوا عليه (التخلُّص من التقاء الساكنين).

فعن طريق النظام المقطعي نستطيع أنْ نفسِّرَ ذلك؛ لأنَّ الأمرَ كلَّهُ لا يعدو أن يكونَ تشكّل مقطع في صورة غير جائزة ضمن نسيج العربيَّة، والمقاطع التي ترد فيها هذه الصورة ثلاثة هي[2]:

1- **المقطع المديد**: وهذا المقطع - كما نعلم- من مقاطع الوقف ويسوغ في الدرج عندما تكون قاعدته الثانية مدغمة في قاعدة المقطع التالي له، فإذا ما تحقَّقَ مقطعٌ مديدٌ في غير هذا حدث خللٌ في النظام المقطعي أَطلَقَ عليه القدماء التقاء الساكنين؛ لأنَّهم يعدُّونَ الألفَ والياءَ والواوَ المدِّيتين سواكنَ.

وذلك نحو قولنا أتى الولد، في البيت، وذو المال، أي:

/ ء ـَ/ ت ـَـً ل / و ـَ / ل ـَ د /

ت ـَ ل مقطع مديد حُوِّلَ إلى طويل مغلق ← / ء ـــَ / ت ـــَ ل/ و ـــَ/ ل ـَ د/ . ومثله: في البيت:

---

(1) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 268 .

(2) يُنظَر في المقطع الصوتي: الأصوات اللغوية: 159- 169، دراسة الصوت اللغوي: 237- 264 .

/ ف ـِ ل/ ب ـَ ي / ت ـِ /

ف ـِ ل ⟵ / ف ـِ ل / ب ـَ ي / ت ـِ / . وكذلك ذو المال:

/ ذ ـُـُ ل / م ـً / ل ـِ /

ذ ـُ ل⟵ / ذ ـُ ل / م ـً / ل ـِ /.

2- **المقطع المزيد:** وهو من مقاطع الوقف أيضًا، ولكنَّه عندما يردُ في الدَرْج عند التعامل الصوتي فإنَّه يُعادُ إلى ما ينسجمُ مع البنية المقطعيَّة للنسيج العربي وذلك بانقسامه إلى مقطعين، فعندما نقول: منَ البيت، الأصل فيه:

م ـِ ن / + / ء ـَ ل / ب ـَ ي / ت ـِ /

تسقط للدرج وبإرجاع اللام إلى المقطع الأوَّل يتحقّق مقطع مزيد أي:

م ـِ ن ل / فينقسم إلى مقطعين باجتلاب قمَّة للمقطع الثاني ويُعاد التشكيل:

م ـِ ن ـَ ل

/ م ـِ / ن ـَ ل / ب ـَ ي / ت ـِ /.

3- **المقطع المتماد:** وهو من مقاطع الوقف، إلاَّ أنَّه لو تحقَّق في الدرج عند التعامل الصرفي أُعيدَ إلى الصورة التي تقبل مقطعيًّا، فعند صياغة الأمر من الفعل (احمَارَّ) مثلاً نأتي بمضارعه، وبحذف لاصقة المضارعة ومصوّت الإعراب يتشكَّل مقطع متمادٍ ترفضه العربيَّة في الدرج وسمَّاه القدماء التقاء الساكنين على غير حدِّهِ، أي:

/ ي ـَ ح / م ـً ر / ر ـُ / ⟵ / ... ح / م ـً ر ر /

وباجتلاب همزة الوصل مع مصوّتها لعلاج ما حدث للمقطع الأوَّل، ثمَّ بانشطار المقطع المتماد إلى مقطعين باجتلاب قمَّة نعود به إلى صورةٍ مقطعيَّة ترضاها العربيَّة، أي:/ م ـً ر ر/ ⟵ / ء ـِ ح/ م ـً ر / ر ـَ /.

م ـً ر ر ـَ

أخلصُ من كلٍّ ما تقدَّم إلى القول بأنَّ ما دعاه علماء العربيَّة القُدامى التقاء الساكنين هو في حقيقته تشكّل صورةً مقطعيَّة لا تقبلها العربية، ممَّا يؤدِّي إلى ثقلٍ في نطقها وأحيانًا إلى الاستحالة، الأمر الذي يستدعي إعادته إلى صورة تقبلها العربية ويتحقّق فيها نطقٌ سهلٌ ينسجمُ مع النظام المقطعي الخاص بالعربيَّة.

الفصل الاول

المواضع التي يُغتفرُ فيها التقاءُ الساكنين

1

الفصل الاول

المواضع التي يُغتفرُ فيها التقاءُ الساكنين

لم يمنع اللغويُّون التقاء الساكنين منعًا مُطلقًا، وإنَّما حدَّدوا جملةً من المواضع يسوغُ فيها التقاء الساكنين – بحسب تصوّرهم للساكن- وقد كان تركيزُهم على حالتي الوقف والإدغام المسبوق بصوت لين، أمَّا المواضع الأخرى فقد تناثرت في كتبهم، وقد أطلقوا على الحالتين السابقتين تعبير (التقاء الساكنين على حده)، قال ابنُ الحاجب: ((ومعنى قوله "حدّهما" أي الصفة التي يُغتَفرُ أمرُها عندها أنْ يكونَ كذلك))[1].

وهذا تفصيلٌ بهذه المواضع:

الموضع الأوَّل:

أَنْ يكونَ الأوّلُ صوتَ لينٍ والثاني مُشدَّدًا، نحو شابَّة وخُويْصَّة، وقد كان مكّي من أوضح العلماء عندما بيَّنَ معنى المدِّ واللين بقوله: ((حروف المدِّ واللين وهي ثلاثة أحرف: الألف والواو الساكنة التي قبلها ضمَّة والياء الساكنة التي قبلها كسرة، وإنَّما سُمِّينَ بحروف المدِّ لأنَّ مدَّ الصوت لا يكونُ في شيء من الكلام إلاّ فيهنَّ مع ملاصقتهنَّ لساكنٍ بعدهنَّ أو همزة قبلهنَّ أو بعدهنَّ، ولأنَّهنَّ في أنفُسهنَّ مدَّات، والألف هي الأصل في ذلك والياء والواو مُشبَّهتان بالألف، وإنَّما أشبَهَتا الألف لأنَّهما ساكنتان كالألف، ولأنَّ حركة ما قبلهما منهما كالألف، ولأنَّهما يبدلان من الألف والألف تبدل منهما في أشباه لهذا، وإنَّما سُمِّينَ بحروف المدِّ لأنَّهنَّ يخرجن من اللفظ في لين من غير كلفة على اللسان واللهوات بخلاف سائر الحروف، وإنَّما ينسللنَ بين الحروف عند النُّطق بهنَّ انسلالاً بغير تكلُّف))[2].

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 353، ويُنظَر: شرح الشافية للرضي: 2/ 193 .

(2) الرعاية: 125- 126 .

ونحنُ هنا نميِّزُ حالتين: الأولى يكونُ فيها الصوت الأوَّلُ مصوِّتًا طويلاً، والأخرى يكونُ فيها الأوَّلُ نصفَ مصوِّتٍ بعده حرفٌ مُشدَّد.

1- الحالة الأولى: نحو شابَّة وتموَّد الثوب، وذهب الرضيُّ إلى أنَّ مثلَ ذلك لم يأتِ في الياء في كلام العرب[1]، وهو ينظر إلى شرط التقائهما في كلمةٍ واحدة، ولكنَّا نجدهُ حاصلاً عندما يكونُ الإدغام في كلمتين نحو يُريد دّاود وقيل لّهم[2].

لقد نظر الصرفيُّون إلى خِفَّة الألف؛ ((لأنَّه ليس منها علاجٌ على اللسان والشَّفة ولا تُحرَّكُ أبدًا فإنَّما هي بمنزلة النفس، فمن ثمَّ لم تثقل ثقل الواو عليهم ولا الياء))[3]، فقرَّروا أنَّ نحو مادَّ وسادَّ أكثرَ من قضيب بّكر وقضيب بكر أكثر من قوِّض به وتمودّ الثوب.

ولم يترك العلماء تعليلَ جواز هذا الالتقاء، فنظروا إلى المدِّ والإدغام، فذهبَ سيبويه إلى أنَّ المدَّ بمنزلة المُتحرِّك لذلك ساغ، فقال: ((وإنْ كانت قبل المسكّنة ألف لم تغيّر الألف، واحتملت ذلك الألف لأنَّها حرفُ مدٌّ وذلك قولك رادُّوا ومادّوا والجادَّة فصارت بمنزلة متحرّك))[4]، وقال في موضع آخر: ((وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرف مدٍ، فإن الإدغام حسنٌ، لأن حرف المد بمنزلة متحركٍ في الإدغام، ألا تراهم في غير الانفصال قالوا: راد، وتمودّ الثوب... ومما يدلك على أن حرف المد بمنزلة متحرك أنهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف إذا حذف الآخر إلا حرف مدٍ ولين، كأنه يعوض ذلك، لأنه حرفٌ ممطولٌ))[5].

---

(1) يُنظَر: شرح الشافية: 2/ 212 .

(2) يُنظَر: المقتضب: 1/ 183، التكملة: 614 .

(3) الكتاب: 4/ 335- 336 .

(4) الكتاب: 4/ 419 .

(5) الكتاب: 4/ 437- 438 .

وإلى مثل هذا يذهب المبرّد قائلاً: ((احتملت الساكن المدغم في قولك دابَّة وشابَّة لأنَّ المدَّة صارت خلفًا من الحركة فساغ ذلك للقائل، ولولا المدُّ لكان جمع الساكنين ممتنعًا في اللفظ))(1).

ولكنَّه يزيد في موضع آخر مسألةَ الاعتماد على الحرفين المُدغمين قائلاً: ((إنَّ حرفَ المدِّ يقعُ بعده الساكن المُدغم، لأنَّ المدَّة عوضٌ من الحركة، وأنَّك تعتمد المدغم أحدهما في الآخر اعتمادةً واحدةً نحو قولك دابَّة وشابّ وتمودّ الثوب وهذا يريد دّاود))(2).

ونظرًا إلى هذا المدِّ يرى ابنُ جني قراءة الزهري (وَالدَّوابُ) [الحج: 18] بتخفيف الباء ضعيفةً في القياس فضلاً عن قِلَّتها؛ ذلك لأنَّ ((المدَّة الزائدة في الألف عوضٌ من اجتماع الساكنين حتَّى كأنَّ الألفَ حرفٌ متحرِّكٌ وإذا كانَ كذلك فكأنَّه لم يلتق ساكنان، ويدُلُّ على أنَّ زيادة المدِّ في الألف جارٍ مجرى تحريكها، أنَّك لو أظهرتَ التضعيف فقلت: دوابب لقصرت الألف، وإذا أتممتَ صدى الألف فقلت: دوابّ، فصارت تلك الزيادة في الصوت عوضًا من تحريك الألف))(3).

وقال الجاربردي: ((وإنَّما جاز التقاء الساكنين في هذه الصورة لما في حروف المدِّ واللين من المدّ الذي يتوصّل به إلى النُطق بالساكن بعده مع أنَّ المُدغم مع المُدغم فيه بمنزلة حرفٍ واحد، لأنَّ اللسان يرتفعُ عنها رفعةً واحدة، والمُدغم فيه متحرّك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن، فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالصي))(4). وقال ابنُ يعيش: ((وإنَّما ساغ الجمعُ بين ساكنين عند وجود الشرطين وذلك من قبل أنَّ المدَّ الذي في حروف المدّ يقوم مقام الحركة،

---

(1) المقتضب: 1/ 161 .

(2) المقتضب: 1/ 183 .

(3) المحتسب: 2/ 76 .

(4) شرح الشافية: 1/ 151 .

والساكن إذا كانَ مُدغمًا يجري مجرى المتحرّك، لأنَّ اللسانَ يرتفع بهما دفعةً واحدةً، فلذلك لا يجوز اجتماع الساكنين إلاّ إذا كانا على الشرط المذكور))(1).

أمَّا الرضيُّ فقد ذهبَ إلى وظيفة صوت المدّ صوتيًّا فيرى أنَّ إطالة الصوت وتمكينه يؤدّي إلى تحليله إلى أجزاء ويؤدّي جزؤهُ الأخير الربط والاتصال بالساكن المُدغم، فيقول: ((لان هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض، وذلك أنك تأخذ أبعاضها، أعني الحركات، فتنظم بها بين الحروف، ولولاها لم تتسق، فإذا كانت أبعاضها هي الروابط وكانت إحداها وهي ساكنة قبل ساكن آخر مددتها ومكّنت صوتك منها حتى تصير ذات أجزاء، فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذي بعدها، ولذلك وجب المد التام في أول مثل هذين الساكنين))(2). ولكنه لم يترك حالة الإدغام فيقول: ((وإذا كان مُدغمًا في متحرك فهو في حكم المتحرك، وذلك لشدَّة التصاقه به، فإنَّ اللسانَ يرتفع بالمدغم والمدغم فيه ارتفاعةً واحدةً فيصيران كأنَّهما حرفٌ واحدٌ متحرِّك))(3).

لقد اشترطَ العلماء أنْ يكونَ المُدغمُ فيه معًا في كلمة المد. قال سيبويه موازنًا بين (رادٌّ ويضربانني): ((ولا تُجرى ما بعد الألف مجرى ما بعد الألف في يضربانني إذا ثنيت، لأن هذه النون الأولى قد تفارقها الآخرة، وهذه الدال الأولى التي في رادٍ لا تفارقها الآخرة، فما يستثقلون لازمٌ للحرف))(4). وقال الرضي: ((وإنَّما اشترطنا أنْ يكونَ المدغمُ من كلمة حرف المدّ احترازًا من نحو خافا الله وخافوا الله وخافي الله، فإنَّه يحذف حرف المد للساكنين))(5).

---

(1) شرح المفصل: 9/ 122 .

(2) شرح الشافية: 2/ 211 .

(3) شرح الشافية: 2/ 212 .

(4) الكتاب: 4/ 419 .

(5) شرح الشافية: 2/ 213 .

والحقُّ أنَّ هذا الاشتراطَ لا يمكن أنْ يكونَ مطّردًا في جميع حالات الإدغام، فقد وردت حالات خُرِمَت فيها قاعدتهم، إذ جوَّزوا المَدَّ فيها للإدغام وإنْ كانا من كلمتين، ولهذا راح العلماء يُفسِّرونَ ذلك لكي يجدوا مُسوِّغًا لهذا الإدغام، فقال أبو حيَّان: ((لا يلتقيان في وصلٍ محض إلاّ وأوَّلهما حرف لين وثانيهما مدغم متَّصل لفظًا نحو "الضَّالين" وتمودَّ... أو حكمًا نحو اضرِبُنَّ واضرِبِنَّ))[1]، فالأصلُ: اضربونَّ واضربينَّ ولكن الساكن الثاني متّصل لفظًا منفصل تقديرًا، أي منفصل عن الفعل بواو الجماعة ((فكأنَّه من كلمة أخرى))[2]، وهذا تعليلٌ لا يستند على مسوِّغ صوتي كما يظهر، ولهذا نجد من يصرِّح بعدم اطّراد هذا القانون، قال ابنُ عقيل: ((وربَّما ثبت الممدود قبل المُدغم المنفصل نحو "عَنْهُ تَّلَهّى"[3] و"مَالَكُمْ لا تَّناصَرُون"[4] وذلك لأنَّ التشديد عارضٌ))[5]، ويزداد الأمرُ وضوحًا عند ابن الجزري عندما بيَّنَ أنَّ الإدغام في ذلك طارئٌ، فلم يُحذَف حرفُ المدِّ خوفًا من الإجحاف للحذف والإدغام الطارئ، ثمَّ بيَّنَ أنَّ الداني يذهب إلى مثل هذا، فإذا وقع قبل التاء المُشدَّدة حرف مد ولين أثبت لكون التشديد عارضًا فلم يعتد به، بل زِيْدَ في تمكينه ليتميَّزَ بذلك الساكنان[6].

وهذه التعليلات جميعًا لا يُمكن التعويل عليها صوتيًّا؛ لأنَّ الإدغام حاصلٌ سواءٌ كانَ في كلمة أو في كلمتين، وكأنِّي بالرضيِّ يُدرك هذا الاضطراب في قانونهم فيقول: ((فان قيل: فلم عد في نحو اضربانِّ كجزء الكلمة فلم يحذف الألف؟... فنقول: النون من حيث لا يستثقل يمكن أن يكون له حكم جزء الكلمة، ومن حيث هو على حرفين وليس بلازم للكلمة ليس كجزئها، فحيث

(1) ارتشاف الضرب: 1/ 341 .

(2) شفاء العليل: 3/،191 .

(3) عبس: 10 .

(4) الصافات: 25 .

(5) المساعد: 3/ 338، ويُنظَر: شرح الشافية للجاربردي: 1/ 151، همع الهوامع: 6/ 177 .

(6) يُنظَر: النشر: 1/ 338 .

كان لهم غرض في إعطائه حكم الجزء أعطوه ذلك، أعني في نحو اضربانِّ، وحيث لم يكن لهم غرض لم يعطوه ذلك كما في أغزُنَّ وارمِنَّ))[1].

وواضحٌ كيف أضفى على النون هذه الصفة المزدوجة، فمرَّةً لهم غرضٌ وأخرى ليس لهم غرضٌ في أسلوب واحدٍ هو أسلوب التوكيد، وهذا لا يمكن أن يكونَ تعليلاً مقنعًا، لأنَّني لا أعتقد أنَّ العربي فكَّر قبل أنْ يتكلَّمَ: أَلَهُ غرضٌ لتكون نون التوكيد كجزء الكلمة أم ليس له غرض، ومن ثمَّ فهي ليست كذلك، إنَّ العربيَّ يتكلَّم لغةً على السليقة، فهو غيرُ شاعرٍ بهذه الصفة للنون، ولو قصر الرضيُّ الأمرَ على الاستثقال وحده لكان مذهبا.

ب- أمَّا الحالة الثانية: وهي عندما يكون الصوت الأوَّلُ نصف مصوِّت متبوعًا بحرفٍ مُشدَّدٍ نحو أُصَيْمٌ وخُوَيْصَّة، فهي محمولة على الحالة الأولى، قال سيبويه: ((هذا باب تصغير المضاعف الذي قد أدغم أحد الحرفين منه في الآخر، وذلك قولك في مُدُقّ مُدَيْقٌ وفي أصَمَّ أُصَيْمٌ، ولا تغيّر الإدغام عن حاله كما أنَّك إذا كسرتَ مُدُقًّا للجمع قُلت مُداقّ ولو كسرت أَصَمّ على عِدَّة حروفه كما تكسر أجدلاً فتقول: أجادل، لقُلت: أصامّ، فإنَّما أجريتَ التحقير على ذلك، وجاز أنْ يكونَ الحرفُ المُدغمُ بعد الياء الساكنة كما كان ذلك بعد الألف التي في الجمع))[2].

فالذي سوَّغ الجمع بين الساكنين عندهم ما لاحظوه من مدٍّ، وإنْ لم يبلغ الألف، وهذا ما أوضحه الرضيُّ صوتيًّا عندما قال إنَّ هذا المدَّ يقلُّ ((في حروف اللين إذا كانت حركةُ ما قبلها من غير جنسها، نحو قَوْل وبَيْع بخلاف ما إذا كان ما قبلها من الحركات من جنسها، نحو قُول وبيع، وذلك لأنَّ في نحو قُول المضموم فإنَّه تتهيَّأُ بعد النُّطق بالقاف للواو، وذلك لأنَّ الضمَّةَ بعضُ الواو فيسهل

---

(1) شرح الشافية: 2/ 227 .

(2) الكتاب: 3/ 418، ويُنظَر: التكملة: 498 .

عليك المجيء بعد الضمَّة بالواو كاملة لأنَّه لم يخالطها إذن نوع آخر في المد كما خالطها في نحو قول المفتوح قافه، فإنك إذن تهيأت فيه بعد القاف للمد الألفي: أي الفتحة، ثم انتقلت في الحال إلى المد الواوي شائبا شيئا من المد الأول بالمد الثاني، وميل كل واحد من المدين إلى جانب الآخر، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوي تمام التمكن))[1]. وهذا لعمري تفكيرٌ متقدِّمٌ في فهم طبيعة المزدوج وتمييزه من صوت المد.

ويدخل هنا أيضًا ما أُدغِمَ وإنْ كانَ في كلمةٍ أخرى، نحو ثَوْب بّكر وجيب بّكر، وهو محمول على الحالة السابقة، يقول أبو علي الفارسي: ((وقد أدغموا أيضًا نحو ثوْب بّكر لأنَّ هذا في المنفصل مثل أُصَيْمّ ومُدَيْقّ))[2]، وسيبويه يرى فيه ثلاث حالات: البيان وهو فيهما أحسن منه في الألف، والإخفاء، وهو بزنته متحرّك والإسكان لأنَّ فيهما مدًّا ولينا[3].

وقد علّلَ علماءُ العربيَّة هذا الالتقاء بما وجدوهُ من المدّ؛ وذلك لأنَّ الفتحةَ التي تسبق الياء أو الواو هي بعض الألف فكأنَّها إذا قدّمت قبلهما إنَّما قدّمت الألف فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضعٍ قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة، فكان ذلك سببًا للأُنس بالمدِّ، كما يقول ابنُ جني[4]، الذي سوَّغ وقوع المُدغم بعدهما.

هكذا كانَ وصفُ علماء اللغة القُدامى لهذه الحالة، وهنا أُسجِّلُ ملاحظةً أحسبُها مهمَّةً جدًّا، وهي أنَّهم عَدَّوا أصوات المدِّ الطويلة حروفًا ساكنةً وأعطوها رسمًا شأنُها شأنُ الحروف الأخرى، وهو ما موجود في اللغات الجزريَّة (السامية)

---

(1) شرح الشافية: 2/ 211- 212 .

(2) التكملة: 614، ويُنظَر: النشر: 1/ 346 .

(3) يُنظَر: الكتاب: 4/ 440- 441 .

(4) يُنظَر: الخصائص: 3/ 129- 130 .

باستثناء اللغة الأثيوبيَّة التي تدخل الحركات فيها في صُلب الكلمة المكتوبة[1]، ونظرًا إلى رسوخ فكرة السكون والمدّ عندهم ذهبوا يُفاضلون بين أصوات المدّ المُتشابهة، فالواو في عمود أقوى في مدّها من الواو في يعود مثلاً؛ لأنَّهم وجدوا هذه متحرِّكةً في كثيرٍ من المواضع نحو عاودته وتعاودنا وهو أعودُ منك، وكذلك المدّ في ألف كتاب آصلُ من المدّ في ألف باب؛ لأنَّها في باب منقلبة عن العين المُتحرِّكة في كثيرٍ من الأحيان نحو بوَيب وأبواب ومبوَّب وغيره[2].

ولم يكتفوا بهذا الأمر بل جعلوا قبل صوت المدّ حركةً من جنسه، قال ابنُ يعيش: ((ومع ذلك فالحركةُ قبل حرف اللين لمّا لم يكن بُدٌّ منها كانت من لوازمه وأعراضه كالصفير لحروف الصفير والتكرير للراء، فكما إذا حُذِفت هذه الحروف زالت هذه الأعراض معها كذلك إذا حذف حرف اللين زالت الحركة معه، إذ كانت من لوازمه))[3]، فهي عندهم لازمٌ من لوازمه، بل جزءٌ منه.

وهذا ما لا يقرّه الدرس الصوتي الحديث الذي يذهب إلى أنَّ أصواتَ المدّ ما هي إلاّ مصوِّتاتٌ طويلة لا تختلف عن المصوِّتات القصيرة إلاّ بالطول، ومن ثمَّ فهي ليست ساكنةً، لهذا وصف الدكتور إبراهيم أنيس القُدامى بأنَّهم قد ضَلُّوا الطريق حين ظنُّوا ((أنَّ هناكَ حركاتٍ قصيرةً قبل حروف المدّ... والحقيقة أنَّ هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع فالتاء في "كتاب" محرّكة بألف المدّ وحدها، والراء في "كريم" محرّكة بياء المدّ وحدها، والقاف في "يقول" محرّكة بواو المدّ وحدها))[4].

فالمسألةُ إذن ذاتُ بُعدَيْن: الأوّل عدُّها أصواتًا ساكنةً، والآخر وجود حركة من جنسها قبلها.

---

(1) يُنظَر: مستقبل الكتابة العربية في ضوء معركة الحروف العربية والحروف اللاتينيَّة: 251 (بحث).

(2) يُنظَر: الخصائص: 2/ 23 .

(3) شرح المفصّل: 1713 .

(4) الأصوات اللغوية: 39، ويُنظَر: دراسات في علم اللغة: 126، فصول في فقه العربية: 397، والبحث اللغوي عند العرب: 84 .

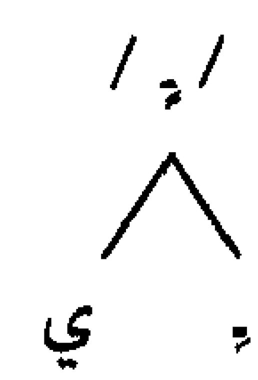
لقد حاول بعض المُحدَثين تعليل ذلك، فيرى الدكتور غانم قدُّوري حمد مثلاً أنَّ رسم تلك الحركات قبل أصوات المدِّ والسكون فيها بمثابة علامات ترميز تدُلُّ على أنَّها مصوِّتات طويلة، وبخلافه فإنَّها تمثِّلُ الأصوات الصامتة[1]، ففي (لن أدعُوَ) نحتاجُ إلى أنْ نضعَ ضمَّةً فوق العين وفتحةً فوق الواو.

ولا نستطيع الاستغناء عن ذلك ((وكذلك الحال في الفعل "نرمي – لن نرميَ" فلزومُ الحركة قبل رمز الواو والياء في الحالة الثانية للفعل يسوّغ القول بوجود حركة قبل حرف المدّ تمثّل الجزء الأوّل منه، بينما يمثّل رمز الواو أو الياء الجزء الثاني من حرف المدّ باعتباره حركة طويلة مؤلّفة من حركتين))[2].

وفيما قاله نظرٌ؛ لأنَّ الضمَّةَ قبل الواو في (لن أدعوَ) ليست هي الضمَّة التي تصوّرها العرب قبل صوت المدّ، بل هذه ناشئةٌ من انشطار المصوِّت الطويل – الواو المدِّية- إلى مُكوِّنَيْه، وهما: الضمَّةُ والواو نصف المصوِّت:



كما أنَّ الواو ليست هي عينُها، بل تحوَّلت من صوت مدٍّ إلى احتكاكي يقع قاعدة في المقطع الصوتي، والأمرُ كذلك مع الفعل (نرمي – لن نرمي) إذ تحوَّلت الياء من مصوِّت طويل يقع قمّةً في المقطع إلى ياء احتكاكية بعد الانشطار:



ثمّ دخلت الفتحة علامةً على النصب، فالرسم واحدٌ ولكنَّ الصوتين مختلفان وظيفيًّا وصوتيًّا (فونولوجيًّا) كما أنَّ تشكيل صوت المدِّ بالسكون لا أرى له مسوِّغًا؛ لأنَّه حركةٌ طويلة، فكيف تقيد الحركة بالسكون؟.

وقد رفض الدكتور كمال بشر اعتماد فكرة السكون للتفريق بين الصوتين رفضًا قاطعًا لسببين: الأوَّل: أنَّ هذا المنهج يعتمد على الرمز لا الصوت في تقعيد القواعد والرمز وسيلة كتابية لا تفي بحاجة النُطق غالبًا، والثاني: أنَّ

---

(1) يُنظَر: المصوِّتات عند علماء العربية: 446 (بحث).

(2) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 181.

هذا يؤدّي إلى الخلط والاضطراب، بل هو السبب عينه الذي أوقع العلماء القُدامى في أخطاء صوتيَّة وصرفيَّة[1].

والحقُّ أنَّ الاعتماد على الرسم دون النطق يقود إلى التعسّف والخطأ في الحُكم أحيانًا؛ ((لأنَّ الرموزَ الخطِّية لا يمكن أن تستوعبَ كلّ ما يوجد من غنًى وتنوّع معنوي في اللغات البشريَّة))[2].

ويرى الدكتور غالب المُطلبي أنَّ التحليل العروضي هو الذي أوصل الخليل إلى النظر إلى صوتِ المدِّ الطويل على أنَّه مؤلَّفٌ من حركةٍ مُجانسةٍ فصوت ساكن، نظرًا إلى تساوي الكمية بين المقطعين الطويل المفتوح والطويل المغلق عروضيًّا، الأمر الذي قاد الصرفيِّينَ العرب فيما بعد إلى النظر إلى أنَّ كلمة (لي) مثلاً المُتألّفة من صوتين: اللام وياء المد، متألفة من ثلاثة أصوات هي لام وكسرة وياء ساكنة، وهي مثل كلمة (لن) المتألّفة من ثلاثة أصوات[3].

وما ذهب إليه من تساوي الكمية بين المقطعين المذكورين في أوزان الشعر سليمٌ وسديد، بدليل أنَّنا نستطيع إحلالَ أحدهما محلَّ الآخر من غير أنْ يتأثَّر الوزن بشيء، ففي قول زهير مثلاً:

ستُبدي	لك الأيَّا	م ما كنْ	تَ جاهلاً
فعولن	مفاعيلن	فعولن	مفاعلن

ولو أحللنا نظريًّا الراء مكان الياء في (سَتُبدي) وأصبح (ستبدرْ) مثلاً لما تغيَّر الوزن، وكذلك الأمرُ لو وضعنا (مَنْ) محلّ (ما) لما تغيَّر أيضًا.

وهذا يعني أنَّ ما / م ـــَـ / = من / م ـــَـ ن/، ولو أسقطنا الميمين من الطرفين وهما قاعدتان في المقطع لبقي / ـــَـ = ـــَـ ن / وهذا يعني أنَّ المصوِّت

---

(1) يُنظَر: دراسات في علم اللغة: 204، وينظر أيضًا: علم اللغة العربية: 11 .

(2) التصريف العربي: 22 .

(3) يُنظَر: في الأصوات اللغوية: 245 .

الطويل يُساوي مصوِّتًا قصيرًا وصامتًا، ولمّا كانَ المصوِّت الطويل يُساوي مصوِّتين قصيرين من جنسه[1]، فهذا يعني أنَّ المصوِّتَ القصيرَ يُساوي صامتًا، أي أنّ: / ـَـ ـَـ = ـَـ ن / وبإسقاط المصوِّت القصير من الطرفين يبقى / ـَـ = ن /.

إنَّ نظرتهم إلى الحرف في أنّه لا يكون إلاّ ساكنًا أو متحرِّكًا هي التي دعتهم إلى تصوُّر حركةٍ مُجانسةٍ قبل صوت المدّ، ولمّا كانت أصوات المدّ حروفًا ساكنةً عندهم، فالحرفُ الذي قبلها ينبغي أن يكونَ مُتحرِّكًا؛ لئلاّ يلتقي ساكنان، لذا فالصوتُ المسموعُ بعد الصامت بعض هذه المدّات، والحركات أبعاض حروف المدّ واللين، فالحركةُ السابقةُ للألف إذن فتحةٌ والسابقة للياء كسرة والسابقة للواو ضمَّة[2].

إنَّ فكرة وجود حركة مُجانسة قبل صوت المدِّ لا وجودَ لها مقطعيًّا على الإطلاق؛ ذلكَ لأنَّ الحركة مصوِّتٌ قصيرٌ يقع قمَّةً في المقطع، كما أنَّ صوتَ المدِّ يقعُ قمَّةً في المقطع؛ لأنّها مصوِّتٌ طويل، والقمم لا تتلاقى أبدًا[3].

فكيف نتصوَّرُ وجودَ قمَّتين بعد القاف في قال مثلاً / ق ـَـ ـَـ / ل ـَـ /؟ ولهذا فما يراهُ الصرفيُّون في الفعل الناقص المجزوم نحو (لم يسعَ ولم يدعُ ولم يرمِ) ما هو إلاّ من خداع الرسم، إذ يذهبون إلى أنَّ الفعل مجزومٌ بحذف حرف العلّة، والحركة قبله تدلُّ عليه، ((فالفتحةُ تدلُّ على الألف المحذوفة والضمَّة تدلُّ على الواو المحذوفة والكسرة تدلُّ على الياء المحذوفة))[4].

---

(1) يُنظَر: التشكيل الصوتي: 115 .

(2) يُنظَر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 330 .

(3) يُنظَر: التشكيل الصوتي: 131 .

(4) المنهج الصوتي: 16 .

والدرس الصوتي الحديث لا يرى ذلك؛ لأنَّ هذه الأفعال منتهيةٌ بحركة طويلة، وكلُّ الذي حدث هو اختصار الحركة الطويلة وجعلها قصيرة، ما دامت الحركة الطويلة تعادل حركتين قصيرتين[1]، وإليك الأمرَ مُحلَّلاً مقطعيًّا:

لم يسعَ: / ل ـَ م + ي ـَ س / ع ـً / y / ل ـَ م / ي ـَ س / ع ـَ /.

لم يدعُ: / ل ـَ م + ي ـَ د / ع ـُـُ / y / ل ـَ م / ي ـَ د / ع ـُ /.

لم يرمِ: / ل ـَ م + ي ـَ ر / م ـِـِ / y / ل ـَ م / ي ـَ ر / م ـِ /.

وهو ما حدث مع (لم يكتب) تمامًا عند جزمه.

على أنَّنا – إنصافًا لِعُلمائنا الأجلاَّء- قد نجد بعض الإشارات عندهم نفهم منها أنَّهم قد فهموا طبيعة هذه المصوِّتات الطويلة، فيدرك ابنُ جني أنَّ المصوِّتات الطويلةَ ناجمةٌ عن المصوِّتات القصيرة بإطالتها، فهي أصلٌ لها؛ لأنَّ الألف فتحةٌ مُشبعةٌ والياءَ كسرةٌ مُشبَعةٌ والواوَ ضمَّةٌ مُشبَعةٌ[2]، وينقل عن الفرّاء قول العرب: ((أكلتُ لحما شاةٍ: أراد لحم شاة، فمطل الفتحةَ فأنشأ عنها ألفًا))[3]، ألا نفهم من هذا أنَّ مسألة وجود حركة مُجانسة قبل صوت المدِّ لا وجودَ لها عنده ما دام يذهب إلى أنَّ صوتَ المدِّ هو مطلٌ للحركة وإشباعٌ لها؟ ففي ((نحو ضَرَب وقَتَل إذا أُشبعَت حركةُ الضاد والقاف قلت ضارب وقاتل إذا أُشبِعَت قُلت: ضروب وقوتل، وكذلك ضراب وقتال إذا أُشبعَت قُلتَ ضيراب وقيتال))[4]، فمن أين تأتي الفتحةُ إذن قبل الألف؛ لأنَّها هي التي مُدَّت فأصبحَت ألفًا؟ ولكنَّها فكرةُ الساكن والمُتحرِّك استحوذت على أفكارهم وسيطرت عليهم، ولهذا لم يُصرِّح ابنُ جني بذهاب الحركة المُجانسة قبل صوت المد، بل نراه يُصرِّح بوجودها قائلاً: ((اعلم

---

(1) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 282، دروس في علم أصوات العربية: 151 .

(2) يُنظَر: سر الصناعة: 1/ 27 .

(3) الخصائص: 3/ 125 .

(4) سر الصناعة: 1/ 34 .

أنَّ الحركات أبعاضُ حروفِ المدِّ واللين... ويدُلُّكَ على أنَّ الحركاتِ أبعاضٌ لهذه الحروف أنَّك متى أشبعتَ واحدةً منهنَّ حدثَ بعدها الحرف الذي هي بعضه))[1].

أمَّا الفارابي فقد قرَّرَ أُستاذُنا الدكتور حُسام النعيمي – بعد أنْ نقلَ نصوصًا كثيرةً له- أنَّه ينفي وجودَ حركةٍ مُجانسةٍ قبل صوت المدِّ قائلاً: ((فهذه النُصوص جميعًا تُقرِّرُ أمرًا واحدًا هو أنَّ المصوِّتَ القصيرَ إذا مدَّ به الصوت صار مُصوِّتًا طويلاً، وهذا ينفي وجودَ مصوِّتٍ قصير قبل المصوِّت الطويل، وبه تقدَّم الفارابي على الدرس الصوتي الحديث بما بينهما من قرون))[2].

والأمرُ نفسُهُ نجدُهُ عند ابن يعيش الذي قال: ((كان النحويُّونَ المُتقدِّمونَ يُسمُّونَ الفتحةَ الألفَ الصغيرة والضمَّة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة، لأنَّ الحركات والحروف أصواتٌ، وإنَّما رأى النحويُّونَ صوتًا أعظمَ من صوت فسَمَّوا العظيمَ حرفًا، والضعيفَ حركةً وإنْ كانا في الحقيقة شيئًا واحدًا))[3]، وقد خلص الدكتور هنري فليش إلى أنَّ العلماءَ القُدامى بوصفهم لأصوات المدِّ وسلوكها يُدركونَ أنَّ فيها عنصرًا مُصوِّتًا حقيقيًا، بيدَ أنَّ فكرةَ المُصوِّتِ التي كانَ يجبُ أَنْ تُوضَعَ في مُقابلِ فكرةٍ أُخرى هي فكرةُ الصامت لم تكن قد برزت، فيبقى الأمرُ في حدود التسمية العامَّة (حرف)[4].

والآنَ بعدَ أَنْ قرَّرَ الدرس الصوتي الحديث أَنَّ الألفَ فتحةٌ طويلةٌ وياءَ المدِّ كسرةٌ طويلةٌ وواوَ المدِّ ضمَّةٌ طويلةٌ[5]، آنَ لي أنْ أقولَ إنَّنا لا نجدُ التقاء الساكنين مُتحقِّقًا في الحالةِ الأُولى، أي في نحو: شابَّةٌ وتمودَّ الثوب وبريد دّاود،

---

(1) سر الصناعة: 1/ 17- 18 .

(2) جوانب من الدرس الصوتي عن الفارابي الفيلسوف: 20 (بحث) .

(3) الأشباه والنظائر في النحو: 1/ 177 .

(4) يُنظَر: التفكير الصوتي عند العرب: 64 .

(5) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 37، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 394 .

وإنَّ كلَّ الذي حدث هو تحققُ مقطعٍ مديدٍ مقبولٍ في الدرج بسبب إدغام قاعدته الثانية في قاعدة المقطع التالي، أو قُل: هو مقطعٌ منبورٌ نبرَ طول[1]: أي:

شابة: / ش ــَ ب / ب ــَ هـ/، تمودّ: / ت ــُ / م ـــُـُ د/ د ــــَ/، بريد دّاود: / ب ــَ / ر ــِ د / د ــَ / و ـــُـُ د/.

وواضحٌ هنا أنَّ الصورةَ المقطعيَّة المُتحقِّقة واحدةٌ سواءٌ أكانَ المُصوِّتُ الطويلُ والصوتُ المُدغَمُ في كلمةٍ واحدةٍ أم في كلمتين، ولكنَّ الصعوبةَ تكمُنُ -فيما يبدو- في الطول الناشئ عن الكلمتين المُتَّصلتين صوتيًّا ولعلَّ هذا ما يُفسِّرُ تفضيلَ سيبويه للبيان في مثل هذا.

أمَّا الحالةُ الأخرى، وما حُمِلَ عليها فيتحقَّقُ فيها التقاء الساكنين أو يتجاورُ فيها ثلاثةُ صوامت على وفق تعبير المُحدَثين عند تحليلها الصوتي، ففي مثل خُويصّة وأُصيّم ومُديقّ يكونُ التحليلُ هكذا: / خ ــُ / و ــَ ي ص / ص ــَ هـ/، / ء ــُ / ص ــَ ي م / م ــُ ن/، / م ــُ / د ــَ ي ق / ق ـــُ ن/. وذلك لأنَّ ياء التصغير عندهم موضوعةٌ على السكون فلزمها[2].

وكذلك ما حمل عليها عندما يكونُ الثاني من المُدغم في كلمةٍ أُخرى نحو ثوب بّكر وجيب بّكر، ويتجلّى الأمرُ عند التحليل: ث ــَ وب/ ب ــَ ك ر/، ج ــَ ي ب/ ب ــَ ك ر/.

وهنا أرى تثبيت ملاحظتين: الأولى: أنَّ ما ظهرَ من تجاورِ ثلاثةِ صوامت هو من الناحية المقطعيَّة يعني تحقُّقَ مقطعٍ مزيدٍ سائغٍ في الدرج؛ لأنَّ قاعدته الثانية مُدغَمةٌ في قاعدة المقطع التالي[3]، والمُلاحظة الثانية: أنَّ ما يدخُلُ في تركيب هذا المقطع وهو الفتحةُ ونصف المصوِّت اليائي أو الواوي ما هو إلاّ مزدوجٌ هابطٌ أو عِلّةٌ

---

(1) يُنظَر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 103 .

(2) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 2/ 212 .

(3) يُنظَر: أثر القراءات في الأصوات: 411، والمنهج الصوتي: 40 .

مُركَّبةٌ Diphthong[1]، أي إنَّ اللسانَ ينزلقُ مُباشرةً في أثناء النُطقِ من موقع مصوِّتٍ إلى نصف مصوِّتٍ (احتكاكي) يليه، وهو ما أطلق عليه العلماء القُدامى صفةَ المدِّ عندما فسَّروا مُسوِّغَ التقاء الساكنين هنا وكأنَّهم يشعرونَ بالتداخل والتركيب بين هذين الصوتين المُتتابعين، وفي هذا موافقةٌ للدرس الصوتي الحديث.

مع التطوُّر اللغوي:

بقِيَ علينا أنْ نُجيبَ عن سؤالٍ قد يتبادرُ إلى الذهنِ وهو هل يمكنُ أَنْ تكونَ هذه الحالة ولاسيَّما في مثل صيغة (افعالّ) مرحلة من مراحل التطوُّر اللغوي التي مرَّت بها العربيَّة؟ أو بتعبيرٍ آخر هل يُمكنُ أَنْ نعُدَّ هذه الحالةَ من بقايا الركام اللغوي، تركتهُ العربية بعدَ أنْ مالت إلى أُسلوبٍ آخر أكثرَ مدنيَّةً وتقدُّمًا لسهولتهِ في الاستعمال؟.

هذه جُملةٌ من نصوص القُدامى والمُحدَثين أسوقُها، أرى فيها ما يُشجِّعُ على القول إنَّها كذلك، فقد صرَّحَ ابن جني أنَّ في ذلك تكلُّفًا وتجشُّمَ صعوبةٍ فقال: ((وربَّما لم يكتفِ من تقوى لغتُهُ، ويتعالى تمكينهُ وجهارتهُ، بما تجشَّمه من مدّ الألف في هذا الموضع، دون أنْ يطغى به طبعه، ويتخطَّى به اعتمادُهُ ووطؤهُ إلى أَنْ يبدلَ من هذه الألف همزةً فيُحمِّلها الحركةَ التي كانَ كلِفًا بها، ومُصانعًا بطول المدَّة عنها، فيقول شأبَّة ودأبَّة))[2]، وقال أبو جعفر النحَّاس عند شرحه قول الله تعالى: ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾ [الأنعام: 80]: ((قرأَ نافع "أتُحاجّوني" بنون مُخففَّة... قال أبو عبيدة: وإنَّما كره التثقيل مَنْ كَرِهَهُ للجمع بين ساكنين وهما الواو والنون فحذفوها...))[3]، وقال ابنُ الحاجب: ((إنَّه لم يغتفر أمرهما – أي

---

(1) يُنظَر: أسس علم اللغة: 80، والأصوات اللغوية: 161، ودراسة الصوت اللغوي: 117 .

(2) الخصائص: 3/ 128 .

(3) إعراب القرآن: 1/ 560، ويُنظَر: التيسير: 104، والنشر: 2/ 259 .

شابَّة ودابَّة - على حدِّهما حتَّى فرَّ عنهما مما أمكنَ قلب الألف همزة... وكذلك إذا وقفت على باب "النقر" بحركة الحرف الموقوف عليه، وكلُّ ذلك فرارٌ من التقاء الساكنين))[1]، وقال الرضي: ((وأمَّا إذا كانَ أوَّلُهما حرفَ لينٍ فإنَّهُ يمكنُ التقاؤهما لكن مع ثقل ما))[2]، وقال السيوطي: ((ربَّما فرَّ من التقائهما في المُتَّصل بإبدال همزةٍ مفتوحة من الألف))[3].

من كلِّ هذه النصوص نخلصُ إلى أنَّ العربيَّ يجدُ صعوبةً وكُلفةً ومشقَّةً في هذا الموضع على الرغم من اغتفاره ممَّا يجعله يتحوَّلُ عنهُ إلى التحريك، وإلاّ فبِمَ نُفسِّرُ تعبيرهم (بالفرار) منه؟ أليسَ هو هروبًا من حالٍ صعب إلى ما هو أسهل، بدليل تصريح ابنِ جني السابق أنَّ المدَّ يحتاجُ إلى طبعٍ واعتماد وطأة.

وإذا انتقلنا إلى المُحدَثين فسنجدُ آراءهم لا تختلفُ عن السابقين، قال برجستراسر: ((ويوجد في العربية غير الأبنية المذكورة وأكثرها وقوعًا هو "افعلَّ" نحو "اخضرَّ" وقد تُمَدُّ الفتحةُ فتصيرُ "اخضارَّ" وهذا البناء وإنْ يوجد نظيرُهُ في بعض اللغات السامية الأخرى، فقد حصرت اللغة العربيَّة استعماله معتمدةً في ذلك على صيغة أوصاف اللون والعيب وهي افعلَّ نحو ابيضَّ واعرجَّ...))[4].

وقال بروكلمان: ((وفي المقاطع المُغلقة لا تتحمَّل اللغات السامية أصلاً إلاّ الحركات القصيرة، فإذا جاءَ في بناء الصيغة حركةٌ طويلة في مقطع مُغلق فإنَّها تقصر))[5]، وبيَّنَ الدكتور فليش ذلك قائلاً: ((تُثيرُ صيغة "افعالَّ" مسألة وجود مُصوِّتٍ طويل في المقطع المُقفل، وقد اتَّبعتُ طريقةً لتحاشي هذا النوع من المقطع

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 364 .

(2) شرح الشافية: 2/ 211 .

(3) همع الهوامع: 6/ 177 .

(4) التطور النحوي: 93 .

(5) التطور النحوي: 93 .

المديد بتقسيم المُصوِّت الطويل إلى مُصوِّتين قصيرين تفصلُ بينهما همزة))[1]، ثمَّ تحدَّثَ عن أمثلة أفعال على زنة (افعالَّ) قائلاً: ((ومن المؤكَّد أنَّها لم تعُد حيَّةً منذُ أمدٍ بعيد، لم تعُد اللغةُ الفُصحى الحديثة تصوغُ - بداهةً- أفعالاً بزنة هذه القوالب، بل لم تحفظ في استعمالها سوى عدد قليل جدًّا من كلماتها: اغرورقَ، اطمأنَّ واشمأزَّ واقشعرَّ، وقد اصطدمتْ هذه الطرق الصياغيَّة في العربيَّة بصعوبة النُّطق بمصوِّتٍ طويل في مقطعٍ مُقفل كما اصطدمت بصعوبة تكرير الصوت بذاته ولذلك هُجِرَت))[2].

وقد صرَّحَ الدكتور إبراهيم السامرائي بأنَّ هذه مرحلةٌ لُغويَّةٌ سابقةٌ للمرحلة المعروفة حاليًّا، أخضعتها العربيَّة إلى سُنَّتها الفصيحة فاستحالت إلى صيغة أخرى هروبًا من التقاء الساكنين، ويرى أنَّه ليس من المعقول تخطئةُ المُتنبِّي العالم بشوارد اللغة عندما قال:

(**فلا يُبرَمُ الأمرُ الذي هو حاللٌ**) بفكِّ الإدغام[3].

أمَّا الدكتور عبد الصبور شاهين فيرى أنَّ العربَ كانوا يكرهونَ الحركاتِ الطوالَ في مقطعٍ مُقفلٍ فيعمدونَ إلى تجنُّبِ ذلك بتخفيفِ طولها إلى همزها، أي العدول من نبرِ الطول إلى نبر التوتُّر[4].

ويرى الدكتور رمضان عبد التوّاب أنَّ صيغةَ (افعالَّ) قد تطوَّرت إلى (افعألَّ) ممَّا ساهمَ في إيجاد كلمات جديدة في اللغة العربيَّة، وذلك مثل (ابذعرَّ) بمعنى تفرَّق، والأصلُ فيها ابذارَّهم ثمَّ هُمِزَت فأصبحت ابذأرَّ، وبولغَ في تحقيق الهمزة كما في العنعنة فأصبحت ابذعرَّ. وسلكَ بعض العرب سلوكًا آخر، فمالَ

---

(1) فقه اللغات السامية: 43 .

(2) العربية الفُصحى: 153 .

(3) يُنظَر: التطوّر اللغوي التاريخي: 73، فقه اللغة المقارن: 40 .

(4) يُنظَر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة: 79، 128 .

إلى تسهيل الهمزة فقلبها هاءً، وهو إبدالٌ معروفٌ في اللغة بسبب تقارب المخرج بين الهمزة والهاء وذلك نحو اجرهَدَّ بمعنى صعُبَ واشتدَّ، إذ الأصلُ فيها (جرد) ثمَّ اجرادَّ ثمَّ استُعمِلَتْ مهموزةً أي (اجرأدَّ) ثمَّ خُفِّفت الهمزةُ فانقلبت هاءً لتصبحَ اجرهدَّ[1].

بعد هذه الجولة مع جملة من آراء القُدامى والمُحدَثين، أرى أنَّ جامعًا يجمعُها هو كراهةُ الاحتفاظ بمصوِّتٍ طويل في مقطعٍ مُقفل، أي المقطع المديد، فمالوا إلى ما هو أسهلُ عليهم، وهذا ينسجمُ مع نظريَّة السهولة التي نادى بها (وتني Whitney) وتنُصُّ على أنَّ الإنسانَ في نُطقه لأصوات لُغتهِ يميلُ إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وتلمّس أسهل السُبل للوصول إلى ما يهدفُ إليه، لذا يستبدلُ السهلَ من أصوات لغتهِ بالصعبِ الشاقِّ الذي يحتاجُ إلى مجهود عضلي أكثر[2].

وقد نجدُ صدقَ هذا في أنَّنا هجرنا أفعالاً على زنة (افعالَّ) نحو (احمارَّ) مثلاً، وغابت عن الاستعمال مُكتفينَ بـ(احمرَّ)، قال ابنُ منظور: ((وقد احمرَّ الشيءُ واحمارَّ بمعنى، وكلُّ افعلَّ من هذا الضرب فمحذوفٌ من افعالَّ، وافعلَّ فيه أكثر لِخفّته))[3]، وقال ابنُ يعيش: ((وقد يُقصَرُ "افعالَّ" لطوله فيرجع إلى افعلَّ، قال سيبويه: وليس شيءٌ يُقالُ فيه افعالَّ إلاّ يُقالُ فيه "افعلَّ"))[4].

وهُنا نلمسُ إحساسَهم بثقل افعالَّ لطوله والعدول عنه إلى افعلَّ ليؤدِّي معناه؛ لأنَّه أسهلُ في نُطقهِ، ولكنَّنا في الوقت نفسه نجدُ شيوعًا نُطقيًّا لمفردات تماثلها نحو (دوابّ، شابَّة، الضالّين). وهذا لا ينقُضُ ما أقولُ – بحسب ما أعتقد- ذلك لأنَّ القانونَ اللغوي في التطوُّرِ لا يلزمُ الاطِّرادَ مُطلقًا، فما وافقَ صعوبةً وعُسرًا في النُطق اعتراه التغييرُ، وما وافقَ سهولةً يبقى ويندرجُ تحته، وهذه سُنَّة اللغات

(1) يُنظَر: التطور اللغوي: 65، وفصول في فقه العربية: 223 .

(2) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 234- 235، والتطوّر اللغوي: 47 .

(3) لسان العرب: (حمر) .

(4) شرح الملوكي: 84، ويُنظَر: شرح المفصل: 7/ 161، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 401 .

جميعًا ـ في ميلها إلى السهولة والتيسير، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: ((ولسنا نعني بتطوُّر الأصوات اللغويَّة، أنَّ القديمَ منها يفنى فناءً كُلِّيًا دون أنْ يترُكَ أثرًا، أو أنَّ أصواتًا جديدةً لا وجودَ لها من قبل تنمو وتنتشر في الكلام، وإنَّما الذي نعنيه هو أنَّ الأصوات القديمة تنتقلُ من مخارجها وتستعمل في مخارج جديدة، أو يبطل استعمالُها في مكانها الأصلي))[1].

ولا ننسى أنَّ هذه الألفاظَ قد استُعمِلَتْ مهموزةً، أي الضأَلِّين وشأَبَّة ودأَبَّة، وهذا معناه انقسامُ المقطع المديد إلى مقطعين، ومن ثمَّ زيادة مقاطع الكلمة، وهذا ينسجمُ مع طبيعة القبائل المتحضِّرة وهي ميَّالةٌ إلى الهدوء والتأنُّق في نُطقِها والبُطء في أدائها، أمَّا القبائلُ البدويَّةُ فتميلُ إلى السُرعة في الأداء[2].

ولدفع اعتراض من يقولُ إنَّ القبائلَ البدويَّةَ هي التي تهمزُ، أمَّا القبائلُ المُتحضِّرةُ فتميلُ إلى التسهيل، أقولُ: إنَّ هذا لا يعني أنَّ القبائلَ المُتحضِّرةَ لا تهمزُ في كلامها مُطلقًا فتخفِّفُ كلَّ همزةٍ أينما وُجِدَت، بل تهمزُ أيضًا، وكلُّ الذي حدث أنَّ هذه القبائلَ ضاقت من مقطعٍ مديد، فشطرت مصوِّته الطويل شطرين، وهذا الانشطارُ يتمُّ بسكتةٍ في مُنتصف الهواء الغزير المُندفع للتصويت بالمُصوِّت الطويل لإيقافه، وإيقافُهُ يتمُّ عن طريق إغلاق الوترين الصوتيين غلقًا تامًّا، ثمَّ انفتاحهما فجأةً للسماح للنصف الثاني بالخروج، وهذا يعني تولُّدَ همزةٍ بينهما؛ لأنَّها قُفلٌ حنجري، فما نحُسُّهُ من همزٍ ما هو إلاّ إيقافُ تيارِ الهواء ثمَّ السماح له، مع تحرُّكِ الوترين الصوتيَّينَ، أمَّا الفتحتانِ قبل الهمزة وبعدها فهما جزءا الألف، أي: شابَّة ـــــ شأَبَّة: / ش ـَ ب / ب ـَ ـه ـ /

ش ـَ ء ـَ ⟵ / ش ـَ / ء ـَ ب / ب ـَ ـه ـ/.

---

(1) الأصوات اللغوية: 232 .

(2) يُنظَر: أثر القراءات في الأصوات: 413، ولهجة تميم: 210 .

الموضع الثاني عند الوقف:

عرَّفَ النُحاةُ الوقفَ بأنَّه ((قطعُ النُطقِ عن آخر الكلمة اختياريًّا))[1]، وقد ميَّزَ علماءُ التجويد هنا ثلاثة مصطلحات: القطعُ والوقف والسكت، فالقطعُ عبارةٌ عن قطع القراءة، فهو كالانتهاء، والوقفُ عبارةٌ عن قطع الصوت عن الكلمة زمنًا يتنفَّسُ فيه عادة بِنِيَّةِ استئناف القراءة لا بِنِيَّةِ الإعراض، أمَّا السكت، فهو عبارةٌ عن قطع الصوت زمنًا هو دون الوقف عادةً من غير تنفُّس[2].

والوقفُ يُقابلُ الابتداء، فالموقوفُ عليه يكونُ ساكنًا والمبدوءُ به لا يكونُ إلاّ مُتحرِّكًا، إلاّ أنَّ الابتداءَ بالمُتحرِّك يقعُ اضطرارًا؛ لأنَّ الابتداءَ بالساكنِ مُحال.

واختلفوا في أحكام الوقف، فمنهم من جعلها خمسةً[3]، وجعلها آخرونَ سبعةً[4]، وأوصلها آخرونَ إلى أحد عشر حُكمًا[5].

ولكن ما يهمُّنا منها ثلاثةُ أحكام: الوقفُ بالإسكان المُجرَّد وبالإشمام وبالتضعيف. والوقفُ بالإسكان هو الأصلُ في الوقف على الكلم المُتحرِّك وصلاً والأكثر؛ وذلك لأنَّ معنى الوقف الترك والقطع، وهذا ينسجمُ مع الإسكان الذي هو عبارة ((عن تفريغ الحرف من الحركات، وذلك لُغةُ أكثر العرب))[6]، فهو إذن أبلغُ في تحصيل غرض الاستراحة بعد ترادف الألفاظ والحروف والحركات، ولمّا كانت الحركةُ ضدَّ السكون والابتداءُ ضدَّ الوقف فقد خُصَّ الوقفُ بالسكون كما خُصَّ الابتداءُ بالحركة. وهذا يعني إيثارَ العرب المقطع المُغلق في

---

(1) شرح التصريح: 2/ 338، ويُنظَر: شرح الأشموني: 3/ 747، وحاشية الصبّان: 4/ 203 .

(2) يُنظَر: الإتقان في علوم القرآن: 1/ 87- 89، والنشر: 1/ 240 .

(3) يُنظَر: أسرار العربية: 412 .

(4) يُنظَر: شرح الأشموني: 3/ 747 .

(5) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 2/ 271، وشرح التصريح: 2/ 338 .

(6) النشر: 2/ 121 .

الوقف، ولهذا لا أراني مُتَّفِقًا مع ما ذهبَ إليه الدكتور طارق الجنابي من أنَّ العربَ يؤثِرونَ المقطعَ المفتوحَ في كلامهم عند الوقف، إذ يرى ((أنَّ السُكونَ حالةٌ عارضةٌ للوقف وأنَّ انتهاء الكلمة بالحركة هو الأصل))[1]، ثمَّ استدلَّ على أنَّ الجُملةَ العربيَّة تنتهي بمقطعٍ مفتوحٍ بأنَّ العربَ لا يتَّفقونَ على الوقف بالسكون، بل هم يتلمَّسونَ الحركة على وجه من الوجوه الآتية: الرَّوم، الإشمام، إشباع الحركات، ميل الشعر إلى الحركات، وأنَّ القوافي لم ترِد مُقيَّدةً إلاّ نُدورًا، ولستُ بمُختلفٍ معه في أنَّ السكونَ في الوقف طارئٌ سببهُ ((انقطاع السلسلة الكلاميَّة في نهاية المجموعة النَّفَسيَّة))[2]، ولكنَّه الأصلُ في الوقف وما استدلَّ به على إيثار المقطع المفتوح وقفًا لا ينهضُ دليلاً؛ لأنَّ العلماءَ مُجمِعونَ على أنَّ الوقفَ بالإسكان هو الأصلُ والأكثرُ في كلام العرب، أمَّا الرَّومُ والإشمامُ وإشباعُ الحركات فهي لُغاتٌ قليلةُ الشيوع لبعض العرب فضلاً عن أنَّ الإشمامَ ليس بصوتٍ ولا حركة، أمَّا ميلُ الشعر إلى الحركات فأجابَ عنه الدكتور تمَّام حسّان بقوله: ((إنَّ الشعر موسيقى، والموسيقى تكونُ بالحركةِ والمدّ، ولا تكونُ بالسكون، لذا كانَ الشعرُ أشَدَّ حرصًا على الحركة في قوافيه، ثمَّ إنَّ الحركات التي في القوافي يغلُبُ عليها ألاّ تبقى على كميَّتها القصيرة، فالطابعُ الإنشادي للشعر العربي يجعلُ الشاعرَ يترنَّمُ بالشعر فيُشبعُ حركاته الأخيرة))[3].

ويشترك في الوقف بالإسكان الاسمُ والفعلُ والحرف، فنقول: هذا زيدْ، وزيد يضربْ، وزيد ضربْ وجيرْ، ويكونُ في المرفوع والمنصوب غير المُنوّن والمجرور، فنقول: هذا زيدْ، ورأيت الرجلْ ورأيت عمرْ ومررت بزيدْ. أمَّا المنصوب المُنوَّن غير المؤنَّث بالتاء فيُبدَلُ من تنوينه ألفًا نحو: ورأيت زيدا، وهي أجودُ اللغات، وإنَّما أبدل من التنوين ألفًا نصبًا؛ لأنَّ التنوينَ زائدٌ يجري مجرى الإعراب

---

(1) قضايا صوتية في النحو العربي: 381 (بحث).

(2) علم الأصوات العام: 102 .

(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 270 .

من حيث كان تابعًا لحركات الإعراب، فكما لا يوقَفُ على الإعراب فكذلك لا يوقَفُ على التنوين[1]، وقد أرجع أبو البركات الأنباري السببَ في إبدال تنوينه ألِفًا في النصب إلى خِفَّة الفتحة في النصب، بخلاف الرفع والجر، فإنَّ الضمَّةَ والكسرةَ ثقيلتان، ثمَّ إنَّهم لو أبدلوا من التنوين واوًا في حالة الرفع لكانَ ذلك يؤدِّي إلى أَنْ يكونَ اسمٌ مُتمكِّنٌ في آخره واوٌ قبلها ضمَّة، ولو أبدلوا من التنوين ياءً في حالة الجرِّ لكانَ ذلك يؤدِّي إلى أَنْ يلتبسَ بياء المُتكلِّم، فلذلك لم يُبدلوا منه ياءً[2]، ويمكن الاعتراضُ، بأنَّ لُغةَ الأزد تُبدِلُ التنوينَ ألِفًا بعد الفتحة وواوًا بعد الضمَّة، وياءً بعد الكسرة حرصًا على بيان الإعراب، فيقولون جاءَ خالدو ورأيتُ خالدا ومررتُ بخالدي[3].

وقد ذهب الشيخ خالد الأزهري إلى أنَّ ذلك يعودُ إلى أنَّ التنوينَ شبيهٌ بالألف من حيث إنَّ اللينَ في الألف تُقاربهُ الغُنَّةُ في التنوين، فأبدلوا ألفًا لما بينهما من المُقاربة، ولم تبدل بعد الضمَّة واوًا وبعد الكسرة ياءً لمكان الثقل في الياء والواو في أنفسهما فإذا اجتمعت الضمَّةُ مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل، ولم يكن في الفتحة مع الألف ثقل فتركوها على حالها[4]، ويمكن الاعتراض عليه أيضًا بما تقدَّم، فضلاً عمَّا نُسِبَ إلى ربيعة من أنَّها تقفُ على المنصوب بحذف التنوين وسكون الآخر مُطلقًا[5].

ولكنَّا لو تأمَّلنا مقطعيَّة التنوين لرأيناها على الشكل الآتي: / ... ـــُـ ن/، / ... ـــَ ن /، ... ـــِ ن/ فهي جزءٌ من مقطعٍ يكتملُ بآخر حرف من الكلمة، فقولُنا: هذا زيدٌ مثلاً، نرى أنَّ كلمة (زيد) مقطعيًّا قد انتهت بمقطع مُغلق / ز ـــَ

(1) يُنظَر: شرح المفصّل: 9/ 69 .

(2) يُنظَر: أسرار العربية: 413 .

(3) يُنظَر: شرح التصريح: 2/ 338، وفي اللهجات العربية: 147 .

(4) يُنظَر: شرح التصريح: 2/ 338 .

(5) يُنظَر: شرح المفصّل: 9/ 69، وشرح الأشموني: 3/ 747، وظاهرة التنوين: 64 .

ي / د ـَـ ن/، ومن هنا فقولُهم: إنَّ العربيَّ لا يقفُ على مُتحرِّك يدخلُ فيه هذا، ألا تراهم يصفون التنوينَ بالسكون فيُعرِّفونَها بأنَّها ((نونٌ ساكنةٌ تلحقُ الآخرَ لفظًا لغير توكيد))[1]، فالنونُ ثابتةٌ صوتيًّا لا تختلفُ عن نون البُنية، وكذلك هي خطُّ العروض الشعري، فهي ساكنةٌ، بدليل أنَّنا نُحرِّكُها عند التقاء الساكنين نحو: زيدٌ الطويل: / ز ـَـ ي / د ـُـ ي / د ـُـ / ن ـِـ ط / ط ـــَـ / و ـــِـ ل / إلاَّ أنَّهم لا يعتدُّونَ بها.

والمُلاحَظُ في اللهجات العربيَّة أنَّها عند حذف التنوين في الوقف تميلُ إلى نقل النبر إلى المقطع الذي قبله، فحين نقفُ على كلمتي خالدْ ومُستفهمْ بالإسكان/ خ ـَـ / ل ـِـ د/، / م ـُـ س / ت ـَـ ف / هـ ـــِـ م / فإنَّ النبرَ واقعٌ على المقطعين / خ ـــَـ / ت ـــَـ ف/، بعد أنْ كانَ في حالة التنوين واقعًا على المقطعين: / ل ـِـ /، / هـ ـِـ /[2].

فإذا وقف على الآخر بالإسكان، وكان ما قبله ساكنًا أجازَ العرب التقاءهما، وهنا نُميِّزُ حالتين، الأولى: إذا كانَ الصوتُ الأوَّلُ مدًّا، مثل الكتاب والمفلحون ونستعين، وبناءً على نظرتهم إلى أصوات المدّ التي عَدّوها حروفًا ساكنة. والحالة الثانية: تتابع صامتين مثل: الفَجْرْ وعَشْرْ، وهذا بإجماعٍ من اللغويين، قال المُبرِّد: ((... ولولا الوقف لم يُجمَع بين ساكنين))[3]، وقال ابنُ يعيش: ((... لأنَّه في الوقف تجمع بين ساكنين))[4]، وقال السيوطي: ((ويلتقيان في الوقف مُطلقًا))[5].

---

(1) شرح التصريح: 1/ 30- 31 .

(2) ينظر في قواعد النبر وانتقاله: الأصوات اللغوية: 176- 177، وعلم اللغة المبرمج: 148 .

(3) المقتضب: 1/ 236 .

(4) شرح المفصّل: 9/ 120 .

(5) همع الهوامع: 6/ 177، ويُنظَر: الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 353، وشرح مختصر التصريف: 82 .

إلاّ أنَّ الرضيَّ يخرقُ هذا الإجماعَ منفردًا – بحسب ما اطّلعتُ عليه- إذ يمنعُ اجتماعَ صامتين في الوقف، بل جعل ذلك محالاً، إلاّ بتحريك أوّلهما بكسرة مختلسة من غير أنْ يحسَّها المُتكلّم أو يفطن لها السامع، فقال: ((اعلم أنَّ الحرفين الساكنين إذا كانَ أوّلُهما حرفًا صحيحًا لا يمكن التقاؤهما إلاّ مع إتيانك بكسرة مختلسة غير مُشبعة على الأوّل منهما، فيحسب المستمع أنَّ الساكنين التقيا، ويُشاركُهُ في هذا الوهم المُتكلّم أيضًا، فإذا تفطّنَ كلٌّ منهما علم أنَّ على الأوَّل كسرةً خفيةً نحو بَكْرْ وبِشْرْ وبُسْرْ حُرِّكت عينُ الثلاثة بكسرةٍ خفيفة، وإلاّ استحالَ أنْ تأتي بعدَها بالراء الساكنة، وإنَّما تحسُّ بذلك وتتفطّنه بعد تثبُّتِكَ وتأنُّقِكَ فيما تتكلّمُ به، وإذا خلّيتَ نفسَكَ وسجيَّتها وجدت منها أنّها لا تلتجئُ في النُطق بالساكن الثاني المُستحيل مجيئه بعد الساكن الأوّل من بين الحركات إلاّ إلى الكسرة))[1]، ولكن إذا كانَ من سجيَّة النفس أنْ تُحرِّكَ أوّلَ الساكنين بكسرةٍ مختلَسةٍ، فلِمَ تُحرِّكها بالكسر في (مِنِ ابنِكَ)، ولِمَ تحرِّك الباء الأولى في قولنا: (اكتُبُ اكتُبْ) بالضمِّ؟ ثمَّ إذا كانت العينُ مُحرَّكةً بكسرة فلِمَ نقلت العرب حركة الإعراب في الوقف إليها فقالوا: هذا بَكُرْ ومررتُ ببَكِرْ، ولاسيَّما أنَّهم يشترطونَ في هذا أنْ يكونَ ما قبلَ الحرف الأخير ساكنًا يمكن تحريكه[2]، أما كانَ بالإمكان الاكتفاءُ بها، وكيف تغلّبت عليها وحلّت محلّها؟

والحقُّ أنَّ تحقّقَ التقاء الساكنين في هاتين الحالتين لم يكن إلاّ في الحالة الثانية، أي: الفَجْرْ/ ء ـَ ل / ف ـَـ ج ر /، عَشْرْ: / ع ـَـ ش ر /، إذ يتجاورُ فيها الصامتان الجيم والراء في المثال الأوّل والشين والراء في المثال الثاني، فالمُتحقّقُ هو مقطعٌ مزيدٌ في صورةٍ سائغةٍ في نسيج البُنية العربيَّة؛ لأنّه من مقاطع الوقف[3]، وهو

---

(1) شرح الشافية: 2/ 210- 211 .

(2) يُنظَر: شرح التصريح: 2/ 341 .

(3) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 261 .

مقطعٌ منبورٌ في الوقفِ أيضًا[1]، أمَّا الحالةُ الأولى فليس فيها تجاورُ صامتين؛ لأنَّ ما سبقَ الصامت الأخير مصوِّتٌ طويلٌ أو حركةٌ طويلةٌ يُشكِّلُ مع الصامت الذي يليه والذي يسبقه صورةً مقطعيَّة يقبلها نسجُ العربيَّة في هذه الحالة؛ لأنَّها حالةُ وقف، فالمقطعُ المُتحقِّقُ مقطعٌ مديدٌ وهو من مقاطع الوقف كما تقدَّم، فالتحليلُ المقطعي للكلمات (الكتاب، المفلحون، نستعين) هو: / ء ـَ ل / ك ـِ / ت ـَ ب /، / ء ـَ ل / م ـُ ف / ل ـِ / ح ـُـُ ن /، / ن ـَ س / ت ـَ / ع ـِ ن/.

فالمقطعُ الذي انتهت به الكلماتُ الثلاث – كما يظهر- مقطعٌ مديد وهو مقطعٌ يقعُ عليه النبر في الوقف[2].

أمَّا الإشمامُ فلا صوتَ فيه؛ لأنَّه تحريكُ الشفتين، وذلك بضمِّهما بعد الإسكان بحيث يحدُثُ بعض الانفراج ليخرج منه النفس، فيراهما المُخاطبُ مضمومتين ليعلمَ أنَّا أردنا بضمِّهما الحركة، فهو شيءٌ يختصُّ بالعين دون الإذن يُدركه البصير دون الأعمى؛ لأنَّه ليسَ بصوتٍ يُسمَع، قال سيبويه: ((وأمَّا الإشمامُ فليس إليه سبيل، وإنَّما كانَ ذا في الرفع لأنَّ الضمَّةَ من الواو، فأنتَ تُقدِّرُ أَنْ تضعَ لسانكَ في أيِّ موضعٍ من الحروف شئتَ ثمَّ تضمُّ شفتيك، لأنَّ ضمَّكَ شفتيكَ كتحريكك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوتٍ للأذن، ألا ترى أنَّكَ لو قُلتَ هذا مَعْنْ فأشْمَمْتَ كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تُشمم، فأنتَ قد تقدِرُ على أَنْ تضعَ لسانكَ موضعَ الحرف قبل تزجية الصوت ثمَّ تضمّ شفتيك، ولا تقدر على أَنْ تفعل ذلك ثمَّ تُحرِّك موضع الألف والياء))[3].

فالإشمامُ خاصٌّ بالضمِّ، وعُزِيَ إلى الكوفيِّينَ تجويزُ الإشمام في المجرور والمكسور؛ لأنَّ الكسرةَ تكسِرُ الشَّفتَين كما أنَّ الضمَّةَ تضمُّها، ورُدَّ بأنَّ

---

(1) يُنظَر: في اللهجات العربية: 145 .

(2) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 171، وفي اللهجات العربيّة: 145 .

(3) الكتاب: 4/ 171، ويُنظَر: الأصول: 2/ 383، والخصائص: 2/ 330 .

الكسرة ((جزءُ الياء التي مخرجُها وسطُ اللسان والفتحةَ جزءٌ من الألف التي مخرجُها الحلق، وهما محجوبانِ بالشَّفَتين والسن، فلا يمكنُ المُخاطَبُ إدراك تهيئة المخرجين للحركتين))[1]، وهو ما يترجَّحُ لديَّ.

ولمَّا كانَ الإشمامُ ليس بصوتٍ وإنَّما الغرضُ منه ((أنْ يُفرِّقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كلِّ حال))[2]، فالصورةُ المقطعيَّةُ المُتحقِّقةُ واحدةٌ كما في حالة الإسكان، فقولُنا هذا زيد بالإشمام يتحقَّقُ فيه المقطع المزيد لا غير.

والوقف بالإسكان – كما يرى المُحدَثون[3]- مظهرٌ من مظاهر الموقعيَّة في السياق العربي ترجعُ إلى كراهة مظهر الاستمرار في الأداء، فهو عكس التحريك، وبينهما تنافر؛ ذلك لأنَّ الحركة التي تقعُ في آخر الدفعة الكلاميَّة لابُدَّ لمقطعها أَنْ يكونَ قصيرًا، وهو نوعٌ لا يقع النبر عليه أبدًا، لذا فانعدامُ النبر في هذا المقطع يُضعِف الحركةَ في النُطق ويجعلها ليست ذات جدوى، وهو ما يحدث للإشمام، إذ هو قرينةٌ تدلُّ على معنًى مُعيَّن، ومن هنا كانَ الاختيارُ في الاستعمال أَنْ يكونَ الوقفُ دفعًا للتنافر وعلامة على انتهاء الدفعة الكلاميَّة، فلا جرمَ أنْ شاعتْ على ألسنة العرب لأهميتها التي لا تقلُّ عن التحريك في حالة الوصل، ((بل لم تكُن أقلَّ شيوعًا ودورانًا في أفواه الناس من ظاهرة الوصل))[4].

أمَّا الوقف بالتضعيف فحديثُهُ عند كلامي على الوقف على الصوت المُشدَّد.

---

(1) شرح الشافية للرضي: 2/ 275، ويُنظَر: شرح المفصل: 9/ 67، وشرح التصريح: 2/ 341 .
(2) الكتاب: 4/ 168 .
(3) يُنظَر: اللغة العربية معناها ومبناها: 270 .
(4) من أسرار اللغة: 236 .

الوقف على الصوت المُشَدَّد:

قبل إصدار حُكمٍ على حقيقة النُطق بالصوت المُشدَّد موقوفًا عليه، يحسُنُ بنا أَنْ نَمُرَّ بسرعة على ما قاله علماءُ العربيَّة عنه؛ لنرى كيفَ نظرَ هؤلاء العلماء إلى هذا الصوت، وأبدأُ بإمامِهم سيبويه إذ قال: ((والإدغامُ تدخل فيه الأوَّلَ في الآخر، والآخر على حاله، ويقلب الأوَّل فيدخل في الآخر حتَّى يصيرَ هو والآخر من موضعٍ واحد، نحو قد تّركتك، ويكون الآخر على حاله))[1]، وهو إنَّما يقصدُ أنَّ الناطقَ لا يرجعُ مرَّتينِ إلى المخرج للفظ الصوت الثاني؛ لأنَّه يقولُ في مكانٍ آخر: ((هذا بابُ الإدغام في الحرفين اللذين تضعُ لسانك لهما موضعًا واحدًا لا يزولُ عنه))[2].

وقال ابنُ جني: ((ألا ترى أنك في قطّع ونحوِه قد أخفيت الساكن الأوّل في الثاني حتى نَبَا اللسانُ عنهما نَبْوة واحدة، وزالت الوَقْفة التي كانت تكون في الأوّل لو لم تُدغِمْهُ في الآخر، ألا ترى أنَّكَ لو تكلّفتْ تركَ إدغامِ الطاء الأولى لتجشَّمْتَ لها وقِفةً عليها تمتازُ من شدَّةِ مُمازجتِها للثانية بها، كقولك قَطْطَعَ وسُكْكَرَ، وهذا إنما تحكمه المشافهةُ به، فإن أنت أزلت تلك الوُقَيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه وادغامه فيه أشدَّ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه))[3].

فهو كما يتَّضحُ يرى أنَّ اللسانَ ينبو عن الصوتين نبوةً واحدةً، وأنَّ الوقفةَ بين الصويَتين قد زالت فاقتربَ الصوتُ الأوَّل من الثاني.

وقال ابنُ يعيش عن الإدغام: ((أنْ تصِلَ حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله مُتحرِّك من غيرِ أنْ تفصلَ بينهما بحركةٍ أو وقف، فيصيرانِ لِشِدَّةِ اتِّصالهما كحرفٍ

---

(1) الكتاب: 4/ 104- 105 .

(2) الكتاب: 4/ 437 .

(3) الخصائص: 2/ 142 .

واحدٍ ترتفعُ اللسانُ عنهما رفعةً واحدةً شديدةً فيصيرُ الحرفُ الأوَّل كالمُستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام))[1].

ويقول الرضي: ((لا يمكنُ إدغام المُتقاربين إلاّ بعد جعلهما مُتماثلين، لأنَّ الإدغامَ إخراجُ الحرفين من مخرجٍ واحدٍ دُفعةً واحدةً باعتمادٍ تام، ولا يمكن إخراجُ المُتقاربين من مخرجٍ واحدٍ لأنَّ لكلِّ حرفٍ مخرجًا على حدة))[2]، ثمَّ قال: ((والذي أرى أنَّه ليس الإدغامُ الإتيانَ بحرفين، بل هو الإتيانُ بحرفٍ واحد مع اعتمادٍ على مخرجه قوى سواءٌ كان ذلك الحرفُ مُتحرِّكًا نحو: يعدُّ زيدٌ أو ساكنًا نحو: يمدّ، وقفًا))[3].

غير أنَّ الجاربردي يُصرِّحُ بأنَّ زمانه أطولُ من زمان الحرف الواحد، وأقصرُ من زمان الحرفين[4]، ويُشاطرُهُ الرأيَ صاحبُ مراح الأرواح قائلاً: ((المُشدَّدُ زمانهُ أطولُ من زمان الحرف الواحد، وأقصرُ من زمان الحرفين))[5].

أخلُصُ ممَّا سبقَ إلى أَنَّ علماءَ العربيَّة القُدامى مُجمِعونَ على أَنَّ التضعيفَ لا يكونُ صوتين منفصلين، بل هما صوتٌ واحدٌ، ولكنَّه يختلفُ بقُوَّة الاعتماد على مخرج ذلك الصوت كما يقول الرضي.

وإذا انتقلنا إلى المُحدَثين وجدناهم يذهبونَ مذهبين: الأوَّل: لا يختلفُ عمَّا ذهب إليه القُدامى، يقول فندريس عن الأصوات المُشدَّدة: ((وهي ليست إلاّ سواكنَ طويلة، كما أنَّها تُنطَق بقوَّةٍ أشدَّ ممَّا هي في حالة القصيرة، فإذا تركنا مسألة الشِدَّة جانبًا وجدنا أنَّ مجموعةً مثل "atta" أتَّا تتميَّزُ عن المجموعة "ata" بوجود مسافةٍ بين الحبس والانفجار، يمكنُ للأُذن أنْ تُقدِّرَها، ومن الخطأ

---

(1) شرح المفصل: 10/ 121 .

(2) شرح الشافية: 3/ 235 .

(3) شرح الشافية: 3/ 235 .

(4) يُنظَر: شرح الشافية: 1/ 234 .

(5) المدخل إلى علم اللغة: 98 .

أَنْ يُقالَ إنَّه يوجَدُ ساكنانِ في أتَّا "atta" وساكن في "ata" أتَا ، فالعناصرُ المحصورةُ من الحركتين من كلتا المجموعتين واحدة، عنصرٌ انحباسي يتبعه عنصرٌ انفجاري، ولكن يمكن أَنْ نجدَ العنصرَ الانحباسي في "ata" يتبعه العنصرُ الانفجاري مباشرةً، نجدُهُ في "atta" ينفصلُ عنه بإمساكٍ يُطيلُ مدى الإغلاق))(1).

ويقول ماريوباي: ((إنَّ اصطلاحَ الصامت المُضعَّف double consonant هو اصطلاحٌ مُضلِّلٌ حقًّا، لأنَّه قد استُعيرَ من طريقة الكتابة، ففي النُطق يُمَدُّ الصوتُ الصامتُ بتطويل مُدَّة النُطقِ به، إذا كانَ هذا مُمكنًا، ويكونُ هذا مُمكنًا إذا لم يكُن الصوتُ انفجاريًّا، وبما أنَّ الانفجاري لا يمكنُ مدُّه عند نُقطة مخرجه فإنَّ ما يُسمَّى تطويلاً بالنسبةِ له يكونُ عن طريق إطالة مُدَّة قفل الطريق أمام الصوت قبل تفجيره))(2).

وهذا كانتينو يقول: ((من المُلاحظِ أنَّ التشديد... ليس موجودًا في قائمة صفات الحروف، والراجحُ أنَّ السببَ هو أنَّ التشديد لا يُغيِّرُ من طبيعة الحروف خاصَّة، بل يُطيلُ من مداها فقط))(3).

ويقول برجستراسر: ((... فإنَّ الحروفَ المُشَدَّدة، وخصوصًا المتمادة، من أهمِّ خصائصها أنَّ امتداد نُطقها أطولُ من امتداد نُطق الحروف غير المُشدَّدة، فالتشديدُ مدٌّ للحروف الصامتة))(4).

أمَّا المذهبُ الثاني فيرى أنَّ الصوتَ المُضعَّفَ صوتانِ لا صوتٌ واحدٌ، فيقول الدكتور داود عبده: ((إنَّ طريقةَ لفظ الصوت اللغوي ليس هو المقياس لاعتباره

---

(1) اللغة: 49 .

(2) أسس علم اللغة: 146 .

(3) دروس في علم أصوات العربيَّة: 39 .

(4) التطور النحوي: 53 .

صوتًا لُغويًا واحدًا أو صوتين، وإنَّما المقياسُ الأهمُّ هو التحليلُ الذي يُفسِّرُ الظواهرَ اللغويَّةَ تفسيرًا أفضلَ، ومن وجهة النظر هذه نجدُ أنَّه لابُدَّ من اعتبار الصحيح المُضعَّف في اللغة العربيَّة صحيحين متواليين لا صحيحًا طويلاً))[1]، وقد استدلَّ بمجموعةٍ من الأدلَّة الصرفيَّة لتأييد ما يقول.

ويقول الدكتور محمود فهمي حجازي: ((يعني مصطلح التشديد أو التضعيف أنَّ الصوت المعني يستغرق حوالي ضعف الزمن الذي يستغرقه نفس الصوت دون تشديد، أي إنَّ الصوتَ المُشدَّدَ يُعبِّرُ عن صوتين مُتتالينِ من نفس النوع))[2].

وقال الدكتور ريمون طحان: ((إنَّ وجودَ التشديد في اللغة العربيَّة يؤدِّي إلى تكرار صوتين يُساوي كلٌّ منهما في طوله وحدةً صوتيَّةً تقريبًا))[3]، وذهب محمد الإنطاكي إلى هذا أيضًا[4]، هذه جُملةٌ من آراء القُدامى والمُحدَثين وضَّحتُ رؤيتهم للصوت المُشدَّد.

والحقُّ أنَّ الصوتَ المُشَدَّد يختلف عن الصوت المفرد، ولا يمكن أنْ يكونَ مثيلاً له، فهو يتميَّزُ منه بالطول وشِدَّة الضغط أو قُوَّة الاعتماد معًا، وإلاّ فالطولُ وحده لا يمكنُ أَنْ يكونَ مقياسًا للتمييز، فالمُصوِّتات الطويلة مثلاً واحدة مهما مدَّدنا الصوتَ بها. ومن هنا ميَّز علماءُ العربيَّة القُدامى ما سمَّوهُ بالوقف بالتضعيف في نحو هذا خالدّ[5]، الذي يعني شِدَّة الضغط على الصامت الأخير حتَّى يصبحَ مُشَدَّدًا[6].

---

(1) دراسات في علم أصوات العربية: 27 .

(2) المدخل إلى علم اللغة: 40 .

(3) الألسنية العربية: 1/ 52 .

(4) يُنظَر: المُحيط في أصوات العربيَّة: 1/ 123 .

(5) يُنظَر: الكتاب: 4/ 268، والتكملة: 116، وشرح المفصّل: 9/ 67 .

(6) يُنظَر: أثر القراءات في الأصوات: 371 .

وقد استنتجَ أحدُ الباحثين عندما أجرى بعض التجارب المعمليَّة أنَّ الصوتَ المُشدَّدَ عند الوقف عليه صوتٌ واحدٌ لا صوتان، قائلاً: ((وقد رجّحت التجارب المعمليَّة التي أجريناها على هذين النوعين من المقاطع ومقارنتهما بالأنواع الأخرى في تكوينات مثل أَسَدْ وأَسَدّ "أفعل التفضيل" و"أسد" الحيوان المعروف، نقول رجَّحت هذه التجارب أنَّ ما يُميِّزُ المقطعَ ذا الساكن المُشَدَّد إنَّما هو الطولُ النسبي في الحركة وزيادة شِدَّتها ودرجتها، أمَّا طولُ الساكن الأخير وهو في هذا المجال "d" فلا يطرأُ عليه تغييرٌ ذو قيمة))[1].

ولكنَّ الممارسةَ العمليَّةَ لإظهار الفرق بين هذين الصوتين في (أَسَدْ وأسَدّ) تظهرُ أنَّ اتِّصالَ طرف اللسان – عند نُطق الدال- بأصول الثنايا واللثَّة يحبسُ الهواء الخارج من الرئتين مارًّا بالفمِ حبسًا تامًّا، ثمَّ يُسمَحُ له بالخروجِ مرَّةً واحدةً في صورة انفجار يتحرَّكُ معه الوتران الصوتيَّان، يتكوَّنُ صوتُ الدال في (أَسَدْ)، ولكنَّنا في كلمة (أَسَدّ) نُلاحِظُ أنَّ مُدَّة الحبس عند اتِّصال طرف اللسان بأصول الثنايا أطولُ، كما أنَّ توتُّرَ اللسان وارتكازَهُ أشَدُّ، وليس المسألة – كما أرى- مُتعلّقةً بطول الحركة – كما ذهب الباحث- إذ إنَّ إطالة الحركة بعد السين لا يظهرُ الفرق بين اللفظين، ومن هنا فإنَّ عُلماءَ التجويد قد شَدَّدوا على إظهار التشديد عند الوقف، قال مكّي: ((اعلم أنَّ الوقفَ على الحرف المُشَدَّد فيه صعوبةٌ على اللسان لاجتماع الساكنين في الوقف غير مفصولين كأنَّه حرفٌ واحد فلا بُدَّ من إظهار التشديد في الوقف، وتمكين ذلك حتَّى يظهرَ في السمع التشديد))[2]، وقال الداني: ((كلُّ مُشدَّدٍ من جميع الكلم فالوقفُ عليه بالسكون والتشديد))[3]، ومن هنا يتَّضحُ أنَّ هذا الصوتَ المُضعَّفَ هو صوتٌ واحِدٌ منبورٌ نبرَ شِدَّةٍ وتضعيف، قال الدكتور كمال إبراهيم بدري: ((كلمة

(1) دراسة السمع والكلام: 276 .

(2) الرعاية: 233 .

(3) التحديد في الإتقان والتجويد: 173 .

"أسدّ" من السداد وكلمة "أسدْ" الحيوان المعروف تتشابهان عند الوقف عليهما بالسكون ولا يكادُ يتميَّزان عن بعضهما بعضًا إلاّ بموضع النبر من كُلٍّ منهما فالنبرُ في الكلمة الأُولى وفي كُلِّ كلمة تنتهي بمقطعٍ عنقودي هو المقطعُ الأخير، أمَّا الكلمةُ الثانية فيقع النبرُ فيها على المقطع الأوَّل))[1].

وهذا يدعونا إلى أنْ نتكلَّمَ على الصوت المُشدَّد حين يقعُ رويًّا في الشعر، فقد ذهبَ بعض العلماء إلى عدِّه صوتًا واحدًا لا صوتين، قال ابنُ جني مُتحدِّثًا عن مُشابهة الحركة للحرف: ((... ومنها أنَّهم قد أجروا الحرفَ المُتحرِّكَ مجرى الحرف المُشدَّد، وذلك أنَّه إذا وقعَ رويًّا في الشعر المُقيَّد سكن، كما أنَّ الحرفَ المُشدَّدَ إذا وقعَ رويًّا في الشعر المُقيَّد خُفِّفَ، فالمُتحرِّكُ نحو قوله:

وقاتم الأعماق خاوي المُخترقْ

فأسكنَ القاف وهي مجرورة، والمُشدَّد نحو قوله:

أصحوتَ اليومَ أم شاقتكَ هِرّ.

فحذف إحدى الرائين كما حذف الحركةَ من قاف المخترق، وهذا إنْ شئتَ قلبته فقلت: إنَّ الحرفَ أجرى مجرى الحركة، وجعلت الموضع في الحذف للحركة، ثمَّ لحِقَ بها فيه الحرف، وهو عندي أقيس))[2].

وقال في مكانٍ آخر: ((ولذلك كان الحرف المشدّد إذا وقع رويّا في الشعر المقيّد خُفِّف، كما يسكّن المتحرك إذا وقع روِيًّا فيه. فالمُشدّدُ نحو قوله:

أصحوت اليومَ أم شاقتك هِرٌّ ... ومن الحبِّ جنونٌ مستعِرْ

فقابل براء "هرّ" راء "مستعرْ" وهي خفيفةٌ أصلاً، وكذلك قوله:

ففداء لبني قيس على ... ما أصاب الناس من سوء

---

(1) علم اللغة المبرمج: 153 .

(2) الخصائص: 2/ 322، ويُنظَر: الأشباه والنظائر: 1/ 159 .

وأمثالُه كثيرة))[1]، وجاء في كتاب (الضرائر وما يسوغُ للشاعر دون الناثر) في باب (تخفيف المُشدَّد في القوافي): ((الأصلُ بقاءُ الشيء على ما كانَ عليه، فالحرفُ المُشدَّد من الكلمة يبقى على حاله، ولا يُخفَّف، وليس هذا الحُكمُ بجارٍ في الشعر، فإنَّ له حُكمًا آخر لا يُشاركهُ فيه باب المنثور من الكلام، فقد جاء فيه تخفيفُ المُشدَّد، وذلك كقول امرئ القيس:

لا وأبيك ابنة العامريّ ... لا يدَّعي القومُ أنّي أفِرْ

أفِرّ: من الفرار وهو الهروب، وخفّف راءه للشعر، قال ابنُ عصفور في كتاب الضرائر: ومنه تخفيف المُشَدَّد في نحو قول امرئ القيس (لا يَّدعي القومُ أنّي أفِرْ) وقد خفّف عِدَّة قوافٍ من هذه القصيدة، وإنَّما خفف ليستوي له بذلك الوزن وتتطابق أبياتُ القصيدة، ألا ترى أنَّه لو شدَّد أفرْ لكانَ آخرُ أجزائه على فعولن... وآخرُ جزءٍ من هذا البيت فعل وهو من الضرب الثالث من المتقارب، وليس بالجائز له أنْ يأتِيَ في قصيدةٍ واحدةٍ بأبياتٍ من ضربين، فخفّف لتكون الأبياتُ كلُّها من ضربٍ واحد))[2]، وإذا تأمَّلنا قول البحتري[3]:

جائرٌ في الحُكمِ لو شاء قصدْ ... أَخَذَ النومَ وأَعْطَاني السَّهَدْ

وَبِنَفْسي، والأمَاني ضِلَّةٌ ... سَيِّدٌ يَصْدُفُ عَنّي وَيَصُدْ

والبيتانِ من الرمل، والتفعيلةُ الأخيرةُ من البيت الأوَّل (فاعلن) ومن البيت الثاني (فَعِلن)، فلو أبقينا التشديدَ لأصبحت (فاعلان) وليس في نظم هذا البحر أَنْ يكونَ الضربُ مرَّةً (فاعلن) ومرَّةً فاعلان[4].

---

(1) الخصائص: 2/ 230 .

(2) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: 86- 88 .

(3) ديوانه: 667 .

(4) من محاضرات أستاذنا الدكتور حسام النعيمي على طلبة الماجستير: 44، ويُنظَر: الوحدات غير المقطعيَّة: 43 .

ولكن الملاحظ هنا أنَّ كلامَ ابن جني السابق كان مقصورًا على الشعر، ولم يتكلَّمْ عليه في النثر عند الوقف، ترى أكانَ غافلاً عن هذا؟ أتراهُ انتبه إلى الشعر؛ لأنَّه موزونٌ، وأنَّ التضعيفَ يخلُّ في الوزن، بينما لم يُلاحظ ذلك في النثر؟ أنا لا أعتقد ذلك.

أغلبُ الظنِّ أنَّ ابنَ جني كان على وعيٍ تامٍّ بهذا، ويمكنُ أنْ يكونَ النبرُ الحاصلُ على المقطع الأخير، هو المائزُ هنا، إذ النبرُ مفقودٌ عند التخفيف؛ لأنَّ النبرَ يقعُ على المقطع المزيد في الوقف، وقد مثَّل له الدكتور إبراهيم أنيس في كلمة (المُستقر)[1]، فالنبرُ يقعُ على مقطعها الأخير، ولكنَّه لو خفَّفَ الراءَ لوقع النبرُ على المقطع ما قبل الأخير، كما أنَّ الدكتور عبد الصبور شاهين يرى أنَّه صوتٌ منبورٌ نبرَ تضعيف[2]، ولهذا السبب - كما أعتقد- منَعَ العربُ تضعيف ما كانَ ما قبله ساكنًا نحو بَكْرْ وقِمَطْرْ؛ لأنَّه مقطعٌ مزيدٌ في الوقف ويتحمّلُ النبر، أي: / ب ــَ ك ر /، / ق ــِ / م ـــَ ط ر / وهذا لا يقبل التضعيف؛ لأنَّه مقطعٌ منبورٌ والتضعيفُ نبرٌ أيضًا، فضلاً عن تشكُّلِ بنيةٍ مقطعيَّةٍ غريبةٍ في النسج العربي عندما نعدُّهُ صامتين.

وبالنبرِ أيضًا نستطيعُ تفسير كلام سيبويه: ((وأمَّا الذين ضاعفوا فهم أشدُّ توكيدًا، أرادوا أَنْ يجيئوا بحرفٍ لا يكونُ الذي بعده إلا مُتحرِّكًا، لأنَّه لا يلتقي ساكنان، فهؤلاء أشدُّ مبالغةً وأجمع، لأنَّك لو لم تشمّ كنتَ قد أعلمتَ أنَّها مُتحركةٌ في غير الوقف))[3]، أغلبُ الظنِّ أنَّهُ أرادَ بقوله: (أشدُّ توكيدًا وأشدُّ مبالغةً) النبرَ الحاصلَ على مقطعها الأخير في الوقف؛ لأنَّهم لم يعرفوا النبرَ، ولم يتحدَّثوا عنه، فانصرفت أذهانُهم إلى التضعيف والتشديد، وقد وصف الدكتور

---

(1) يُنظَر: الأصوات اللغويَّة: 171 .

(2) يُنظَر: القراءات القرآنية: 109 .

(3) الكتاب: 4/ 171 .

إبراهيم أنيس هذه القبائل بأنَّها أرادت أنْ تُبقي النبرَ في موضعه عند الوقف[1]. ولكن الدكتور تمَّام حسّان ينفي أنْ يكونَ المقصودُ بالشديد تضعيفَ الحرف، إنَّما هو شيءٌ يشبه القلقلة البطيئة للحرف الموقوف عليه، فيكونُ وسيلةً من وسائل الإبلاغ السمعي لإرادة التأكيد أو أيّ شيءٍ آخر[2].

ويقوّي القولَ بأنَّ الصوتَ المُشدَّدَ وقفًا صوتٌ واحدٌ منبورٌ أنَّنا لو عددناهُ صوتين في كلمات أمثال أُصَيْمّ ومُدَيْقّ لأدّى تحليلُها المقطعي إلى شكلٍ غريبٍ لا تعرفهُ العربيَّةُ في نسجها المقطعي، أي / ء ـُ / ص ـَ ي م م/، م ـُ / د ـَ ي ق ق/.

لهذا فالجاربردي غيرُ مُصيب عندما قال: ((اعلم أنَّه يجوزُ التقاء ثلاثة سواكن إذا اجتمع هذان الأمران، يعني الوقف على ما الساكن الأوَّل منه حرف لين، والثاني مُدغم كدوابّ وأُصَيْمّ تصغير أَصَمّ))[3].

وإذا تأمَّلنا كلامَ الله جلَّ وعلا في سورة الرحمن مثلاً، فإنَّنا نجدُ الفواصلَ مُخففَّةً كلَّها باستثناء الآيات (39، 56، 74) فقد كانت الآيةُ مختومةً فيها بكلمة (جانّ) فكيفَ نُفسِّرُ ورودها بجانب (تكذِّبان) وهي الفاصلةُ التي تليها وتسبقها، أي (تُكذِّبان... جانّ... تُكَذِّبان)؛ لأنَّ ((رعايةَ التشابه في الفواصل لازمة))[4]، وقال السيوطي: ((فاصلةُ الآية كقرينة السجعة في النثر وقافية البيت في الشعر))[5]، فلا بُدَّ من تحقُّق الانسجام الصوتي، ويشهدُ لهذا ما نراهُ عند فواصل الآيات: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: 10]، و﴿وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾

(1) يُنظَر: في اللهجات العربية: 148 .

(2) يُنظَر: اللغة العربية معناها ومبناها: 270 .

(3) شرح الشافية: 1/ 151 .

(4) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 105 .

(5) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 97 .

[الأحزاب: 66]، و﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَاْ﴾ [الأحزاب: 67] إذ أُشبِعَت الفتحةُ فصارت ألفًا، وهذا هو الترنُّم في الشعر، وهو أحدُ وسائل الانسجام الصوتي والموسيقي.

وقد قرن الدكتور أحمد علم الدين الجندي فاصلة القرآن بالقافية الشعريَّة قائلاً: ((إنَّ الموسيقى في الشعر وإنشادَهُ تُثيرُ فينا راحةً نفسيَّةً... فالإحساسُ بالنَّغَم هو لُبُّ الشعر والإنشاد... ولا يتمُّ هذا الإنشادُ إلا بمُلاحظة التفاعيل الشعريَّة، وانسجام النغم الموسيقي... ويظهرُ أنَّ فواصلَ القرآن الكريم كانَ يتحقَّقُ فيها قدرٌ كبير من هذا الانسجام الذي نشعرُ به في إنشادنا للشعر، بل حرص القُرآن على تحقيق الانسجام الصوتي والموسيقي في الفواصل...))[1].

ولو تأمَّلنا هذه الألفاظَ التي شكَّلت فاصلةً قُرآنيَّةً لوجدنا النبرَ فيها جميعًا يقعُ على المقطع الأخير[2]. ولكنَّه في (تُكذِّبان) نبرٌ طويل، وفي (جانٌّ) نبرُ تضعيف، فالانسجام الصوتي المطلوب بين فواصل الآيات حاصلٌ في اللفظ، لكنَّه في نوع النبر مختلف، وقد تقدَّم تشديد علماءُ التجويد وحرصُهم على إظهار التشديد عند الوقف، ولكنَّهم يفرِّقونَ بين الوقف بالتشديد وبين الوقف على ساكنين صحيحين، قال ابنُ الجزري: ((الوقفُ بالتشديد ليس كالنُّطق بساكنين غيره، وإنْ كانَ في زنة الساكنين، فإنَّ اللسانَ ينبو بالحرف المُشدَّد نبوةً واحدةً فيسهلُ النطقُ به لذلك، وذلك مُشاهَدٌ حِسِّيًا، ولذلك ساغَ الوقفُ على نحو "صَوافّ ودَوابّ" بالإسكان ولم يسغ الوقف على "أَرَأَيْتْ" ونحوه))[3].

فإذا تقرَّر أنَّ الصوتَ المُشدَّدَ الموقوفَ عليه صوتٌ واحدٌ منبورٌ نبرَ تضعيف، فإنَّه في حالةِ التحليل الصرفي والعروضي لابُدَّ من عدِّ الصوت المُشدَّد صوتين منفصلين، ولهذا كان الدكتور عبد الصبور شاهين على حق حينما نظرَ إلى

---

(1) اللهجات العربية في التراث: 2/ 518 .

(2) يُنظَر: دراسات في علم أصوات العربية: 112 .

(3) النشر: 2/ 127 .

الصوت المُضعَّف من جهتين: الأولى نُطقيَّة، وهو فيها صامتٌ واحدٌ طويلٌ يشبه الحركة الطويلة، والجهة الثانية: الصرفيَّة: وهو فيها صامتٌ مُكرَّر[1].

تعليل جواز الالتقاء عند الوقف:

لَمَّا كانَ الساكنانِ لا يلتقيانِ في كلام العرب، إلاّ في بعض المواضع، فإنَّهم لم يتركوا تعليل هذا الالتقاء فجوازُهُ عند الوقف – كما يتَّضحُ لديَّ- راجعٌ عندهم إلى سببين: الأوَّل: إنَّ سكونَ الوقف سكونٌ طارئٌ، فلا يُعتَدُّ به، نستفيدهُ من كلام ابن جني على الياء والواو الساكنين قائلاً: ((فإن سكن ما قبلهما وهما ساكنان طرفا جاز نحو عَدْو وظَبْي . وذلك أن آخر الكلمة أحمل لهذا النحو من حشوها، ألا تراك تجمع فيه بين الساكنين وهما صحيحان نحو بَكْرْ وحَجْرَ وحِلْسْ، وذلك أن الطرف ليس سكونه بالواجب، ألا تراه في غالب الأمر محركا في الوصل، وكثيرًا ما يعرض له روم الحركة في الوقف، فلما كان الوقف مظنَّةً من السكون وكان له من اعتقاب الحركات عليه في الوصل ورومها فيه عند الوقف ما قدمناه، تحامل الطبع به، وتساند إلى تلك التعلّة فيه))[2].

أمَّا السبب الثاني: فلأنَّ الوقفَ على الحرف يسدُّ مسدَّ حركته، ويوفِّرُ الصوت به، قال ابنُ يعيش: ((لأنَّ الوقفَ يمكِّنُ الحرف ويستوفي صوته ويوفِّرهُ على الحرف الموقوف عليه، فيجري ذلك مجرى الحركة لقوَّة الصوت واستيعابه، كما جرى المدُّ في حروف المدِّ مجرى الحركة، ليس كذلك الوصل لأنَّ الآخذَ في متحرّك بعد الساكن يمنع من امتداد الصوت لصرفه إلى ذلك المُتحرِّك، ألا تراكَ أنَّكَ إذا قُلتَ بَكْرْ في حال الوقف تجد في الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده في حال الوصل، وكذلك الدال في زَيْدْ وغيرهما من الحروف، لأنَّ

---

(1) يُنظَر: المنهج الصوتي: 207 .

(2) الخصائص: 2/ 497- 498، ويُنظَر: الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 357 .

الصوتَ إذا لم تجد منفذًا انضغطَ في الحرف الموقوف عليه ويوفّره فيه، لذلك يجوزُ الجمعُ بين ساكنين في الوقف ولا يجوز في الوصل))[1].

وهذا – فيما أحسب- تعليلٌ صوتيٌّ دقيق؛ لأنَّ حال الحرف في الوصل ليست كحاله في الوقف، لما في الإسكان من التلبُّث والاستراحة، ولكنَّها في الوصل منعدمة، وهذا هو معنى قول سيبويه: ((لأنَّ أخذكَ في ابتداء صوتٍ آخر يمنع الصوت أنْ يبلغَ تلك الغايةَ في السمع))[2]، وهذا يعودُ إلى اتِّصال الحرف بما بعده، لذا قال ابنُ جني: ((وإنَّما كانَ ذلك من قبل أنَّ أخذكَ في حرفٍ آخر وتأهُّبك له قد حالا بينك وبين التلبُّث والاستراحة التي يوجد معها ذلك الصوت))[3].

وإذا تأمَّلناهُ مقطعيًّا وجدنا الساكن يقع نهاية مقطع أو حدًّا بين نبضات الصدر[4]، أمَّا ما بعده فهو بدايةُ مقطعٍ جديد، فلا بُدَّ من وقفة قصيرة عند الساكن الذي يُشكِّل نهاية المقطع، ولهذا قال ابنُ يعيش: ((من قبل أنَّ الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنعَ التقاؤهما في الدرج))[5]، على الرغم من اعتراض الدكتور عبد الصبور شاهين عليه قائلاً: ((ولا أعلمُ كيف يشبه الساكن الأوّل في مثل "نِعمَّا" بالموقوف، رغم أنَّهُ لا يصلح الوقوف عليه، إذ ليس بنهاية كلمة، بل هو جزءٌ منها))[6]، وابن يعيش - فيما أرى- دقيقٌ في تعبيره، فهو لم يقل إنَّه موقوفٌ عليه، بل كالموقوف عليه مريدًا تصويرَ حال هذا الصوت الساكن وهو في نهاية المقطع، أو قل:

---

(1) شرح المفصّل: 9/ 71، ويُنظَر: شرح الشافية للجاربردي: 1/ 150 .

(2) الكتاب: 4/ 177 .

(3) سر الصناعة: 1/ 8 .

(4) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 251 .

(5) شرح المفصّل: 9/ 120 .

(6) أثر القراءات في الأصوات: 397 .

تصوير الوقفة الصغيرة عند نهاية المقطع، متبوعًا بصوتٍ آخر متحرِّك، فالحالانِ ليسا بسواء.

ولله درُّ ابنِ جني حين ميَّزَ بين نوعين من السكون: سكون في الوقف وسكون في الدرج، وحال كلّ سكون لا يماثل حال الآخر، فقال: ((ومما يدل على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين نحو: بَكْرْ وعَمْرو فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه لما جاز أن تجمع بينهما، من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده شيء، فكان يلزمك حينئذ أن تبتدئ بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية، لا بل دلَّ ذلك على أن كاف بَكْرْ لم تتمكن في السكون تمكّن ما يوقف عليه، ولا يتطاول إلى ما وراءه، ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفْسْ فتجد السين أتمّ صوتاً من الفاء، فإن قلت: النَّسْفْ وجدت الفاء أتمّ صوتاً، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه، ولا يجوز حمله عليه إلاّ زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف البَتّة))[1].

ولمَّا كانَ الوقف يمكّن الصوت ويستوفيه فإنَّ العربَ كانوا إذا أرادوا معرفة مخرج الصوت وذوقه جاءوا به ساكنًا مسبوقًا بهمزة وصل، وأوَّلُ من نصَّ على ذلك الخليل[2]، وقد عقدَ ابنُ جني مبحثًا بذوق أصوات الحروف قال فيه: ((وسبيلك إذا أردتَ اعتبار صدى الحرف أنْ تأتي به ساكنًا لا متحرِّكًا، لأنَّ الحركةَ تقلق الحرف عن موضعه ومستقرِّه، وتجذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه، ثمَّ تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله، لأنَّ الساكنَ لا يمكنُ الابتداء به))[3].

(1) الخصائص: 1/ 61 .

(2) يُنظَر: الكتاب: 3/ 320- 321 .

(3) سر الصناعة: 1/ 7 .

وهذا إحساسٌ عميق بوظيفة الوقف على الصوت، قال الدكتور رمضان عبد التوّاب: ((وهذا معناه تجربة النُطق بالصوت ساكنًا لئلاّ يختلط ويلتبس على الناطق معرفة كيفيَّة صدوره ومخرجه الدقيق، وهذه الطريقة تقرب ممّا يدعو إليه المُحدَثون من علماء الأصوات))[1].

ولكنَّ غيره حذَّروا من هذه الطريقة؛ لأنَّ الصوتَ لا يتحقّقُ فيه الاستقلالُ الذي هو أساسُ التجربة الصحيحة، فقال الدكتور عبد الصبور شاهين: ((أكَّدت التجربة إمكانَ إحداث الصوت مُجرَّدًا من كلِّ حركةٍ قبله أو بعده، وهو شرطٌ لدى المُحدَثين لمعرفة خصائصه))[2].

والعلماءُ القُدامى لهم العُذرُ في ذلك نظرًا إلى اعتمادهم على التجربة الذاتيَّة، فلم تكن لديهم الوسائل والأجهزة كما هي عليه الآن، ممّا يُسجِّلُ نبوغًا مُبكِّرًا لديهم وأصالةً مُتقدِّمةً في الدرس الصوتي.

إجراء الوصل مجرى الوقف:

من أسلوب العرب في كلامهم – كما ذكروا- أنَّهم قد يُجرونَ الوصلَ مجرى الوقف تارةً، والوقفَ مجرى الوصل تارةً أخرى[3]، ولكنَّهم يجعلون حال الوصل ورتبتهُ أعلى من الوقف؛ وذلك لأنَّ ((الكلامَ إنَّما وُضِعَ للفائدة، والفائدةُ لا تُجنى من الكلمة الواحدة، وإنَّما تُجنى من الجُمل ومدارج القول))[4].

---

(1) المدخل إلى علم اللغة: 15 .

(2) التفكير الصوتي عند العرب: 58 (الهامش)، (بحث) .

(3) يُنظَر: المحتسب: 1/ 137 .

(4) الخصائص: 2/ 333 .

وقد اختلفوا في الحُكم على تحقُّقِ إجراء الوصل مجرى الوقف، فمنهم من جعله قليلاً لا يكادُ يوجد إلا في ضرورة(1)، ومنهم من جعله كثيرًا لا يُضبَطُ لِسعته(2).

وقد ذكر العلماء جُملةً من التحقُّقات سأختار منها ما يرونه التقاء ساكنين، قال ابنُ يعيش: ((وياءُ الإضافة مفتوحةٌ، يعني مع الألف، لما ذكرنا من التقاء الساكنين، فأمَّا قراءةُ نافع "ومَحْيَايْ ومَمَاتي"(3)، بسكون الياء، فهو غريب لخروجه عن القياس وما عليه الجُمهور، ووجه القراءة اعتقاد الوقف، فإنَّه في الوقف يجوزُ أن تجمعَ بين ساكنين، فيكون الوقفُ كالسادِّ مسدَّ الحركة، لأنَّ الوقفَ على الحرف يزيدُ في صوته))(4)، ووجَّه ابنُ جني هذه القراءة إلى أنَّ خفاء الياء بعد الألف أشبهها بالمُدغَم الذي يجوزُ فيه التقاء الساكنين، فإذا كانت الياءُ المُتحرِّكة بعد الألف تخفى حتّى تحتاجَ فيها إلى فضل اعتماد وإبانة، لذلك يُحَضُّ المبتدئونَ والمُتلقّنون على إبانتها، فإنَّ الياء الساكنة تزدادُ خفاءً بعد الألف(5)، أمَّا أبو جعفر النحَّاس فقال فيها: ((وقرأ أهلُ المدينة "مَحْيَايْ" بإسكان الياء في الإدراج، وهذا لم يُجِزْهُ أحدٌ من النحويِّينَ إلاّ يونُسَ، لأنَّه جمع بين ساكنين وإنَّما أجازهُ يُونُسُ لأنَّ قبله ألفًا، والألفُ المدَّةُ التي تقومُ مقامَ الحركة، وأجازَ يونُسُ اضربنانْ زيدًا...))(6)، وقال فيها ابنُ الجزري: ((ومَنْ أسكنَ الياء في "مَحْيَايْ" وصلاً مدَّ الألفَ مدًّا مُشبَعًا من أجل التقاء الساكنين))(7).

---

(1) يُنظَر: المساعد: 3/ 122 .

(2) يُنظَر: المنصف: 1/ 10 .

(3) الأنعام: 162، ويُنظَر: التيسير: 108، والنشر: 2/ 176 .

(4) شرح المفصّل: 3/ 34 .

(5) يُنظَر: الخصائص: 1/ 93- 94 .

(6) إعراب القرآن: 1/ 596 .

(7) النشر: 2/ 176 .

وهذا مثالٌ آخر، فقد قال ابنُ يعيش: ((ومنهم من سكّن التاء، يقول: "**هيهاتْ هيهاتْ**"[1] وقد قرأ بها عيسى الهمداني، وهي رواية عن أبي عمرو، وجه ذلك اعتقاد الوقف لأنّه في الوقف يجوزُ الجمعُ بين الساكنين))[2].

وأورد ابنُ مُجاهد[3] روايةَ ورش عن نافع إسكان الياء في ﴿عَصَايَ﴾ [طه: 18]، ﴿يَبُشْرَىٰ﴾ [يوسف: 19]، ﴿مَثْوَايَ﴾ [يوسف: 23].

ونحنُ إذا تأمّلنا الأمثلة السابقة وجدنا جامعًا يجمعُها، وهو ما قالوا عنه إجراء الوصل مجرى الوقف، ولكن حال الوصل تختلف عن حال الوقف وما قالوهُ ما هو إلاّ تفسيرٌ لما وجدوهُ ساكنًا، وبنظرهم لا يلتقي ساكنان في الوصل، لذلك كانَ لزامًا عليهم أنْ يجدوا ما يُسوِّغُ هذا، فكانَ اتّكاؤهم على المدِّ تارةً للوصول إلى الساكن، وعلى الوقف تارةً أخرى؛ لأنّه مغتفرٌ عندهم.

ولكنّنا لو تأمّلنا الأمثلةَ التي وردت (محيايْ واضربنانْ وهيهاتْ) وجدناها تنتهي جميعًا بمقطعٍ مديد في حالةٍ غير مسموحٍ بها في العربيَّة، وهذا المقطعُ ثقيلٌ في نُطقهِ، تكرهه العربيَّة، لذا نراهم يميلونَ إلى التخلُّص منه بتقصير المُصوِّت الطويل في الغالب، قال ابنُ الحاجب: ((إنَّ إجراءَ الوصل مجرى الوقف ليس بالقويِّ في اللغة))[4].

ولكنَّ الذي يمكنُ أنْ يُقالَ هنا إنَّ العربيَّ قد احتملَ هذا المقطع على الرغم من ثقله، ولاسيَّما أنَّه مقطعٌ يقبل النبر، لذا فإنَّ القُرَّاءَ يميلونَ إلى مدِّهِ، وكأنِّي بابنِ جني يُلمِّحُ إلى ذلك قائلاً: ((وليس ذلك – وإنْ كانَ في الإدراج- بالمُمتنع في الحسِّ وإنْ كانَ غيرُهُ أسوغَ فيه منه))[5]، فهو إذن غيرُ ممتنعٍ عليهم،

---

(1) المؤمنون: 36، ويُنظَر: المحتسب: 2/ 90- 92.

(2) شرح المفصّل: 4/ 67، ويُنظَر: مختصر في شواذ القرآن: 96.

(3) يُنظَر: السبعة في القراءات: 347، وينظر أيضًا: المحتسب: 2/ 49- 50.

(4) الإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 356.

(5) الخصائص: 1/ 63.

إلاّ أنّه ثقيلٌ، ولكنَّ العربيَّ احتمله، وقد نَقَل أنَّ ذلك لغةٌ لبعض العرب، قال أبو حيَّان: ((والإسكانُ في الوصل لُغةٌ حكاها الأخفشُ ولم يحكِها سيبويه، وحكاها الكسائي عن بني كلاب وبني عقيل))[1].

وقد نسبه الدكتور أحمد علم الدين إلى القبائل البدويَّة التي تتعجَّلُ نهايةَ الكلمة وتسرع في نُطقها[2]، بَيْدَ أنَّ الدكتور رمضان عبد التوّاب يرى أنَّ الظاهرةَ اللغويَّةَ في التطوُّر اللغوي إذا كانَ لها وجهان كان الاحتمالُ قائمًا في غلبة أحد الوجهين، وهذا ما حدث هنا، فقد تغلَّبت حالة الوقف على حالة الوصل، فسادَ تسكينُ الأواخر وصلاً، وهو ما عبَّرَ عنه النُحاة بقولهم (إجراءُ الوصل مجرى الوقف)[3].

سببُ المدِّ:

عنِيَ الدرسُ الصوتيُّ الحديث بطول الصوت اللغوي الذي يعني الزمن الذي يستغرقه النطق بهذا الصوت مقدَّرًا بأجزاء الثانية[4]، والصوتُ اللغويُّ قد يكونُ طويلاً بطبيعته، أو قد يكتسبُ طولاً من مُجاورته لصوتٍ آخر، وهذا الأمرُ لم يغِبْ عن بالِ عُلمائنا القُدامى، فبحثوهُ مُفصَّلاً، ولكن ما يعنينا هنا زيادةُ المدِّ في ثلاثة مواضع: قبل المُدغم، وقبل الهمزة، وفي الوقف:

أ- قبل المُدغَم:

وقد علَّلَ علماءُ العربيَّة هذا لما وجدوهُ من التقاء ساكنين، إذ صوتُ المدِّ عندهم حرفٌ ساكن، وأوَّلُ المُدغَمين ساكنٌ أيضًا، وبِعُرفِهم لا يلتقي ساكنان. لذا كانَ المدُّ وسيلةً للخلاص من الساكنين، وإنَّما اجتلبوا المُدَّةَ لتقومَ مقامَ

---

(1) البحر المحيط: 8/ 502، وينظر أيضًا: 2/ 499 .

(2) يُنظَر: اللهجات العربية في التراث: 2/ 512 .

(3) يُنظَر: التطور اللغوي: 268 .

(4) يُنظَر: علم اللغة العام، توفيق محمد شاهين: 111 .

الحركة التي يوصل بها إلى اللفظ بالمُشَدَّد. وكانت المُدَّةُ أَوْلى لأنَّ الذي قبل المُشَدَّد مَدٌّ، فزيدَ في مدِّه[1]. وقد وضعوا لهذا المدِّ مراتبَ ومقاييسَ مختلفة[2]. بل إنَّ أصوات المدِّ أنفسها تتباينُ في مدِّها، ((فشابَّة إذن أوفى صوتًا وأنعمُ جَرْسًا من أُختيها، وقضيب بّكر أنعمُ وأتمُّ من قُوصّ به وتمودّ ثوبه، لبُعد الواو من أعرق الثلاث في المدِّ – وهي الألف- وقريح الياء إليها))[3].

والدرسُ الصوتيُّ الحديث لا يرى ساكنين هنا – كما مرَّ؛ لأنَّ المدَّ حركةٌ طويلةٌ تقعُ قمَّةً في مقطع تشكَّل هنا هو المقطع المديد- ولكنَّهُ سائغٌ في الدرج. إلاّ أنَّهُ ثقيلٌ في نُطقه، والعربيُّ يزيدُ في مدِّ هذه القمَّة ليُعطي لنفسهِ فرصةً ليتمكّنَ من نُطق هذا المقطع، ولهذا يرى الدكتور إبراهيم أنيس أنَّ سببَ هذا المدِّ هو الحرصُ على المُصوِّتِ الطويل لئلاَّ يُصيبهُ ما شاعَ في اللهجات العربيَّة من ظاهرةِ ميلِ صوت المدِّ إلى التقصير حينَ يليَهُ صوتان ساكنان[4]، وهذا تعليلٌ لا يختلفُ كثيرًا عن تعليل القُدماء، ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنَّ المدَّ لا يتَّصلُ بلهجة، وإنَّما هو صورةٌ من صور التأنِّي في تلاوة القُرآن، وأنَّ فائدتَهُ هي تركيزُ النبر على مقطعٍ مُعيَّن، ليُعين ذلك على حرفٍ مُشَدَّدٍ أو ساكنٍ في نهاية الكلمة. وهذا إذا كان المدُّ مُشبعًا، أمَّا إذا كانَ المدُّ طبيعيًا، فإنَّ وظيفته تكمُنُ في أَنْ يأخُذَ صوتُ العِلّة حقَّهُ في الأداء الصوتي[5].

إنَّ النظرَ إلى الصورةِ المقطعيَّة المُتحقِّقة في هذا النُطق تظهرُ لنا أنَّ مقطعًا مديدًا قد تشكَّلَ في الدرج. وهذا يعني أنَّ قمَّته مصوِّتٌ طويلٌ متبوعةٌ بقاعدة هي نهاية المقطع التي تعني نهاية النبضة الصدريَّة، ولمَّا كان الهواءُ مُندفعًا بغزارة من

(1) يُنظَر: الكشف: 1/ 60- 61 .

(2) يُنظَر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 541 .

(3) يُنظَر: الخصائص: 3/ 128، والأشباه والنظائر: 1/ 166 .

(4) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 159 .

(5) يُنظَر: أثر القراءات في الأصوات: 116 .

الـرئتين – لأنَّ المصـوِّتَ طويـلٌ- فـإنَّ هـذا يسـتلزمُ وقفـةً عنـد القاعـدة لأجـل نهايـة المقطع، ممَّا يتطلَّبُ جُهدًا أكبرَ من المُتكلِّمِ لإيقاف الهواء، وهذا ما يجعلُ المقطعَ ثقيلاً مكروهًا في نسج العربيَّة.

ولمَّا كانَ هذا المقطعُ يتحمَّلُ النبرَ، والنبرُ نشاطٌ مُفاجئٌ في جميع أعضاء النُطق في وقتٍ واحد، فالأمرُ يترتَّبُ عليه أنْ يُصبحَ الصوتُ عاليًا واضحًا في السمع[1]، فلا جرمَ أنْ يندفعَ تيَّارٌ كبير من الهواء يُرافقهُ وضوحٌ سمعي، ثمَّ يبدأ بالتضاؤلِ وصولاً إلى نهاية المقطع، ولا شكَّ في أنَّ هذه المُدَّة هي ما أطلق عليه علماءُ العربيَّة المدَّ الزائد. وهذا ما نتلمَّسهُ عند النُطق بكلمة (الضَّالّين) مثلاً، حيثُ يبدأ الصوتُ بالازدياد عند التصويت بالألف، ثمَّ يبدأُ بالتناقصِ إلى أنْ ينتهي باللام الأولى، ولهذا فلا أجدُ كلامَ الدكتور فليش صحيحًا عندما فسَّرَ تعليلَ ابن جنِّي لهذا المدّ قائلاً: ((فابنُ جني يدعونا إذن إلى أنْ نُقسِّمَ الكلمةَ هكذا "شا- بَّ- تُن" و"دا- بَّ- تُن" وهو تقسيمٌ يُبقي المُصوِّتَ الطويلَ في مقطعٍ مفتوحٍ ويتيحُ له أنْ يمتدَّ على الصورة التي يتصوَّرُها ابنُ جني من أجل التفرقة))[2].

فابنُ جني لم يُخرج الصوتَ المُشَدَّد من المقطع كيف وهو قد جعل المدَّ وسيلةً للنُطق بالصوت الأوَّل من المُدغَم؟.

ولكنَّنا نجدُ أنفُسَنا أمامَ مُشكلٍ حينَ وصفَ علماءُ العربيَّةِ أصواتَ المدِّ بالخفاء، قال سيبويه: ((وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتِّساع مخرجها، وأخفاهنَّ وأوسعهنَّ مخرجًا الألف ثمَّ الياء ثمَّ الواو))[3]؛ لأنَّ هذا الخفاء – إنْ كانَ المقصودُ منهُ قلةَ السمع- لا يقرّهُ الدرسُ الصوتي الحديث الذي أثبتَ أنَّ المصوِّتات من أكثر الأصوات إسماعًا ووضوحًا، فلا بُدَّ من البحث عن تفسير لهذا الخفاء.

---

(1) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 169 .

(2) التفكير الصوتي عند العرب: 69 (بحث) .

(3) الكتاب: 4/ 436 .

أغلبُ الظنِّ أنَّهم لا يقصدونَ قلّة الوضوح السمعي، كيف هذا وهم أطلقوا عليها أصوات المدِّ التي يستطيلُ بها الصوت، بل سمَّاها ابنُ جني الأحرفَ المصوِّتة المطولة[1]. والراجحُ أنَّ الخفاءَ عندهم يتَّصلُ بعمل أعضاء النُطق، فهذه الأصواتُ مُتَّسعةُ المخارج؛ لأنَّنا لا نُصادفُ عند التصويت بها عائقًا أو حائلاً يثنيها عن امتدادها واستطالتها، كما في الأصوات الأخرى التي تنشأ أجراسُها نتيجة اعتماد الأعضاء على منطقة المقطع كما يقول القُدماء، ولهذا قال سيبويه: ((وليس شيءٌ من الحروف أوسعَ مخارجَ منها ولا أَمَدَّ للصوت))[2]، ألا ترى أنَّ النونَ الساكنة تكونُ ((مع سائر حروف الفم حرفًا خفيًّا مخرجهُ من الخياشيم))[3]، إذ يزولُ معتمدُ طرف اللسان على اللثَّة فتكونُ غُنَّةً في الخيشوم[4]، فالإخفاءُ عندهم مُتوجِّهٌ إلى عمل أعضاء النُطق، وعمل اللسان مع النون الساكنة مخفى، فهم أرادوا أَنْ يُصوِّروا درجة الاحتكاك في المصوِّت، كما يقول الدكتور غالب المطلبي[5]، فكلّما كان الاحتكاكُ قليلاً زادَ خفاءُ الصوت، ولهذا كانت الهاء خفيَّةً لأنَّ الاحتكاك فيها قليلٌ، ولاسيَّما أنَّ أبا جعفر النحَّاس يرى أنَّ الواو ليست خفيَّةً بل عندهُ ((الواو حرف جلد))[6].

ب- قبل الهمزة:

يرى علماء العربيَّة القُدامى أنَّ الهمزةَ صوتٌ جلدٌ، بعيدُ المخرج، صعبُ اللفظ، فإذا مددنا الصوتَ بالمُصوِّت الطويل قبلها طالت وشاعت في الصوتِ

---

(1) يُنظَر: الخصائص: 3/ 126 .

(2) الكتاب: 4/ 176 .

(3) الكتاب: 4/ 454 .

(4) يُنظَر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 454 .

(5) يُنظَر: في الأصوات اللغوية: 103 (الهامش) .

(6) إعراب القرآن: 2/ 686 .

بيانًا[1] ، ولا يخرجُ تعليلُ الدكتور إبراهيم أنيس عن هذا ، إذ يرى أنَّ الجمعَ بين صوتِ اللين والهمزة كالجمع بين مُتناقضين؛ لأنَّ مجرى الهواء في الأوَّلِ حُرٌّ طليق، ولكنَّه في الهمزة تنطبقُ فتحةُ المزمار انطباقًا تامًّا يليه انفراج مُفاجئٌ، فإطالةُ الصوت بالمدِّ يُعطي المُتكلِّمَ فُرصةً لتمكُّنَ من الاستعداد للنُطق بالهمزةِ التي تحتاجُ إلى مجهودٍ عضلي كبير وعملٍ صوتيٍّ يُباينُ وضعَ أصوات اللين[2].

ولكن مكيُّ ابنُ أبي طالب يرى أنَّ إشباعَ المدِّ قبلَ الهمزةِ يجوزُ تركُهُ، أمَّا في القراءة، فلا بُدَّ من إشباع المدِّ إتباعًا للرواية، وإلاَّ فتركُ المدِّ جائزٌ في الكلام[3]. فالسببُ ليس صوتيًّا بل إتباعًا للرواية، ولهذا جعله الدكتور عبد الصبور شاهين صورة من صور التأنِّي في التلاوة، فائدتُهُ تركيزُ النبرِ على مقطعٍ مُعيَّن[4].

ونحنُ نستطيعُ تفسيرَ هذا بأنَّ هذه المُصوِّتاتِ الطويلةَ قبل الهمزةِ تتميَّزُ بالجهرِ أكثر من غيرهنَّ، وهذا يستلزمُ مرورَ الهواء قويًّا وبكميَّةٍ أكبر بين الوترين الصوتيِّين، فإذا نطقنا الهمزةَ بعدها لزمَ إيقافَ هذا التيَّار؛ لأنَّ الهمزةَ قُفلٌ حَنجَريٌّ، ممَّا يتطلَّبُ جُهدًا أكبر من المُتكلِّم فيعمدُ إلى تخفيف الصوت تدريجيًّا للوصول إلى انطباق الوترين الصوتيِّين، ولمَّا كانَ الموضعُ موضعَ نبرٍ فإنَّ جميعَ الأعضاء المُشاركة في إنتاج المقطع تنشطُ عند التصويت، أي: نشاط الرئتين في دفع الهواء وتذبذب الوترين بدرجة أكبر يُرافقهُ عُلُوٌّ في الصوت.

---

(1) يُنظَر: الخصائص: 3/ 127، والنشر: 1/ 314 .

(2) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 159 .

(3) يُنظَر: الكشف: 1/ 68 .

(4) يُنظَر: أثر القراءات في الأصوات: 116 .

ج- في الوقف:

ذكر العلماء أنَّ أصوات المدِّ يُزادُ في مدِّها عند الوقف في مثل (التواب والغفور والرحيم) وذلك تخفيفًا من التقاء الساكنين(1).

ونحنُ لا نرى ساكنين هنا، بل المُتحقِّقُ مقطعٌ مديدٌ سائغٌ في الوقف، وهو مقطعٌ منبور، ولمَّا كانَ الوقفُ انقطاعًا أو صمتًا يقعُ في نهاية المجموعة النَفَسيَّة(2)، فإنَّ هذا يعني أنَّ تيَّار الهواء المُندفع لإنتاج أصوات المدِّ يكونُ قويًّا لإيضاح النبر، وهذا يتطلَّبُ زيادةً في جهارة صوت المدِّ وعُلوِّه، ثمَّ يبدأُ هذا التيَّارُ بالتناقض بتقليل الهواء المُندفع مع الزفير للنُطق لإقفال المقطع عند الوقف.

الموضع الثالث:

عند سرد الألفاظ، نحو المُؤمناتْ، المُؤمنونْ، سعيدْ، وقد حملوها على الوقف، وإنْ لم يكُنْ موقوفًا عليها، إذ الوقفُ على ضربين: فإمَّا أَنْ يكون وضعيًّا أو لا يكون، ويدخلُ في الأوَّل أسماءُ حروف الهجاء، فيُسَمَّى كلُّ واحدٍ منها باسمٍ أوَّلُهُ ذلك الحرف حتَّى يقول المُتعلِّمُ ألفْ مثلاً ويقفُ هُنَيْهةً قدر ما يُميِّزُها من غيرها، ثمَّ يقول باءْ، فلا نرى قبلَ آخرها إلاّ صوتَ مدٍّ، نحو جيمْ، ميمْ، نونْ، وكذا الأصوات نحو قوسْ وطيخْ، الوقفُ فيها وضعيٌّ؛ لأنَّها لم توضعْ لقصد التركيب.

والضربُ الثاني لا يكونُ فيه الوقفُ وضعيًّا، بل يطرأُ ذلك في حال الاستعمال، نحو المؤمناتْ المُؤمنونْ، المَيْتْ، وكذلك الأسماء المعدودة نحو: ثمودْ، سعيدْ، عمادْ، زيدْ.

---

(1) يُنظَر: التحديد في الإتقان والتجويد: 174، والنشر: 1/ 337- 338، والقراءات القرآنية واللهجات: 159 .

(2) يُنظَر: علم الأصوات العام: 102 .

وقد فرَّق سيبويه بين ما سكونُهُ بنظر الواضع كأسماء حروف الهجاء، وبين ما سكونُهُ يَعرُضُ عند قصد التعديد، نحو واحدْ، اثنانْ، ثلاثةْ، وزيدْ، عمرْو، بكرْ، فقال: ((فإنْ قُلتَ: ما بالي أقول: واحد اثنان، فأشمّ الواحد، ولا يكون ذلك في هذه الحروف؟ فلأنَّ الواحدَ اسمٌ مُتمكّنٌ، وليس كالصوت، وليست هذه الحروف ممّا يدرُجُ، وليس أصلُها الإدراج))[1].

فما أصلُهُ الإعرابُ جائزٌ أنْ يُشَمَّ فيه الرفعُ، وأمَّا حروفُ الهجاء فلا إشمامَ فيها لكونها أعرقَ في السكون، إذ سكونُها وضعيٌّ.

قال المُبرِّدُ: ((ألا ترى أنَّ حروفَ التهجّي موضوعةٌ على الوقف... إنَّما هي موقوفات غير مُنوَّنات، لأنَّهُنَّ علامات، فهُنَّ على الوقف، ألا ترى أنَّك تقول: واوْ، زايْ صادْ فتُسكّنُ أواخرَها، لأنَّكَ تُريدُ الوقفَ، ولولا الوقفُ لم يُجمَعْ بين ساكنين))[2].

ويدخُلُ هنا أيضًا فواتحُ السُوَر، ((فسُكونُ آخرِها ليسَ لأنَّها كانت مُتحرِّكةً ثمَّ قطعت حركتها لأجل الوقف، بل لكونها مبنيَّةً على السكون))[3]، قال الفرَّاءُ: ((الهجاءُ موقوفٌ في كلِّ القُرآن، وليس بجزمٍ يُسمَّى جزمًا، وإنَّما هو كلامٌ جزمُهُ نيَّةُ الوقوف على كلِّ حرفٍ منه، فافعل ذلك بجميع الهجاء))[4].

ولكنَّ الزمخشري ذهب إلى أنَّها أسماءٌ مُعرَبَةٌ، وإنَّما سُكّنَتْ سُكونَ زيدْ وعمرْو وغيرهما من الأسماء حيثُ لا يمسُّها إعرابٌ لفقد مقتضيه وموجبه[5]، ممَّا أثار دهشة الرضيِّ واستغرابَهُ قائلاً: ((وهذا عجيبٌ منه، كيف يكونُ الاسمُ

---

(1) الكتاب: 3/ 265 .

(2) المقتضب: 1/ 236 .

(3) شرح الشافية للرضي: 2/ 220 .

(4) معاني القرآن: 1/ 9 .

(5) يُنظَر: الكشاف: 1/ 21 .

مُعرَبًا بلا مُقتَضىً للإعراب؟))(1)، وقال ابنُ جماعة: ((إنَّما كانَ عدمُ التركيب مقتضيًا للبناء لأنَّ وجوبَ قبول الاسم بلفظٍ واحد لمعانٍ مختلفة المحوج للإعراب إنَّما يكونُ عند عدم التركيب))(2).

لقد أوضحَ علماءُ العربيَّة حال الكلمات المسرودة، بأنَّها اتَّصَلَ بعضُها في بعض في اللفظ، إلاّ أنَّ آخرَ كلٍّ واحدٍ منها في حكم الموقوف عليه، وإنَّما وجبَ ذلك فيها؛ لأنَّ كلَّ كلمة منها مقطوعة عمَّا بعدَها من حيثُ المعنى وإنْ كانت مُتَّصلةً في اللفظ، واستدلُّوا على ذلك بدليلين: الأوَّل: إثبات ألف الوصل في واحد واثنان، وإنَّما جاز؛ لأنَّ واحد في حكم الوقف واثنان في حكم المُستأنفِ به، فهمزتُهُ وإنْ كانت همزةُ وصلٍ فهي بمنزلة همزة القطع(3).

والدليلُ الثاني: قلبُ تاء ثلاثة وأربعة هاء نحو: واحدْ، اثنانْ، ثلاثهْ، أربعهْ، اتِّفاقًا منهم، وألفُ الوصل تسقط في الدرج، كما أنَّ التاءَ لا تنقلبُ إلاّ في الوقف، فهذه الأسماءُ مبنيَّةٌ على السكون، ولكن أجرى عليها حكمَ الوقف لعدم تعلُّقِ شيءٍ منها بما بعده، إلاّ أنَّ حالها يختلفُ عن حال الوقف، إذ الوقفُ على آخر الكلام التامّ بقصد الاستراحة بعد التعب ولا تعبَ ههنا بالتلفُّظ بكلِّ كلمة، فمن حيث تجري أواخرُها مجرى الوقف قُلِبَت التاءُ هاءً في ثلاثه، قال سيبويه: ((وزعم من يُوثَقُ به: أنَّه سمع من العرب من يقول: ثلاثهْ ارْبَعهْ، طرح همزة أربعَهْ على الهاء ففتحها، ولم يحوِّلها تاءً، لأنَّه جعلها ساكنةً، والساكن لا يتغيَّرُ في الإدراج))(4).

---

(1) شرح الشافية: 2/ 221- 222.

(2) شرح الشافية للجاربردي: 1/ 151.

(3) يُنظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 443.

(4) الكتاب: 3/ 266، وشرح الشافية للرضي: 2/ 223.

ومثل ذلك قولُ الشاعر:

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زيادٍ كالخَرَفْ تَخطُّ رجلايَ بخطٍّ مُخْتَلِفْ

تُكَتِّبان في الطّريق لامَ ألفْ

فنقل حركة همزة ألف إلى ميم لام.

وقد نقل المبرِّد عن المازني منعَ حركة الهمزة في ثلاثه اربعه إلى الهاء[1]، وسيبويه أوثقُ مِنْ أنْ تُرَدَّ روايتُهُ عن العرب، ولاسيَّما إذا لم يمنعها قياس.

غير أنَّ ابنَ جني يرى في قراءة قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: 1-2]، ضعفاً؛ لأنَّ حروفَ التهجِّي مبنيَّةٌ على السكون في حال الوصل، فإذا كانَ الساكنان يجتمعان في الوصل ضعف إلقاء حركة الهمزة عليها، وليس كذلك قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: 1]؛ لأنَّ (قد) ممَّا يحرك لالتقاء الساكنين ((إلاَّ أنَّ له أنْ يقولَ شبهت سكونًا بسكون، فحرّكت ميم "ميم" بإلقاء حركة الهمزة، كما حرّكت دال "قَدْ أفْلَحَ"))[2].

وهذا الموضعُ لا يختلفُ عن سابقه، فالتقاءُ الساكنين غيرُ مُتحقّقٍ عندما يكونُ ما قبل الآخر مصوِّتًا طويلاً، نحو المؤمنات، المؤمنون، سعيد، بل هي مختومة بمقطع مديد غير مرخّصٍ فيه، أي: /... ن ــَ ت/، / ... ن ــُـ ن/... ع ــِ د/. ومثله سرد ألفاظ الهجاء وفواتح السور، أمَّا المُتحقّقُ فعلاً عند سرد الألفاظ فهو في نحو بَكْرْ، عَمْرْو، عَيْنْ، إذ يتجاورُ صامتان فيها، ليتشكَّلَ مقطعٌ مزيدٌ غير سائغٍ في نسج البنية العربية، أي/ ب ــَ ك ر/، / ع ــَ م ر/، /ع ــَ ي ن /.

ولكن لِمَ أبقت العربيَّةُ هذين المقطعين المديد والمزيد؟

---

(1) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 2/ 223 .

(2) المحتسب: 2/ 158 .

إنَّ هذين المقطعين ثقيلان على العربيِّ لذا تنفرُ منهما العربيَّةُ وتكرههما، ولكنَّ الذي سوَّغَ قبولَهما هنا أنَّ العربيَّ احتملَ هذين المقطعين نظرًا إلى السكتة أو الوقفة القصيرة بعد كلِّ مقطعٍ مكروه، ممَّا يُعطي المُتكلِّمُ مهلةً للاستراحة هي بمثابة فرصةٍ يستعدُّ بها المُتكلِّمُ لنُطق مقطعٍ آخر، وهذا ما نشعرُ به عند سردِها فنقول: لامْ، ميمْ، نونْ، وكذلك: زَيْدْ عَمْرْو سَيْفْ، قال الرضي: ((لابُدَّ للوقف من سكتةٍ بعد الإسكان ولو كانت خفيفةً، وإلاّ لم يُعَدّ المسكن واقفًا))[1].

أمَّا ما استدلُّوا به بإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها من ساكن في نحو (ثلاثةَ اربعهْ) فهو ليسَ إلاّ إسقاطًا للهمزة وإعادة التشكيل المقطعي، أي:

/ ث ـَ / ل ـً / ث ـَ هـ / ~~ء~~ ـَ ر / ب ـَ / ع ـَ هـ / y / ث ـَ / ل ـً / ث ـَ / هـ ـَ ر / ب ـَ / ع ـَ هـ /.

الموضع الرابع:

عند دخول همزة الاستفهام على ما أوَّلُهُ همزة وصل مفتوحة، وذلك في صورتين، الأولى: لام التعريف، والثانية: ايمن الله وايم الله.

وإنَّما اغتُفِرَ ذلك فرقًا بين الإخبار والاستخبار، قال المُبرِّد: ((فإنْ لحِقَتْ ألفُ الاستفهام ألف الوصل التي مع اللام لم تحذف، لأنَّها مفتوحة، فلو حذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فصل))[2].

فالقياسُ حذفُ همزة الوصل في الدرج لتحرُّكِ ما قبلها، ولكنَّ العربَ أبقتها هنا لغرضٍ دلاليٍّ هو لمنع اللبس؛ لأنَّ حركتي الهمزتين متماثلتان. وقد سلك العرب في ذلك طريقين: الأوَّل: وهو الأكثر، قلب الهمزة الثانية ألفًا، فقالوا،

(1) شرح الشافية: 2/ 294 .

(2) المقتضب: 1/ 85 .

آلغلام قريبك؟ وآيمن الله يمينك؟ وآيم الله لقد كان ذلك؟ والثاني: تسهيل الهمزة الثانية بَيْنَ بَيْنَ. وقد رجّح جمهورُ العلماء الأوّل؛ ((لأنَّ حقَّ الهمزة الثانية كان هو الحذف لوقوعها في الدرج، والقلب أقربُ إلى الحذف من التسهيل؛ لأنّه إذهابٌ للهمزة بالكُلِّية كالحذف))[1]، وقُرِئَ بهما في السبعة[2]، نحو قوله تعالى﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[3][الأنعام: 143]، و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[4][النمل: 59]، أمَّا التسهيلُ فهو كبقائها، ولاسيَّما أنَّها عند البصريِّينَ مُتحرِّكة[5]، - وإنْ كانَ مُدغمًا- ليس من كلمة واحدة وهذا شرطهم، ولم يحذفوا لئلاّ يلزمهم ما فرُّوا منه، ولم يُحرِّكوا؛ لأنَّ الألفَ لا تقبلُ الحركات[6]، ولعلَّ الذي سهَّلَ ذلك عليهم كون الألف أمكن الأصوات في مدِّها.

وما ذهبوا إليه يحتاجُ إلى فضلِ تأمُّلٍ ونظر؛ لأنَّ المُتحقّقَ في سلوكهم الأوَّل مقطعٌ مديدٌ في الدرج، وهو ممَّا لا تميلُ إليه العربيَّةُ مقطعيًّا لثقله، فالتوجيهُ الذي يمكنُ أنْ يُقالَ هنا أنَّ العربيَّ قد أسقطَ همزةَ الوصل مع مصوِّتها، ومدّ الصوت بالمُصوِّت القصير قبلها محافظةً على الجانب الدلالي، وهو أُسلوبُ الاستفهام، وأعاد التشكيل المقطعي، أي:

/ ءَ / ءَ ذْ / ذَ ـــَ / كَ ـــَ / رَ ـــَ يْ / نِ ـــِ /

←/ ءَ ـــَ ذْ / ذَ ـــَ / كَ ـــَ / رَ ـــَ يْ / نِ ـــِ /.

---

(1) شرح الشافية للرضي: 2/ 224 .

(2) يُنظَر: شرح الشافية للجاربردي: 1/ 153 ، وشرح الأشموني: 3/ 818 .

(3) يُنظَر: النشر: 1/ 377 .

(4) يُنظَر: النشر: 1/ 377 .

(5) يُنظَر: المساعد: 3/ 337 .

(6) يُنظَر: المحيط في أصوات العربية: 1/ 76 .

ومثلها: / ء ـــَ / ءـــَ ل / ل ـــً هـ /

←ـــ / ء ـــَ ل / ل ـــً هـ /.

ويمكن أنْ يُقال هنا إنَّه قد أسقط الهمزة وحدها، ثمَّ التقى مصوِّتان قصيران متماثلان، اتَّحدا بمصوِّتٍ طويل واحد، أي:

ء ـــَ / ءـــَ ذ / ذ ـــَ / ك ـــَ / ر ـــَ ي / ن ـــِ /.

←ـــ / ء ـــَ ذ ذ ـــَ / ك ـــَ / ر ـــَ ي / ن ـــِ /.

وكذلك / ء ـــَ / ءـــَ ل / ل ـــً هـ /

/ ء ـــَ ل / ل ـــً هـ /.

وإنْ كانَ التفسيرُ الأوَّلُ هو الراجح عندي؛ لأنَّ همزة الوصل من شأنها عندما تسقط يسقط معها مصوِّتها، وإنْ كانَ الدكتورُ عبد الصبور شاهين يرى: ((أنَّ بني تميم هم الذين يدخلون بين الهمزة، وألف الاستفهام ألفًا، فكأنَّ هذه الألف، وهي في حقيقتها إطالة لحركة الهمزة الأولى، وسيلة لتمكين النطق بالهمزة الثانية))[1]، فالهمزةُ الثانية محذوفةٌ لا وجودَ لها في النُّطق.

أمَّا تسهيلها بين بين فحديثه سيأتي عند الموضع السادس.

الموضع الخامس:

عند توكيد الفعل المتصل بألف الاثنين نحو لتضربانِّ، إذ الألف عندهم حرفٌ ساكنٌ وأوَّل المُدغمين ساكن، ولا يلتقي ساكنان، وكان القياسُ حذفَ الألف على الرغم من وجود الإدغام؛ لأنَّهم يشترطونَ في جواز التقائهما أن يكونَ المُدغمُ من كلمة المد، إذ لو لم يكن منها لكان بمعرض الزوال، وهم يعدّونَ نون التوكيد كلمة أخرى، قال الرضي: ((وإنَّما حذفوا الواو في اغزُنَّ والياء في

---

(1) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 206 .

ارمِنَّ وإنْ كانَ نونُ التوكيد كجزء الكلمة الأولى فيكون لو خُلِّيَ مثل الضالّين وتمودّ الثوب لأنّها كلمة أخرى على كلِّ حال))[1].

وهم لم يحذفوا المدَّ هنا؛ لأنَّه يؤدِّي إلى التباس الواحد بالاثنين، قال سيبويه: ((وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبتها لم يعلم أنك تريد الاثنين، ولم تكن الخفيفة ههنا لأنّها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد))[2]، فسيبويه زاد إلى أمن اللبس مسوِّغًا آخر هو وجود الألف قبل المُدغم، ولكنَّه ينفي أَنْ تكونَ النونُ من كلمة الألف قبلها، قال مُوازنًا بين رادٌّ وأُرادٌّ وبينها: ((وتقول: افعلانِّ ذلك، وهل تفعلانِّ ذلك. فنون الرفع تذهب ها هنا كما ذهبت في فعل الجميع وإنّما تثبت الألف ههنا في كلامهم؛ لأنه قد يكون بعد الألف حرف ساكن إذا كان مدغمًا في حرف من موضعه وكان الآخر لازما للأول، ولم يكن لحاق الآخر بعد استقرار الأول في الكلام، وذلك نحو قولك: رادٌّ، وأُرادٌّ. فالدال الآخرة لم تلحق الأولى ولم تكن الأولى في شيء يكون كلاماً بها والآخرة ليست بعدها ولكنهما يقعان جميعاً وكذلك الثقيلة هما نونان تقعان معاً))[3].

ويدخلُ هنا أيضًا ما يحدُثُ عند توكيد جماعة النساء بالنون الثقيلة، وإنْ لم يذكرها النُحاة مع مواضع الاغتفار، إلا أنَّ الأمرَ مُشابهٌ لما سبق؛ لأنَّ ما يؤولُ إليه هو اتِّصالُ الألف الفارقة قبل النون الثقيلة، فنقول لتضربنانِّ زيدًا، دخلت النونُ الثقيلة فاجتمعت مع نون النسوة، ولا يمكن حذفُها؛ ((لأنَّها علامة، ولأنَّك

---

(1) شرح الشافية: 2/ 227 .

(2) الكتاب: 3/ 519 .

(3) الكتاب: 3/ 523- 524 .

كُنتَ إنْ حذفتها لا تُفرِّق بين الاثنين الواحد))[1]، فأدخلوا الألف فرقًا بين النونات، وكسرت الثقيلة كما كسرتَ بعد ألف التثنية.

لقد منع جمهورُ النُحاة توكيدَ الفعل المُسند لألف الاثنين ونون النسوة بالنون الخفيفة إلاّ يونس البصري وجماعة من النحويِّينَ، قال أبو البركات الأنباري عنهم هم الكوفيُّون[2]، قال سيبويه: ((وأمَّا يونس وناسٌ من النحويِّينَ فيقولون: اضربانْ زيدًا، أو ضربنانْ زيدًا، فهذا لم تقله العرب وليس له نظيرٌ في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أَنْ يُدغَم))[3].

وإنَّما منعوا ذلك؛ لما يحدُثُ من التقاء الساكنين عندهم على غير حدِّه؛ ((لأنَّه لا يكونُ بعد الألف حرفٌ ساكنٌ ليس بمُدغم))[4]، الأمر الذي يستلزمُ في فعل الاثنين إمَّا حذف الألف فيلتبس فعلُ الاثنين بالواحد، وإمَّا أن تكسر النون فيلتبس بنون الإعراب، أمَّا في فعل جماعة النساء فإنْ أدخلناها بلا ألف فارقة اجتمع نونان لا يظهران لكراهة توالي الأمثال، ولا يُدغَمان؛ لأنَّ لام الفعل ساكنةٌ وتحريكَها يؤدِّي إلى اللبس، أمَّا إذا لَحِقَت الألف الفارقة فإنَّ هذا يؤدِّي إلى التقائها بالنون الخفيفة الساكنة، ويبطلُ تحريكُ النون؛ لأنَّها تجري مجرى نون الإعراب[5].

ونقل الرضيُّ أنَّ سيبويه يقولُ عن يونس إنَّه إذا جاءَ بعد النون المُخفَّفة في اضربانْ واضربنانْ ساكنٌ تُبدلُ النون همزةً مفتوحةً نحو اضرباءَ الرجل واضربناءَ الرجل[6].

---

(1) المقتضب: 3/ 23 .

(2) يُنظَر: الإنصاف: 2/ 381 .

(3) الكتاب: 3/ 527 .

(4) الكتاب: 3/ 525 .

(5) يُنظَر: الإنصاف: 2/ 383- 384 .

(6) يُنظَر: شرح الكافية: 2/ 407 .

ونحنُ إذا احتكمنا إلى ما قرَّره البحثُ الصوتي الحديث من أنَّ الألفَ مصوِّتٌ طويل لا يختلف عن الفتحة إلاّ بالطول – كما تقدَّم كثيرًا- لا نجد ساكنينِ هنا، بل ما نراهُ في صورته المقطعيَّة ما هو إلاّ مقطعٌ مديد في صورةٍ مرخَّصة؛ لأنَّ قاعدته الثانية مُدغمةٌ في قاعدة المقطع التالي، ولهذا وقع في الدرج.

أمَّا ما اشترطوهُ من كون المدِّ في كلمة المُدغم فلا مُسوِّغ له صوتيًّا؛ لأنَّ الصورةَ المقطعيَّةَ واحدةٌ سواءٌ كانت من كلمة المدِّ أو من كلمةٍ أخرى، وعلى هذا فالذي حدث أنَّ الفعلَ المُسندَ إلى ألف الاثنين عند اتِّصاله بالنون الثقيلة، وهي نونان؛ لأنَّ صورتها المقطعيَّة هي (ن ن ــَـ)، اجتمعت مع نون الرفع ثلاث نونات، وهذا أمرٌ تكرهه العربيَّة[1]، فحُذِفَت نونُ الرفع مع مصوِّتها وغُيِّرت الفتحةُ إلى كسرةٍ مُغايرة للقمَّة التي تسبقها وهي فتحةٌ طويلة[2]، والأمرُ يتجلَّى عند الكتابة الصوتيَّة:

يضربان + نِّ ←يضربانِّ:

/ يـَ ض / ر ـِ / ب ــَ / ن ــِ + ن / ن ــَ / ← / يـَ ض / ر ـِ / ب ــَ ن / ن ــِ / ← / يـَ ض / ر ـِ / ب ــَ ن / ن ــِ /.

أمَّا عند اتِّصالها بفعل جماعة النساء نحو (يضربْنَ)، فالذي حدث أنَّ النونَ الثقيلةَ عند دخولها اجتمعت مع نون الضمير ثلاث نونات، وهذا أدَّى إلى كراهة توالي الأمثال، فلا بُدَّ من حَلٍّ، فمَدَّ العربيُّ الصوتَ بحركة النون الضمير فأشبعها مُتحاشيًا حذف النون؛ لأنَّها ليست علامةً بل هي ضميرٌ فيه دلالةٌ على النسوة، ثمَّ حُوِّلت الفتحةُ إلى كسرةٍ من باب المُغايرة، وأُعيدَ التشكيلُ المقطعي:

يضربْن + نَّ ←يضربنانِّ: / يـَ ض / ر ـِ ب / ن ـَ + ن / ن ـِ / ← / يـَ ض / ر ـِ ب / ن ــَ ن / ن ـِ /.

(1) يُنظَر: الكتاب: 3/ 26، 527 .

(2) يُنظَر: التطور النحوي: 111، والتطور اللغوي: 43 .

والمُلاحظُ هنا أنَّ العربيَّةَ أقرَّت هذا المقطعَ ولم تُحوِّله إلى طويل مُغلق كما فعلت مع الفعل المُسند إلى واو الجماعة أو ياء المُخاطبة؛ لأنَّ ذلك في التثنية يؤدِّي إلى اللبس بالواحد، فاحتمل العربيُّ هذا المقطع على الرغم من كونه ثقيلاً، ويبدو أنَّ الذي سهَّل ذلك هو وجود الإدغام، لذا يقول كانتينو: ((إنَّ تقصيرَ الحركات الطويلة لا يقعُ إذا خشِيَ به أنْ يؤدِّي إلى الالتباس))[1].

أمَّا ما جوَّزه يونس وجماعة، فهو مقطع مديد في الدرج وهذا موقعٌ مكروه له، ولاسيَّما أنَّه خالٍ من الإدغام، ولكن لماذا قبله هؤلاء؟

والحقُّ أنَّ هذا المقطعَ تكرهه العربيَّةُ لما فيه من الثقل؛ لأنَّ قمَّته طويلةٌ متبوعةٌ بصامتين وعند التصويت به يستلزمُ اندفاع تيَّارٍ كبيرٍ من الهواء للنُطق بالألف ثمَّ إيقافه للوصول إلى نُطق النون التي تتطلَّبُ وقفةً قصيرة؛ لأنَّها قاعدةُ النهاية، وهي نهايةُ النبضة الصدريَّة المُنتجة للمقطع، وهذا ليس مستحيلاً على العربيِّ، انظر إلى ابن جني ماذا يقول: ((ومما نحن بسبيله مذهب يونس في إلحاقه النون الخفيفة للتوكيد في التثنية وجماعة النساء، وجمعه بين ساكنين في الوصل، نحو قوله: اضربانْ زيدا واضربنانْ عمرًا، وليس ذلك - وإن كان في الإدراج- بالممتنع في الحسّ وإن كان غيرُهُ أسوغَ فيه منه))[2].

لذا لا أراني مع البصريِّينَ الذين منعوا ذلك، ولاسيَّما أنَّ قراءةً سبعيَّةً تدعمُهُ[3]، فقد قرأ ابنُ عامر: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: 89]، ونُسِبَ إلى الفرَّاء جوازُ ذلك[4].

---

(1) دروس في علم أصوات العربية: 152 .

(2) الخصائص: 1/ 93 .

(3) يُنظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 382، والنشر: 2/ 286 .

(4) يُنظَر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 3/ 474 .

ولكن هذا يتعارضُ مع كلام سيبويه السابق: ((فهذا لم تقله العرب وليس له نظيرٌ في كلامها))[1] ، فلابُدَّ أنْ تكونَ القراءةُ لم تبلغه، ولم يجد شيوعًا نُطقيًّا في كلام العرب يستحقُّ التسجيلَ ومن ثَمَّ تخرم قاعدته التي وضعها، ألا ترى إلى ابن جني كيف يُوجِّهُ ذلك ولم يمنعه بقوله إنَّ النونَ خفيَّة، وهي لخفائها جرت مجرى المُدغَم بعد الألف[2].

وممَّا هو على هذا قراءةُ نافع[3]﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: 162] بسكون الياء بعد الألف، والعرب لمَّا وجدوا هذا على خلاف قاعدتهم تلمَّسوا له مُسوِّغًا فحملوهُ على الوقف، ولكن حال الوقف ليست كحال الوصل كما قُلت سابقًا، أما كانَ بالإمكان قبول ذلك؟ وكيف قرأها سبعي؟ وهل القراءةُ إلاَّ سُنَّةٌ يأخُذُها الآخر عن الأوَّل.

الموضع السادس:

عند تخفيف الهمزة بَيْنَ بَيْنَ، إذ ذهب الكوفيُّونَ إلى أنَّ همزةَ بين بين ساكنة، مُستدلِّينَ على ذلك بأنَّها لا يجوزُ أنْ تقعَ في بداية الكلام، ولو كانت مُتحرِّكةً لجاز ذلك، فدلَّ ذلك على أنَّها ساكنة، وهي مُتحرِّكة عند البصريِّينَ[4].

وعلماءُ العربيَّة يُميِّزونَ نوعين من هذه الهمزة: الأوَّل: بين بين المشهور: وهو صوتٌ بين الهمزة وبين الصوت المُتولِّد من مدِّ حركتها، فإذا كانت مُتحرِّكةً فالفتحةُ فبين الهمزةِ والألف، وإذا كانت مُتحرِّكةً بالضمَّة فبين الهمزة والواو، وإذا كانت مُتحرِّكةً بالكسرة فبين الهمزة والياء[5].

---

(1) الكتاب: 3/ 527.

(2) يُنظَر: الخصائص: 1/ 93.

(3) يُنظَر: الخصائص: 1/ 93، النشر: 2/ 176.

(4) يُنظَر: الإنصاف: 2/ 730، وشرح المفصل: 9/ 109، وشرح الشافية للرضي: 3/ 40.

(5) يُنظَر: الكتاب: 3/ 542، وسر الصناعة: 1/ 53- 54، وشرح المفصل: 9/ 107.

والنوع الثاني: بين بين البعيد، وهو الصوتُ الذي بين الهمزة والصوت المتولّد من مدِّ حركة ما قبلها[1].

وهمزة بين بين تتحقّقُ في المواضع الآتية:[2]

1- الهمزة المُتحرِّكة المسبوقة بألف، فإذا كانت مفتوحةً جعلت بين الهمزة والألف نحو ساءلَ، وإنْ كانت مضمومةً جعلت بين الهمزة والواو نحو تساؤل، وإنْ كانت مكسورةً جعلت بين الهمزة والياء نحو: سائل.

2- الهمزة المفتوحة المسبوقة بفتحة نحو سَأَلَ، وقالَ أَحمد، وتجعل بين الهمزة الألف.

3- الهمزة المكسورة المسبوقة بفتحة نحو سَئِمَ وقال إبراهيم، أو ضمَّة نحو سُئِلَ وبيتُ إبراهيم، أو كسرة نحو: من عندِ إبراهيم، تجعلُ بين الهمزة والياء الساكنة.

4- الهمزة المضمومة المسبوقة بفتحة نحو: لَؤُمَ، وزوجَ أُخته، أو ضمَّة نحو رُؤُوس وهذا درهمُ أُخته، أو كسرة نحو: مُستهزِئُونَ، ومِن عندِ أُمّه، فتكونُ بين الهمزة والواو الساكنة.

وجمهورُ النُّحاة متَّفقونَ على تخفيف الهمزة المفردة، إلاّ ما ذهب إليه الأخفش في الهمزة المكسورة المضموم ما قبلها نحو سُئِلَ، وفي الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها كـ(المُستهزئون) فإنَّه يقلب الأولى واوًا محضةً والثانية ياءً محضةً[3].

---

(1) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 3/ 31، وشرح الشافية للجاربردي: 1/ 250 .

(2) يُنظَر: شرح المفصّل: 9/ 112، وشرح الشافية للرضي: 3/ 44- 46 .

(3) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 3/ 46 .

أمَّا ما وردَ عن العرب ولم يتَّفق مع هذه القواعد فهو شاذٌّ ((وليس ذا قياس متلئب... وإنَّما يُحفَظُ عن العرب))(1).

ولمَّا كانت همزةُ بين بين ساكنة عند الكوفيِّينَ فإنَّها في مثل (سائل) و(أَأَنْذَرْتهم) قد التقت مع ساكنٍ آخر عندهم، وهذا جائزٌ لديهم سائغ.

لقد تحسَّسَ العلماءُ أمرَ هذه الهمزة وصعوبتها، وقد ذهبوا فيها مذاهبَ، قال أبو جعفر النحَّاس: ((... فأمَّا من قال: هي لا ساكنة ولا مُتحرِّكة فمُحال، لأنَّها إذا لم تكن ساكنةً فهي متحرِّكة، وإنْ لم تكنْ مُتحرِّكة فهي ساكنة، فيجب على قوله أنْ تكونَ ساكنةً مُتحرِّكةً... وهمزةُ بين بين كثيرًا ما يغلط فيها، وهي من أصعب ما في النحو))(2)، وقال ابنُ يعيش: ((ولا يظهرُ سرُّ هذه الهمزة ولا ينكشفُ حالُها إلا بالمُشافهة))(3).

ولكنَّ العلماءَ – فيما يبدو- يتَّفقونَ على أنَّها صوتٌ ضعيف، قال سيبويه: ((ألا ترى أنَّكَ لا تُتمُّ الصوتَ ههنا وتضعفه، لأنَّك تقرّبها من الساكن، ولولا ذلك لم يدخل الحرف وهن))(4)، وضعفها هذا هو الذي قرَّبها من الساكن، وقد أوضحَ الرضيُّ هذا الضعفَ بقوله: ((وتجعل الحركة التي عليها مختلسة سهلة بحيث تكون كالساكنة وإن لم تكنها))(5). ولكن ابن جني كان أكثر إيضاحًا عندما قال: ((هي ضعيفةٌ ليس لها تمكّن المُحققّة، ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها))(6)، والنُحاةُ البصريُّونَ يستدلّونَ على أنَّها مُتحرِّكةٌ بشواهد، منها قول الشاعر:

---

(1) الكتاب: 3/ 554 .

(2) إعراب القرآن: 3/ 774 .

(3) شرح المفصل: 9/ 112 .

(4) الكتاب: 3/ 542 .

(5) شرح الشافية: 3/ 45 .

(6) سر الصناعة: 1/ 55 .

أَأَنْ زُمَّ أَجْمـالٌ وفـارقَ جيْـرَةٌ وصاح غُرابُ البَيْنِ أَنْتَ حَزِينُ

فلـو كانـت سـاكنةً لانكسـر الـوزن، إذ لا يُجمَـعُ في حشـو الشـعر بـين سـاكنين؛ لأنَّ وزنَ (أَأَنْ زُمّ) فعـولن، إذ تُقابِلُ الهمـزةُ المُخفَّفةُ عـين (فعـولن) وهـي متحرِّكة لا يجوزُ إسكانُها، وهذا استدلالٌ يجعل قولَ الكوفيِّينَ ضعيفًا.

ومـن هـذا الاسـتدلال نسـتنتجُ أيضًـا أنَّ العربيَّـةَ تُعامـلُ هـذا الصـوتَ مُعاملـةَ الهمزة، ولكنَّه لمَّا كانَ ضعيفًا تلمَّسوا له ما يُسوِّغ وقوعه مع الساكن، قـال ابنُ الحاجب: ((اغتُفِرَ اجتماعُ السكون وشبه السكون لما في الألف من قبول المد))[1].

وبالإمكـان الاحتكـامُ إلى التحليـل المقطعـي لمعرفـة حقيقـة سـكونها وموقعها، ففي مثل (أَأَنْ زُمْ) يكونُ التحليل: / ء ـَ / ء ـَ ن / ز ـُ م/ ومنه يتَّضحُ أنَّ هـذا الصـوتَ قـد احتلَّ قاعدةً في المقطـع، والقواعـدُ لا تحلّهـا إلا الصـوامت أو أنصـافُ المصوِّتات كما نعلم، وبذا نسـتطيع أنْ نفهمَ كـلامَ سـيبويه: ((المُخفَّفـة فيمـا ذكرنـا بمنزلتهـا محققـة في الزنـة))[2]، إذ إنَّ هـذا الصـوتَ يبقـى مُحتفظًـا بقدرته على أداء وظيفته في النسج المقطعي، أي إنَّه يسلك سلوك الصوامت.

ومثل هذا في نحو (سـائل، وأأنـذرتهم). أي: / س ـَ / ء ـِ ل /، ء ـَ / ء ـَ ن / ذ ـَ ر / ت ـَ / هـ ـُ م / فـلا يمكـن أن يكـونَ سـاكنًا، ولا سـاكنين هاهنا؛ لأنَّه قد حلَّ قاعدةً متبوعةً بقمَّة.

أمَّا على رأي الكوفيِّينَ فإنَّ التحليلَ المقطعي يجب أن يكونَ هكذا:

/ س ـَ / ءْ ل /، / ء ـَ / ءْ ن / ذ ـَ ر.../ ومثله في شاهدهم الشعري:

/ ء ـَ / ءْ ن / ز ـُ م/. وهذا نسجٌ مقطعيٌّ غريب لم تعرفه العربيَّة.

---

(1) سر الصناعة: 1/ 55.

(2) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 337، ويُنظَر: الكتاب: 3/ 547، والمقتضب: 1/ 161، وشرح الشافية للرضي: 3/ 45.

أمَّا ما ذهب إليه قسمٌ من المُحدَثين من أنَّه حركة[1]، فالتحليلُ المقطعي السابق بوقوعه قاعدةً مقطعيَّةً يدفعه، إذ لم تعرف العربيَّةُ ولا غيرُها من اللغات الجزريَّة (الساميَّة) التقاء مُصوِّتين، قال بروكلمان: ((من غير الممكن في اللغات السامية التقاءُ حركتين التقاءً مُباشرًا))[2]، فضلاً عمَّا أثبته قسمٌ من الباحثين من أنَّ هذا الصوت ليس حركةً بل هو ((حالةٌ وُسطى أو انتقاليَّةٌ بين المُصوِّتات والهاء، وهو فيما يبدو ذو صفةٍ حياديَّةٍ وغامضة عندما يكونُ بمعزل عن تشكيلٍ معيَّن، غير أنَّ هذا الحياد ينتهي عند دخوله في هذا التشكيل، إذ يتَّخذ لنفسه عدَّة صور))[3].

الموضع السابع:

ما وردَ عن العرب من المأثورات التي كانوا يرونَ فيها التقاء ساكنين على غير حدِّهِ، وهي:

1- قولُهم في المثل: (التقت حلقتا البطان)، بثبات الألف مع اللام الساكنة، وكان القياسُ يقتضي الحذفُ عندهم، وأكثر النحويِّينَ على شذوذه[4].

ولكنَّ قسمًا منهم تلمَّسَ مُسوِّغاتٍ لما رأوهُ من خروج على قاعدتهم، فذهب ابنُ جني إلى أنَّ اللامَ تُضارعُ النونَ فقال: ((ألا ترى أنَّ في مقطع اللام غُنَّةً كالنون

---

(1) يُنظَر: الأصوات اللغويَّة: 91، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 106، ومحاضرات في اللغة: 127، والمحيط في أصوات العربية: 1/ 85 .

(2) فقه اللغات السامية: 42 .

(3) توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: 119، وينظر أيضًا: المنهج الصوتي في توجيه القراءات القُرآنيَّة: 76- 83 .

(4) يُنظَر: الإنصاف: 2/ 389، والمساعد: 3/ 337، وهمع الهوامع: 6/ 178 .

وهي تقربُ من الياء))[1] ، والياء عنده خفيَّة، فكأنَّ هذا الخفاء هو الذي سوَّغ المدَّ بالألف، والتكلُّف هنا واضح.

ويرى ابنُ يعيش والجاربردي أنَّ الذي سوَّغ المدَّ هنا هو إرادة تفظيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ؛ لأنَّ المثلَ يُضرَبُ في الأمرِ إذا بلغ النهاية؛ لأنَّ التقاء الحلقتين دليلُ هزال البعير[2]، ونسب ابنُ عصفور هذا المثل إلى الكوفيِّينَ[3]، إلاّ أنَّ ابنَ عقيلَ قال عنه: ((والأوَّلُ قليل، بل هو لُغة، ويطَّردُ في بعض المواضع))[4].

وذهبَ أبو حيَّان إلى أبعد من ذلك، إذ جعله مقيسًا عليه، فقال عنه: ((نادرٌ عند البصريِّينَ لا يُقاسُ عليه، جائزٌ عند الكوفيِّينَ، قاسوا عليه))[5]، والقولان الأخيرانِ مُهِمَّان.

ولكن يستوقفنا هنا رأيٌ لجان كانتينو قال فيه: ((إنَّ تقصير الحركات الطويلة لا يقعُ إذا خُشِيَ به أَنْ يؤدِّي إلى الالتباس، ومن ذلك أَنَّ الفتحةَ الطويلة التي بعد التاء في قولهم "حلقتا البطان" تبقى طويلة، إذ لو صارتْ قصيرةً لأَدَّى ذلك إلى الالتباس بـ"حلقةَ البطان" من قولهم "رأيتُ حلقة البطان"))[6]، ولا أعتقدُ أنَّ إبقاءَ الحركةِ طويلةً كانَ لأمن اللبس، إذ المثل هو (التقت حلقتا البطان) ولا يمكن أنْ تلتبسَ بـ(رأيتُ حلقةَ البطان)؛ لأنَّهم لا يقولون ذلك بل يقولون: (رأيتُ حلقتي البطان) فالتعبيران مُختلفان، فضلاً عن أَنَّ الأمثال ألفاظٌ مسكوكةٌ لا تُغَيَّر.

---

(1) الخصائص: 1/ 93 .

(2) يُنظَر: شرح المفصّل: 9/ 123 ، وشرح الشافية: 1/ 154 .

(3) يُنظَر: المقرب: 2/ 19 .

(4) المُساعد: 3/ 337 .

(5) ارتشاف الضرب: 1/ 342 .

(6) دروس في علم أصوات العربية: 152 .

2- ما وردَ عنهم في القسم من قولهم: (هـا اللّهِ وإي اللّه) بإثبـاتِ الألـفِ واليـاء والقياسُ حذفُها[1].

وقد حكى الرضيُّ في (ها اللّه) أربعة أوجه[2]:

الأول: وهو أكثرُها: إثبات الألف وحذف همزة الوصل، فيلتقي ساكنان على غير حدِّهما، على الرغم من وجود الإدغام؛ لأنَّهم يشترطون أَنْ يكونَ ذلك في كلمةٍ واحدة، وجعل سبب هذا الالتقاء ليكونَ كالتنبيه على كون ألف ها من تمام ذا.

الثاني: حذف الألف للساكنين.

الثالث: إثبات الألف وقطع همزة (اللّه).

الرابع: هأ للّه، بحذف همزة الوصل وقلب الألف همزة.

وذكر ابنُ يعيش في (إي اللّه) ثلاثة أوجه: الأول: فتح الياء؛ لالتقاء الساكنين وهو أعلاها، والثاني: إشباع مدّ الياء والجمع بين الساكنين، والثالث حذف الياء[3].

3- ذكر قسمٌ من النحويِّينَ قولَ العرب: (له ثُلثا المال) و(غُلامي الرجل ضربه) بإثبات الألف والياء[4].

والمُتأمِّلُ لهذه المأثورات كلِّها واجدٌ أنَّ رابطًا يجمعها، وهو وجود مُصوِّتٍ طويل في مقطعٍ مُقفل، وهو المقطع المديد، إلاّ أنَّه وردَ في الدَّرْج مُخالفًا الصورة السائغة التي تقبل بها المقطعيَّة العربيَّة، ولكنّ العربي أبقاه هنا مُحتملاً صورته،

---

(1) يُنظَر: الكتاب: 3/ 499، والمقتضب: 2/ 322، والخصائص: 3/ 224، والإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 329- 330، والأشباه والنظائر: 1/ 26، وهمع الهوامع: 6/ 178 .

(2) يُنظَر: شرح الكافية: 2/ 32، والمحتسب: 1/ 248 .

(3) يُنظَر: شرح المفصّل: 8/ 125 .

(4) يُنظَر: الإنصاف: 2/ 381، والمساعد: 3/ 335 .

ولاسيَّما أنَّ المُصوِّتَ الطويل فيه له القابليَّةُ على المدِّ والتصويت والمرونة التي تُساعدهُ، ورُبَّما كان هذا لغةً يحتملُ أصحابُها هذا المقطع في الدَرْج، يؤيِّدُنا في هذا ما قاله ابنُ عقيل سابقًا عندما وصفنا قوله بالأهمِّية، وإلاّ كيف يطَّرِدُ في بعض المواضع؟ ولكن ما قاله ابنُ يعيش والجاربردي من إرادة تفظيع الحادثة بمدِّ الألف يمكن أنْ يكونَ إشارةً إلى التنغيم الصوتي، ولابُدَّ للعربيِّ الذي يقوله من أنْ يمُدَّ صوتَهُ بالألف مُشعِرًا ما يفهم من هذا المثال، وهذا يُشابهُ ما عبَّر عنه ابنُ جني التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم في قول من قال (كان والله رجلاً) بزيادة قوّة اللفظ في اللام وإطالة الصوت بها[1].

أمَّا الأوجه الأربعة التي ذكرها الرضيُّ في (ها الله) فيمكن تحليلُها مقطعيًّا على الوجه الآتي:

1- / هـ ـــَ ل / ل ـــً ه ـ / بإثبات المقطع المديد.

2- / هـ ـــَ ل / ل ـــً ه ـ / بتحويله إلى طويلٍ مُغلق عن طريق تقصير قمَّته.

3- / هـ ـــً / ء ـــَ ل / ل ـــً ه ـ/ بزيادة المقاطع لأنَّ همزة الوصل تحوَّلت إلى همزة قطع.

4- / هـ ـــَ / ء ـــَ ل / ل ـــً ه ـ/ بإقحام الهمزة وانقسام المقطع المديد إلى مقطع قصير وآخر طويل مغلق.

أمَّا التحليلُ المقطعي لقولهم: (أي اللّه) فهو:

1- ينشطر المصوِّت الطويل الياء إلى مُكوِّنيه / ـَ ي / ليتولّد مقطع مزيد، أي / ء ـــِ ي ل / ل ـــً هـ / وهو غيرُ سائغ، لذا ينقسمُ إلى مقطعين باجتلاب قمّة: / ء ـــِ ي ل /

ء ـــِ ي ـ لَ ← / ء ـِ / ي ـَ ل / ل ـــً ه ـ/.

---

(1) يُنظَر: الخصائص: 2/ 370- 371 .

2- / ءـِ ل / ل ـــً هـ / بإثبات المقطع المديد.

3- / ء ـــِ ل / ل ـــً هـ / بتحويله إلى طويل مُغلق.

الموضع الثامن:

زاد مجمع اللغة العربية في القاهرة موضعًا آخر أباح فيه إبقاء المدِّ لأمن اللبس، والأصلُ فيه اقتراحٌ قدَّمه الأستاذ أحمد حسن الزيّات بتاريخ 28 كانون الثاني سنة 1951م إلى مؤتمر المجمع، رأى فيه أنْ يُزادَ إلى المواضع التي يُغتَفرُ فيها التقاءُ الساكنين موضعٌ آخر يجوزُ فيه (التقاء الساكنين) خوفًا من اللبس الحاصل عند حذف الأوّل، وذلك في الاسم الصريح الآخر إذا جُمِع جمعَ مذكَّرٍ سالمًا وأُضيفَ إلى اسمٍ مُحلًّى بأل في حالتي الرفع والجر، وكقولنا: (اجتمع مُمثِّلو العراق بمُمثِّلي الأردن) فإنَّ السامعَ لا يدري أقَصَدَ المُتكلِّمُ أفرادَ المُمثّلِ أم قصد جمعه، وذكر أمثلةً أُخَر، يقيسُ ذلك على ما جوَّزوه في قولهم عامٌّ وخاصٌّ، إذ لو حُذِفَ الألفُ منهما لالتبسَ بعمّ وخصّ"[1].

وقد قرَّرَ المُؤتمر إحالة هذا المقترح إلى لجنة الأصول لدراسته، فقدَّم الأستاذ إبراهيم مصطفى تقريرًا خلص منه إلى ما يأتي: ((ترى اللجنة أنَّه لا حرجَ على من يدفعُ اللبس عند التقاء الساكنين في مثل قولهم "اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردُن"))[2].

وقد استندَ الأستاذ إبراهيم مصطفى في قراره على ما وردَ عن العرب وجاز فيه، نحو: (التقت حلقتا البطان، وآلحسن عندك، ويضربانٌ) فضلاً عن اختلاف القُرّاء في مقدار المدِّ ومراتبه، ولاسيَّما إذا جعل الترخيص بالمدِّ وسيلة تعليميَّة، إذ

---

(1) يُنظَر: اقتراح زيادة موضع على المواضع الثلاثة: 241، (بحث).

(2) مجموعة القرارات العلميَّة: 59.

كان القُرّاء يُبيحونَ زيادة المدِّ تنبيهًا عليه، جاء في النشر: ((حدَّثنا سليم، قال: سمعت حمزة يقول: إنَّما أزيد على الغلام في المدِّ ليأتي بالمعني))(1).

والحقُّ أنَّ ما أثاره الأستاذ الزيَّات يستحقُّ النظر؛ لأنَّه يُثيرُ اللبسَ في قسمٍ من المواضع والسياقات الكلاميَّة، وقد تنبَّه الدكتور تمَّام حسّان إلى ذلك فعلاً، فيرى أَنَّ صورة الاغتفار حاصلةٌ في العربيَّة الفصيحة، دعَتْ إليها ضرورةُ التفريق بين المعاني – كما يقول- ولكنَّه يسأل قائلاً: ((ولستُ أدري ما إذا كانت هذه الصورةُ مُراعاةً في القديم أوَّلاً))(2).

ويُطرَحُ مثالاً مُشابهًا لأمثلة الزيّات المُتقدِّمة وهو (لمّا وصل الضيفُ تقدّم حاملا العلمَ إلى المنصّة) فهو يلتبس بعبارة: (ولمَّا وصل الضيفُ تقدّم حامل العلم إلى المنصّة) مُقرِّرًا أنَّ الشيءَ الوحيدَ الذي يمنعُ اللبسَ هو مدُّ الألف في كلمة (حاملاً) وكذلك (سافر مندوبو الرئيس إلى العواصم العربيَّة).

ونحنُ إذا بحثنا في تُراثنا اللغوي وجدنا الصرفيِّينَ العربَ القُدامى قد سوَّغوا وجودَ المدِّ دفعًا للبس، وهو ما استندَ إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى - كما مرَّ- فقد جوَّزوا المدَّ في قولهم: (لتضربانٍّ) و(لتضربنانٍّ) دون (لتضربُنَّ ولتضربِنَّ)؛ لأنَّ في الحذف التباسَ الواحد بالاثنين، وكذلك في قولهم: (آلحسن عندك؟)؛ لأنَّ الحذفَ يلبس الخبر بالاستخبار.

ومن الغريب حقًّا أنَّهم لم يُصرِّحوا في جواز ذلك إلاّ في مواضع قليلة، لا نجدُ معها ما نحن بسبيله، ونحن إذا تأمَّلنا الأمثلة الآتية رأينا اللبس فيها حاصلاً بدون شك:

---

(1) النشر: 1/ 327 .

(2) اللغة العربية- معناها ومبناها: 297 .

حضر طالبو العلم- يلتبس عند الحذف بالمفرد (طالبُ العلم)؛ لأنَّ الصورةَ المُتحققّة صوتيًّا واحدة، إذ يتحوّلُ فيها المقطعُ المديد إلى طويل مُغلق بالتقصير؛ لأنَّ البنيةَ المقطعيَّة لـ(طالبو العلم) هي:

/ ط ـ ً / ل ـِ / ب ـُـ ل / ع ـِ ل م/

ب ـ ُ ل ⟵ / ط ـ ً / ل ـ ِ / ب ـ ُ ل / ع ـ ِ ل م/.

وهي البنية المقطعية نفسها لـ(طالبُ العلم) كما هو مُلاحظ.

وكذلك: مررتُ بطالبي العلم – يلتبس عند الحذف بطالب العلم.

وفي قولنا: حضرَ أبو الخير، يمكن أَنْ يلتبس بـ(أَبُ) فكيفَ نعلمُ أنَّه مرفوع بالواو وما نسمعه ضمّة قصيرة، ومثله: شاهدتُ أبا الخير، يمكن أنْ يلتبسَ بـ(أبَ)، فكيفَ يكونُ منصوبًا بالألف وما نسمعهُ فتحةً قصيرة؟ وقولُنا: مررتُ بأبي الخير، يلتبسُ (بأبِ) ولا نعلمُ أهو مجرورٌ بالياء أم بالكسرة؛ لأنَّ ما نسمعه كسرةٌ قصيرة ومثله (لن يستطيعا الكلام) و(لن يستطيعَ الكلام).

ولا نعلمُ حقًّا كيفَ فرّق العرب، وهم بلا شكٍّ يُفرِّقون؛ لأنَّهم لو لم يُفرِّقوا لأشاروا إلى ذلك وأوضحوه، وهم أهل البيان والفصاحة في الكلام.

وهنا نسأل: أيُمكنُ أَنْ يكونَ النبرُ هو المائز بين التعبيرين؟ والقطع في هذا غيرُ ممكنٍ ما دامت مواضعُ النبر في العربيَّة غيرَ معروفة ولا دليلَ يهدينا إليها كما كانَ ينطقها العرب في العصور الأولى[1]، فضلاً عن كون النبر عادةً كلاميَّةً خاصَّةً بأصحاب تلك اللغة[2].

ولمّا كان النبرُ موجودًا في اللغة العربيَّة بل لا تكاد تخلو منه أيُّ لغة[3]، فهل يمكن أنْ يكونَ النبرُ ملمحًا تمييزيًّا بين المعاني؟

---

(1) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 172، والتطور النحوي: 46.

(2) يُنظَر: اللغة: 87.

(3) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 307.

ذهبَ قسمٌ من المُحدَثين إلى ذلك[1]، مُتسائلين كيف يُمكنُ أنْ نُميِّزَ بين (أَمَرّ) أكثر مرارةً وبين (أمَرْ) أصدر أمرًا مثلاً؟ وكيف نهتدي إلى المقصود من الألفاظ (سَترا) فعل ماضٍ للاثنين و(سَتَرى) فعل مضارع، و(أبو بكر) – والد بكر- و(أبو بكر) اسم علم[2].

ولعلَّ ما طرحه الدكتور أحمد مختار عمر يُقوِّي ما نقولُ كثيرًا، إذ يرى أنَّه على الرغم ممَّا هو شائعٌ عن اللغة العربيَّة القديمة أنَّها لم تكن تستخدم النبر ((كفونيم فهناك أمثلةٌ كثيرة يمكن أنْ نتلمّسَ فيها فونيميَّة النبر، ولربَّما لو فطن اللغويُّونَ الأقدمون إلى تحليلها على هذا النحو، لقعّدوها على ضوء هذه النظرة))[3]، وطرح جملةً من الأمثلة لا يقطع فيها، بل يطرحها للنقاش، وما يهمّنا منها المثال: كريم الخلق وكريمو الخلق، قال فيه: ((فنحن نفترضُ أنَّ التمييزَ بينهما كان بوضع النبر مع المفرد على المقطع الأوَّل، ومع الجمع على المقطع الثالث، هكذا:

كريم الخلق: س ع / س ع ع / س ع س / س ع س / س ع/ س ع س /

كريمو الخلق: س ع / س ع ع / س ع س/ س ع / س ع س/))[4].

وهذا مُشابهٌ تمامًا لما نحنُ بسبيله، والمُلاحظُ هنا أنَّ الدكتور أحمد مختار عمر قد ساوى بينهما مقطعيًّا، وقد شاركه هذا الرأي الدكتور كمال إبراهيم بدري، الذي يرى أنَّ العربيَّة تنبر علامة جمع المذكّر حين يُضاف[5].

---

(1) يُنظَر: دراسة السمع والكلام: 279، وعلم اللغة المبرمج: 147- 153 .

(2) يُنظَر: في تعليم صوتيّات العربيَّة: 68، ضمن أبحاث الندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها .

(3) دراسة الصوت اللغوي: 310 .

(4) المصدر نفسه: 310 .

(5) يُنظَر: علم اللغة المبرمج: 152 .

وهذا يعني الذهاب مع القدماء في منع جواز المدّ، فكانَ التعويلُ على النبر لمنع حصول اللبس.

ولكن محدوديَّة هذه الأمثلة وقلّتها – قياسًا إلى اللغات الأخرى كالروسيَّة مثلاً التي وصلَ الأمرُ فيها إلى حد تصنيف معجمات خاصّة بالنبر - ولاسيّما للعاملين في حقل الإعلام الإذاعي والتلفازي(1)- جعلت وظيفة النبر محدودة في العربيَّة، الأمر الذي يُرجِّح عندي أنَّ الاعتماد على المدّ أكثرُ مناسبة منه، ونحنُ إذا احتكمنا إلى ما وردَ عن حمزة ((إنَّما أُزِيد على الغلام في المدِّ ليأتي بالمعنى))(2)، جاز لنا أَنْ نمُدَّ الصوت ليأتي المعنى واضحًا بلا لبس، لذا أراني مع المُجوِّزين، لكي يأتي المعنى مفهومًا لا يلتبس بغيره.

التقاء الساكنين والقراءات القُرآنيَّة:

تجمَّع لديَّ عددٌ ضخمٌ من قراءاتٍ قُرآنيَّة، رأى فيها علماءُ العربيَّة القُدامى تحقُّقَ التقاء الساكنين على غير حده، سواءٌ أكان الأوَّلُ مدًّا أم صحيحًا، ولمَّا كانَ إيرادُها جميعًا غيرَ ممكنٍ، فسأكتفي بأمثلةٍ منها.

إنَّ هذا العدد الكبير يدعونا إلى أنْ ننظُرَ إليها بمنظارٍ غير منظار الشذوذ، إذ إنَّ تحققُّهَا الواسع بهذه السياقات اللغويَّة لا بُدَّ أَنْ يكونَ انعكاسًا لبيئةٍ لُغويَّةٍ كانت سائدةً آنذاك، وإلاّ كيف ينطقها قارئٌ، والقراءة مشروطةٌ بالتثبُّتِ والإتقان؟ ألا تُمثِّلُ نمطًا من الفصيح الذي يتوجَّبُ قبوله والمصير إليه، فإذا أخذنا قولَ ابن جني: ((ونحنُ نعلمُ أنَّه لو مرَّ بنا حرفٌ لم نسمعه إلاّ من رجلٍ من العرب، لوجبَ علينا تسليمه له إذا أونِست فصاحتهُ وأنْ نبهأَ به ونتحلّى بالمذاكرةِ

---

(1) يُنظَر: دراسة السمع والكلام: 280 .

(2) التحديد في الإتقان والتجويد: 92 .

بإعرابه))[1]، بنظر الاعتبار كان لزامًا علينا أنْ نضعها قيدَ الدرس نظير القراءات الأخرى.

ولكنَّنا نجدُ أنَّ فكرةَ عدم التقاء الساكنين في بنية الكلام العربي قد بلغت في سيطرتها على النظام النحوي مبلغًا بعيدًا، أضحت فيه قانونًا صارمًا يرفضُ كلَّ ما يتعارضُ معها حتَّى ولو كانَ قراءةً سبْعِيَّةً، ومن هذا قانونهم في الإدغام، إذ منعوا إدغام المثلين إذا كانَ قبل الأول حرفٌ صحيحٌ ساكن، نحو ابن نوح واسم موسى، قال سيبويه: ((وإذا كانَ قبل الحرف المُتحرّك الذي بعده حرفٌ مثله سواءٌ حرف ساكن لم يجُز أنْ يُسكَّن، ولكنَّكَ إنْ شئتَ أخفيتَ وكان بزنته مُتحرِّكًا))[2].

ولكنَّنا نقف أمام من ينسبُ إلى الفرّاء إجازةَ الجمع بين الساكنين في مثل (يَخْطِّفُ) فقال ابنُ جني: ((الذي يُجيزه الفرّاء من اجتماع ساكنين في نحو هذا – أي "يخطف"- لا يُثبته أصحابُنا، فإنَّما هو اختلاس واختفاء، فيلطف عليهم، فيرون أنَّه إدغام وإنَّما هو إخفاءٌ للحركة وإضعافٌ للصوت))[3]، وقال السيرافي: ((وزعم اليزيدي أنَّه "أبو عمرو" كان يدغم ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ... ﴾ وقد جمع بين ساكنين، وليس فيه إشمام، لأنَّه نصب، وسيبويه لا يرى ذلك للجمع بين ساكنين والفراء يُجيز ذلك))[4].

وقال أبو جعفر النحّاس: ((فأمَّا ما حكاه الفرّاء عن أهل المدينة من إسكان الخاء والإدغام فلا يعرف، ولا يجوز لأنَّه جمع بين ساكنين))[5]، وقال ابنُ يعيش: ((فأمَّا ما يُحكى من الإدغام الكبير لأبي عمرو من "نَحْنْ نَّقُصُّ"

---

(1) المحتسب: 1/ 153 .

(2) الكتاب: 4/ 438، ويُنظَر: الممتع في التصريف: 2/ 652 .

(3) المحتسب: 1/ 61- 62 .

(4) نقلاً عن أثر القراءات في الأصوات: 398 .

(5) إعراب القرآن: 1/ 146 .

فليس بإدغام عندنا وإنَّما يقول به الفرّاء، وإنَّما هو عندنا على اختلاس الحركة وضعفها لا على إذهابها بالكليَّة))[1].

ويبدو أنَّ هذا هو الذي حدا بهم – فيما بعد- إلى أَنْ ينسبوا ذلك إلى الكوفيِّينَ، جاء في حاشية الجمل على الجلالين: ((وأيضًا فجمع الساكنين على غير حدّه أجازه الكوفيُّون))[2].

ولو فتَّشنا عن رأي الفرّاء في معاني القرآن لوجدناه على الشكل الآتي، إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ ايس: 49]: ((وقرأها أهلُ الحجاز "يَخْصِّمون" يُشدِّدونَ ويجمعون بين ساكنين، وهي في قراءة أُبَيّ بن كعب "يَخْتَصِمون" فهذه حُجَّةٌ لمن يُشدِّد))[3]، وقال في الآية الكريمة: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾[البقرة: 20]: ((وبعضٌ من قُرّاء أهل المدينة يُسكِّن الخاء والطاء فيجمعُ بين ساكنين فيقول "يَخْطِّف" وأمَّا من جمع بين الساكنين فإنَّه كمن بنى على التبيان إلاّ أنَّه إدغامٌ خفيٌّ، وفي قوله ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ﴾[4]، وفي قوله: ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾[5]، مثل ذلك التفسير))[6].

والفرّاءُ في النصِّ الأوَّل يُوحي بتجويز ذلك، وما ذكره من احتجاج بقراءة أُبَي يُقوِّي ذلك، لكنَّنا أمام نصِّه الثاني نراهُ يُعرِّجُ بضدِّ هذا، فقوله: ((إلا أنَّه إدغامٌ خفيٌّ)) يُرينا أنَّه يسيرُ في ركب النُحاة القُدامى الذين يرفضونَ اجتماع

(1) شرح المفصّل/ 10/ 123 .

(2) نقلاً عن القراءات واللهجات: 176، ويُنظَر: اللهجات العربية في التراث: 1/ 190، وأثر القراءات في الأصوات: 399 .

(3) معاني القرآن: 2/ 379 .

(4) يونس: 35 .

(5) يس: 49 .

(6) معاني القرآن: 1/ 17- 18 .

الساكنين هنا، إذ وجَّهوا ذلك على أنّه إخفاءٌ أو اختلاس، ولعلّه قد صرَّح بجوازه في مكانٍ آخر لم يصل إلينا.

إلاّ أنَّ الخلافَ يحتدمُ أكثرَ بين النُحاة والقُرّاء؛ لأنَّ أمثلة القراءات هذه تجعلُ قانونَهم مضطربًا لا ينطبقُ عليها، كيف ذلك والقراءةُ هي المرآةُ الصادقة التي تعكسُ الواقعَ اللغوي الذي كانَ سائدًا آنذاك؛ لأنَّ منهجَ القراءات في طريقة نقلها يختلف عن كلِّ الطرق التي نقلت بها المصادرُ الأخرى كالشعر والنثر[1]، ولكنَّه القانون اللغوي الذي لا يمكن أنْ يُخالفَ، لذا أخذوا يؤوِّلونَ هذه القراءاتِ لتنسجمَ معه.

ففي قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ قال الفرّاء: ((وقرأ أهل الحجاز "يَخْصِّمون" يُشدِّدونَ ويجمعونَ بين ساكنين))[2]، وقال الزجّاج: ((وفي "يخِصِّمون" أربعة أوجه: سكون الخاء والصاد مع تشديد الصاد على جمع بين ساكنين — وهو أشَدُّ الأربعة وأردؤها، وكان بعضُ من يروي قراءة أهل المدينة يذهبُ إلى أَنَّ هذا لم يُضبَطْ عن أهلِ المدينة... وإنَّما زعمَ أنَّ هذا تُختَلَسُ فيه الحركة اختلاسًا... والقول كما قال))[3]، وقال أبو جعفر النحّاس فيها: ((وإسكانُ الخاء لا يجوزُ لأنَّه جمع بين ساكنين، وليس أحدهما حرفَ مدٍّ ولين، وإنَّما يجوزُ في مثل هذا إخفاء، فلم يُضبَطْ، كما لم يُضبط عن أبي عمرو ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾[4]، إلاّ رواية من يضبط اللغة، كما روى سيبويه عنه أنّه كان يختلس الحركة))[5].

(1) يُنظَر: اللهجات العربية في التراث: 1/ 104 .

(2) معاني القرآن: 2/ 379، ويُنظَر: السبعة: 542، والتيسير: 184، والنشر: 2/ 354 .

(3) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 289- 290 .

(4) البقرة: 54 .

(5) إعراب القرآن: 2/ 724 .

وفي قوله تعالى: ﴿ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ ﴾ [الكهف: 97] قال ابنُ مُجاهد: ((وكلُّهم قرأ "فما اسْطاعُوا" بتخفيف الطاء غير حمزة فإنَّه قرأ "فما اسْطّاعُوا" مُشَدَّدةَ الطاء، يُريد: فما استطاعوا، ثمَّ يدغم التاء في الطاء، وهذا غيرُ جائزٍ، لأنَّه قد جمعَ بين السين وهي ساكنة والتاء المُدغمة وهي ساكنة))[1]، وقال أبو جعفر النحّاس: ((حكى أبو عبيد: إنَّ حمزةَ كانَ يدغم التاء في الطاء ويُشدِّدُ الطاء، قال أبو جعفر: وهذا الذي حكاه أبو عبيد لا يقدر أنْ ينطق، لأنَّ السينَ ساكنةٌ والطاء المُدغَمة ساكنة))[2]، وقال الرضي: ((واعلم أنَّه لم يُدغم التاء في استطاعَ واستدانَ، لأنَّ الإدغامَ يقتضي تحريك التي لا تتحرّك، ولا حظَّ لها في الحركة، وأيضًا فإنَّ التاء في حكم السكون، لأنَّ حركته عارضة منقولةٌ إليه ممَّا بعده، وقراءة حمزة اسْطّاعَ بالإدغام شاذٌّ))[3]، وقال عنها في مكانٍ آخر: ((وخطّأه النُحاة، قال أبو علي: لَمَّا لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين التي لا تتحرّك أبدًا جمع بين الساكنين))[4]، وقال الجاربردي فيها: ((أمَّا نحو اسْطّاع بإدغام التاء في الطاء مع بقاء صوت السين فنادرٌ للجمع بين الساكنين، وهو في قراءة حمزة))[5].

وقال ابنُ جماعة: ((وقرأ حمزة "فَما اسْطّاعوا أَنْ يَظْهَرُوهُ" بالإدغام وجمع بين الساكنين))[6].

وفي قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البقرة: 185] إذ قرأ أبو عمرو بإدغام راء شهر في راء رمضان، قال السيرافي: ((أجاز الفرّاء إدغام الراء

---

(1) السبعة: 401 .

(2) إعراب القرآن: 3/ 295 .

(3) شرح الشافية: 3/ 388 .

(4) شرح الشافية: 3/ 292 .

(5) شرح الشافية: 1/ 356 .

(6) شرح الشافية: 1/ 356 .

في الراء من "شَهْرْ رَّمضانَ" على وجهين: أحدهما: أَنْ يجمعَ بين ساكنين الهاء من شهر والراء منه، وهذا عنده جيِّد ليس بمنكر...))[1]، وقال ابنُ جني: ((كما قالوا في "شَهْرُ رَمَضَانَ" في إدغام أبي عمرو: إنَّ الراء من شهر مُدغَمة في راء رمضان، وهيهات ذلك مذهبًا وعزَّ مطلبًا، حتَّى كأنَّا لم نعلم أنَّ الهاءَ في شهر ساكنة وإذا أُدغِمَت الراء في راء رمضان التقى ساكنان ليس الأوَّل منهما حرف مدٍّ كشابّة ودابّة...))[2].

وقال الرضيُّ: ((وأمَّا ما نُسِبَ إلى أبي عمرو من الإدغام نحو "شَهْرْ رَّمَضَان" فليس بإدغامٍ حقيقيٍّ، بل هو إخفاءُ أول المثلين إخفاءً يشبه الإدغام، فتجوزَ بإطلاق اسم الإدغام على الإخفاء، لمَّا كانَ الإخفاء قريبًا منه))[3]، وقال الأشموني: ((فإنَّ هذا لا يجوزُ إدغامُهُ عند جمهور البصريِّينَ، وقد رُويَ عن أبي عمرو إدغام ذلك، وتأوَّلوهُ على إخفاء الحركة، وأجازه الفرّاء))[4]، وقال ابنُ الجَزَري: ((وحكى النحويُّونَ الكوفيُّونَ سماعًا من العرب "شَهْرْ رَّمضان" مُدغمًا، وحكى ذلك سيبويه في الشعر، وروى الوجهين جميعًا عنه الحافظ الداني، ثمَّ قال: والإسكانُ آثرُ والإخفاءُ أقيسُ))[5].

وهذه الأمثلة جميعًا فيها تجاورُ ثلاثة صوامت، وهناك أمثلةٌ فيها الصوت الأوَّل مدٌّ بعده صامتان، فقد قال ابنُ جني: ((ومن ذلك، قال عباس: سألت أبا عمرو وقرأ "ثانِيَ اثْنَيْنِ"[6]، قال أبو عمرو: وفيها قراءةٌ أخرى لا بنصب الياء "ثانيْ اثْنَيْن"، قال أبو الفتح: الذي يُعمَلُ عليه في هذا، أَنْ يكونَ أرادَ ثانيَ اثنين

---

(1) ما ذكره الكوفيون من الإدغام: 368 (بحث).

(2) المحتسب: 1/ 98.

(3) شرح الشافية: 3/ 247.

(4) شرح الأشموني: 3/ 890.

(5) النشر:2/ 236.

(6) التوبة: 40.

كقراءة الجماعة، إلاّ أنّه أسكنَ الياء تشبيهًا لها بالألف، قال أبو العبّاس: هو من أحسن الضرورات، حتّى لو جاء به إنسانٌ في النثر كانَ مُصيبًا))[1]، وقال ابنُ جني أيضًا: ((وقرأ "حَاشْ لِلّه"[2] جزم الحسن بخلاف... وأمّا "حَاشْ لِلّه" بسكون الشين فضعيفٌ من موضعين: أحدهما: التقاء الساكنين: الألف والشين، وليست الشين مُدغَمة، والآخر: إسكان الشين بعد حذف الألف، ولا موجبَ لذلك))[3].

وقال الزمخشري: ((وقُرِئَ "حاشْ للّه" بسكون الشين... وهي ضعيفة لما فيها من التقاء الساكنين على غير حدّه))[4]، وقال ابنُ جني: ((ومن ذلك ما رواه هرون عن أُسيد عن الأعرج: أنّه قرأ: "لا تُضَارْ والدةٌ"[5]، جزم كذا قال جزم...))[6]، وقال أيضًا: ((ومن ذلك قراءة عمرو بن عبيد وأبي جعفر يزيد القعقاع "ولا يُضَارْ"[7] بتشديد الراء وتسكينها))[8].

ونحنُ إذا تأمّلنا أمثلةَ الطائفة الأولى وجدناها جاريةً على الإدغام، وهو كلامُ العرب الذي لا يُحسنون غيره، كما يقول أبو عمرو بنُ العلاء[9]، وهذا يعني أنّه لم يقل شيوعًا عن الإظهار آنذاك في العربيّة، وقد اشتهرَ فيه أبو عمرو ابنُ العلاء، ولكنّه ليس بمنفرد به، فقد ورد عن الحسن البصري وابنِ مُحيصن

---

(1) المحتسب: 1/ 289 .

(2) يوسف: 31 .

(3) المحتسب: 1/ 341 .

(4) الكشاف: 2/ 465 .

(5) البقرة: 233 .

(6) المحتسب: 123 ، ويُنظَر: مختصر في شواذ القرآن: 14 .

(7) البقرة: 282 .

(8) المحتسب: 1/ 148 .

(9) يُنظَر: النشر: 1/ 275 .

والأعمش وطلحة وعيسى بن عمرو، ومسلمة بن عبد الله ومسلمة بن محارب ويعقوب وغيرهم[1].

ولمّا كانَ الإدغامُ من الناحية المقطعيَّة يُقلّلُ من مقاطع الكلمة، فإنَّ أمثلة نحو (يَخْصِّمون) يكونُ تحليلُها المقطعي: / ي ـــَـ خ ص / ص ـــِـ / م ـــُـُـ ن/ بثلاثة مقاطع بعد أن كان: / ي ـــَـ / خ ـــِـ ص / ص ـــِـ / م ـــُـُـ ن/ بأربعة مقاطع، وكذلك (اسْطّاعوا): / ء ـــِـ س ط / ط ـــَـ / ع ـــُـُـ / بثلاثة مقاطع بعد أنْ كانَ / ء ـــِـ س / ت ـــَـ / ط ـــَـ / ع ـــُـُـ/ بأربعة مقاطع أيضًا، ومثل ذلك شَهْرْ رَّمَضان: / ش ـــَـ هـ ر/ ر ـــَـ / م ـــَـ / ض ـــَـ ن / بعد أَنْ كانَ: / ش ـــَـ هـ/ ر ـــُـ/ ر ـــَـ / م ـــَـ / ض ـــَـ ن/.

وممّا جرى على الإدغام قراءة البزي، وهي إدغام التاءين في أوّل المُضارع، فقد ذكرَ ابنُ الجزري أنّها في واحدٍ وثلاثين موضعًا[2]، شاعَ فيها التقاء الساكنين وقال: ((الجمعُ بينهما في ذلك ونحوه غيرُ ممتنعٍ لِصحّة الرواية واستعماله عن القرّاء العرب في غير موضع))[3]، وقال أبو حيّان فيها: ((وقراءة البزي ثابتة تلقّتها الأُمَّةُ بالقبول، وليس العلمُ محصورًا ولا مقصورًا على ما نقله البصريُّون، فلا تنظر إلى قولهم: إنَّ هذا لا يجوز))[4].

والتقسيمُ المقطعي فيها لا يختلفُ عن السابق، ومنه ترى كيف قلّت مقاطعُ الكلمة بالإدغام، وهو مُنسجمٌ مع أداء القبائل التي كانت تميلُ إلى الخِفّة والسرعة في كلامها[5]، وهذا يعني في الوقت نفسه أَنَّ مقطعًا مزيدًا قد تحقّقَ في في الدرج، إلاّ أنَّ هذا المقطع ثقيلٌ، ولكن كيف يتحقّقُ النُطقُ به هنا ؟

---

(1) يُنظَر: النشر: 1/ 275 .

(2) يُنظَر: النشر: 2/ 233، والكشف: 1/ 315 .

(3) النشر: 2/ 233 .

(4) نقلاً عن القراءات واللهجات: 140 .

(5) يُنظَر: اللهجات العربية في التراثية: 1/ 305، وأثر التراث في الأصوات: 78 .

عن هذا السؤالِ يُجيبُنا الدكتور عبد الصبور شاهين، عندما أجرى تسجيلاً لقارئين يؤدِّيان أمثلةً لهذا النوع من المقاطع، فالذي ظهر : أنَّ القارئَ الذي يؤدِّي هذا المقطعَ يُحاولُ أنْ يضغطَ على مخارج الأصوات ضغطًا غير عادي مبعثهُ الخوفُ من ألاّ يؤدّى الصوتُ كاملاً على الصورة التي يكونُ عليها في غير حالة التجاور، وإنْ كانَ هذا لم يخلُ من مُحاولة الإسراع في أداء الصامت الأوَّل منها خشية أَنْ يؤدِّي بُطؤهُ في أدائه إلى ظهور حركة تشبه حركة الاختلاس، وهو ما يتفاداه المُدغمون إدغامًا صحيحًا[1]، ولاشكَّ في أنَّ هذا المقطع يُنطَقُ بصعوبةٍ في الأداء مصدرها المحافظة على الأصوات المُكوِّنة له، ولاسيَّما أنَّ القراءةَ قد بُنِيَتْ على التفصيل والبيان[2] قائمة على تقليد الخلف للسلف، والقُرّاءُ حريصون على ألاّ يخلّ القارئُ بأيَّةِ جُزئيَّةٍ من جُزئيَّات النُطق، وهذه الصعوبة شعر بها العُلماء القُدامى، فقد أوردَ ابنُ الجَزَري أنَّ مُجاهدًا ((كانَ لا يُمكّن من قراءتها إلاّ من كانَ حاذقًا))[3]، ولكنَّني لا أتفقُ مع الدكتور عبد الصبور شاهين حين نسبَ هذه الظاهرة إلى لهجة قريش[4]، وهي التي عُرِفَتْ بالأداء المُتأنّي المُتأنِّق الذي يخرجُ الأصوات من مخارجها الصحيحة، فضلاً عن أنَّها لم تشتهر بالإدغام، لذا يترجَّحُ عندي أَنْ يكونَ هذا مرحلة مرّت بها العربيَّة، ثمَّ تجاوزتها إلى ما هو سهلٌ وأيسر عليها، ولكنَّها وصلت عن طريق إتقان الرواية وضبط القراءة، وبهذا نستطيع أنْ نتصوَّرَ المراحلَ التي مرّتْ بها الأمثلةُ نحو (يَخصِّمون) أنَّها في الأصل (يَخْتَصِمون)، ثُمَّ حدث الإدغامُ وتجاور فيها ثلاثةُ صوامت، ثمَّ انقسمَ المقطعُ المزيد المُتشكِّل بسبب الإدغام إلى مقطعين: طويل مُغلق وقصير باجتلاب قمّة للمقطع الطويل وهي الكسرة، أي:

---

(1) يُنظَر: أثر القراءات في الأصوات: 412 .

(2) يُنظَر: معاني القرآن للفراء: 2/ 382 .

(3) النشر: 1/ 292 .

(4) يُنظَر: أثر القراءات في الأصوات: 407 .

1- يَخْتَصِمون: / ي ــَ خ / ت ــَ / ص ــِ / م ــُـُ ن /←

2- يَخْصِّمون / ي ــَ خ ص / ص ــِ / م ــُـُ ن/←

3- يَخِصِّمون: / ي ــَ / خ ــِ ص / ص ــِ / م ــُـُ ن /.

وفي استطاعوا، الأصل: استطاعوا، ثمَّ أُدغِمَت التاء في الطاء (اسطّاعوا)، ثمَّ حُذِفَت القاعدة الثانية للمقطع المزيد تخفيفًا ليتحوّل إلى طويل مُغلق (اسْطّاعوا) أي: 1- استطاعوا / ء ــِ س / ت ــَ / ط ــً / ع ــُـُ / ←

2- / اسْطّاعوا: / ء ــِ س ط / ط ــً / ع ــُـُ / 3- اسْطاعوا/ ء ــِ س / ط ــً / ع ــُـُ/. وقد جعل الدكتور رمضان عبد التوّاب هذا الحذف من كراهة توالي الأمثال[1].

أمَّا أمثلة الطائفة الثانية فالمُتحقّقُ فيها مقطعٌ مديدٌ في الدرج، وقد سبق بيانُ أنَّ مثل هذا المقطع مكروهٌ لثقله على اللسان العربي، ولكن هذا لا يعني أنَّهُ عصيٌّ على الجهاز الصوتي عند العربي، فالذي حدث أنَّ القارئَ قد نطقَ بهذا المقطع في هذه الأمثلة شأنه شأن القراءات التي مرَّتْ في أمثلة إجراء الوصل مجرى الوقف، وليس ببعيدٍ أَنْ يكونَ هذا شائعًا في حقبةٍ زمنيَّةٍ مرَّت بها العربيَّة، ولكنّها مالت فيما بعد إلى ما هو أسهل، فتحوّل المقطع المديد إلى مقطعين باجتلاب قمّة، ففي مثل (ثانيْ اثنين) تحوّل إلى (ثانيَ اثنين) أي: / ث ــً / ن ــِ ث / ن ــَ ي ن /←/ ث ــً / ن ــِ / ي ــَ ث / ن ــَ ي ن /. وفي مثل (حاشْ) تحوّل إلى (حاشَ) أي: / ح ــً ش / ← / ح ــً / ش ــَ /.

أخلصُ من هذا كلّهِ إلى القول: إنَّ القراءةَ محكومةٌ بضبط الرواية، فضلاً عن أَنْ القُرّاء الذين اشتركوا في روايتها هم عُلماء لغة، وهذا يُحتِّمُ علينا قبول هذه القراءات التي وردت بالإدغام وقد تجاورَ فيها ثلاثة صوامت، ((والأولى الردُّ على النحويِّينَ في منع الجواز، وليس قولهم بحُجَّة إلاّ عند الإجماع، ومن

(1) يُنظَر: كراهة توالي الأمثال: 137 (بحث).

القُرّاء جماعةٌ من النحويِّينَ، فلا يكون إجماعُ النحويِّينَ حُجَّةً عليهم مع مُخالفة القُرّاء لهم، ثمّ لو قُدِّرَ أنَّ القُرّاء ليس فيهم نحوي، فإنّهم ناقلونَ لهذه اللغة وهم مُشاركونَ للغويِّينَ في نقل اللغة، فلا يكون إجماعُ النحويِّينَ حُجَّةً دونهم، وإذا ثبتَ ذلك كان المصيرُ إلى قول القُرّاء أولى، لأنّهم ناقلون عمّن ثبتت عصمتهُ من الغلط في مثله، ولأنَّ القراءة ثبتت تواترًا، وما نقله النحويُّونَ أحاد، ثمَّ لو سُلِّمَ أنّه ليس بتواتر، فالقُرّاء أعدلُ وأكثرُ، فكانَ الرجوعُ إليهم أولى))[1].

(1) الإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 479.

الفصل الثاني

التخلُّص من التقاء الساكنين بالتحريك

2

الفصل الثاني

التخلّص من التقاء الساكنين بالتحريك

توطئة:

لمّا كانَ التقاءُ الساكنين في عُرف العرب اللغوي محظورًا ، لاستثقاله أو استحالته في النُطق، فقد جنحت العربيَّة إلى وسيلة للتخلص منه، إذ سلكت في سبيل ذلك أحد طريقين اثنين: الأوّل: التحريك والثاني: الحذف. ولكنَّهم جعلوا التحريكَ هو الأصلَ في التخلُّصِ من التقاء الساكنين؛ لأنّه أقلُّ إخلالاً بالكلام فلا يُترَكُ إلاّ لتعذُّرِهِ[1] ، فهم شديدو العناية ببنية الكلمة ، ولمّا كان الحذفُ يُلحِقُ إجحافًا بها ، والتحريك هو إدخالُ مصوِّتٍ قصيرٍ في بنيتها وفيه إبقاءٌ على حروفها ، لذلك فهم يُؤْثِرونَ التحريكَ على الحذف إذا أدّى الحذفُ إلى لبسٍ، قال الرضيُّ في هذا الصدد: ((فإنْ أدَّى إليه – أي إلى اللبس- حُرِّك الثاني؛ إذ المدُّ لا يُحرَّكُ كما في مُسلمونَ ومُسلمانِ، فإنَّ النونَ في الأصلِ ساكنٌ فلو حذفتَ الألفَ والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المُنوَّنين، وكذا في يُسلِمانِ ويُسلِمون وتُسْلِمينَ لو حذفتَ المدَّات لا لتبسَ الفعلُ المؤكَّدُ بالنون الخفيفة في بدء النظر))[2] ، ولا عجب في ذلك لأنّهم أهلُ الفصاحة والبيان.

الأولى بالتحريك:

ولكنَّهم اختلفوا في الأولى بالتحريك، أهو الأوّلُ أم الثاني من الساكنين؟ فرجَّحَ قسمٌ من النُحاة أَنْ يكونَ الأولى بالتحريك الساكن الأوَّل إلاّ مع مانعٍ يمنع ذلك؛ لأنَّ الثاني من الساكنين هو الذي يمنعُ التلفُّظَ به إذا كان الأوَّلُ صحيحًا ،

---

(1) يُنظَر: همع الهوامع: 6/ 176 .

(2) شرح الشافية: 2/ 225- 226 .

وهو الذي يُستثقَلُ فيه ذلك إذا كانَ الأوَّلُ حرفَ لين؛ لأنَّ أوَّلَ الساكنين ابتُدِئَ به قبل مجيء الثاني، فهو حاصلٌ في اللفظ، ولكنَّهم يستثقلونَ تحريكَ المدِّ الذي هو الواو والياء؛ لأنَّ المطلوبَ من المدِّ التخفيفُ بأنْ ((سُكِّنَ حرفُ اللين وجُعِل ما قبله من جنسه ليسهل النُّطقُ به، وتحريكه نقضٌ لهذا الغرض، أمَّا الألف فلا يجيءُ فيه ذلك، لأنَّ تحريكه مُستحيلٌ، إذ لا يبقى إذن ألفًا))[1]، بيدَ أنَّ سببَ الاستثقال أو الامتناع هو سكون الأوَّلُ لذا كانَ الأولى الذي يعمَدُ إليه في التغيير، ويرى ابنُ يعيش ((أنَّ سكونَ الأوَّل منع من الوصول إلى الثاني فكأنَّ تحريكه من قبيل إزالة المانع، إذ بتحريكه يُتَوصَّلُ إلى النُطق بالثاني، وصار بمنزلة ألفات الوصل التي تدخلُ مُتحرِّكةً توصُّلاً إلى النُطق بالساكن بعدها))[2]، وإليه ذهب الجاربردي[3].

ومنهم من ذهبَ إلى أَنَّ الأصلَ تحريكُ الساكن المُتأخِّر؛ لأنَّ الثقلَ ينتهي عنده، كما كان في تكسير الخُماسي وتصغيره، فإنَّ الحذفَ يكونُ في الحروف الأخيرة؛ لأنَّ الكلمةَ لا تزالُ سهلةً حتَّى تنتهي إلى الآخر، وكذلك الجمع بين الساكنين، فلا يكون التغيير في الأوَّل إلاّ لوجهٍ يُرجِّحه[4].

وقيلَ إنَّ الأصلَ تحريك ما هو طرفُ الكلمة سواءٌ كان أوَّلَ الساكنين أو ثانيهما؛ لأنَّ الأواخر مواضعُ التغيير، ولذلك كانَ الإعرابُ في الآخر[5].

ومنهم من نظرَ إلى موقع الساكنين: في كلمة واحدة أو في كلمتين، فإنْ كانا في كلمة واحدة حرّك الثاني منهما إنْ كانَ صحيحًا، وإنْ كانا في

---

(1) شرح الشافية للرضي: 2/ 227 .

(2) شرح المفصّل: 9/ 125، ويُنظَر: الأشباه والنظائر في النحو: 2/ 132 .

(3) يُنظَر: شرح الشافية: 1/ 157 .

(4) يُنظَر: الأشباه والنظائر: 2/ 132، وهمع الهوامع: 6/ 176 .

(5) يُنظَر: الأشباه والنظائر: 2/ 132، وهمع الهوامع: 6/ 176- 177 .

كلمتين حُرِّك الأوّل[1]، ولكن لا يمكنُ أنْ يطّرد، ممّا جعل قاعدتهم عُرضةً للخرم في حالاتٍ كثيرة.

ولمّا كان الكلامُ العربي – شأنه شأن أيّ كلام إنساني- سلسلةً منطوقةً ينبغي أَنْ يكونَ مُنسجمًا في الصوت والجرس، متداخل الأجزاء متماسك المقاطع غير قابل للانفصال، فإنَّ النظرَ إلى الأولى بالتحريك يُعَدُّ أمرًا غير ضروري؛ لأنَّ التحريكَ ما هو إلا إدخالُ مُصوِّتٍ قصير بين الصوامت المُتجاورة تجاورًا مُباشرًا ليستقيمَ الكلام، أو بتعبير آخر إرجاعُ الكلام العربي إلى صورةٍ مقطعيَّة تستسيغها العربيَّة، التزامًا بالنظام أو الترتيب المقطعي، وهذا ما تلتزمُ به اللغات كلُّها، وبهذا يظهرُ الكلامُ العربي سلسلةً منطوقةً لا يتمكَّنُ من التمييز بين كلماتها إلا ابنُ اللغة والعارفُ بمعانيها، فيصل الكلماتِ بعضَها ببعض، ويجعلها مُتداخلةً في النُطق من دون شعورٍ بمثل هذا التداخل، ولكنَّه يتمكّن من التمييز بين الكلمات؛ لأنَّه عرفها من تجاربَ سابقة منفردة منعزلة، وعرف معنى كلٍّ منها، بدليل أنَّ الأجنبيَّ لا يسمعُ إلاّ أصواتًا مُتَّصلة ومقاطع مُتداخلة، لا يستطيعُ أَنْ يُميِّزَ انتهاء كلمة وابتداء أخرى.

حركة التقاء الساكنين:

ذهبَ جمهورُ النحويِّين إلى أنَّ الكسرةَ هي الأصلُ في تحريك التقاء الساكنين، ولا يعدلُ عنها إلا لسبب، قال ابنُ السرّاج: ((وأصلُ تحريك التقاء الساكنين الكسر، فمتى حرَّكوا بغير ذلك فإنَّما هو للاستثقال أو لاتِّباع اللفظ اللفظ))[2]، ولكن مذاهبهم تتعدَّدُ في تعليل ذلك، ومن المناسب أَنْ نستعرضَ بعضًا وننظرَ فيه، وقد يكون المبرّد من أوائلهم عندما قال: ((وإنَّما كان الحدُّ الكسرَ لما أذكرُهُ لك: وهو أنَّهُ إذا كانَ الساكنُ الذي تُحرِّكهُ في الفعل

(1) يُنظَر: التكملة: 167، وما بعدها.

(2) الأصول: 2/ 140.

كسرته، لأنَّكَ لو فتحتَ لالتبسَ بالفعل المنصوب، ولو ضممتَهُ لالتبسَ بالفعل المرفوع، فإذا كسرته عُلِمَ أنَّهُ عارضٌ في الفعل، لأنَّ الكسرَ ليس من إعرابه، وإنْ كانَ الساكنُ الذي تُحرِّكهُ في اسمٍ كسرته، لأنَّكَ لو فتحتَ لالتبس بالمنصوب غير المنصرف، وإنْ ضممتَ التبسَ بالمرفوع غير المنصرف، فكسرته لئلاّ يلتبس بالمخفوض، إذ كان المخفوض المُعرب يلحقه التنوين لا محالة، فلذلك كان الكسرُ اللازمُ لالتقاء الساكنين))[1]، وقال مكّيُ بنُ أبي طالب: ((فإنْ قيلَ: من أينَ كانَ الكسرُ أصلاً لالتقاء الساكنين؟ إذ ليس فيها كسرٌ يُرادُ به الإعراب إلاّ ومعه تنوين، فأمنوا أَنْ يلتبسَ بالمُعرَب، إذ لو ضمُّوا أو فتحوا لالتقاء الساكنين لالتبس بالمُعرَب الذي لا ينصرف، لأنَّ الضمَّ والفتحَ يكونان إعرابًا بغير تنوين في الأسماء، ولا يكون الكسرُ إعرابًا في الأسماء بالتنوين، فدلَّ الكسرُ بغير تنوين أنَّه ليس بإعراب وأنَّه بناء، إذ لو كانَ إعرابًا لاتَّبعه التنوين، فأمَّا علَّةُ الكسر لالتقاء الساكنين في الأفعال فإنَّه لمَّا كانَ الخفضُ لا يدخلُ الأفعال حرَّكوها لالتقاء الساكنين بحركةٍ لا تشكل بالإعراب، إذ لا خفَّةَ فيها، ولو حُرِّكت بالفتح أو الضمّ لالتبس بالإعراب، لأنَّ الفتحَ والضمَّ من إعراب الأفعال))[2]، وإلى مثل هذا ذهبَ ابنُ يعيش قائلاً: ((وإنَّما وجبَ في التقاء الساكنين التحريكُ بالكسر لأمرين [أحدهما] أنَّ الكسرةَ لا تكونُ إعرابًا إلاّ ومعها التنوينُ أو ما يقومُ مقامه من ألف ولام أو إضافة، وقد تكونُ الضمَّة والفتحة إعرابين ولا تنوينَ يصحبهما فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حرَّكناه بحركةٍ لا يُتوَهَّمُ أنَّها إعرابٌ وهي الكسرة، و[الأمر الثاني]: إنَّا رأينا الجزمَ مُختصًّا بالأفعال فصارَ الجزمُ نظيرَ الجرِّ من حيث كانَ كلٌّ واحدٍ منهما مُختصًّا بصاحبه، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حرَّكناهُ بحركة نظيره وهي الكسر، وأيضًا فإنَّا لو حرَّكنا الأفعال المجزومة أو الساكنة عند ساكن

---

(1) المقتضب: 3/ 173 .

(2) الكشف: 1/ 38 .

يلقاها بالضمِّ أو الفتح لتوهُّم فيه أنَّهُ غيرُ مجزوم، لأنَّ الرفع والنصبَ من حركات إعراب الأفعال، ولا يُتوهَّمُ ذلك إذا حُرِّكَ بالكسر، لأنَّ الجرَّ ليس من إعراب الأفعال))[1]، وهذا التعليلُ لا يختلفُ عمَّا سبقه، والحصيلةُ ليس فيها ما يقنع، فلم يذكر الحرف؛ لأنَّ القاعدةَ يجبُ أنْ تسري عليه؛ لأنَّهم يُحرِّكونَ الحرفَ للساكنين كالتنوين مثلاً، وقد نجد الفعل مُحرَّكًا بالضمِّ ولا يلتبسُ بالمرفوع كقولِنا: (اُقْتُلُ اقْتُلْ)؛ لأنَّ الإعرابَ لا يدخلهُ على المشهور، وكذلك الاسم، فهم يقولون: إنَّ (مُنْذُ) حُرِّكت بالضمِّ إتباعًا لِضمَّة الميم، وحُرِّكَت (حَيْثُ) و(نَحْنُ) بالضمِّ أيضًا، وكذلك الفتح في الأسماء نحو أَيْنَ وكَيْفَ، وكأنَّ هذا كلَّهُ هو الذي حدا بابن يعيش إلى أَنْ يقول: ((هذا هو القياس، ورُبَّما عدلوا عنه لأمرٍ))[2].

أمَّا ابنُ الحاجب فقد علَّلَ ذلك بأمورٍ ثلاثة، أحدهما: ما بين الكسر والسكون من المؤاخاة من حيث اختصاص كلٍّ واحدٍ منها بقبيل من المُعربات، فلمَّا كانَ بينهما من هذه المؤاخاة جعلَ الكسرَ عوضًا عنه عند الحاجة إلى التحريك، الثاني: إنَّ الجزمَ في الأفعال جُعِلَ عوضًا عن دخول الجرِّ فيها، لتعذُّرِ دخول الجر، فلذلك جُعِل الكسرُ عوضًا من السكون في موضع تعذُّر بقاء السكون على سبيل التقاص والتعارض. والثالث: إنَّ الغرضَ من تحريك الأوَّل التوصُّلُ إلى النُطقِ بالساكن الثاني، وقد ثبتَ الكسرُ في أصل ذلك، وهي الهمزاتُ التي يُتوصَّلُ إلى النُطقِ بها[3].

ولكنَّ الرضيَّ جعل التحريك من هوى النفس وطبيعتها فقال: ((والأصلُ في تحريك الساكن الأوَّل الكسر، لما ذكرنا أنَّه من سجيَّة النفس إذا لم تُستَكرَهْ على حركةٍ أخرى، وقيل: إنَّما كانَ أصلُ كلِّ ساكنٍ احتيج إلى تحريكه من هذا الذي نحن فيه ومن همزة الوصل الكسر، لأنَّ السكونَ في الفعل: أي الجزم: أُقيمَ

(1) شرح المفصّل: 9/ 127 .

(2) شرح المفصّل: 9/ 127 .

(3) يُنظَر: الإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 360 .

مقامَ الكسر مقامه على سبيل التقاص، وقيل: إنَّما كُسِرَ أوَّلُ الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنَّه لم يقع إلاّ في آخر الكلمة فاستحبَّ أنْ يُحرَّكَ بحركةٍ لا تلتبسُ بالحركة الإعرابيَّة، فكانَ الكسرُ أولى؛ لأنَّه لا يكونُ إعرابًا إلاّ مع تنوينٍ بعده أو ما يقومُ مقامها من لام وإضافة، فإذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علمَ أنَّه ليس بإعراب، وأمَّا الضمُّ والفتحُ فقد يكونانِ إعرابًا بلا تنوين، ولا شيءَ قائمٌ مقامه، نحو جاءني أحمدُ ورأيتُ أحمدَ، ويضربُ ولن يضربَ، فلو حُرِّكَ بإحدى الحركتين لالتَبَسَتْ بالحركة الإعرابيَّة))[1]، ومن كلامه هذا نرى أنَّه قد أعاد ما سبق أنْ ذكره العلماء المُتقدِّمون ولكن تصديره آراءهم بقوله: (قيلَ) يُشعِرُ كأنَّهُ يستبعدُها ولا يراها، ولاسيَّما أنَّه ذكر رأيهُ أوَّلاً.

وقد نقلَ السيوطي أنَّ أصلَ تحريك التقاء الساكنين بالكسر كانَ لخمسة أوجه[2]:

الأوَّل: أنَّ أكثرَ ما يكونُ التقاءُ الساكنين في الفعل، فأُعطِيَ حركةً لا تكونُ له إعرابًا ولا بناءً لكون ذلك كالعوض من دخولها إيَّاه في حالة إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه.

الثاني: أنَّ الضمَّ والفتحَ يكونانِ بغير تنوين، ولا مُعاقبَ له فيما لا ينصرف، فالتحريكُ بهما يلبس بما لا ينصرف، وأمَّا الجرُّ فلا يكونُ إلاّ بتنوين أو مُعاقبَ له، فلا يقعُ لبسٌ بالتحريك به، والتحريكُ بغير الملبس أولى بالأصالة من التحريك بالمُلبس.

الثالث: أنَّ الجرَّ والجزمَ نظيرانِ لاختصاصِ كلٍّ واحدٍ منهما بنوع، فإذا احتيجَ إلى تحريك سكون الفعل حُرِّك بحركة نظيره، وحمل بقيَّة السواكن عليه.

---

(1) يُنظَر: شرح الشافية: 2/ 235 .

(2) يُنظَر: الأشباه والنظائر: 2/ 133- 134 .

الرابع: أنَّ الكسرةَ أقلُّ من الضمَّةِ والفتحة، والحملُ على الأقلِّ أولى من الحمل على ما كثُرَ مواردُهُ، لِقوَّة قليل الموارد وضعف كثير الموارد.

الخامس: أنَّ الكسرةَ بين الضمَّة والفتحةَ في الثقل والحمل على الوسط أولى.

ولكن إجماعهم على أصالة الكسر لم ينعقد، فقد ذهبَ قسمٌ منهم إلى الفتح في أصالة التحريك لأنَّه فرارٌ من الثقل والفتح أخفّ الحركات، ومنهم من لا يرى أصالةً في التحريك، فالذي يقتضي التحريكَ ويُعيِّنه وجوهٌ مخصوصة[1].

هكذا كانت نظرتُهم إلى حركة الالتقاء، ومنه نلاحظُ أنَّ القسمَ الأكبرَ من النُحاة ذهبَ إلى أصالة الكسر.

أغلب الظنِّ أنَّهم أصَّلوا الكسرَ في التحريك لأنَّهم وجدوا شيوعًا نُطقيًّا كبيرًا له، ثمَّ أخذوا يُفسِّرونَ ذلك بما رأوهُ من أنَّ الكسرَ لا يُثيرُ لبسًا بحركات الإعراب، ولاسيَّما أنَّهم كانوا يعتنونَ بحركات الإعراب عنايةً فائقة، ولكن هذا لا يمنعُ اللهجات الأخرى من التحريك بغير الكسر، فحرَّكوا بالضمِّ والفتح، وربَّما هذا هو السببُ في ذهابِ بعضهم إلى انعدام الأصالة في التحريك، وأنَّ التحريكَ يُعيِّنُهُ موجِبٌ يقتضيه.

أمَّا الذين تمسَّكوا بأصالة الكسر فقد بيَّنوا أنَّه لا يعدل عنه إلا لغرض، والأغراض هي:

1- **التخفيف: نحو أَيْنَ وكَيْفَ؛ لأنَّهم لو كسروا لثَقُلَ عليهم؛ لأنَّ الكسر مُجانِسٌ للياء فثَقُلَ عليهم اجتماعُها[2]، قال ابنُ يعيش: ((فإنْ قيل: فما بالهم فتحوا في أَيْنَ وكَيْفَ ولَيْتَ، وكسروا في جَيْرِ وفيها من الثِّقَلِ ما في ليتَ وأخواته؟ قيل: على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار**

(1) يُنظَر: المساعد: 3/ 338- 339، وارتشاف الضرب: 1/ 342، وشفاء العليل: 3/ 1012- 1014، وهمع الهوامع: 6/ 179 .

(2) يُنظَر: المساعد: 3/ 338، وارتشاف الضرب: 1/ 315 .

تخفيفه، فلمَّا كثُرَ استعمالُ أَيْنَ وكَيْفَ ولَيْتَ مع العِلَّة التي ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء آثروا الفتحةَ لذلك، ولمَّا قلَّ استعمالُ جَيْرِ لم يحفلوا بالثقل وأتوا فيه بالكسر الذي هو الأصل))[1].

2- **للجبر:** نحو قَبْلُ وبَعْدُ؛ لأنَّهما لمَّا حُذِفَ ما أُضيفا إليه وبُنيا صار لهما بذلك وهنٌ، فجُبرا بأَنْ بُنيا على الضمِّ لِتُخالِفَ حركةُ بنائهما حركةَ إعرابهما.

3- **الإتباع:** وهو على نوعين: إتباعٌ لحركة ما قبل الساكن، نحو مُنْذُ، إذ ضُمَّت الذالُ فيها إتباعًا لضمَّة الميم قبلها، قال ابنُ يعيش: ((وأمَّا مُنْذُ فحقُّها أيضًا أَنْ تكونَ ساكنة الآخر، إلاّ أنَّه التقى في آخرِها ساكنان النون والذال فوجبَ التحريكُ لالتقاء الساكنين وخُصَّت بالضمِّ إتباعًا لِضمَّة الميم))[2]، وإتباع لحركة ما بعد الساكن نحو قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ ﴾[الإسراء: 110] إذ ضُمَّت اللامُ إتباعًا لِضمَّة العين[3].

4- **الردُّ إلى الأصل:** نحو مُذُ الْيوم، وأصلُهُ مُنذُ، حُذِفَت نونُهُ وبُنِيَ على السكون، فلمَّا التقى اللام حُرِّكت الذال بالضم؛ لأنَّ الضمَّةَ كانت لها في الأصل، قال سيبويه: ((كما قُلتُ في مُذُ الْيَوْمَ فضممت ولم تكسر؛ لأنَّ أصلَهما أَنْ تكونَ النونُ معها وتُضَمَّ هكذا جرتْ في الكلام))[4].

5- **تجنُّبُ اللبس:** نحو تحريك تاء (أَنْتَ) بالفتح لئلاّ يلتبسَ المُذكَّرُ بالمُؤنَّث، قال السيوطي: ((إذا التقى ساكنانِ وخيفَ من تحرُّكِ أحدِهما بالكسر الالتباسُ حُرِّكَ بالفتح، نحو: أَنْتَ في خطاب المُذكَّر، لأنَّهُ لو حرِّكَ بالكسر لالتبسَ بخطاب المُؤنَّث))[5].

---

(1) شرح المفصل: 8/ 47، ويُنظَر: شرح الشافية للرضي: 2/ 247 .

(2) شرح المفصل: 8/ 47، ويُنظَر: الأصول: 2/ 141 .

(3) يُنظَر: التيسير: 78، والنشر: 2/ 225 .

(4) الكتاب: 4/ 194، ويُنظَر: الخصائص: 3/ 344- 345، واللمع: 152 .

(5) الأشباه والنظائر: 1/ 276 .

6- **الحملُ على النظير:** نحو (نَحْنُ) حُرِّكَ بالضمِّ حملاً له على (هُمُ) قال الرضيُّ: ((والتزموا الضمَّ في "نَحْنُ" ليدُلَّ على الجمعيَّة كما في "هُمو وأنتمو"))[1].

7- **إيثار التجانس:** نحو (اسحارَ)* مُسمًّى به إذا رُخِّمَ، فإنَّهُ تُحذَفُ راؤهُ الأخيرة، فيبقى في آخر الكلمة راءٌ ساكنةٌ بعد ألفٍ ساكنةٍ فتُحرَّكُ بالفتح لِمُجانسةِ الألف، قال سيبويه: ((وأمَّا رجلٌ اسمهُ "اسحارٌّ" فإنَّكَ إذا حذفتَ الراءَ الأخيرةَ لم يكن لك بُدٌّ من أَنْ تُحرِّكَ الراءَ الساكنةَ لأنَّهُ لا يلتقي حرفانِ ساكنان، وحركته الفتحة لأنَّه يلي الحرف الذي منه الفتحة وهو الألف))[2].

وهؤلاء النُحاة ينطلقون من فكرة ((أنَّ الأصلَ في المبنى أنْ يُسكَّن))[3]؛ لأنَّ البناءَ ضدُّ الإعراب؛ لأنَّه لا يقصدُ به الإبانة عن المعاني المُختلفة، فما جاء منها ساكنًا فهو على الأصل، وما تحرّك فلِعِلّةٍ لابُدَّ من إبانتها[4].

والحقُّ أنَّ افتراضهم السكون في آخر ما ذكروهُ نحو (أَيْنَ وقَبْلَ ومُنْذُ وأنْتَ ونَحْنُ) وغيرها لا موجبَ له، فلِمَ لا يكونُ موضوعًا على الحركة؟ ألا ترى أنَّهم يذهبون إلى أنَّ سببَ بناء أَيْنَ وكَيْفَ مثلاً على الفتح تضمّنها معنى حرف الاستفهام؛ لأنَّ أَيْنَ سُؤالٌ عن المكان، وكَيْفَ سُؤالٌ عن الحال[5]، نعم إنَّنا لا نُنكرُ أَنْ يكونَ التحريكُ قد جاءَ للإتباع في نحو (قُلُ ادْعُو) و(اسْحارَ) مثلاً، على الرغم من انعدام التقاء الساكنين هنا؛ لأنَّ الألفَ حركةٌ طويلة.

---

(1) شرح الشافية: 2/ 242 .

* اسم بقلة .

(2) الكتاب: 2/ 264- 265 .

(3) شرح ابن عقيل: 1/ 20 .

(4) يُنظَر: شرح المفصّل: 8/ 47، والنحو والنُحاة: 181 .

(5) يُنظَر: أسرار العربية: 32 .

إنَّ الانطلاقَ من الدراسة المقطعيَّة أجدى وسيلةٍ لدراسة هذه الظاهرة؛ لأنَّ ما يتحقّقُ من التقاء الساكنين ما هو إلاّ ظهورُ صورةٍ مقطعيَّةٍ تأباها العربيَّةُ في نسجِ بنائها المقطعي، لكونه يُشكِّلُ ثِقلاً على لسان العربي.

ولمّا كانت المُصوِّتات هي التي تربط الصوامت في بنية المفردة، بل هي التي تُمكِّنُ أجهزة التصويت من الانتقال من نُطق صامتٍ إلى الذي يليه[1]، فإنَّ التخلُّصَ من هذه الصورة غير السائغة يتمُّ باجتلابِ مصوِّتٍ يتمُّ إدخالهُ ليرجع البناءُ المقطعي إلى ما هو مألوفٌ عند العربي، وقد أطلقَ الدكتور أحمد مختار عمر على هذه العمليَّة اسم (إعادة التوازن)[2]، وهذا ينسجمُ مع قول الخليل: ((إنَّ الفتحةَ والكسرةَ والضمَّةَ زوائدُ، وهُنَّ يلحقنَ الحرفَ ليوصلَ إلى التكلُّمِ به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادةَ فيه))[3]، فالذي لا زيادةَ فيه هو الخالي من الحركة وهو ساكنٌ لا يمكنُ النُطق به؛ لأنَّنا لا نصلُ إلى الكلام بسبب انعدام المُصوِّت، وعلى العكس من هذا، فالذي فيه زيادةُ حركةٍ وإنْ شِئتَ فقُل الذي أدخلنا فيه المُصوِّتَ هو الذي يمكنُ النُطقُ به.

ونحنُ لو سلّمنا بأنَّ ما ذكروهُ من توجيه لهذا التحريك كان بسبب التقاء الساكنين ونظرنا إليه مقطعيًّا لظهرَ جليًّا أنَّ ما تحقّقَ هو صورةٌ مقطعيَّةٌ غيرُ سائغة، وعن طريق إدخال المُصوِّتات أُعيدت إلى الشكل السائغ مقطعيًّا، ويمكن أَنْ نتصوَّرَ علاجَ ما ذكروهُ مقطعيًّا على الشكل الآتي:

1- في أَيْنَ وكَيْفَ: إذا كانَ الأصلُ فيهما الإسكانَ، فإنَّ المُتحقّقَ مقطعٌ مزيدٌ في صورةٍ لا ترضاها العربيَّة، فانقسمَ إلى مقطعين: طويلٍ مُغلقٍ وقصيرٍ باجتلاب قمَّةٍ هي الفتحة للمقطع القصير:

---

(1) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 113 .

(2) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 336 .

(3) الكتاب: 4/ 241- 242 .

أي: أَيْنَ: / ء ـــَ ي ن / ⟵ / ء ـــَ ي / ن ـــَ /، ومثله كيف.

ءَ ي نَ

2- في قَبْلُ وبَعْدُ: الأصلُ فيهما البناءُ على السكون، فالمُتحقّقُ مقطعٌ مزيدٌ كسابقه، لينقسمَ إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ، وقد وقعَ اختيارُ العربيِّ على مُصوِّتِ الضمَّة، كأنَّهُ أرادَ أنْ يُعوِّضَ عن المفقود بعد حذفِ المُضافِ إليه، ولاسيَّما أنَّ مُصوِّتَ الضمَّة أثقلُ الحركات: أي قبل:

/ ق ـــَ ب ل / ⟵ / ق ـــَ ب / ل ـــُ/. ومثلُها بعدُ.

قَ ب لُ

3- في (قُلْ ادْعوا) المُتحقق مقطع مزيد، فانشطر إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ مُجانسةٍ للقمَّة التي تليها، وكان هذا نوعًا من الانسجام الصوتي الذي يهدف إلى الاقتصاد في المجهود وتيسير النُطق أي:

قُل ادْعُوا/ق ـــُ ل/ءـــُ د/ ع ـــُـُ / ⟵ / ق ـــُ ل د / ع ـــُـُ /

قـــُ ل ـــُ د / قـــُ/ ل ـــُ د / ع ـــُـُ /.

ومثله مُنْذُ إلاّ أنَّ القمَّة المُجتلبة جانست القمَّة السابقة لها، أي:

مُنْذُ: / م ـــُ ن ذ /

م ـــُ ن ذ ـــُ ⟵ / م ـــُ ن / ذ ـــُ /.

4- في مُذُ اليوم: انقسم المقطع المزيد باجتلاب الضمَّة التي كانت أصلاً؛ لأنَّ (مذ) هي صيغة مقتضبة لِمُنْذُ كما يقول كانتينو[1]، أي:

: / م ـــُ ذ / ءـــَ ل / ي ـــَ و / م ـــِ / ⟵ / م ـــُ ذ ل / ي ـــَ و / م ـــِ /

م ـــُ ذ ـــُ ل/ م ـــُ / ذ

ـــُ ل / ي ـــَ و / م ـــِ /.

---

(1) يُنظَر: دروس في علم أصوات العربية: 189 .

5- في الضمير (أَنْتَ) اختار العربيُّ الفتحة عند انقسام المقطع المزيد فرقًا للصيغة من المُؤنَّث، أي:

/ ء ـَ ن ت / ⟵ / ء ـَ ن / ت ـَ /. أمَّا الكسرة فكانت لصيغة التأنيث.

ء ـَ ن ت ـَ

6- في (نَحْنُ) آثر العربيُّ الضمَّةَ حملاً على ما يُناظرها وهو (هُمُ)، أي:

: نَحْنُ / ن ـَ ح ن / ⟵ / ن ـَ ح / ن ـُ /.

ن ـَ ح ن ـُ

7- أمَّا نحو (اسحارّ) فقد تشكَّل مقطعٌ مديد في صورة غير جائزة بعد حذف مقطعه الأخير للترخيم؛ لأنَّه من مقاطع الوقف غالبًا، فعالجه العربيُّ بتقسيمه إلى مقطعين: طويل مفتوح وقصير باجتلاب قمَّة مُجانسة للقمَّة السابقة، أي:

: / ء ـِ س / ح ـَ ر / ر ـَ /.

ح ـَ ر ـَ ⟵ / ء ـِ س / ح ـَ / ر ـَ /.

ومن هنا يظهر أنَّ الأمرَ برمّته يدور حول المُصوِّت القصير المجتلب، إذ يحلُّ قمَّةً مقطعيَّة، ولا يهمُّ أيًّا كان؛ لأنَّ القصد ((هو التبليغُ بالحركة لاضطرار الساكنين إليها، فإذا وقعت من أيِّ أجناسها كانت أقنعت بذلك))[1]، ليُعادَ التشكيلُ المقطعي إلى ما هو سائغ.

بيدَ أنَّ هذا المُصوِّتَ المُجتلب كان في غالب الأمر كسرةً عند العرب، لذا شاع لديهم عبارةُ (كُسِرَ لالتقاء الساكنين)، ولكن هذا لا يمنعُ من إيثار الضمَّة أو الفتحة على الكسرة في بعض المقاطع.

---

(1) المحتسب: 1/ 55 .

ويبدو أنَّ هذا الشيوع هو الذي حدا بالدكتور خلوصي إلى أَنْ يرسم مُدرَّجًا لِقُوَّة الحركات ومن ثمَّ اختيار حركة الالتقاء تبعًا لهذا التدرُّج في القُوَّة إذ قال: ((ينبغي لنا أَنْ نُثبِّتَ أُسسَ النحو والصرف على مبدأ قوَّة الحركة، فالضمَّةُ أقواها وتليها الفتحةُ ثمَّ الكسرة فالسكون والسكون بحكم رسمه "صفر" يُشير إلى انعدام كلِّ حركة، وإذا ما طرأ على إحدى هذه الحركات طارئٌ انتقلَ إلى الحركة التي تُمثِّلُ مرتبةً أعلى على الوجه الآتي:

1- الحركة القويَّة (ُ) الضمَّة.

2- الحركة المتوسّطة (َ) الفتحة.

3- الحركة الضعيفة (ِ) الكسرة.

4- انعدام الحركة (ْ) السكون. فعندما يلتقي الساكنان تزداد قوَّة اللفظ، فيقلب السكون إلى كسرة من نحو قولك: أمِطِ الأذى عن الطريق فقد انقلب سكون فعل الأمر إلى كسرةٍ نتيجة التقاء الساكنين وزيادة قوَّة الطاء، وتُقلب الكسرةُ إلى فتحة... وتُقلب الفتحةُ إلى ضمَّةٍ إذا ما ارتفعت اللفظةُ في سُلَّم القُوَّة))[1].

ولا أعلمُ سابقًا له جعل الفتحة حركةً متوسِّطةً في قوَّتها بين الضمَّة والكسرة، والذي عليه جميع النحويِّينَ أنَّها أخفُّ الحركات[2]، وإذا كانَ يتحدَّثُ عن النحو المنطقي، فلا أرى من المنطق أَنْ يكون التدرُّجُ هكذا، فليس من المنطق أَنْ يتدرَّجَ العربيُّ عندما يقول: (قالَتُ اخْرُجْ) بضمِّ التاء من السكون إلى الكسر إلى الفتح إلى الضمِّ في النهاية، بل الذي حدث أَنَّ العربيَّ نطق ذلك على السليقة اللغويَّة، ولكن لم يغب عن باله أنَّ ما بعد التاء مُتحرِّك بالضم، فاتبع الضمَّة الضمّة.

---

(1) النحو المنطقي: 9 (بحث).

(2) يُنظَر: الكتاب: 4/ 167، 188.

وقد استفاد الدكتور داود عبده[1] ممَّا وجده من شيوع للكسر، ليُقرِّرَ أنَّ الكسرَ هو الأصلُ في التحريك، وهو ما يُدعى بمفهوم (العموميَّة Generality) والقاعدة اللغويَّة كلَّما كانت أعمَّ فإنَّها أقربُ إلى الصحَّة وألصقُ بطبيعة السلوك اللغوي، ولاسيَّما أنَّ هذا التحريك ينطبق – على رأيه- على حركة همزة الوصل عند البدء بالساكنين لذا فإنَّ السؤال سيكون عن التحريك بالضمِّ أو الفتح؛ لأنَّه لم يأتِ على الأصل، وهو أمرٌ سهلٌ في الإجابة عنه، نظرًا إلى كون الضمِّ يأتي إتباعًا لضمٍّ مُجاور والفتح للخفَّة.

ولكن الشيوع أمرٌ نسبي، فمرَّة تشيعُ الكسرة في بعض المواضع، وأخرى تشيع الفتحة، كما في حركة النون في (مِنْ) عند مُجاورتها لام التعريف مثلاً، ومرَّة نجد الشيوع للضمَّة كما في (اشْتَرَوُا الضَّلالةَ) لهذا يبقى القطع بهذا التأصيل بحاجة إلى فضل تأمُّلٍ وتأنٍّ.

ويستوقفنا رأيُ الدكتور كمال بشر يقول فيه: ((فالحركةُ التي يأتي بها العرب عند التقاء الساكنين ليست في نظرنا كسرة، وإنَّما هي نوعٌ من التحريك الذي لا ينحازُ إلى أيٍّ من الحركات الثلاث، إنَّه صُوَيتٌ جيءَ به ليسهل النطق بالساكنين المُتتاليين، ويمكن تسميته حركة من باب المجاز فقط))[2].

ولستُ بمختلفٍ معه في الغرض من هذا التحريك، وهو – بلا شكٍّ- لتسهيل النُطق بمقطعٍ ثقيلٍ تحقّق عن حالةٍ مُعيَّنة في أثناء التعامل الصوتي، ولكنِّي لا أراه واضحًا عندما قال هي (نوعٌ من التحريك) فلم يُوضِّح ما هذا النوع؟ وما حقيقته؟؛ لأنَّنا نعلمُ أنَّ الصوتَ اللغويَّ في العربيَّة واللغات الأخرى كلّها على نوعين لا ثالث لهما: الأوَّل: وهو مجموعة الصوامت وتضمّ الواو والياء الاحتكاكيتين؛ لأنَّهما يسلكانِ سلوكَ الصوامت في احتلالِ قواعد المقاطع، والنوع الآخر: وهو مجموعة

---

(1) يُنظَر: دراسات في علم أصوات العربية: 57- 58 .

(2) دراسات في علم اللغة: 149 .

المصوِّتات التي لا تحتلُّ إلا القمم، فأينَ موقعُ التحريك الذي يراه؟ وهل هناك حركاتٌ مجازيَّة؟.

إنَّنا لو تأمَّلنا مثلاً قولنا (اكْتُبِ اعْثُبِرَ) واجتزأنا منه (بِ / عْتُ) / ب ـــِ ع / ت ـــُ / لرأيناه يُساوي (بِعْتُ)، ومُحال أَنْ يقول الدكتور كمال بشر إنَّ الباء مُحرَّكةٌ بحركةٍ مجازيَّة، فلا بُدَّ أنَّه يُقرُّ بأنَّها مُحرَّكةٌ بالكسرة وهي عينُها حركةُ الالتقاء في التعبير السابق.

ولكنَّه صمتَ إزاء حركات التحريك الأخرى كالفتحة مثلاً، ولا أعلمُ ماذا يقول في حركة النون في (مِنَ) في قولنا: مِنَ القارعة مثلاً، إذ لو اجتزأنا منها (نَ القا) / ن ـــَ ل / ق ـــً / وهذا الجزء هو المُضارع (نَلْقى)، لرأينا أنَّ التحريكَ هو فتحةٌ لا محالة، وهي المُصوِّت نفسه في التعبيرين، فهل هذه الفتحة حركةٌ مجازًا أيضًا؟

أمَّا الدكتور تمَّام حسّان فإنَّه يرى أنَّ هذه الكسرة علامةٌ على موقعيَّة التقاء الساكنين بدليل أنَّها ليست ذات دلالة إعرابيَّة[1].

أمَّا الدكتور إبراهيم أنيس فقد ذهب إلى أبعد من هذا الذي ظهر لنا عند علاج تجاور الصوامت، إذ مرَّ بنا أنَّ ثلاثةَ صوامت قد تجاورت في الكلام، أو أنَّ صامتين قد تجاورا في نهاية مقطعٍ هو المقطع المزيد، فيرى ((أنَّ ما أسماه القُدماء بالتقاء الساكنين ليس في حقيقته إلاّ توالي ثلاثة أو أربعة حروف في وسط الكلام))[2]، ويبدو سائغًا ما قاله بشأن توالي ثلاثة أحرف، إلاّ أنَّ الغرابةَ تكمُنُ في تجاور أربعة صوامت، ولما كلامهُ مُنطلق من النظام المقطعي، فالذي ينبغي ملاحظته هنا أنَّ تجاورَ أربعة صوامت في النظام المقطعي لا وجودَ له على

(1) يُنظَر: مناهج البحث في اللغة: 150 .

(2) من أسرار اللغة: 255 .

الإطلاق، بل إنَّ تجاورَ ثلاثةٍ منها في مقطعٍ واحد لا يمكن تصوُّرُهُ أيضًا، فكيف يكونُ كلامُهُ هذا؟!.

لقد كان استنتاجه هذا قائمًا على تحليله عبارة (بئر القبيلة) التي يرى في وسطها أربعة صوامت متتالية هي الهمزة والراء واللام والقاف أي:

/ ب ــِ ء ر ل / ق ــَ / ب ــِ / ل ــَ هـ/. ولاشكَّ في أنَّ ما ظهرَ نسجٌ غريبٌ لا تعرفه العربيَّة، ولا تقبله مقطعيًّا، إنَّ أقصى ما يمكنُ أَنْ يكونَ عليه نسج المقاطع العربية ونظامها هو المقطع المزيد والمقطع المتماد، إذ نرى في نهايتيهما تتابع صامتين ولكنَّهما من مقاطع الوقف.

لقد أقام الدكتور إبراهيم أنيس افتراضه هذا على أساس أنَّ الأصلَ في جمع كلمات اللغة ((ألاّ تُحرَّكُ أواخرُها إلاّ حين تدعو الحاجةُ إلى هذا، أو بعبارة أخرى حين يدعو النظام المقطعي وتواليه إلى هذا التحريك))[1]، فتحريكُ أواخر الكلمات عنده صفةٌ من صفات الوصل لا يلجأ إليها المُتكلِّم إلا لضرورة وصل الكلام، بل ((إنَّ ما سُمِّيَ بحركات الإعراب يمكن أنْ يُعَدَّ حركاتٍ للتخلُّص من توالي ثلاثة أو أربعة حروف في وسط الكلام))[2]، وهذا الكلامُ يُفضي بنا إلى نتيجةٍ خطيرة، وهي أنَّ كثيرًا من الكلمات يجوزُ أَنْ تنتهي بلا حركة؛ لأنَّ نظام المقطع لا يتطلَّبُ تحريكَها؛ لأنَّها نهايةُ المقطع، وهذا يعني إلغاءَ لمُصوِّتات الإعراب التي ورثتها العربيَّةُ من اللغة الجزرية (الساميَّة) الأُم، وتُشاركُها فيه أخواتُها الجزريَّات الأكديَّة والحبشيَّة والبابليَّة القديمة[3]، وبناءً على هذا نستطيع أنْ نقولَ مثلاً: قرأتْ كتابَ خصائص ابنْ جني، إذ نضطرُّ إلى تحريك الصاد؛ لأنَّ نظامَ المقاطع يفرضُ ذلك، أمَّا الباءُ فتحريكُها لازمٌ لمُجاورتها الألف، وهنا يظهرُ

(1) من أسرار اللغة: 254، ويُنظَر: مستقبل اللغة العربية المشتركة: 54 .

(2) من أسرار اللغة: 256 .

(3) يُنظَر: التطور النحوي: 116، وتاريخ اللغات السامية: 15، وفقه اللغات السامية: 102 .

أنَّ التحريكَ جائزٌ بأيّةِ حركةٍ كانت، هذا فضلاً عن إنكار دلالة المُصوِّتات الإعرابيَّة على المعاني.

وفي هذا السبيل يُشاركه الدكتور داود عبده، الذي يرى أنَّ ترتيب الكلمات في الجُملة هو الذي يتحكَّمُ في المعنى لا الحركات في الغالب، فالفرقُ بين "الرجل أعاد الكتاب إلى الولد" و "الولد أعاد الكتاب إلى الرجل" مثلاً يُقرِّرُهُ موقعُ كلٍّ من "الرجل" و"الولد" و"الكتاب" لا الحركات القصيرة لهذه الكلمات، فلو نُصِبَتْ كلمة الرجل في الجُملة الأولى أو جُرَّت، وجُرَّت كلمةُ "الكتاب" أو رُفِعَتْ، ورُفِعَت كلمة "الولد" أو نُصِبَتْ لما تغيَّر المعنى[1]، وهذا الذي قال ينطبقُ على اللغات غير المُعربة، إذ تعتمدُ على الترتيب في الجُملة إذا أرادت بيان المعاني النحويَّة[2].

كما يرى أنَّ حركاتِ الأواخر لم يُؤتَ بها للوصل فقط، وإنَّما هي أجزاءٌ من الكلمات، ولكنَّها ليست إعرابًا، فكلمة (رجل) تتألَّفُ من ثلاثة أصوات صامتة، كلٌّ منها متلُوٌّ بمُصوِّتٍ قصير ((وإذا كُنَّا لا نجدُ غرابةً في أَنْ تكونَ حركةُ الراء أو حركة الجيم جزءًا من الكلمة فلِمَ نستغربُ أَنْ تكونَ حركةُ اللام جزءًا من الكلمة))[3].

والحقُّ أنَّ هذا لا يمكنُ أَنْ يُعوِّلَ عليه في تفسير سلوكٍ لغوي قديم، إذ عالم اللغة مفسِّرٌ واصفٌ وليس بواضع.

وسارَ في هذا الاتجاه الدكتور حنّا ترزي[4]، الذي ذهب إلى أنَّ العلامات الإعرابيَّة إنَّما وُجِدَت في الأصل لغرضٍ لفظيٍّ هو تيسيرُ ارتباط الألفاظ بعضها

(1) يُنظَر: أبحاث في اللغة العربيَّة: 113 .

(2) يُنظَر: اللغة: 187 .

(3) أبحاث في اللغة العربيَّة: 126 .

(4) يُنظَر: في أصول اللغة والنحو: 187 .

ببعض، ولكنَّها استُغِلَّت من النُحاة فيما بعد لأغراضٍ معنويَّةٍ لتقرير حركةٍ واحدةٍ للوضع الواحد، لضبط قراءة القرآن الكريم، بدليل أنَّهم يلجؤونَ إلى التحريك عند التقاء الساكنين لتيسير الانتقال من لفظٍ إلى آخر.

وهذا كلامٌ لا يمكن قبوله؛ لأنَّه يعني أنَّ التحريكَ من صُنع النُحاة لضبط قراءة القُرآن، وفاته أنَّ القرآنَ نزلَ بلغةٍ مُوحَّدة، ثمَّ دُوِّنَ وانتشرَ في الآفاق قبل أَنْ يهُمَّ النُحاةُ بوضع قواعدهم بزمان، وماذا نقول في قصائد الشعر الجاهلي؟ بل كيف تسنَّى لهؤلاء النُحاة أنْ يتسلَّطوا لفرض هذا الواقع اللغوي؟ ولاشكَّ في أنَّ للإعراب أغراضًا وفوائد، منها ما لا يمكنُ الاستغناءُ عنه، ومنها ما فيه نفعٌ كثيرٌ للغة وأهلها حُرِمَت منه اللغات المبنيَّة، وأهمُّ هذه الأغراض الإبانةُ عن المعاني والسعةُ في التعبير والدِقَّةُ في المعنى[1]، ولا أدلُّ على ذلك من قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: 28]، و﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: 3]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: 124]، فلا سبيلَ إلى فهم المعنى إلاّ بهذه المُصوِّتات، نعم إنَّنا نستطيعُ في بعض الأمثلة أَنْ نستغني عن المُصوِّتات الإعرابيَّة مُعتمدين على أدلَّةٍ أخرى على المعاني كالرُتبة والمُطابقة والإسناد والصيغة والتضّام وغيرها، فنحنُ لا نحتاجُ إلى هذه المُصوِّتات في نحو قولنا: (أقبلتْ هندٌ منَ المدرسة)؛ لأنَّنا نُدرِكُ المعنى بوساطة أدلَّةٍ أخرى تُغني عنها، وما المُصوِّتات هنا إلاّ تعزيزٌ للأدلَّة الأخرى، فالفعلُ وهو في صيغة البناء للمعلوم تقدّم في رتبته، ولا بُدَّ له من فاعل، وقد اتَّصلَ بتاء التأنيث الساكنة التي تستدعي أَنْ يكونَ الفاعلُ مؤنَّثًا، أي مُطابقًا لها، وقد دلَّ حرفُ الجر (من) عند دخوله على (المدرسة) على أنَّه أداةٌ ضمَّت إلى ما بعدها، وعمله الجر، فلا مناصَ من معرفته مجرورًا، فضلاً عن التعليق وهو أمرٌ عقليٌّ، إذ يتعلَّقُ الجار والمجرور بالفعل (أقبلَ)[2].

---

(1) يُنظَر: معاني النحو: 1/ 42.

(2) ينظر في ذلك: اللغة العربية معناها ومبناها: 205- 240، وتوجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: 492- 501.

وقول الدكتور إبراهيم أنيس يُذكِّرُنا بما قاله مُحمّد بن المُستنير قطرب (ت 206هـ) قديمًا: ((لم يُعرَبِ الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض... وإنَّما أعربت العرب كلامها، لأنه في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصلهُ بالسكون أيضًا، لكانَ يلزمه الإسكانُ في الوقف والوصل، فكانوا يُبطِّئونَ عند الإدراج، فلمَّا وصلوا، وأمكنهم التحريك جعلنا التحريكَ مُعاقِبًا للإسكان ليتعدّلَ الكلام))[1]، إنْ لم يكن قد صاغه صياغةً أخرى، ولا أُريدُ الإطالةَ في هذا الجانب لكثرة من تصدَّى لرأييهما ورأى من تابعهما[2].

بيدَ أنَّنا نقفُ أمام رأي الدكتور إبراهيم أنيس حول تحديد حركة التخلُّص من التقاء الساكنين، إذ يذهب إلى أنَّ ذلك يخضعُ إلى عاملين مُهِمَّيْنِ هما[3]:

أ- إيثار بعض الحروف لحركةٍ مُعيَّنة، فحروفُ الحلق تؤثِرُ الفتحَ كما تُؤثِرُهُ حروف التفخيم ولهذا آثرتُ الواو في (اخشوُا اللّه)، والميم في (جزاؤهم العقاب) الضمَّ، ويُفسِّر هذا أنَّ الضمَّ من طبيعة الواو، وأنَّ النُطقَ بالميمِ يستلزمُ مُساهمةَ الشفتين في هذا النُطق يشبه مساهمتها في نطق الضمِّ بالواو.

ب- الميل إلى تجانس الحركات المُتجاورة، وهو اقتصادٌ عُضويٌّ في النُطق يلجأ إليه المُتكلِّمُ من دون شعورٍ أو تعمُّد، وليس هذا إلا للميل إلى الانسجام بين الحركات المُتجاورة، ولذلك كانت حركة التخلُّص من التقاء الساكنين ضمَّةً في (قالتُ اخْرُجْ) وكسرة في (قالتِ اضْرِبْ).

---

(1) الإيضاح في علل النحو: 70 .

(2) يُنظَر: فقه اللغة، الدكتور وافي: 206- 209، ودراسات في فقه اللغة: 122- 123، وفصول في فقه العربية: 380- 394، وفقه اللغة المقارن: 16- 21، والفعل زمانه وأبنيته: 222- 229، وعلم اللغة بين القديم والحديث: 267- 285 .

(3) يُنظَر: من أسرار اللغة: 252- 253، ومستقبل اللغة العربيَّة: 55 .

وهذا الكلام لا يمكنُ الأخذُ به جُملةً وتفصيلاً؛ لأنَّه لا يتحقَّقُ له الاطِّراد في جميع المواضع، وهنا أرى لزامًا عليَّ أنْ أُشيرَ إلى أَنَّ نُحاتنا الأوائل لم يكن ليفوتهم أمرُ التفريق بين ما هو حركةٌ للتخلُّص من الساكنين يؤتى بها لتسهيل النُطق، وبين ما هو حركة ليست للوصل، ونستدلُّ بتاء التأنيث التي أصَّلوا سكونَها مع ملاحظتهم أنَّها تتحرَّكُ عند مُلاقاة ساكن، فنقول: ذهبتْ بنتٌ، وذهبتِ البنتُ، ومثل ذلك المضارع المجزوم في نحو (لم يكتبْ درسه) و(لم يكتبِ الدرس) فلو كانَ الأمرُ واحدًا عندهم وهو أنَّها جميعًا لوصل الكلام لما اضطرُّوا إلى هذا التفريق، ومن هنا فإنَّهم كانوا شديدي الرفض لقول قُطرُب عن تنوُّع العلامات، وهلاّ لزموا حركةً واحدة؛ لأنَّهم ((لو فعلوا ذلك لضيَّقوا على أنفُسهم، فأرادوا الاتِّساع في الحركات وألاّ يحظروا على المُتكلِّم إلاّ بحركةٍ واحدة))[1]؛ لأنَّ هذا يعني أنَّنا نستطيع أنْ نُحرِّكَ بأيَّةِ حركةٍ شئنا فنقول: قامتِ البنتُ وقامتَ البنتُ وقامتُ البنتُ. وهذا خروج عن كلام العرب.

ولو عُدنا إلى ما أصلُهُ من إيثار بعض الحروف لحركةٍ دون أخرى لرأيناهُ لا يستقيمُ مع بعض الحروف، فتحريكُ ميم (أنتُمْ وكُمْ وهُمْ) بالضمِّ ما هو إلاّ ظهورُ حركةٍ كانت لها في الأصل، ولكنَّها سقطت، إذ الأصلُ (أَنْتُمُ وكُمُ وهُمُ) وهي في الحبشيَّة: أنتمو وكمو وهمو[2]، كما يلزمُ على أصله الذي وضعه أَنْ تكونَ كلُّ ميمٍ مُحرَّكةً بالضمِّ عندما تُلاقي ساكنًا، لكنَّنا نقول: (لم يقمِ الولد) بالكسر، فخرمُ الأصل الذي وضعه، ويلزمُ على أصله أيضًا أنْ تكونَ النونُ مُحرَّكةً بحركةٍ واحدة لا غير لأنَّها تُؤثِرُهُ، ولكنَّنا نجدُ النونَ تتحرَّكُ بحركاتٍ مختلفة، فنقول: مِنَ الولد ومنِ ابنِك، والنون واحدة كما هو ظاهر، فليس من المعقول أنْ تؤثرَ حركة حينًا وتفارقها حينًا آخر.

---

(1) الإيضاح في علل النحو: 71 .

(2) يُنظَر: دروس في علم أصوات العربيَّة: 189، وأبحاث في اللغة العربيَّة: 107 .

وحروف الحلق التي قال إنَّها تؤثِرُ الفتح لا نجدها محركة في قولنا: (اقرأ الدرس، لم يزغِ القلب، اكرهِ الباطل، لم يسترحِ الولد، أنِخِ البعير، ازرعِ المودَّة) وهذا نقضٌ لأصلِهِ.

ونحنُ إذا تأمَّلنا الأمثلةَ التي ذكروها في التحريك أمكنَ لنا أَنْ نستنتجَ أَنَّ حركةَ التقاء الساكنين لا يمكن أنْ تخضعَ لمعيارٍ موحَّد، ولكنَّ الصرفيِّينَ وجدوا أنَّ الغلبةَ للكسرةِ فجعلوها أصلاً للتحريك، ولكن هذا لا يعني أنَّ غيرها لا يمكنُ التحريكُ به.

الاعتداد بحركة الالتقاء وعدمه:

يرى علماءُ العربيَّة أنَّ حركةَ التقاء الساكنين عارضةٌ لا يُعتَدُّ بها، فهي ليست حركةً إعرابيَّةً، ففي نحو: لم يقُمِ الرجل، كُسِرَت الميم، مع أنَّ عمل (لم) هو الجزمُ الذي هو سكونٌ إلاّ أنَّ ((الكلمةَ باقيةٌ على إعرابها لكونها عارضةً تزولُ عند زوال الساكن))[1]. ونظرًا إلى عدم اعتدادهم بها فإنَّ ما تصوَّروهُ محذوفًا من أصواتِ المدِّ لا يرجعُ عند تحريك الساكن الثاني، قال سيبويه: ((هذا باب ما لا يردُ من هذه الأحرف الثلاثة لتحرُّكِ ما بعدها، وهو قولك: لم يخفِ الرجل ولم يبعِ الرجل ورمتِ المرأةُ ورمتا لأنَّهم إنَّما حرَّكوا هذا الساكن لساكنٍ وقع بعده وليس بحركةٍ تلزم))[2].

فالحركةُ عارضةٌ لا يُعتَدُّ بها، ومثلُ ذلك رمَتا، إذ حركتها عارضةٌ لأجل الألف، والتاء عريقةٌ في السكون، بخلاف خافا وخافوا وخافي وخافنَّ، فإنَّها مع عروضها صارت كالأصليَّة بسبب اتِّصال الضمير الذي هو كجُزء الفعل، واتِّصال نون التوكيد بالفعل نفسه[3].

---

(1) شرح المفصّل: 2/ 32 .

(2) الكتاب: 4/ 158 .

(3) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 2/ 229 .

أمَّا رمتا فالتاءُ فيها عريقةٌ في السكون، فضلاً عن منعها للألف من الاتِّصال التامِّ بالفعل؛ لأنَّ حقَّ التاء أَنْ تكونَ بعد الفاعل؛ لأنَّها علامةٌ لتأنيثه لا تأنيث الفعل، وزاد صاحب (شرح المراح) أنَّ ((رمتا تثنية، وهو فرعُ رمت، وقد حُذِفَت الألف في رمت الذي هو الأصل، ولو لم يُحذف من الفرع يلزم المخالفة بين الأصل والفرع ، فحُذِفَت من التثنية إلحاقًا للفرع بالأصل))[1].

على أنَّ بعض العرب قد أجرى الحركةَ اللازمة في (قولا) مثلاً مجرى غير اللازمة، فلم يُعتَدّ بها، ومن ذلك قراءة ابن مسعود (**فَقُلا لَهُ قَوْلاً لَيِّنًا**) [طه: 44]، قال ابنُ جني: ((وذلك أنَّه أجرى حركةَ اللام ههنا – وإنْ كانتْ لازمةً- مجراها إذا كانت غيرَ لازمةٍ، في نحو قوله تعالى: (**قُلِ اللَّهُمَّ**)[2]، و(**قُمِ اللَّيْلَ**)[3]... ومثله قول الضبّي:

في فتيةٍ كُلَّما تجَمَّعتِ الـ ـبَيْداءُ لم يَهْلَعوا ولم يَخِموا

يُريد لم يخيموا فلم يحفل بضمَّة الميم، وأجراها مجرى غير اللازم فيما ذكرناه وغيره، فلم يرد العين المحذوفة من لم يخم، وإنْ شِئْتَ قُلتَ في هذين: إنَّه اكتفى بالحركة من الحرف))[4]، وقد وصفها في مكانٍ آخر بأنَّها ((لُغةٌ لبعضهم يجري حركة ألف التثنية وواو الجمع مجرى التقاء الساكنين، فيقول في التثنية بها يا رجلان ويا رجال بعوا ويا غلامان قما، وعليه قراءةُ ابن مسعود هذه...))[5].

---

(1) شرح المراح: 55 .

(2) آل عمران: 26 .

(3) المزمّل: 2 .

(4) الخصائص: 3/ 91 .

(5) الخصائص: 3/ 143 ، ويُنظَر: الأشباه والنظائر: 1/ 22- 23 .

على أنَّ بعضَ العرب قال رماتا ((فردّ الألف الساقطة لتحرّك التاء، وأجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو قولا وبيعا وخافا، وذلك قليلٌ رديءٌ من قبيل الضرورة))[1]، وجعل منه قول الشاعر:

لها متنتانِ خظاتاكما   أَكَبَّ على ساعديهِ النَّمِرْ

أراد – في أحد التوجيهين- أن يقول: خظتا، فلمَّا تحرَّكت التاء للحاق الألف بعدها أعادوا الألف، ومثله قول الآخر:

مَهْلاً فداءً لَكَ يا فَضالَهْ   أَجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُهالَهْ

أراد: تهل، فلمَّا سكنت اللام للنهي حُذِفَت الألف للساكنين، ثمَّ دخلت الهاء ساكنةً، فحُرِّكَت اللام لالتقاء الساكنين، وكان القياسُ ألاّ يرد المحذوف لعروض الحركة[2]، إلاّ أنَّهم أجروها مجرى اللازمة في نحو قولا لمَّا رأوا امتزاجَ الضمائر بالأفعال فأعادوا المحذوف[3].

وكذلك لا يُعتَدُّ بحركة الهمزة عند تخفيفها، قال سيبويه: ((وكذلك إذا قلت: لم تخفَ اباك في لغة أهل الحجاز، وأنتَ تريد: لم تخفْ أباكَ ولم بيعَ ابوكَ ولم يقلَ أبوك: لأنَّك إنَّما حرَّكتَ حيثُ لم تجد بُدًّا من أنْ تحذفَ الألفَ وتلقي حركتها على الساكن الذي قبلها، ولم تكن تُقَدَّر على التخفيف إلاّ كذا، كما لم تجد بُدًّا في التقاء الساكنين من التحريك))[4].

أمَّا لام التعريف إذا دخلت على ما أوَّله همزة مقطوعة نحو (الأحمر) و(الأُولى) و(الإصبع) فمذهب العرب عند التخفيف أنَّهم يحذفونها ويُلقونَ حركتها على اللام

---

(1) الخصائص: 3/ 143، ويُنظَر: الأشباه والنظائر: 1/ 22- 23 .

(2) يُنظَر: شرح المفصّل: 9/ 28، والأشباه والنظائر: 1/ 258 .

(3) يُنظَر: شرح المفصل: 9/ 29، والإيضاح في شرح المفصل: 2/ 276، وشرح الشافية للرضي: 2/ 230 .

(4) الكتاب: 4/ 158 .

الساكنة، فإذا تحرَّكت اللام لإلقاء الحركة عليها فلهم فيها مذهبان: الأوَّل: أنْ يُعتَدَّ بالحركة، فتُحذَفُ همزة الوصل، فنقول لَحْمَر، ولُولى في الأَحْمَر والأولى[1]؛ لأنَّ اللامَ وإنْ تحرَّكت في اللفظ فهي في نيَّة السكون، قال ابنُ الحاجب: ((ثبت أنَّ العارضَ في كلامهم قياسُهُ أنْ لا يُعتَدُّ به))[2].

وعلى رأيٍ من يعتدُّ جاء قول الشاعر:

وقد كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لانَ منْهَا بالذي أَنتَ بائِحُ

فأسكن الحاء في بُحْ لمَّا تحرَّكت اللامُ تخفيفًا، وعليه أيضًا:

حَدَبْدَبَى بَدَبْدَبَى منْكُمْ لانْ ... إنَّ بَني فَزارَةَ بنِ ذُبيانْ

قد طرقَتْ ناقَتُهُمْ بإنْسانْ ... مُشَنَّإٍ سُبْحان رَبِّي الرحمنْ

فأسكنَ ميم (منكم) لمَّا تحرَّكت لام (لان) وهي مضمومة عند التحقيق، فنقول منكم الآن، ولكنَّه اعتدَّ بالحركة؛ لأنَّ من يعتدُّ لا يحذف قبلها حرفًا ولا يُحرِّك ساكنًا وعلى الاعتداد بالحركة جاءت قراءة قوله تعالى ﴿قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: 71] بإقرار الواو لا حذفها[3]، قال الفرَّاء: ((والعرب تقول: قُمْ لان وقُمِ الان وصُمِ الاثنين وصم لثنين))[4].

ومثلُ هذا قراءة أبي عمر ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: 50] بالإدغام والتخفيف[5]، ووجهُها أنَّ الأصلَ هو (الأولى) فخُفِّفَت الهمزة بأنْ أُلقِيت حركتُها

---

(1) يُنظَر: التكملة: 214، والخصائص: 2/ 92، وشرح المفصل: 9/ 115، والإيضاح في شرح المفصل: 2/ 343- 346، وشرح الشافية للجاربردي: 1/ 258، وارتشاف الضرب: 1/ 134 .

(2) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 344 .

(3) يُنظَر: إعراب القرآن: 1/ 187- 188، والنشر: 1/ 417 .

(4) معاني القرآن: 3/ 13 .

(5) يُنظَر: معاني القرآن للفراء: 3/ 102، والخصائص: 3/ 92، والتيسير: 204، وحاشية ابن جماعة: 1/ 259، والنشر: 1/ 410 .

على اللام، ثمَّ حُذِفَت واعتدُّوا بالحركة، ثمَّ أُدغِمَ التنوينُ الساكنُ في لام (الولى)، ولو جعلت اللام في تقدير السكون لم يجُز الإدغام، بل (عادنِ لُولى)؛ لأنَّ الساكنَ لا يُدغَمُ في الساكن.

لقد كانَ عدمُ الاعتداد أكثرَ في كلام العرب؛ لأنَّ اللامَ في تقدير السكون لثلاثة وجوه: أحدها: أنَّ أصلَ اللام السكون، فهي عريقةٌ فيه، والثاني: كون اللام كلمةً أخرى غير التي في أوّلها الهمزة، فهي على شرف الزوال، والثالث: أنَّ نقلَ حركةِ الهمزة إلى ما قبلها غيرُ لازمٍ، فكأنَّها لم تنقل[1].

هكذا نظرَ علماء العربيَّة القُدامى إلى حركةِ التقاء الساكنين، ونحن لا يمكن أَنْ نقبلَ كلامَهم هذا كلَّه في ضوء ما قرَّرهُ الدرس الصوتي الحديث، إذ لم يحدث حذفٌ – كما مرَّ- في قولهم (لم يقمِ الرجل)، بل الذي حدثَ أنَّ صورةً مقطعيَّةً غير جائزة في نسيج العربيَّة المقطعي قد تحقَّقت وهي صورة المقطع المديد في الدرج، وعالجتها العربيَّة بتقصير قمَّة المقطع المديد ليتحوَّلَ إلى مقطعٍ طويلٍ مغلق، أي: لم يقم: /ل ـَـ م+ي ـــ /ق ـُـُـ/م ـــ/

ق ـُـُـ م ⟵ / ق ـُـ م/⟵ / ل ـَـ م / ي ـَـ /

ق ـُـ م /، ثمَّ لاقى هذا المقطع الراء الأولى، وهي قاعدة مقطع، فتشكل مقطع مزيد، انشطر إلى مقطعين باجتلاب قمَّة، أي:

---

(1) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 3/ 51 .

لم يقم الرجل: / ل ــَ م / ي ــُ / ق ــُ م / ~~ــِ~~ ر / ر ــَ / ج ــُ ل /

ق ُ م ر

ق ــُ م ــِ ر ← ل ــَ م/ ي ــُ/ ق ــُ/ م ــِ ر/ ر ــَ/ ج ــُ ل/.

فالتحريكُ إذن قائمٌ في أساسه على معالجة صورة مقطعيَّة غير سائغة، وعلى هذا يبدو حديثهم عن إرجاع المحذوف للتحريك غير مستقيم.

أمَّا الصورة المقطعيَّة المُتحقِّقة في خافا وخافوا فإنَّها على صورةٍ سائغةٍ في العربيَّة، وهذا تحليلُها المقطعي: خافا / خ ــَ/ ف ــَ /، خافوا: / خ ــَ/ ف ــُــُ/ وما قالوه عن تحريك الفاء بحركةٍ لازمة قبل الألف والواو كلام غيرُ سليم؛ لأنَّ الألفَ والواو حركتا الفاء كما يظهر.

أمَّا قراءة ابن مسعود وقول الشاعر الذي عبّر عنه ابنُ جني بالاكتفاء بالحركة من الحرف، فالأمرُ فيهما لا يعدو أنْ يكونَ تقصيرَ مُصوِّتٍ طويل، وليس حذفًا وهو من الوضوح لا يحتاج إلىبيان زائد.

وما ذكر من قول العرب (رماتا) الأصلُ فيه أنَّ الفعل الناقص (رمى) اتَّصل بالتاء، وهي مبنيَّةٌ على السكون، فتشكّل مقطع مديد في صورة مرفوضة، لذا قصرت قمَّتُهُ وحُوِّل إلى مقطعٍ طويل مغلق، أي:

رمى + تْ: رمت / ر ــَ / م ــَ + ت/ ← / ر ــَ / م ــَ ت/ ← / ر ــَ / م ــَ ت/.

ولكن عند إسناد هذا الفعل إلى الغائبتين فإنَّ هذا المقطع لم يتشكَّل هنا، أي: / ر ــَ / م ــَ / ت ــَ /، وهذه صورةٌ جائزةٌ مقطعيًّا، ولكنَّ العربي أجرى القياس على الفعل المُسند للغائبة وجرى الأمر على قاعدة طرد الباب على وتيرةٍ واحدة، فكان الشيوع لرمتا، ولكن سُمِع منه رماتا وخظاتا.

أمَّا الكلامُ على تخفيف الهمزة، فهي في كلِّ التحقيقات التي وردت آنفاً مُتحرِّكة مسبوقة بساكن، وهذا الساكن يُشكِّلُ نهاية المقطع، أمَّا الهمزة المُتحرِّكة فهي بداية مقطع جديد يليه، وعند إسقاط الهمزة، وهي قاعدة المقطع، يصبح المقطع في صورة ناقصة، فلا بدَّ من إحداث تغيير في التشكيل المقطعي، فالمثالُ الذي ذكره سيبويه (لم تخفَ أباك) أصل صورته المقطعيَّة هكذا: / ل ـــَ م/ ت ـــَ/ خ ـــَ ف/ ء ـــَ/ ب ـــــً ك/ وإسقاط الهمزة المُتحرِّكة يعني بقاء القمَّة وحدها ممَّا يستوجبُ إعادة التشكيل المقطعي على الوجه الآتي:

/ ل ـــَ م/ ت ـــَ/ خ ـــــَ/ ف ـــــَ/ ب ـــــً ك/. ولكن سيبويه ينطلق من نظرتهم إلى الساكن المحذوف التي بيَّنا أنَّها لم تتَّفقْ مع ما قرَّره الدرس الصوتي الحديث.

وحديثُ إسقاط الهمزة وإعادة التشكيل المقطعي ينطبقُ على ما قالوه في تخفيف (الأحمر والأُولى والآن) ولكنَّهم كانوا أمام سياقين قال بهما العرب، الأوَّل كثيرٌ مشهورٌ، والآخر قليل، ففي الأحمر مثلاً أسقطنا الهمزةَ وأعدنا التشكيل المقطعي هكذا: / ء ـــَ ل/ ء ـــَ ح / م ـــَ ر/ ⟵ / ء ـــَ / ل ـــَ ح/ م ـــَ ر/ ، وهذا على الكثير المشهور الذي ينظر إلى أَنَّ اللامَ عريقةٌ في سكونها، ولمَّا كانت اللام ساكنة في أذهانهم، فلا بُدَّ من وجود همزة بناءً على أنَّ المقطعَ لا يبدأ بصامتين، وهؤلاء هم الذين أطلق عليهم أنَّهم لا يعتدّون بالحركة؛ لأنَّها غيرُ لازمة بل هي مُستحسنة للتخفيف، أمَّا الذين اعتدُّوا بالحركة وهم قِلَّة فقد جاء التحليلُ المقطعي عندهم على الوجه الآتي:

/ ء ـــَ / ل/ ء ـــَ ح / م ـــَ ر/ ⟵ / ل ـــَ ح / م ـــَ ر/.

وهنا نرى أنَّ همزة الوصل مع مصوِّتها قد سقطتا؛ لأنَّ اعتدادهم بالحركة يعني أنَّ المقطع قد بدأ بصامتٍ يتلوهُ مصوِّت.

وبناءً على هذا نستطيع أَنْ نُفسِّرَ قراءةَ قوله تعالى: **(قالوا لان)**، فالذين اعتدُّوا بالحركة وهم قليلٌ، قرأوا (قالوا لان) وتحليلها كذا: الأصل فيها:

/ ق ــَ / ل ــُـ + ء ــَ ل / ء ــُ / ن ـــَ /سقطت الهمزة تخفيفًا وأُعيدَ التشكيلُ المقطعي لتحلَّ اللامُ محلها، وهذا يعني أنَّ المقطعَ المُتحقّقَ على صورةٍ جائزة فهو لم يبدأ بصامتين، وهذا يعني أن لا داعي لهمزة الوصل مع مصوِّتها فأُسقِطا ليكون الحاصل / ق ــَ / ل ــُـ/ ل ــُ/ ن ــَ /.

أمَّا الذين لم يعتدّوا بالحركة فالأصلُ عدهم: / ق ــَ / ل ــُـ/ +(ء ــَ) ل / ء ــُ / ن ـــَ / أسقطوا همزة الوصل في الدرج، فتحقّق مقطعٌ مديد مرفوض، فقصروا قمَّته ليصبح طويلاً مُغلقًا، أي:

/ ق ــَ / ل ــُـ ل/ ء ــُ / ن ــَ / ⟵ / ق ــَ / ل ــُ ل/ ء ــُ / ن ــَ /،

بعد ذلك حدث التخفيف بإسقاط الهمزة وإعادة التشكيل المقطعي:

/ ق ــَ / ل ــُ ل/ ء ــُ / ن ــَ / ⟵ / ق ــَ / ل ــُ / ل ــُ / ن ــَ /.

ومثل هذا نقول في قراءة أبي عمرو بن العلاء (عادًا لُّولى) بالإدغام، وهي أصلاً: عادًا الأولى أي:

/ع ــَ / د ــَ ن/ +(ء ــِ) ل/ ء ــُـ / ل ــَ /

وهنا تحقّق مقطعٌ مزيد في الدرج فينشطر إلى مقطعين باجتلاب قمّة:

/ د ــَ ن ل ⟵ / ع ــَ / د ــَ / ن ــِ ل/ ء ــُـ/ ل ــَ /.

د ــَ ن ــِ ل

وفي قراءة التخفيف أسقطنا الهمزة من (الأولى) وأُعيد التشكيل المقطعي، أي: / ع ــَ / د ــَ / ن ــِ ل/ ء ــُـ/ ⟵ / ع ــَ / د ــَ / ن ــِ / ل ــُـ / ل ـــَ /.

وهذا يجري على الكثير الذي لا يُعتَدُّ بالتحريك.

أمَّا قراءة أبي عمرو بالإدغام والتخفيف فهي على الشكل الآتي:

/ ع ــَ / د ــَ / ن ل / ء / ــُــُ / ل ــَ /، وهنا أسقطنا الهمزة تخفيفًا، وحلّت اللام السابقة لها محلّها لإعادة تشكيل المقطع، ثمّ قلبنا النون لامًا وأسقطنا القمّة التي بعده وأعيد التشكيل مقطعيًا.

: / ع ــَ / د ــَ ل / ل ــُــُ / ل ــَ /.

أمَّـا قـولُ الشـاعر (فَـبُحْ لان) و(مـنكم لان) فـلا يحتـاج إلى كـبير عنـاء لإدراكه، ويمكن تفسيره على الشكل الآتي: بُحْ لان: الأصل فيه:

: / ب ــُ ح / ء ــَ ل / ء ــَ / ن ــَ /. إذ سقطت همـزة الوصل مع مصوِّتها في الدرج، ثمَّ سقطت همزة القطع تخفيفًا، وأُعيد التشكيل مقطعيًّا، أي:

/ ب ــُ ح / ل ــَ / ن ــَ /.

منكم لان: الأصل فيه: / م ــِ ن / ك ــُ م / ء ــَ ل / ء ــَ / ن ــَ / ← / م ــِ ن / ك ــُ م / ل ــَ / ن ــَ /.

الإتباع الحركي:

بحث اللغويُّونَ القُدامى موضوعَ الإتباع الحركي، وقصدوا به ((أنَّ الكلمةَ قد تشتملُ على حركات متباينة متنافرة، فيميل السياق إلى تسوية هذا التباين من أجل إيجاد الانسجام بين الحركات المتنافرة المُتعاقبة))[1]، وقد عبَّر عنه ابنُ جني بقوله: ((واعلم أنَّكَ كما قد تجدُ هذه المُضارعة وهذا التقارب بين الحروف، فقد تجدهُ أيضًا بين الحركات))[2].

إلاَّ أنَّهم لم يُفرِدوا له بابًا خاصًّا به شأنه شأن الموضوعات الأخرى، بل نجدهُ مبثوثًا في مباحث متفرِّقة، يستعملونه لتسويغ حكمٍ أو تعليل ظاهرة أو

---

(1) الحركات العربية بين القُدامى والمُحدثين: 111 (بحث).

(2) سر الصناعة: 1/ 58.

خروج مثال عن قياسه، أو اختيار مصوِّتٍ دون آخر في تتابعٍ مُعيَّنٍ من المُصوِّتات، وهم مُحِقُّون في ذلك؛ لأنَّ أمثلةَ الإتباع كثيرةٌ مُتنوِّعةٌ تتَّصلُ بموضوعات كثيرة، فمرَّةً يكونُ في التقاء الساكنين، وأخرى في همزة الوصل، وثالثة في الإعراب ورابعة في الإمالة وغير ذلك، ولكن غايته واحدة، تلك هي الميل نحو الانسجام والتوافق؛ لأنَّهم يُريدون ((أَنْ يكون العملُ من وجهٍ واحد))[1]، على حدِّ تعبير سيبويه ويبدو أنَّ هذا الأمرَ لم يُعدّ مقصورًا على العربيَّة في هذا المجال، بل هو سمةٌ من السمات الأساسيَّة لبنيةٍ عددٍ كبيرٍ من اللغات[2]، ولهذا فقد عدَّه المُحدثون نوعًا من أنواع المماثلة[3].

ولمَّا كانت أمثلةُ الإتباع مُتنوِّعة فسيكون الكلامُ مُنصبًّا على الإتباع عند تجاور الصوامت ما دام الهدف ((تقريبَ الصوت من الصوت))[4]، لتسهيل العمليَّة النطقيَّة؛ لأنَّ اللسان يصعب عليه الانتقال من مُصوِّتٍ إلى مصوتٍ آخر يباينه، أو بتعبير آخر اقتصادًا في الجهد المبذول عند النطق، ولكن هذا الإتباع يخضع عندهم لجملةٍ من الضوابط نستطيع أَنْ نتلمَّسها من الأمثلة التي ذكروها، وهم ينطلقون من أنَّ الأصلَ في التحريك أنْ يكونَ بالكسر، قال سيبويه: ((فجملة هذا الباب في التحرّك أنْ يكونَ الساكن الأوّل مكسورًا، وذلك قولك: اضربِ ابنك وأكرمِ الرجل واذهبِ))[5]، فإذا ما تحقَّقَ نُطقٌ في غير هذا تلمَّسوا له عِلَّة، أمَّا ضوابطهم التي ذكروها للإتباع في الضمِّ فهي:

1- أَنْ تكونَ ضمَّةُ الحرف الذي هو بعد الساكن الثاني ضمَّةً أصليَّةً لفظًا أو تقديرًا، قال أبو علي الفارسي: ((فإنْ كانَ الحرفُ الثاني من

---

(1) الكتاب: 4/ 146 .

(2) يُنظَر: في اللهجات العربية: 97، والمدخل إلى علم اللغة، حجازي: 68 .

(3) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 183، وعلم اللغة العربية: 228، وفي البحث الصوتي عند العرب: 77.

(4) الخصائص: 2/ 145 .

(5) الكتاب: 4/ 152 .

الكلمة التي فيها الساكن الثاني مضمومًا ضمَّةً لازمةً جاز فيه التحريك بالضمِّ والكسر جميعًا، وذلك قولك: اركُضِ ارْكُضْ، وإنْ شئت ضممت الضاد))[1]، وإنَّما اشترطوا الأصالةَ ليدخل نحو (وقالتُ اغزي) لأنَّ أصلَ الزاي الضمَّة، إذ الياء لحقت بـ(اغزُ) بضمِّ الزاي، فإن كانت الضمّةُ عارضةً خرجت من هذا الحكم، نحو: لم يضربِ ابنُ زيدٍ، بكسر الياء وإنْ كانت النونُ مضمومةً، لعُروضِ ضمَّتها، وكذلك نحو(**إِنِ امْرُؤٌ**) [النساء: 176]؛ لأنَّ ضمَّة الراء تابعةٌ لضمَّة الإعراب العارضة، وتابعُ العارض عارِضٌ كما يقول الرضي[2]، وكذلك نحو (قالت ارْمُوا)؛ لأنَّ ضمَّة الراء عارِضةٌ، إذ الأصلُ الكسرُ لأنَّ الواو لحقت بارمِ بكسر الميم.

2- أنْ تكونَ ضمَّةُ الساكن الثاني في كلمة الساكن الثاني، ليخرج نحو ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾ [الأنعام: 57]؛ لأنَّ ضمَّة الحاء وإنْ كانتْ لازمةً للحاء إلاّ أنَّ الحاءَ المضمومة ليست لازمة للساكن الثاني، فهي من كلمة أخرى؛ لأنَّ حرفَ التعريف كلمةٌ مُستقلّةٌ عندهم، فنقول: إنِ الحُكم وإنِ الفَرس، والمطلوب في كونها من كلمة الساكن الثاني لزومها له حتّى تستحقَّ أنْ تتبعَ حركتُها حركة الساكن الأوَّل[3].

3- أنْ لا يثير الإتباعُ لبسًا، قال ابنُ السرَّاج: ((وقد حَكوا: ادْخُلُ الدّار للواحد على الإتباع، وهو رديءٌ لأنَّه ملبس))[4]، إذ يلتبس بأمر الجمع لأنَّ صورة النُطق واحدة، كما أنَّ الفتحَ يلتبسُ بأمر التثنية. إلاّ أنَّهم

---

(1) التكملة: 177 .

(2) يُنظَر: شرح الشافية: 2/ 242 .

(3) يُنظَر: الإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 361، وشرح الشافية للرضي: 2/ 242، وشرح الشافية للجاربردي: 1/ 161 .

(4) الأصول: 2/ 179، ويُنظَر: ارتشاف الضرب: 3/ 343 .

كانوا يرون أنَّ الأصلَ في القياس أنْ يكونَ الثاني تابعًا للأوَّل، ((ذلك جارٍ مجرى السبب والمُسبِّب وينبغي أَنْ يكونَ السببُ أسبقَ رتبةً من المسبب فتكون ضمَّةُ اللام تابعةً لضمَّة الدال، كما تقول: مُدُّ وشُدُّ وشَمَّ وفِرِّ، فيتَّبع الثاني الأوَّل، فهذا أقيسُ عن إتباعك الأول للثاني))[1].

ولهذا فقد كانت قراءةُ (**الحَمْدُ لُلَّهِ**) أقيسَ من (**الحَمْدِ لِلَّهِ**) وأكثر في نظرِ ابن جني؛ لأنَّ الثاني يتبع الأوَّل، فضلاً عن قُوَّةِ الإعراب وضعف البناء[2]، وقُرِئَ ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾، [المزمّل: 2]، ((وقاس بعضُهم عليه فتح المسبوق بفتحة نحو "اصْنَعَ الخَيْرَ"))[3].

والحقُّ أنَّ هذا التحريكَ جاءَ للتخلُّص من تجاور ثلاثة صوامت تجاورًا مُباشرًا، الأمر الذي يعني تحقّق مقطع مزيد في الدرج وهي صورةٌ غيرُ مقبولة، وللتخلُّص من هذا المُشكل يعمد العربي إلى جلب مُصوِّتٍ قصير يتمُّ بوساطته شطر هذا المقطع إلى مقطعين: أحدهما قصيرٌ والآخر طويل، وقد يكون هذا المُصوِّت المُجتلب ضمّة أو كسرة أو فتحة، لكنَّه يُجانس المُصوِّت المُجاور له، أو ((من جرس الحركة الأصليَّة))[4]، كما يقول كانتينو.

وإنَّما قصد العربيُّ إلى هذا التماثل والتوافق لتسهيل النُطق، قال الدكتور إبراهيم أنيس: ((والغرض من هذا التأثُّر هو التقريب بين الصوتين المُتجاوزين ما أمكنَ تيسيرًا لعمليَّة النُطق واقتصادًا في الجهد العضلي))[5].

إذ إنَّ اللسانَ عند نُطق المُصوِّتات يكون في حالٍ يختلفُ فيه عن الآخر، ولمَّا كانت الكسرةُ صوتًا أماميًّا يرتفعُ في أثناء نُطقه الجزءَ الأماميَّ من اللسان،

---

(1) المحتسب: 1/ 37، ويُنظَر: الخصائص: 3/ 182 .

(2) يُنظَر: المحتسب: 1/ 37 .

(3) شرح الشافية للرضي: 2/ 242، ويُنظَر: الأصول: 2/ 179، وارتشاف الضرب: 3/ 340 .

(4) دروس في علم أصوات العربية: 188 .

(5) الأصوات اللغوية: 185 .

فإنَّه عند النُّطق بالضمَّة يرتفع الجزء الخلفي من اللسان لأنَّها صوتٌ خلفيٌّ، وهذا يُفسِّرُ قولَ سيبويه: أَنْ يكونَ العملُ من وجهٍ واحد.

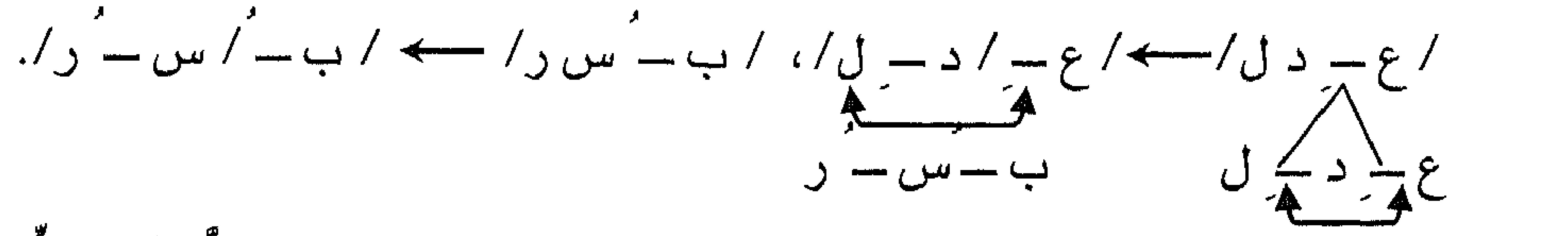
ويتجلَّى الإتباعُ أيضًا عندهم في الوقف، مع أنَّه ممَّا يُغتَفَرُ فيه اجتماعُ صامتين، إلاّ أنَّهم كرهوا اجتماعهما، فحرّكوا الأوَّل منها بحركة ما قبله، قال سيبويه: ((وقالوا: هذا عِدِلْ وفِسِلْ؛ فأتبعوها الكسرة الأولى، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول لأنه ليس من كلامهم فِعُل، فشبهوها بمُنْتُنٍ، أتبعوها الأول، وقالوا: في البُسُر، ولم يكسروا في الجر، لأنه ليس في الأسماء فُعِل، فأتبعوها الأول... وقالوا: رأيت العِكِمْ، فلم يفتحوا الكاف كما لم يفتحوا كاف البكر، وجعلوا الضمة إذ كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها، وهو قولك: رأيت الجُحُرْ. وإنما فعلوا ذلك في هذا لأنَّهم لما جعلوا ما قبل الساكن في الرفع والجر مثله بعده، صار في النصب كأنَّه بعد الساكن))[1].

وهذا يعني أنَّهم تركوا طريقة النقل في التحريك؛ لأنَّ ذلك سيُؤدِّي بهم إلى ذكر أبنية ليس في كلام العربي، فلجأوا إلى الإتباع تجنُّبًا لهذه الأبنية، وبذلك فهم حقَّقوا تخلُّصًا من اجتماع صامتين عند الوقف، وحركوا بمصوِّتاتٍ مُتشابهة، فتحققَّت لديهم أبنيةٌ هي من كلامهم.

أمَّا الصورةُ المقطعيَّة المُتحققة في مثل قولهم: هذا عِدِلْ وفي البُسُر فهي في الأصل:

/ ع ـِ د ل /، / ب ـُ س ر / وهذا مقطعٌ مزيدٌ تقبله العربيَّة؛ لأنَّه في حالة الوقف، إلاَّ أنَّ بعضًا من العرب كرهوا هذا المقطع على الرغم من جوازه، فشطروهُ إلى مقطعين، قصير وطويل مغلق مجتلبين قمَّةً مماثلةً للقمَّة السابقة، فكانت في الأوَّل كسرةً وفي الثاني ضمَّة، أي:

(1) الكتاب: 4/ 173- 174، ويُنظَر: التكملة: 173، وشرح المفصّل: 9/ 572، وشرح التصريح: 2/ 341.



وفي هذا – بلا شك- انسجام صوتي وتوافق بين الأصوات ممّا يُشكّل سهولة ويُسرًا في النُطق، بل ساهم من جهةٍ أخرى في إثراء مفردات العربيَّة عن طريق توليد عدد كبير من الصيغ المستعملة مع الصيغ الأصليَّة، نحو: مَهَل ومَهْل – في الهدوء والبُطء- وشَعَرْ وشَعْر، وأُذُن وأُذْن وغُصُن وغُصْن[1].

إنَّ هذا التنوُّعَ في التحريك لابُدَّ أَنْ يكونَ انعكاسًا لواقعٍ لهجيٍّ كلهجة تميم مثلاً، فاختار قومٌ الكسرَ واختار آخرون الضمَّ، وقد وقع اختيارُ قومٍ آخرين على الفتح، بيدَ أنَّ المُحدَثين يذهبون إلى أنَّ الإتباعَ الحركيَّ كانَ من خصائص القبائل البدويَّة، أمَّا لهجة الحجاز فقد كانت بعيدةً عن التوافق الحركي[2]، وهذا راجعٌ إلى طبيعة الأداء اللغوي، فالقبائل ذات الأداء البطيء تجنح إلى نُطق الأصوات نُطقًا مُتأنِّيًا فيسمح لها ذلك بانتقال اللسان من الضمِّ إلى الكسر أو الفتح من غير أنْ يشعر المُتكلّم بالثقل، أمَّا القبائل ذات الإيقاع السريع فتميل إلى الإتباع والمُجانسة، مُتجنِّبة الانتقال من موضعٍ إلى موضعٍ آخر.

نقل الحركة:

يبدو أنَّ بعضًا من العرب قد كرهوا اجتماع صامتين حتَّى ولو كانَ وقفًا، على الرغم من جواز اجتماعهما فيه، وقد صرَّح سيبويه بهذه الكراهيَّة قائلاً: ((وهذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيُحرّك لكراهيتهم التقاء الساكنين، وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ، ومن بَكِرْ))[3]، فهم نقلوا الحركة التي كانت له في الوصل فهي أولى من غيرها، وإنَّما حرَّكوا أوَّلَ

---

(1) يُنظَر: دروس في علم أصوات العربية: 188 .

(2) يُنظَر: علم اللغة العربية: 230، واللهجات في القراءات القرآنية: 145، لهجة تميم: 121 .

(3) الكتاب: 4/ 173 .

الساكنين لأنَّه هو المانع من الوصول إلى الثاني، ولكنَّهم يشترطون له جُملة من الشروط هي[1]:

1- أَنْ يكونَ ما قبل الآخر ساكنًا يقبل الحركة المنقولة؛ لأنَّ المُتحرِّك لا يقبل حركة أخرى، فلا يجوز النقل نحو: هذا جَعْفَرْ.

2- أنْ يكونَ ذلك الساكن لا يتعذَّر تحريكه، فلا يجوزُ في نحو: إنسانْ ويشدّ؛ لأنَّ ما قبل الآخر ألفٌ ومُدغَمٌ، وهو متعذِّر التحريك.

3- أنْ يكونَ ذلك الساكن لا يستثقل تحريكه، فإنَّ المُستثقل تحريكه كالواو والياء في نحو (يقولْ ويبيعْ) لا تنقل إليه الحركة؛ لأنَّهما ثقيلان في أنفسهما، فلو نقلت إليهما الحركة زاد ثقلُهما.

4- أنْ لا يكون المنقول منهُ إلاّ حرفًا صحيحًا، فلا يجوزُ النقلُ في نحو ظَبْيْ وغزْوْ.

5- أنْ لا يؤدّى النقل إلى بناء لا نظيرَ له في كلام العرب، فلا يجوزُ النقل في نحو (هذا عِلْمْ) ولا (مررتُ بقُفْلْ)؛ لأنَّ هذا سيؤدِّي إلى ذكر بناء (فِعُل) وهو ليس من كلام العرب، و(فُعِل)؛ لأنَّه لم يثبتْ في أوزان الأسماء.

بيد أنَّ هذا الشرط جائزٌ عند نقل الهمزة، إذ يجوز أنْ ننقلَ في نحو: هذا رِدْءْ فنقول: (رِدُءْ)، وإنْ أدّى النقل إلى صيغة (فِعُلْ)، لثقل الهمزة، وقد علّلَ ابنُ يعيش هذا بقوله: ((وذلك لأنَّ الهمزة خفية ـــ فهي أبعدُ الحروف وأخفاها، وسكون ما قبلها يزيدها خفاء، فدعاهم ذلك إلى تحريك ما قبلها أكثر من غيرها، لأنّ تحريك ما قبلها يبيِّنها لأنَّك ترفع لسانك بصوت ومع الساكن ترفعه

(1) يُنظَر: ارتشاف الضرب: 1/ 398، وأوضح المسالك: 3/ 290، وشرح التصريح: 2/ 340-341.

بغير صوت))[1]، وهذا توجيهٌ صوتيٌّ على درجةٍ كبيرةٍ من السداد والدقّة، إذ الهمزةُ بعيدةُ المخرج، صعبة النُطق؛ لأنَّ الوترين الصوتيّين ينطبقان انطباقًا تامًّا يحبسان خلفهما الهواء، ثمَّ ينفرجان فجأةً ليسمحا بمرور الهواء، ولهذا وصفها العرب بأنَّها ثقيلةٌ تجري مجرى التهوّع[2]، فكان لابُدَّ من الاستعانة بصوتٍ يتَّكأ عليه الناطق للتصويت بها، وهي إذا كانَ ما قبلها ساكنًا عند الوقف بالسكون، فإنَّ هذا يعني أنَّها تقع قاعدة النهاية الثانية في مقطع مزيد نحو/ ر ـ د ء/ مثلاً، ممَّا يزيدُ في خفائها وثقلها، ولمَّا كانت المُصوِّتات هي التي تسمحُ للسان بالانتقال إلى الصوامت، فصار من الضروري اجتلابُ مُصوِّتٍ قبلها يسمح بنُطقها وهذا هو معنى قول ابن يعيش: ((لأنَّ تحريكَ ما قبلها يبيّنها، لأنَّك ترفعُ لسانك بصوت ومع الساكن ترفعه بغير صوت)).

وجمهور النُحاة لا يجوزون النقلَ في المنصوب، قال سيبويه: ((ولم يقولوا: رأيت البَكَرْ، لأنَّه في موضع التنوين، وقد يلحق ما يُبيّن حركته، والمجرورُ والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم))[3]، وهذا مبنيٌّ على أنَّ اللامَ المعرفة عارضة، والأصل التنوين فالمعرّف في حكم المُنوّن، فالأصلُ في مثال سيبويه: رأيت بكرًا، في الوقف، فاستُغنِيَ بحركة الراء عن إلقاء الحركة على الساكن، فلمَّا دخلت الألف واللام فقامتا مقامَ التنوين فلم تغيّر الكاف في بكر، كما لم تُغيَّر في رأيت بكرًا، فقد جعلت الألف بدلاً من التنوين وأجروا الألف واللام مجرى الألف المُبدلة من التنوين، إذ كانت مُعاقبة للتنوين[4].

---

(1) شرح المفصّل: 9/ 73 .

(2) شرح الشافية للرضي: 3/ 31 .

(3) الكتاب: 4/ 173 .

(4) يُنظَر: شرح المفصّل: 9/ 72 .

ومنهم من جوَّز ذلك لكونه مثل المرفوع والمجرور، سواءٌ في وجوب إسكان اللام، والغرض من النقل الخروج من عُهدة الجمع بين الساكنين، ونسب ذلك إلى الكوفيِّين[1].

ولكنَّ أبا حيَّان نسبه إلى الكسائي والفراء والجرمي[2]، وقد أيَّده ابنُ يعيش بقوله: ((وهو قولٌ سديد))[3]، والحقُّ فيما قال؛ لأنَّ الغرضَ من النقل – كما مرَّ- هو كراهيَّة التقاء الساكنين وهو حاصلٌ في النصب، وما قاله البصريُّون يستقيم في حالة التنكير إلا على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المُنوَّن بالسكون.

والوقفُ بنقل الحركة قليلٌ، وذلك ((لتغيُّر بناء الكلمة في الظاهر بتحرُّك العين الساكن مرَّةً بالضمِّ ومرَّةً بالفتح ومرَّةً بالكسر، وإنْ كانت الحركات عارضة، وأيضًا لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقُّهُ أنْ يكونَ على الأخير إلى الوسط، وإنَّما سهَّل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضنن بالحركة الإعرابية الدّالة على المعنى))[4]، ولهذا لم يذكر الوقف بالنقل عن أحدٍ من القُرَّاء إلاّ ما نقل عن أبي عمرو أنَّه وقف على قوله تعالى: **(وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ)** [العصر: 3] بكسر الباء[5]. ونقل الصبَّان عن سلام أنَّه قرأ **(وَالعَصِرْ)** [العصر: 1] بكسر الصاد[6].

---

(1) يُنظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 432، وشرح المفصل: 9/ 72، وشرح التصريح: 2/ 341، وشرح الأشموني: 3/ 754 .

(2) يُنظَر: ارتشاف الضرب: 1/ 398 .

(3) شرح المفصّل: 9/ 72 .

(4) شرح الشافية للرضي: 2/ 321، ويُنظَر: المحتسب: 2/ 148- 149 .

(5) يُنظَر: مختصر ابن خالويه: 19، وارتشاف الضرب: 1/ 399، وأوضح المسالك: 3/ 289 .

(6) يُنظَر: حاشية الصبان: 4/ 210، ومن أسرار اللغة: 234 .

أمَّا حركة النقل، فالذي يظهرُ أنَّها الحركةُ التي في الحرف الأخير نُقِلت إلى الساكن قبله، ويرى أبو علي الفارسي أنَّها حركةٌ لالتقاء الساكنين، ولكنَّه ليس تحريكًا محضًا، ألا ترى أنَّها تدُلُّ على الحركة المحذوفة من الثاني، فهي حركةٌ تجمعُ بين التخلُّص من التقاء الساكنين والدلالة على حركة الإعراب[1].

وقال العكبري: لا يريدون بالحركة المنقولة أنَّ حركةَ الإعراب صُيِّرَت على ما قبل الحرف إذ الإعرابُ لا يكونُ قبل الطرف، إنَّما يُريدون أنَّها مثلها[2]، إلاّ أنَّ ابنَ جني يرى فيها رأيًا توفيقيًّا، فهي وإنْ لم تكُن في الآخر، إلاّ أنَّها لمّا جاورت الساكن بعدها صارت كأنَّها فيه لم تفارقه[3].

وقد خلط النحاة في كون هذه الحركة حركةَ إعرابٍ أم بناء، ففي الوقت الذي يُصرِّحونَ بأنَّ الغايةَ من النقل هي الضنُّ على الحركة الإعرابيَّة، نراهم يُمثِّلونَ بأمثلةٍ أخرى فيها الحركة المنقولة حركة بناء، كحركة الهاء في (لم أضرِبُه)، وفي (مِنُهْ) مثلاً، بل ينقل لنا الأشموني أنَّهم في ذلك على رأيين، الأوّل يرى أنَّه مُختصٌّ بحركة الإعراب، فلا يُقال، من قَبُلْ ولا مِن بَعُدْ، ولا مضى أَمِسْ؛ لأنَّ حرصهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء.

والرأي الثاني: يرى أنَّ الحرصَ على حركة البناء آكَدُ؛ لأنَّ حركة الإعراب لها ما يدُلُّ عليها وهو العامل[4].

---

(1) يُنظَر: ارتشاف الضرب: 1/ 399 .

(2) يُنظَر: ارتشاف الضرب: 1/ 399، والأشباه والنظائر: 1/ 177، وحاشية الصبان: 4/ 211 .

(3) يُنظَر: الخصائص: 3/ 223، والمحتسب: 2/ 148 149 .

(4) يُنظَر: شرح الأشموني: 3/ 754 .

والحقُّ أنَّه غيرُ مُختصٍّ بإعرابٍ أو بناء، بل يشمل الحركات الإعرابيَّة والحركات البنائيَّة، والأمثلة الكثيرة التي ذكروها لتدلُّ على ذلك، فقد وجَّه ابنُ جني قراءة: ﴿ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ ﴾[النساء: 100]، أنَّ القارئَ أراد: ثُمَّ يُدْرِكْهُ المَوْتُ، غير أنَّهُ نوى الوقف على الكلمة، فنقل الحركةَ من الهاء إلى الكاف، وجاء بأمثلةٍ أخرى[1]، وفي هذا نقل حركة بناء لا إعراب.

والمُتأمِّلُ للأمثلةِ التي ذكروها مقطعيًّا واجدٌ أنَّها جاريةٌ على الفرار من المقطع المزيد، الذي يظهرُ أنَّ قسمًا من العرب قد كرهوه حتَّى في الوقف، قال عنه الدكتور أحمد مختار عمر: ((وحتَّى في الوقف يبدو أنَّ اللغةَ تسمحُ مضطرَّةً بهذا المقطع))[2]، فعمدوا إلى شطره إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ هي التي كانت في الوصل، ففي مثالهم:

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثيرٌ عَجَبُهْ ... مِنْ عَنَزيٍّ سَبَّني لم أَضْرِبُهْ

حدث هذا السلوك اللغوي في الفعل المضارع المجزوم (أضْرِبُهْ)، والأصلُ (أضْرِبْهُ)، ولكنَّه في الوقف صار (أَضْرِبُهْ) وهذا يعني تشكيلَ مقطعٍ مزيدٍ في نهايته، شطره العربيُّ إلى مقطعين، قصير وطويل مغلق باجتلاب قمَّةٍ هي المُصوِّتُ الذي كانَ في الوصل، أي:

/ ء ـَ ض / ر ـِ ب هـ /

ر ـِ ب ـُ هـ ⟵ / ء ـَ ض / ر ـِ / ب ـُ هـ /.

ومثل هذا في قولهم: هذا بَكُرْ ومن بَكِرْ، فالمُصوِّت المُجتلب عند انشطار المقطع المزيد المُتحقق وقفًا كانَ ضمَّةً في الأوَّل وكسرةً في الثاني، وهما المُصوِّتان اللذان كانا في الوصل، أطلق العرب على هذا العمل الوقف بنقل الحركة.

---

(1) يُنظَر: المحتسب: 1/ 197 .

(2) دراسة الصوت اللغوي: 337 .

أمَّا إذا سكَّن ما قبل هاء الضمير، ووقف عليها بالسكون فقد سلك العرب في ذلك سلوكين: الأول: وهو الكثير: نقل الحركة، نحو: منُهْ وعنُهْ وضَرَبْتُهْ. والثاني: الكسر على أصل التحريك، قال سيبويه: ((وسمعنا بعض بني تميم من بني عديٍّ يقولون: قد ضَرَبْتِهْ وأخَذْتِهْ، كسروا حيث أرادوا أنْ يُحرِّكوا لبيان الذي بعدها))[1]، فهم أرادوا أنْ يُبيِّنوا الهاء؛ لأنَّها خفيَّةٌ، فاجتلبوا نوعين من المُصوِّتات الأوّل المُصوِّت الذي كانَ في الوصل وهؤلاء هم الأكثر، والثاني: الكسر؛ لأنَّه الأصلُ في التحريك، وهم في كلِّ هذا يتخلَّصون من مقطعٍ مزيدٍ مكروهٍ وقفًا، ففي ضَرَبْتِهْ مثلاً:

الأصل فيها: / ض ـَـ / ر ـَـ / ب ـَـ ت هـ / وقفًا،

فانشطر المقطع المزيد بطريقتين الأولى: بنقل الحركة التي في الوصل:

ب ـَـ   ت ـُـ هـ ← / ض ـَـ / ر ـَـ / ب ـَـ / ت ـُـ هـ /.

الثانية: باجتلاب الكسرة: ... / ب ـَـ ت هـ ← / ض ـَـ / ر ـَـ / ب ـَـ / ت ـِـ هـ /.

ب ـَـ   ت ـِـ هـ

وهذا يُظهِر لنا أنّ الذين يُحرِّكون كانوا يتمهَّلون في نُطقهم أواخر الكلمات ويتأنّون في إخراجها، وقد رجَّح المُحدَثون أنَّ الوقفَ بالنقل سمَّةٌ من سمات لهجة تميم[2]. إلاّ أنَّ الدكتور إبراهيم أنيس يرى أنّ الوقف بالنقل يُصاحبه ضغطٌ على المقطع الأخير من الكلمة لكي يتحقق النبر، فالذين يقفون بالنقل يضغطون في الوقت نفسه على الحرف الأخير من الكلمة، وعلى هذا فهم يقولون (هذا بَكُرّ) ((ولم يفطن النحاة لهذه الصفة وظنُّوها الوقف بالنقل فقط))[3]،

(1) الكتاب: 4/ 180، ويُنظَر: شرح المفصّل: 9/ 72، وشرح الشافية، للرضي: 2/ 247- 322 .

(2) يُنظَر: من أسرار اللغة: 234، واللهجات العربية في التراث: 2/ 409 .

(3) في اللهجات العربية: 149 .

واستدلَّ على ذلك بقراءة أبي عمرو (وتواصوا بالصَّبِرْ) قائلاً: ((وقد ذكرها النحاة مرَّةً في الوقف بالتضعيف ومرَّةً أخرى حين أشاروا إلى الوقف بالنقل، ممّا يدُلُّ على أنَّ الوقفَ بالنقل يستلزمُ أحيانًا التضعيف))[1].

ولكنَّه في مكانٍ آخر لم يقل عن القراءة هذه أنَّها بالتضعيف، فقال: ((وكذلك الوقف بالنقل ليس من الوقف القرآني، ولم يرد في القراءات إلاّ ما قيل من أنَّ أبا عمرو بن العلاء وهو من تميم كان يقرأ "وتواصَوا بالصَّبِرْ" بكسر الباء، وروى عن سلام أنَّه قرأ "والعَصِرْ" بكسر الصاد))[2].

ولم يذكر لنا النُّحاة الذين ذكروا القراءةَ في الوقف بالتضعيف؛ لأنّي لم أجد من النحاة من أشار إلى التضعيف فيها — في حدود ما اطّلعتُ- هذا فضلاً عن أنَّنا لم نجد في كتب القراءات من أشار إلى التضعيف فيها، ولو سلَّمنا أنَّه قد وُجِدَ ذكر القراءة في الوقف بالتضعيف فإنَّ هذا لا يعني أنَّهم قرأوها بالتضعيف؛ لأنَّهم لم ينصُّوا على ذلك، ولو قُرِئت بالتضعيف لذكروها؛ لأنَّ القراءةَ مبنيَّةٌ على الدقَّة في الرواية والضبط والإتقان، فليس من المعقول أنَّهم أغفلوها، بل لا يمكن أنْ يكونَ ورودُها عرَضًا في الوقف بالتضعيف مُسوِّغًا للحُكمِ بأنَّهم قد قرأوا بالنقل والتضعيف معًا، كيف يكون ذلك وهذا النوع من الوقف قليلٌ مثل الوقف بالنقل؟.

ولكن يبدو أنَّ الذي قاده إلى هذا الحُكم أنَّه لمَّا وضعَ قواعده النبريَّة رأى أنَّ النبرَ يقعُ على المقطع المزيد، ولمَّا كان في نقل الحركة تحويلٌ للمقطع المزيد إلى مقطعين، ومن ثمَّ انتقال للنبر، أراد أنْ يُبقي المقطعَ محافظًا على نبره فجعله مُشدَّدًا.

مظاهر التحريك عندهم:

تتجلَّى مظاهرُ التحريك عند العرب في مواضع كثيرة وأمثلة مُتعدِّدة، وهذا استعراضٌ لها:

---

(1) في اللهجات العربية: 149 .

(2) من أسرار اللغة: 234 .

1- في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 2] قرأ الحسن وعمرو بن عبيد وعاصم والرُؤاسي (المْ أللّهُ) بقطع الألف وسكون الميم[1]، وقُرِئَ بفتح الميم، وأكثرُ النحويِّينَ على أنَّها حركةُ التقاء الساكنين، قال سيبويه: ((والفتحُ في حرفين: أحدهما قوله عزَّ وجل "المَ . اللّهُ" لما كان من كلامهم أنْ يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفرَّقوا بينه وبين ما ليس بهجاء))[2]، وقد منع سيبويه الكسرَ فيه قائلاً: ((فأمَّا "الم" فلا يكسر، لأنَّهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره))[3]، ولكن الأخفش أجاز فيها الكسر، ولم يقرأ به[4].

وعلّلَ منع الكسرة لكراهة جمع كسرة وياء وكسرة، ولأنَّ في الكسرِ إذهابًا للتفخيم في اسم الله تعالى[5]، وذهب الكسائي والفرّاء إلى أنَّ ألف الوصل قد حُذِفَت فصارت فتحتُها في الميم[6]، وقد ضعَّفه الرضيُّ قائلاً: ((وهو ضعيف، ولو جاز هذا لجازَ "لم يكنَ الّذين" وعن الّذينَ بفتح النون))[7]. ومنهم من يذهب إلى أنَّها فُتِحَتْ لسكونها وسكون الياء قبلها، على نيَّةٍ وصلها بما بعدها، لا على نيَّة الوقف عليها[8]، وقد ردَّ ذلك أبو البركات الأنباري، مُحتجًّا بأنَّه كان يلزمُ أنْ تكونَ مُحرَّكةً في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: 1، 2] فلمَّا كانت

---

(1) يُنظَر: إعراب القرآن: 1/ 307، وارتشاف الضرب: 1/ 343 .

(2) الكتاب: 4/ 153 .

(3) الكتاب: 4/ 154 .

(4) يُنظَر: المساعد: 3/ 339، وارتشاف الضرب: 1/ 343 .

(5) يُنظَر: شرح الشافية للجاربردي: 1/ 152 .

(6) يُنظَر: معاني القرآن للفراء: 1/ 9، وإعراب القرآن: 1/ 307 .

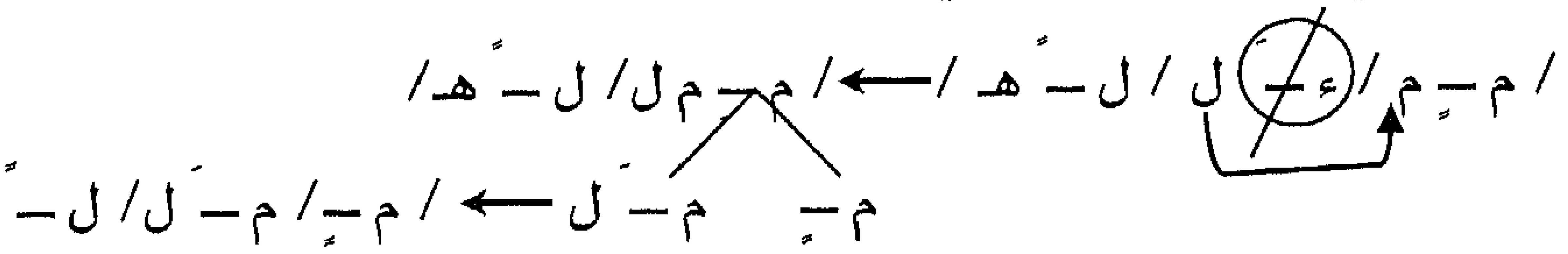
(7) شرح الشافية: 2/ 237 .

(8) يُنظَر: الكشف: 1/ 65 .

ساكنةَ الميم، دلَّ ذلك على أنَّها حُرِّكَت هاهنا لسكونها وسكون اللام بعدها ولا لسكونها وسكون الياء قبلها[1].

وهم ينطلقون من فكرة سكون أصوات المدِّ التي أوضحنا خطلها، وعلى هذا فلا ساكنين هنا، بل إنَّ المُتحقِّقَ مقطعٌ مديدٌ مكروهٌ وصلاً، ولكنَّ العربيَّ احتمله؛ لأنَّه جارٍ مجرى الوقف، وقد توضَّحَ ذلك في مناسبةٍ خلت[2].

أمَّا قراءةُ الوصل، فإنَّ همزة الوصل قد سقطت مع مصوِّتها، فتشكَّل مقطعٌ متمادٍ لا يُسَوَّغُ في الدرج، فقسَّمه العربيُّ إلى مقطعين طويلين: مفتوحٍ ومُغلقٍ باجتلابِ قمَّةٍ هي مصوِّتُ الفتحة، أي:



هـ/.وفي هذا حجة على من أنكر وجود المقطع المتماد من بين مقاطع العربية.

2- تحريك نون (مِنْ) عند لقائها ساكنًا:

تُحرَّكُ بالفتح إذا لقيت لام التعريف، وإنْ كانَ الأصلُ أنْ تكسر على القياس، وعلَّلوا ذلك ((لكثرتها معها، إذ كانت الألف واللام كثيرة في الكلام))[3]، قال سيبويه: ((ونظير ذلك قولهم: مِنَ الله ومِنَ الرسول ومِنَ المؤمنين، لمَّا كثرت في كلامهم ولم تكن فعلاً، وكان الفتحُ أخفَّ عليهم فتحوا))[4]، وقد أوضحَ ذلك السيرافي بقوله: ((إنَّما فتح مِنَ الله وخرج عن قياس نظيره، لأنَّه كثُرَ في كلامهم، والميم مكسورة، فكرهوا توالي الكسرتين مع الكثرة، فعدلوا إلى أخفِّ الحركات وكسروا ما لم يكثر ممَّا هو على صورته

(1) يُنظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 441 .

(2) يُنظَر: في لفصل الثاني: سرد والألفاظ وتعدادها .

(3) الأصول: 2/ 390 .

(4) الكتاب: 4/ 153- 154 .

كقولك: إنِ اللّه مكَّنني فعلت، وكقولك زنِ الدرهم وعدِ الرجل، وصلِ ابنك وما أشبه ذلك))[1]، فهم قد آثروا الفتحَ هروبًا من توالي الكسرتين، ولاسيَّما أنَّ هذا قد استعملَ كثيرًا، ولهذا إذا وليَ النون ساكنٌ آخر غير لام التعريف فالمشهور كسرُ النون على القياس نحو: مِنِ ابنِك ولم يُبالوا بالكسرتين لقلَّة الاستعمال، ولكن هذا لم يمنع العرب من الكسر، قال سيبويه: ((وزعموا أنَّ ناسًا من العرب يقولون: مِنِ اللّهِ، فيكسرونه ويجرّونه على القياس... وقد اختلفت العرب في مِنْ إذا كانَ بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قومٌ على القياس، وهي أكثرُ في كلامهم، وهي الجيِّدة، ولم يكسروا في ألف اللام لأنّها مع ألف اللام أكثر، لأنَّ الألف واللام كثيرة في الكلام في كلِّ اسمٍ ففتحوا استخفافًا، فصار مِنِ اللّه الشاذ وكذلك قولك: مِنِ ابنِك ومِنِ امرئ. وقد فتح قومٌ فصحاء فقالوا: منَ ابنك، فأجروها مجرى منَ المسلمين))[2].

وعلى هذه اللغة جاءت قراءةُ قوله تعالى: **(بَرَاءَةٌ مِنِ اللّهِ)** [التوبة: 1] ونُسِبَت لأهل نجران، قال ابنُ جني: ((حكاها سيبويه وهي أولى في القياس، فكسروها لالتقاء الساكنين، غير أنّه كثر استعمال "مِنْ" مع لام المعرفة فهربوا من توالي كسرتين إلى الفتح، وإذا كانوا قد قالوا "**قُمَ اللَّيْلَ**"[3] و"**قُلَ الحَقُّ**"[4] ففتحوا ولم تلتق كسرتان، فالفتحُ في "**مِنَ اللّه**" لتوالي الكسرتين أولى))[5].

ويزدادُ الأمرُ وضوحًا عندما نوازنُ هذا التحريك بتحريك نون (عَنْ)، فهم يكسرون النون إذ لا تجتمع كسرتان كما في (مِنْ)، وهي – وإنْ كثُرَتْ مع اللام- لم تكثُر كثرة (من)[6].

---

(1) الكتاب: 4/ 154 (الهامش) .

(2) الكتاب: 4/ 154- 155 .

(3) المزمّل: 2 .

(4) الكهف: 29 .

(5) المحتسب: 1/ 283، ويُنظَر: إعراب القرآن: 2/ 3 .

(6) يُنظَر: الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 364- 365 .

وقد تُضَمُّ النون، فقد حكى الأخفش (عنُ الرجل) بالضمِّ، وهو قليل، جعلها على مثال (قُلُ انْظُروا) فأتبعت حركة النون الضمّ لضمِّ الجيم، ولم يعتَدّ بالراء المُدغمة، وقد جعلها الرضيُّ ضعيفة ((لعدم جواز الضمِّ في "إنِ الحُكْمُ" مع أنَّ الضمَّةَ بعد الساكن الثاني بلا فاصل، فكيف هذا؟))[1].

والمُتأمِّلُ للمقطع المُتحقِّقِ من التقاء النون مع اللام يجدهُ مقطعًا مزيدًا وهو ما لا تقبله العربيَّةُ درجًا، وعلى هذا يمكن توجيه تحريكهم بأنَّه خلاصٌ من هذا المقطع، لذا فإنَّ العربيَّ غالبًا يختارُ مصوِّت الفتحة مع اللام لشيوع اللام كثيرًا في كلام العرب؛ لأنَّها في التعريف نظيرُ التنكير، وهذا يتناسبُ مع خفَّة الفتحة في النُطق، فآثرها الكثيرون، ولكنَّ قليلاً من العرب وقع اختيارهم على الكسرة جريًا على القياس في أصل التحريك، وإليك الأمرَ صوتيًّا:

مِنَ اللّه: / م ـــِ ن + ءـــَ ل / ل ـــً هـ /.

← / م ـــِ / ن ـــَ ل / ل ـــً هـ /.

م ـــِ ن ل

م ـــِ   ن ـــَ ل

هذا قول الأكثرين، أمَّا القِلَّة: مِنِ اللّه:

/ م ـــِ ن + ءـــِ ل / ل ـــً هـ /.

← / م ـــِ / ن ـــِ ل / ل ـــً هـ /.

م ـــِ ن ل

م ـــِ   ن ـــِ ل

مِنِ ابنِك: / م ـــِ ن + ءـــِ ب / ن ـــِ ك / ← / م ـــِ ن ب / ن ـــِ ك /

← / م ـــِ / ن ـــِ ب / ن ـــِ ك / على الكثير الغالب م ـــِ ن ـــِ ب

(1) شرح الشافية: 1/ 247 .

مِنَ ابنك: / م ـَـ ن + ءِ ب / ن ـِـ ك / ⟵ / م ـِـ ن ب / ن ـِـ ك/
⟵ / م ـِـ / ن ـَـ ب / ن ـِـ ك/ على القليل النادر م ـِـ نَ ـَـ ب

3- تحريك ميم الجمع:

إذا لاقت ساكنًا فصّلوا فيها: فإن جاءت بعد هاء مكسورة، فالأشهرُ في الميم الكسر، كقراءة أبي عمرو[1]: ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: 61، آل عمران: 112]، و﴿بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾ [البقرة: 166] وذلك لإتباع الهاء وإجراء الميم مجرى ما حرّك للساكنين، ويجوزُ فيها على خلاف المشهور الضم، وقد قُرِئَ به (بهم الأسباب) بضمِّ الميم[2].

أمَّا إذا كانت الميم بعد ضمَّةٍ سواءٌ كانت على الهاء كما في قوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنفال: 74] أو على غيرها نحو ﴿أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ﴾[فاطر: 15]، فالمشهورُ فيها ضمُّ الميم، تحريكًا لها بحركتها الأصليَّة، وإتباعًا لما قبلها، قال سيبويه: ((فلمَّا اضطرُّوا إلى التحريك جاءوا بالحركة التي في أصل الكلام، وكانت أولى من غيرها حيث اضطررت إلى التحريك))[3]، وقال أيضًا: ((وحذف قومٌ استخفافًا فلمَّا اضطرُّوا إلى التحريك جاءوا بالأصل، وذلك نحو: كُنْتُمُ اليومَ وفعلتُمُ الخيرَ وعَلَيْهُمُ المال))[4].

وجاء في بعض اللغات كسرُها على الأصل في التحريك[5].

---

(1) يُنظَر: التيسير: 19، النشر: 1/ 274 .

(2) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 2/ 241، وعمدة الصرف: 258 .

(3) الكتاب: 4/ 193- 194 .

(4) الكتاب: 4/ 194 .

(5) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 2/ 241، وارتشاف الضرب: 1/ 468- 470 .

ومثل سابقه تحقق مقطع مزيد من الدرج عولجَ بالانقسام باجتلاب قمَّة، فإنْ كانت القمَّة السابقة كسرةً بعد هاء اختاروا الكسرةَ إتباعًا لكسر ما قبلها، وقليلٌ منهم اختارَ الضمَّة إرجاعًا للأصل المحذوف أي: بهمِ الأسبابُ:

/ ب ـِ / هـ ـُ م + ء ـَ ل / ء ـَ س / ب ـَ ب / ← / ب ـِ /

هـ ـِ م ل / ء ـَ س / ب ـَ ب /

هـ ـِ م ـِ ل ← / ب ـِ / هـ ـِ / م ـِ ل /...

على الكثير، أما القليل: بهمِ الأسباب/ ب ـِ /هـ ـِ م + ء ـَ ل / ء ـَ س/ ب ـَ ب/ هـ ـِ م ل ← / ب ـِ /

هـ ـِ / م ـُ ل/ ء ـَ س/ ب ـَ ب/. هـ ـِ م ـُ ل

فإنْ كانت القمَّةُ السابقة ضمَّة، وقع اختيار أكثر العرب على الضمَّة قمَّةً للمقطع إتباعًا ومُجانسةً للقمَّة السابقة، واختار قليلٌ منهم الكسرة، أي:

أنتُمُ الفقراء: / ء ـَ ن / ت ـُ م ل/ ف ـُ / ق ـَ / ر ـَ ء/.

ت ـُ م ـُ ل ← / ء ـَ ن/ ت ـُ / م ـُ ل/ ف ـُ / ق ـَ / ر ـَ ء/.

أنتُمِ الفقراء: / ء ـَ ن / ت ـُ م ل/ ف ـُ / ق ـَ / ر ـَ ء/.

ت ـُ م ـِ ل ← / ء ـَ ن/ ت ـُ / م ـِ ل/ ف ـُ / ق ـَ / ر ـَ ء/.

4- تحريك الواو والياء:

إذا كانَ ما قبلهما مفتوحًا ولاقيًا ساكنًا بعدهما حكموا بالتحريك لا الحذف، وآثروا التحريك للسببين الآتيين:

الأوَّل: أمن اللبس، والثاني خفَّتهما، أوضحهما ابنُ يعيش بقوله: ((إنَّما لم يحذفوهما إنْ كانا حرفَيْ عِلَّة، لأنَّهم لو أسقطوهما لاجتماع الساكنين لأوقعَ حذفهما لبسًا، لأنَّك إذا قلت اخشوا زيدًا ثمَّ قلت اخشوا القوم فلو أسقطت الواو

للساكن بعدها لبقيت الشين مفتوحة وحدها، فكان يلتبس خطاب الجمع بالواحد، وكذلك تقول للواحدة المؤنّثة اخشَي زيدًا، ثمّ تقول: اخشَي القوم، فلو أخذت تحذف الياء للساكن بعدها التبس خطابُ المؤنّث بالمُذكّر، وليس الأمرُ كما في الواو المضموم ما قبلها والياء إذا انكسر ما قبلها كذلك، فإنّه لا يقع بحذفهما لبس، مع أنّ الثقل الكائن بالحركة في الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها أبلغ، فانضافَ إلى اللبس الخِفّة، فلذلك حُرِّكت ولم تُحذف))[1].

وقد تعدّدتْ مذاهب النُحاة في التحريك، فذهبَ قومٌ منهم إلى أَنْ ننظُرَ إلى الواو المفتوح ما قبلها، فإنْ كانت اسمًا ولقيها ساكنٌ بعدها فإنّها تُحرَّك بالضمِّ نحو ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 237]، واخشَوُا الله، ورَمَوُا ابنَك، وإنْ كانت حرفًا من الكلمة نفسها فإنّه يُحرَّكُ بالكسر نحو ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: 42] فرقًا بينهما، وقد نسبَ سيبويه هذا القول إلى الخليل[2]، وذهب آخرون إلى أنّهم اختاروا الضمَّ فيما كان اسمًا؛ لأنّه قد سقط من قبل الواو حرف مضموم، إذ الأصل في (ولا تَنْسَوا) ولا تَنْسَيُوا وفي اخْشَوا اخْشَيُوا، وفي رَمَوا رمَيُوا، ولما تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، ثمّ حُذِفَت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها، فلما احتيجَ إلى تحريك الواو حرَّكوها بالحركة المحذوفة، وكانت أولى من اجتلاب حركة غريبة، أمَّا إذا كانت الواو من الكلمة نفسها مُتحرِّك بالكسر على الأصل، إذا لم تكن ثمّة حركة محذوفة يحرّك بها، وقد كسر قومٌ الواو إذا كانت اسمًا، فقالوا: (ولا تنسَوِا الفَضْلَ)[3]، حملاً لها على الحرف الأصلي، وضمَّ قومٌ الحرف، فقالوا (لَوُ اسْتَطَعْنا)[4] [التوبة: 42] تشبيهًا

---

(1) شرح المفصّل: 9/ 124- 125 .

(2) يُنظَر: الكتاب: 4/ 155 .

(3) يُنظَر: المحتسب: 1/ 292 .

(4) يُنظَر: البحر المحيط: 5/ 46 .

بالاسم، وهي قليلة[1]، وقد قرأ يحيى بن يعمر[2]: ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ ﴾[المؤمنون: 71].

وقد قُرِئَ: ﴿ٱشْتَرَوُا ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [البقرة: 16] على ثلاثة أوجه: بالضمِّ فرقًا لها من واو (لو) والكسر على أصل التحريك، والفتح للخفّة[3]، وقد خصَّ أبو حيَّان الفتحَ مع اللام فيما حكاه الأخفش[4].

والياء المفتوح ما قبلها إذا كانت اسمًا تحرّك بالكسر، كأنّهم جعلوا حركتها منها كما جعلوا حركةَ الواو منها، وعلى القول الآخر حرَّكوها بحركة الحرف المحذوف قبلها، إذ الأصلُ في اخْشَي اخْشَيي كما في الواو، قال سيبويه: ((أما الياء التي هي علامة الإضمار وقبلها حرفٌ مفتوح، فهي مكسورةٌ في ألف الوصل. وذلك: أخشى الرجل، للمرأة، لأنهم لما جعلوا حركة الواو من الواو جعلوا حركة الياء من الياء، فصارت تجرى ههنا كما تجرى الواو ثَمَّ. وإن أجريتها مجرى " ولا تنسوا الفضل بينكم " كسرت، فهي على كل حال مكسورة))[5].

أمَّا الواو في جمع المذكَّر السالم فمُشبَّهةٌ بالواو في (اخْشَوا)؛ لأنَّها زائدةٌ مثلها تفيد الجمع، فتثبت ولم تُحذف لئلاّ يلتبس الجمع بالواحد ((ألا تراك لو أخذتَ تحذف الواو لالتقاء الساكنين لالتبس بالواحد في مصطفى الله، وحرك بالضمِّ كما حرّك في رَمَوُا القوم))[6].

---

(1) يُنظَر: الكتاب: 4/ 155، والتكملة: 180- 181، والمنصف: 1/ 213،والمساعد: 3/ 343.

(2) يُنظَر: المحتسب: 2/ 97- 98 .

(3) يُنظَر: المحتسب: 1/ 292، 2/ 97، والمنصف: 1/ 213، وإعراب القرآن: 1/ 141- 142 .

(4) يُنظَر: ارتشاف الضرب: 1/ 344 .

(5) الكتاب: 4/ 155 .

(6) شرح المفصّل: 9/ 125 .

وكذلك الياء في الجمع، مثلها مثل الياء في اخْشَي، فنقول (من مصطفَي الله)[1]، وذهب الرضيُّ إلى أنَّ اختيار الضمِّ في واو الجمع المفتوح ما قبلها ((لتماثل حركاتُ ما قبل النون في جمع المُذكّر في جميع الأبواب، نحو: اضرِبُنَّ واغْزُنَّ وارْمُنَّ واخْشَوُنَّ، وكذا واو الجمع في الاسم نحو: "مصطفوُ الله" ليُجانس نحو "ضاربو القوم"))[2].

ونحنُ لو نظرنا إلى ما قالوهُ في ضوء ما قرَّره الدرس الصوتي الحديث لوجدنا أُمورًا لا تتماشى مع هذه المُقرَّرات، أوَّلها أنَّ واو الضمير في **(ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ)** لم تبق كما كانت عليه، بل تحوَّلت من مُصوِّتٍ طويل يقعُ قمَّةً في المقطع إلى صوتٍ احتكاكي قيمته قيمة صامت، إذ يقع قاعدةً في المقطع، فهذه غيرُ تلك، ولكنَّ العرب ساووا بينهما، بسبب الرسم الموحِّد للصوتين، والأمر نفسه مع الواو في (مصطفون) فهي ليست كالواو في (مسلمون) مثلاً، وكذلك الياء في (اخْشَي) ليست هي كياء الضمير في نحو (اكتبي) بل هي نصف مصوِّتٍ احتكاكي، والأمرُ عينه مع الياء في (مصطفي القوم) فهي ليست كالياء في (مسلمي أمَّتنا).

الأمرُ الآخر أنَّنا لا نقول بالحذف فيما قبل الواو في (اخشوا) والياء في (اخشي) بل الأمر يعودُ إلى تشكيل مقطعٍ مديدٍ في الدرج فقُصِّرَ المُصوِّتُ الطويل، ليتحوَّل المقطع إلى طويل مُغلق، وتتلاحق أحداث صوتيَّة تؤدِّي إلى حدوث مقطعٍ مزيدٍ غير سائغ فينشطر إلى مقطعين باجتلاب قمَّة، وإليك الأمرُ موضّحًا صوتيًّا:

ولا تنسوا الفضل: الأصل فيها (لا تنسَيوا):

/ ل ــَ / ت ــَ ن/ س ــَ /(ي ــُ)/ + ــُــُ /

ـَ ـَ

---

(1) يُنظَر: الكتاب: 4/ 155، والتكملة: 181 .

(2) شرح الشافية: 2/ 243 .

سقط المزدوج الصاعد ومدّ الصوت بالمصوِّت القصير قبله، فأصبح: ل ـــً / ت ـــَ ن/ س ـــً + ـــُـُ/ وعندما اتَّصل بواو الجماعة وهي مصوِّت طويل التقت قمَّتان، وهذا محال، وللتخلّص من هذا انشطر واو الجماعة إلى مكوِّنيه، ثمَّ حذف المكوِّن الأوَّل لملاقاته قمَّةً قبله، أي:

/ ل ـــً / ن ـــَ ن / س ـــً + ـــُـُ / ⟵ / ل ـــً / ت ـــَ ن / س ـــً و/، وهذا

ـــُ و

أدَّى إلى تشكُّل مقطعٍ مديدٍ في الدرج فقصّرت قمَّته ليتحوَّل إلى طويل مغلق:

/ ل ـــً / ت ـــَ ن / س ـــــَ و/ فلا يوجد حذف هنا إذن، كما أنَّ الواو صارت احتكاكيَّة. ولكنَّه في **(ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ)** يتشكَّل مقطعٌ مزيد بعد سقوط همزة الوصل مع مصوِّتها، فينقسمُ المقطعُ المزيد إلى مقطعين باجتلاب قمَّة، أي:

/ ل ـــً / ت ـــَ ن / س ـــَ و / + ء ـــِ ل/ ف ـــَ ض / ل ـــَ /

س َو ل

س َ و ُ ل

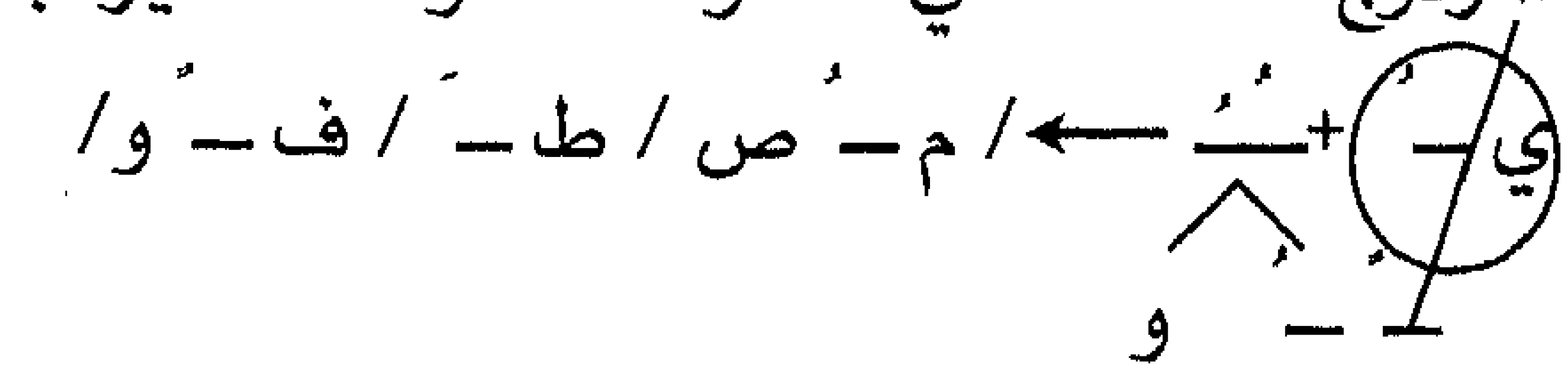
/ ل ـــَ/ ت ـــَ ن/ س ـــَ/ و ـــُ ل/ ف ـــــَ ض/ ل ـــــَ/. والمُلاحظُ هنا أنَّ القمَّةَ المُجتلبة كانت ضمَّةً وهو اختيار أكثر العرب، ولكنَّ قليلاً منهم اختار مصوِّت الكسرة.

وفي (لو استقاموا) تحقق مقطعٌ مزيد، فانقسم إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ هي الكسرة وعلى هذا أكثر كلام العرب، أي: / ل ـــَ و س / ت ـــَ / ق ـــً / م

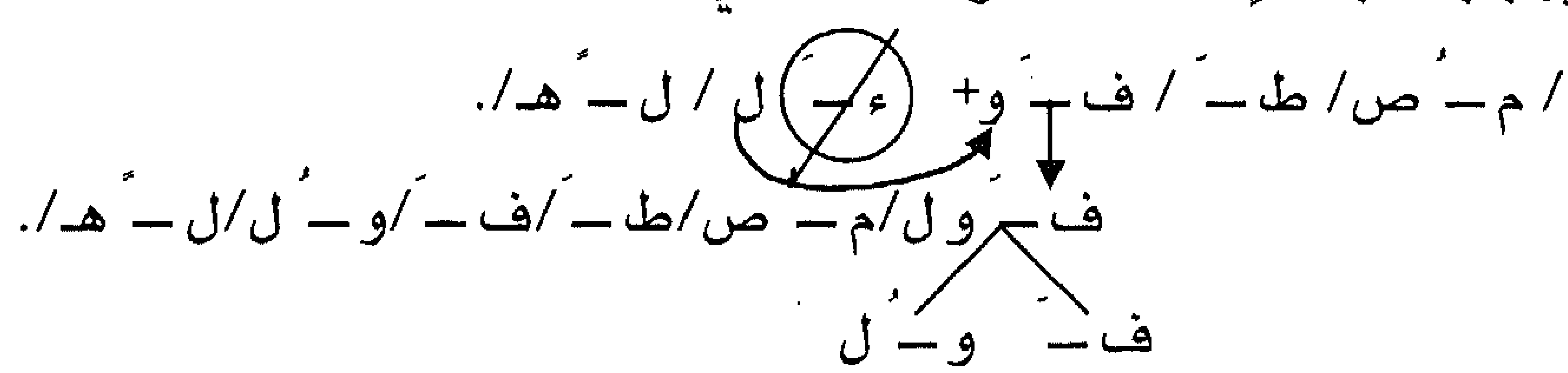
ل َ و ِ س ⟵ ل ـــَ / و ـــِ س

/ ت ـــَ / ق ـــً / م ـــُـُ /. في حين اختار قليلٌ منهم مصوِّت الضمَّة.

أمَّا (مصطفو اللّه)، فالأصلُ فيها (مصطفيُ) دخل عليها واو الجمع فسقط المزدوج الصاعد / ي ـُ / ومُدَّ الصوت القصير قبله: / م ـُ ص / ط ـَ / ف ـَ /



إذ انشطرت الواو لالتقائها بقمَّة، وحذف مكوِّنها الأوَّل، ثمَّ تشكَّل مقطعٌ مزيد يتوجّب تحويله إلى طويل مغلق ليكون / م ـــُ ص / ط ـــَ / ف ـــَ و /. ولكنه لاقة اللام في (مصطفو اللّه) فتشكَّل مقطعٌ مزيدٌ درجًا، انقسم إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ كانت مصوِّت الضمَّة أي:



والعمل في (مصطفى اللّه) يشبهه سوى اختيار الكسرة قمَّة مجتلبة عند انقسام المقطع المزيد، وكذلك الأمر في الياء في (اخشيِ الرجل)، ولا أرى ما يوجبُ تكرار التفصيل؛ لأنَّ العمل متشابهٌ فيهما.

5- تحريك نون التثنية ونون الجمع:

ذهب جمهور النُحاة إلى أنَّ تحريكَ النون في التثنية والجمع بسبب التقاء الساكنين، قال المُبرِّد: ((وإنَّما حُرِّكت نون الجمع ونون التثنية لالتقاء الساكنين، فحُرِّكت نون الجمع بالفتح لأنَّ الكسرَ والضمَّ لا يصلحان فيها، وذلك لأنَّها قد تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات أو الضمَّات مع الياء والواو، ففتحت، وكُسِرت نون الاثنين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجبُ فيهما))[1]، وقال ابنُ جني عن نون التثنية:

---

(1) المقتضب: 1/ 6 .

((وكُسِرَت لِسكونها وسكون الألف قبلها))[1]، وقال عن نون الجمع: ((وفُتِحَت النون لسكونها وسكون الواو قبلها))[2]، وقال ابنُ يعيش: ((وهذه النون مكسورة في التثنية على أصل التقاء الساكنين ومفتوحة في الجمع للفرق بينهما))[3].

وقد حمل تحريك نون الأفعال الخمسة على التثنية والجمع وقال الزجاجي: ((إنَّ النونَ في هذه الأفعال مُضارعة للسكون، كما ذكرنا، لأنَّها ليست بحرف إعراب، فلمَّا سكنت وقبلها ساكن تحرَّكت لالتقاء الساكنين))[4]، وقال أبو حيَّان: ((وإنَّما حُرِّكت لالتقاء الساكنين، وكانت بعد الواو والياء فتحةٌ تشبيهًا بنون الجمع وكسرت مع الألف تشبيهًا بنون التثنية))[5].

ولا شكَّ في أنَّهم ينطلقون من فكرة سكون أصوات المدِّ التي لا تقبلها الدراسة الصوتيَّة الحديثة التي قرَّرت أنَّ أصوات المدِّ حركاتٌ طويلة، وعلى هذا فلا يوجدُ ساكنان هنا، ولمَّا كان تصوُّرُهم أنَّ النونَ ساكنةٌ انطلاقًا من فكرة (حقّ المبني أنْ يُسكّن) فالذي حدث في درج الكلام تكوُّنُ مقطعٍ مديدٍ لا تقبله العربيَّة، ممَّا أدَّى إلى تحريك النون، أو بعبارة أخرى أنَّها قد قسَّمت هذا المقطع إلى مقطعين: طويل مفتوح وقصير، باجتلاب قمَّةٍ كانت كسرةً مع التثنية وفتحة مع الجمع، وكأنَّها تسلك سلوكًا آخر غير ما عُرِفَ عنها في تقصير قمَّة المقطع المديد، ففي كلمة زيد مثلاً عند التثنية:

زيد + ان ← زيدانِ / ز ـَ ي د/ + ـً ن/ ← / ز ـَ ي / د ـً ن/
← / ز ـَ ي / د ـً / ن ـِ /.   د ـً ن ـِ

(1) اللمع: 69 .

(2) اللمع: 71 .

(3) شرح الملوكي: 175، وينظر أيضًا: أسرار العربية: 56، وشرح التصريح: 1/ 69 .

(4) الإيضاح في علل النحو: 74 .

(5) حاشية ياسين العليمي: 1/ 86، وينظر أيضًا: شرح المفصل: 7/ 8، وشرح الملوكي: 176 .

وعند الجمع: زيد + ونَ = زيدون: / / ز ـَ ي د + ـُـُ ن/ ⟵ / ز ـَ ي/ د ـُـُ ن / ⟵ ز ـَ ي / د ـُـُ / ن ـَ /.
د ـُـُ ن ـَ

والأمرُ مُشابهٌ في يضربانِ ويضربونَ وتضربينَ.

والـذي يترجَّـحُ عنـدي أنَّ هـذه النـون قـد وضـعت أصـلاً مُتحرِّكـةً؛ لأنَّ ((الحركة مظهرٌ من مظاهر الاستمرار في الأداء))[1]، وما قالوهُ ما هو إلاّ تصورٌ مفترضٌ ناجمٌ عن فكرة سكون المبنى، أمَّا اختيار الحركة فقد فسَّره الدكتور فليش بحدوث المُخالفة وبإبدال الفتحة القصيرة كُسِرَت عند مجاورتها مباشرةً لفتحةٍ طويلة، ((والهدفُ من ذلك بداهة تجنُّب النُطق بمُصوِّتات مُتَّحدة الطابع متواصلة))[2]، وهذا يعني أنَّ نونَ المُثنَّى كانت مُحرَّكةً أصلاً بالفتح شأنها شأن حركة نون الجمع، ولكن عدل إلى الكسر من باب التخالف، سواءٌ كانَ ذلك في الأسماء أو الأفعال.

وبالتخالف هذا فسَّر المُحدثون قصر إعراب جمع المؤنَّث السالم على صورتي الرفع والجسر، فيُقال: فاعلاتٌ وفاعلاتٍ دون أنْ يقال (فاعلاتًا) نصبًا[3].

وقد استدلَّ الدكتور رمضان عبد التواب على أنَّ أصل حركة النون الفتح بأنَّها لا تزال مفتوحة في نظيرتها في جمع المُذكَّر بدليل بعض الأمثلة التي بقيت على الأصل القديم وهي ما يُسمِّيه بالركام اللغوي مثل (شتَّان)[4].

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 271 .

(2) العربية الفصحى: 48 .

(3) يُنظَر: التطور النحوي: 111، والعربية الفصحى: 48، وفقه اللغات السامية: 77- 81 .

(4) يُنظَر: التطور اللغوي: 42 .

ويُقوِّي أصالة الفتح فيها أنَّها وردت في التثنية مفتوحةً عن بعض العرب، وصفها ابنُ مالك بقوله: ((وفتحُها لغة))[1]، وربَّما كانَ هذا أثرًا قديمًا من حقبتها الأولى، ثمَّ تحوَّلت إلى كسرة فيما بعد، ألا ترى أنَّ نونَ التوكيد الثقيلة في جميع أحوالها مفتوحةٌ إلاّ عندما تسبق بألف فإنَّها تُكسَر، حملاً لها على نون التثنية، وهذا يدُلُّ على أنَّها مفتوحةٌ أصلاً، ولكن عدل إلى الكسر من باب التخالف أيضًا.

6- عند إضافة الاسم المختوم بألف أو ياء إلى ياء المُتكلّم:

وممَّا جعلوه مُحرَّكًا لالتقاء الساكنين الأسماء المقصورة عند إضافتها إلى ياء المُتكلّم، قال سيبويه: ((اعلم أنَّ الياء لا تُغيّر الألف وتحرّكها بالفتحة لئلاّ يلتقي ساكنان، وذلك قولك: بُشرايَ وهُدايَ وأعشايَ، وناس من العرب يقولون: بُشْرَيَّ وهُدَيَّ، لأنَّ الألفَ خفيةٌ والياء خفيَّة، فكأنَّهم تكلّموا بواحدةٍ فأرادوا التبيان))[2].

ولاشكَّ في أنَّ هذا كلامٌ لا يستقيمُ مع ما قرَّره الدرس الصوتي الحديث؛ لأنَّ الألفَ مُصوِّتٌ طويل وليست ساكنةً، فلا يلتقي ساكنان هنا، ولكن وصف النُحاة[3] لياء المُتكلّم يدُلُّ على أنَّها مُصوِّتٌ طويلٌ نحو: كتابي / ك ـِ / ت ــــَ / ب ـِ/ فليس صحيحًا ما تصوَّره من وجود كسرةٍ قبلها، ولكنَّهم ينظرونَ إلى المصوِّتات الطويلة على أنَّها حروفٌ ساكنة، فتتحرَّك الياء لالتقاء الساكنين.

ويُمكن لنا أنْ نتصوَّرَ الأمرَ على الشكل الآتي: لمَّا كان الاسم المقصور منتهيًا بمُصوِّتٍ طويلٍ ثمَّ أُضيفَ إلى مُصوِّتٍ طويلٍ التقت قمَّتان مقطعيَّتان، ولدفع هذا الالتقاء المحظور شطر العربيُّ ياء المُتكلّم إلى مُكوِّنيها، ثمَّ حذف الجزءَ

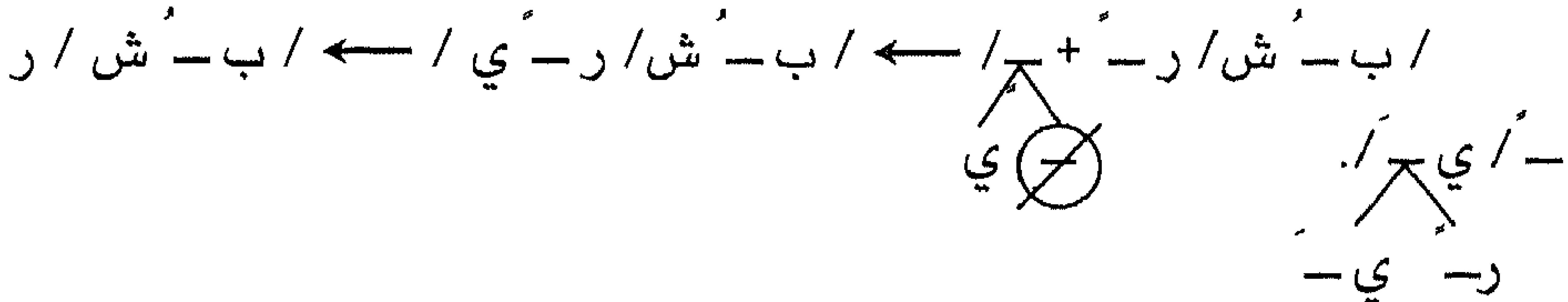
---

(1) التسهيل: 12 .

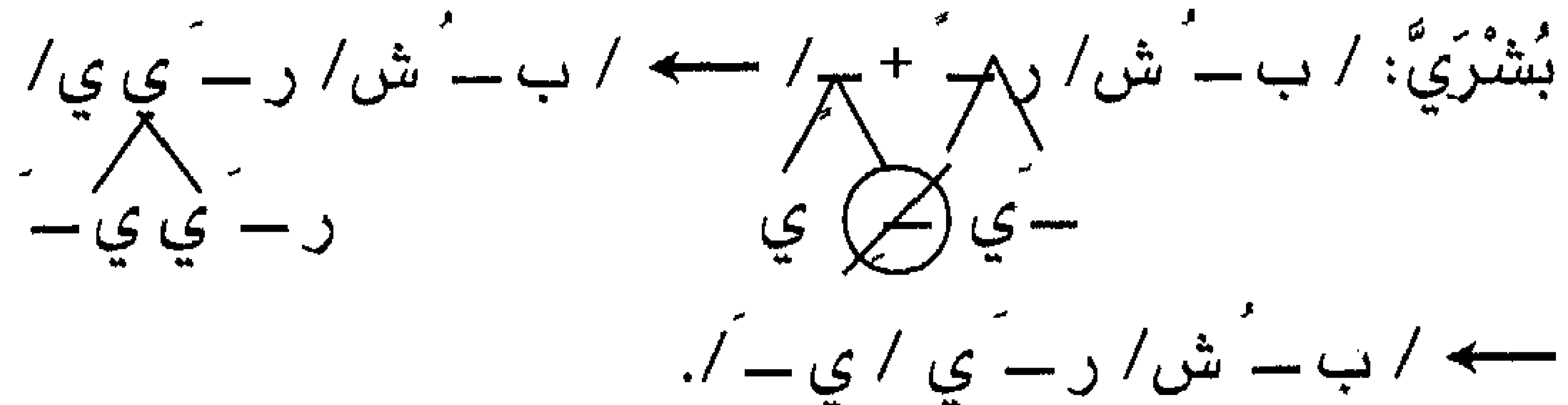
(2) الكتاب: 3/ 413 .

(3) الكتاب: 3/ 413- 414، ويُنظَر: المقتضب: 4/ 248- 249، والتكملة: 234 .

الأوّل لالتقائه بقمّةٍ سابقة له، فتشكّل مقطعٌ مديد من الدرج، شطره العربيُّ إلى مقطعين، طويل مفتوح وقصير باجتلاب قمّةٍ هي مُصوِّتُ الفتحة، وكان هذا على لسان الكثيرين، أي: بُشرايَ:



أمّا الذين قالوا: بُشْرَيَّ، فالذي حدث أنَّ الياء قد انشطرت إلى مُكوِّنيها، ثمَّ حذف الجزء الأوّل، كالسابق، ولكنَّ الألف انشطرت إلى مُكوِّنيها أيضًا بُغيةَ تحقيق نبر التضعيف، فتولّد مقطعٌ مزيدٌ في الدرج، انقسم إلى مقطعين باجتلاب قمّةٍ هي مُصوِّتُ الفتحة، أي:



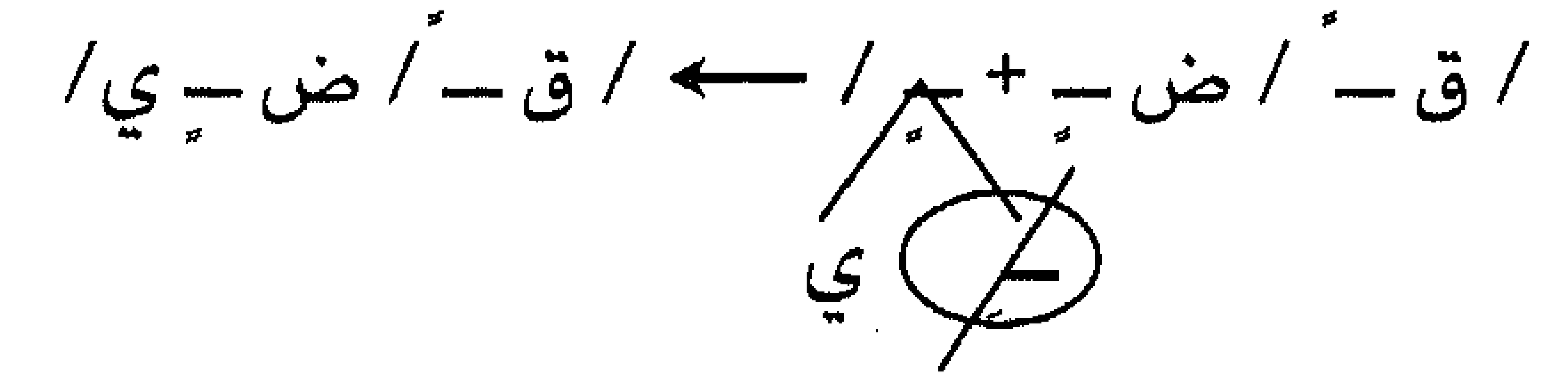
وهذا كلامُ قسمٍ من العرب، قال ابنُ يعيش عن سلوكهم هذا: ((وله وجهٌ صالحٌ في القياس، وذلك أنّه لمّا كانت ياء المُتكلّم أبدًا تكسر الحرف الذي قبلها إذا كانَ حرفًا صحيحًا، نحو: هذا غلامي، ورأيتُ غلامي، وكانت الياء وسيلةَ الكسرة في نحو أخيك وأبيك، وفي التثنية والجمع من نحو الزَيْدَيْن والزَيْدِيْن، وجب ألاّ يقولوا: رأيتُ عصاي بإثباتِ الألف، كما لم يقولوا: رأيتُ غلامَي بفتح الميم، فأبدلوا من الألف ياءً كما أبدلوا من الفتحةِ كسرة، فقالوا: هذه عصيَّ وهديَّ، كما قالوا صاحبيَّ وغلاميَّ، وهو كثير))[1].

---

(1) شرح المفصّل: 3/ 33 .

وبمثل هذا التوجيه نقول عن المثنّى المرفوع المُضاف إلى الياء إلاّ أنّنا نقتصرُ على النمط الأوّل؛ لأنَّ الثاني مُلبَسٌ، قال سيبويه" ((فإنْ جاءتْ تلي الألف ألف الاثنين في الرفع فهي بمنزلتها بعد ألف المنقوص*، إلا أنّه ليس فيها لغةُ من قال: بُشْريَّ فيصير المرفوع بمنزلة المجرور والمنصوب، ويصيرُ كالواحد نحو عَصَيَّ، فكرهوا الالتباس حيث وجدوا عنه مندوحةً))[1].

أمَّا إذا كان الاسمُ منقوصًا وأُضيفَ إلى ياء المُتكلّم فإنَّ الياء لا تكسر ياءه، وإنّما تُدغَمُ في الياء، وذلك نحو: هذا قاضِيَّ[2]. ونحن نقول: إنَّ ياء المنقوص مُصوِّتٌ طويلٌ التقت مع ياء المُتكلّم وهي مُصوِّتٌ طويلٌ أيضًا، فانشطرت ياء المُتكلّم إلى مُكوِّنيها وحذف الجزء الأوّل منها لملاقاتها قمّة قبلها، أي:



فآل الأمرُ إلى مقطعٍ مديد، وقد عولجَ بانشطار المُصوِّت الطويل ليتحوّل من نبر الطول إلى نبر التضعيف، ولكن هذا ولّد مقطعًا مزيدًا وهو أمرٌ غيرُ مقبول، فانقسمَ إلى مقطعين باجتلاب قمّة، أي:

: / ق ـَ / ض ـِ ي / ⟵ / ق ـَ / ض ـِ ي ي / ⟵ / ق ـَ / ض ـِ ي / ي ـَ /.

ـِ ي ض ـِ ي ي ـَ

وفي المثنّى المنصوب أو المجرور المُضاف إلى ياء المُتكلّم نقول: رأيت غلامَيَّ ومررتُ بغلامَيَّ بإدغام اليائين[3]، ونحن نقول: إنَّ الأصلَ (غُلامين) سقطت النون مع مصوِّتها للإضافة إلى ياء المُتكلّم، وهي مُصوِّتٌ طويل، فانشطر لأجل نبر

---

* يريد سيبويه بالمنقوص الاسم المقصور.

(1) الكتاب: 3/ 414.

(2) يُنظَر: الكتاب: 3/ 414، والمقتضب: 4/ 273، وشرح المفصّل: 3/ 35.

(3) يُنظَر: الكتاب: 3/ 414- 415، والمقتضب: 4/ 249.

التضعيف، سقط منه جزؤهُ الأوَّل، فتولَّد مقطعٌ مزيدٌ في الدرج، عُولِجَ بانقسامه إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ هي مُصوِّتُ الفتحة، أي:

غلامين + ي: / غ ـُ / ل ـَ / م ـَ ي / ن ـِ + ـِ / ⟵ / غ ـُ / ل ـَ / م ـَ

ي ي / ⟵ / غ ـُ / ل ـَ / م ـَ ي / ي ـَ / ـِ ي

م ـَ ي ـَ

وفي جمع المُذكَّر السالم المرفوع عند إضافته إلى ياء المُتكلِّم نحو (هؤلاء مُسلميَّ) تُقلَبُ الواو ياءً وتُدغَمُ في ياء الإضافة تخلُّصًا من التقاء الساكنين: واو الجمع وياء الإضافة وتُحوَّلُ الضمَّة السابقة للواو كسرة، فإن كان الجمع منصوبًا أو مجرورًا وأُضيفَ إلى ياء المُتكلِّم أدغِمَتِ الياءان، نحو أكرمت مسلميَّ ومررتُ بمُسلميَّ[1].

والتوجيه الحديث أنَّ جمع المُذكَّر السالم المرفوع عند إضافته إلى ياء المُتكلِّم سقطت النون مع مُصوِّتها، ممَّا أدَّى إلى التقاء مُصوِّتين: واو الجمع وياء المُتكلِّم، وهذا مرفوضٌ في العربيَّة، فانشطرت الياء إلى مُكوِّنيها، ثُمَّ حُذِفَ الجُزءُ الأوَّل ممَّا أدَّى إلى تشكيل مقطعٍ مديدٍ في الدَرْج، قاعدة النهاية فيه ياء احتكاكيَّة، فحوَّل العربيُّ المُصوِّتَ الطويل هذا إلى ياء مدِّيَةٍ بُغية المُجانسة، ثمَّ شطرَها إلى مُكوِّنيها لأجل إحداثِ التضعيف، ولكنَّ الأمرَ آلَ إلى إحداث مقطعٍ مزيدٍ في الدرج، فعمل على شطره إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ، أي:

مسلمون + ي: / م ـُ س / ل ـِ / م ـُـُ / ن ـَ + ـِ / ⟵ / م ـُ س / ل

ي ـِ

ـِ / م ـُـُ ي / ⟵ / م ـُ س / ل ـِ / م ـِ ي ي / ⟵ / م ـُ س / ل ـِ /

ي ـِ   م ـِ ي ي ـَ

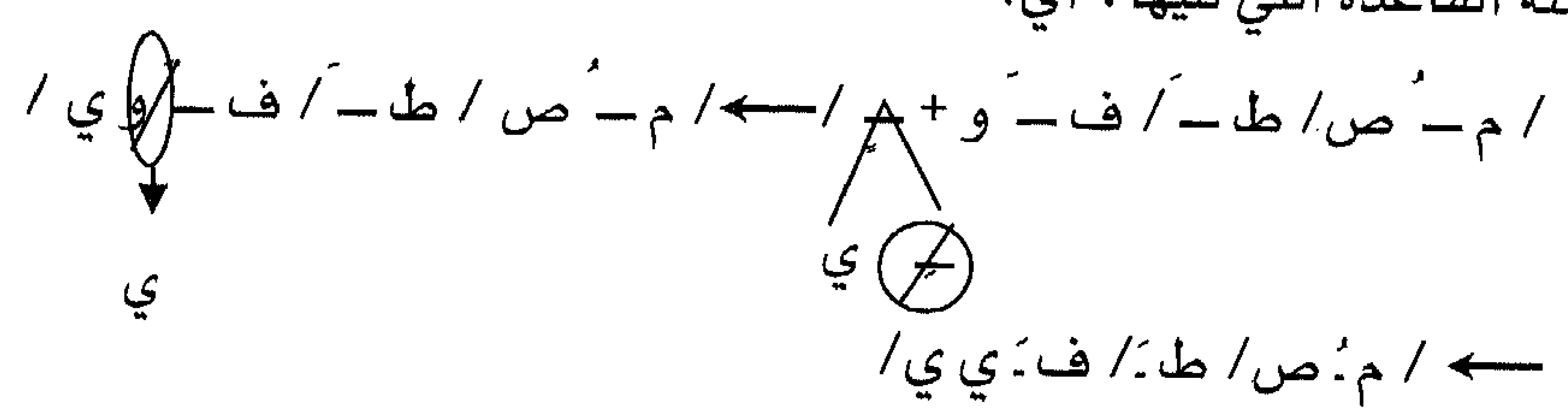
م ـِ ي / ي ـَ /..

(1) يُنظَر: الكتاب: 3/ 414- 415، والتكملة: 236.

والأمـرُ عينُـهُ في حالـة النصـب والجـر؛ لأنَّ اليـاء المُصـوِّت الطويـل موجـودةٌ أصلاً، ويجري عليها ما جرى على المرفوع.

أمَّا إذا كانَ ما قبل الياء والواو مفتوحًا في الجمع نحو: الأَعْلَونَ والمُصْطَفَونَ فنقول: هؤلاء مُصطَفَيَّ وأكرمتُ مصطفَيَّ، ومررتُ بمُصْطَفَيَّ، فأُبدِلَت الواو من (مصطَفونَ) ياءً عندما التقت مع الياء بعد حذف النون[1].

وهنـا نقـول: إنَّ الأصـلَ: مُصـطفون، وبعـد حـذف النـون مـع مُصـوِّتها عنـد الإضافة تَشكّل تتابُعٌ مرفوضٌ في العربيَّة وهو / م ـُ ص/ ط ـَ/ ف ـَ و/ ن ـَ+ ـِ/. فلا بُدَّ من علاجه، وقد تمَّ بانشطار الياء إلى مُكوِّنيها، وقد حُذِفَ الجزء الأوَّل منها، ثمَّ حُوِّلت الواو الاحتكاكيَّة إلى ياء احتكاكيَّة لقصد مُجانسة القاعدة التي تليها، أي:



وقد آل الأمر إلى مقطعٍ مزيد في الدرج، انقسم إلى مقطعين باجتلاب قمَّة هي مصوِّت الفتحة، أي / ف ـَ ي ي/ ليكونَ:/م ـُ ص/ط ـَ/ف ـَ ي/ي ـَ/.
فَ يْ يَ

هذا في حالة الرفع، أمَّا في حالة النصب والجر، فإنَّ الإدغام يحصل بعد تحويل الياء المدِّية إلى احتكاكيَّة عن طريق الانشطار وحذف الجزء الأوَّل كالسابق.

7- في الفعل المُضعَّف اللام:

ويقصـدون بالتضـعيف: ((أنْ يكـونَ في آخـرِ الفعـل حرفـانِ مـن موضـعٍ واحـد))[2]، نحـو رَدَّ واجترَّ واستَعَدَّ، فإنْ تحـرَّكَ الحـرفُ الآخـر فالعربُ مُجمِعونَ

---

(1) يُنظَر: التكملة: 237، وشرح المفصل: 3/ 35 .

(2) الكتاب: 3/ 529 .

على الإدغام[1]، والسببُ في ذلك أنَّ النُطقَ بالمثلين ثقيلٌ؛ ((لأنَّكَ تحتاجُ فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرجُ منه الحرف المُضعَّف مرَّتين، فيكثر العمل على العضو الواحد... وأيضًا فإنَّ الحرفين إذا كانا مثلين فإنَّ اللسانَ يرجعُ في النُطقِ بالحرف الثاني إلى موضعه الأوَّل، فلا يتسرَّح اللسان بالنُطق كما يتسرَّحُ في الغيرين، بل يكونُ في ذلك شبيهًا بمشي المُقيَّد))[2].

ففي (رَدَدَ) مثلاً عند نطق الدال الأُولى يتحرَّك طرفُ اللسان، ويلتقي بأصول الثنايا التقاءً تامًّا مُحكمًا لحبس الهواء لفترة من الزمن، ثمَّ ينفصل عن أصول الثنايا مُحدِثًا صوتًا انفجاريًّا يتحرَّك معه الوتران الصوتيان، فيكون المسموعُ صوتَ الدال[3]، ونطق الدال الثانية يعني إعادة هذا العمل مرَّةً أخرى، وفيه – كما هو واضح- ثقل على ألسنتهم، فلمّا كرهوا ذلك عمدوا إلى الإدغام، وذلك بإبقاء الغلق الأوّل مُدَّةً أطولَ مع زيادة توتُّر ارتكاز طرف اللسان على أصول الثنايا.

وهذا يعني مقطعيًّا حدوث مقطعين متماثلين قصيرين ينتهي بهما الفعل، فأسقط العربيُّ قمَّةَ المقطع الأوَّل من المُتماثلين، أمَّا قاعدته فتحلُّ قاعدة ثانية للمقطع الأوّل، إذ سيتحوّل إلى مقطع طويل مغلق، نحو شَدَدَ ⟵ شَدَّ:

/ ش ـَ / د ـَ / د ـَ / ⟵ / ش ـَ د / د ـَ /.

متماثلان

ولا يخفى ما في ذلك من اقتصاد في المجهود النُطقي، إذ أصبح عدد المقاطع اثنين بعد أنْ كان ثلاثة، ويبدو أنَّ هذا الأمر قديمٌ حدث في الجَزَريَّة (الساميَّة) الأولى[4].

---

(1) يُنظَر: الكتاب: 3/ 530، والتكملة: 167 .

(2) الممتع في التصريف: 2/ 631 .

(3) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 48، ودراسة الصوت اللغوي: 269، والمنهج الصوتي: 206 .

(4) يُنظَر: فقه اللغات السامية: 78 .

ولكنَّ هذا الإدغامَ ليس مُطلقًا، فإنْ كانت الكلمةُ ملحقةً بطل الإدغام؛ لأنَّهُ يغيّرها ويمنع أنْ تكونَ على مثل ما ألحقت، فلا يدغم نحو (جلبب) و(اسحنكك)؛ لأنَّهما مُلحقان بقرطس واحرنجم، وكذلك (أَفْعِلْ) في التعجُّب[1].

فإنْ كان الفعلُ مُضارعًا وكانَ قبلَ أوَّل المثلين ساكنًا ((أُلقِيَت حركةُ الأوَّل عليه: إنْ كانَ مكسورًا فاكسِرْهُ، وإنْ كانَ مضمومًا فضُمَّه، وإنْ كانَ مفتوحًا فافْتَحْهُ))[2]، وذلك نحو يردُّ، والأصلُ فيه (يَرْدُدُ) وعند إدغام المثلين يُسكّنُ الأوَّل، ولمَّا كانَ ما قبله ساكنًا التقى ساكنان، ويتمُّ التخلُّصُ منه بتحريك الأوَّل، وذلك باجتلاب المُصوِّت الذي كان موجودًا في البنية نفسها وهو ضمَّةُ الدال، وهو ما يُسمِّيه المُحدثون (القلب المكاني)[3]، الذي ينطلقُ أصلاً من قانون (الحدّ الأدنى من الجهد)؛ لأنَّ الميلَ إلى بذل حدٍّ أدنى من الجهد في النُّطق هو الذي يقود المُتكلِّم إلى التخلّص من المقطعين المتماثلين عن طريق نقل قمَّة المقطع الأوَّل إلى المقطع السابق له، ويُعاد التشكيلُ المقطعي، أي:

يَمْدُدُ ← يَمُدُّ / ي ـَ م / د ـُ / د ـُ / ← / ي ـَ / م ـُ د / د ـُ /.

ومثله إذا كانت القمَّةُ فتحةً نحو: (يَعَضُّ)، إذ الأصلُ: يَعْضَضُ، فنقلت فتحة الضاد الأولى وهي قمَّة القطع القصير الأوّل إلى ما قبلها وأُعيد التشكيل المقطعي، أي:

/ ي ـَ ع / ض ـَ / ض ـُ / ← / ي ـَ / ع ـَ ض / ض ـُ /.

وكذلك إذا كانت الضمَّةُ كسرةً، نحو يَفِرُّ فالأصلُ: يَفْرِرُ، ثمَّ نُقِلَت الكسرةُ من الراء الأولى إلى ما قبلها وأُعيد التشكيل المقطعي، أي:

---

(1) يُنظَر: شرح الملوكي: 453، والممتع في التصريف: 1/ 635، والمنهج الصوتي: 206.

(2) الكتاب: 3/ 531.

(3) يُنظَر: دروس في علم أصوات العربيَّة: 26، والتصريف العربي: 74، ودراسات في علم أصوات العربية: 92.

/ ي ـَ ف / ر ـُ / ر ـُ / ← / ي ـَ / ف ـِ ر / ر ـُ /.

وقد فسَّر الدكتور البكوش هذا القلب بأنَّ الثقلَ يرجعُ إلى وجود مقطعين متماثلين، ولمَّا كانت النبرةُ تقعُ على المقطع الأوَّل في مثل هذه الصيغة، فإنَّ حركة المقطع الثاني تضعف، ولاسيَّما أنَّ حركة المقطع الأخير لا قيمةَ لها؛ لأنَّها مُتغيِّرة، إذ هي حركةُ إعراب، وهذا الضعف لا ينجمُ عنه سقوطها، بل تتقدَّم، ونجم عن تقدُّمِها تغيُّرٌ في نظام المقاطع الذي يقود إلى تغيُّرٍ في مكان النبرة[1].

وهو – بلا شكٍّ- ينطلقُ من مكان النبر الذي يقع على المقطع الأوَّل في / ي ـَ ش/ د ـُ د/ ممَّا أدَّى إلى إضعاف حركة المقطع الثاني فحدث القلب المكاني.

وقد جرى القلبُ المكاني في صيغة (افتعلَ) عند اجتماع المثلين نحو اجتماع المثلين نحو اقتتل، إذ جاز فيها الإظهار والإدغام. فأمَّا الإظهارُ؛ فلأنَّهُ يشبه اجتماع المثلين من كلمتين؛ لأنَّه لا يلزمُ تاءِ (افتعل) أنْ يكونَ ما بعدها مثلها كما يلزمُ ذلك في الكلمتين، فنقول (اكتسبَ)، ولكن يجتمع المثلان عندما تكونُ عين الكلمة تاءً، وأمَّا الإدغامُ فلأنَّ المثلين على كلِّ حال في كلِّ كلمة واحدة فيجري عليهما الإدغامُ كما في الكلمة الواحدة، ويجوزُ فيه ثلاثة أوجه: الأوَّل: نقل الحركة إلى فاء (افتعلَ) فتحرَّك الفاء وتسقط همزة الوصل، ثمَّ يحدث الإدغامُ فنقول (قَتَّلَ). والوجه الثاني: أنْ تحذفَ الفتحةُ من التاء فيلتقي ساكنان وتحرِّك الفاء بالكسر على الأصل في التحريك فتسقط همزةُ الوصل ونقول: (قِتَّلَ). والوجه الثالث: كسر التاء إتباعًا للكسرة قبلها فنقول: (قِتِّلَ)[2].

ففي الوجه الأوَّل: الأصل (اقْتَتَلَ) حدث قلبٌ مكانيٌّ تخلُّصًا من التقاء الساكنين عند إسقاط قمَّة المقطع الأوَّل من المقطعين المُتماثلين، أي:

---

(1) التصريف العربي: 103- 104 .

(2) يُنظَر: الكتاب: 4/ 443، والتكملة: 609- 610، وشرح الشافية للرضي: 3/ 283، والممتع: 2/ 639 .

/ ء ــِ ق / ت ــَ / ت ــَ / ل ــُ / ⟵ / ق ــَ ت / ت ــَ / ل ــُ / ويُلاحظُ هنا سقوطُ همزة الوصل مع مصوِّتها لانتفاء الغرضِ منها، إذ المقطعُ الأوَّل سليمُ البنية؛ لأنَّه يبدأ بصامتٍ يتلوهُ مصوِّت.

أمَّا الوجه الثاني فقد حدث فيه مقطعٌ مزيدٌ في الدرج عند إسقاط مُصوِّتِ المقطع الأوَّل من المقطعين المُتماثِلين، فانقسمَ إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ هي الكسرة: / ء ــِ ق / ت ــَ / ت ــَ / ل ــُ /.

/ ء ــِ ق ت / ت ــَ / ل ــُ /.

ء ــِ ق ــِ ت ⟵ / ء ــِ / ق ــِ ت / ت ــَ / ل ــُ /.

ولمَّا كان المقطع الأوَّل هو عبارةٌ عن همزة الوصل مع مصوِّتها، وبعده مقطعٌ سليمُ البنية، انتفى الغرض من وجود همزة الوصل، ممَّا أدَّى إلى سقوط المقطع الأوَّل ليكونَ الحاصل: / ق ــِ ت / ت ــَ / ل ــُ /.

أمَّا الوجه الثالث فهو كالثاني إلاّ أنَّ قمَّة المقطع الثاني من المقطعين المُتماثلين أصبحت مُجانسةً للقمَّة المُجتلبة فصارت كسرةً، أي:

/ ق ــِ ت / ت ــَ / ل ــُ / ⟵ / ق ــِ ت / ت ــِ / ل ــُ /.

وكذلك العمل عند صياغة المُضارع واسم الفاعل واسم المفعول من هذه الصيغة على الأوجه الثلاثة السابقة.

ويبدو أنَّ هذا الإدغام كان ملتزمًا عند تميم وأهل الحجاز، قال سيبويه: ((أمَّا ما كانت عينهُ ولامُهُ من موضعٍ واحد، فإذا تحرَّكت اللام منهُ وهو فعلٌ ألزموهُ الإدغام وأسكنوا العين، فهذا متلئبٌ في لغة تميم وأهل الحجاز))[1].

أمَّا عند إسكان اللام فإنَّ أهل الحجازَ لا يدغمون، ويجرونه على الأصل؛ لأنَّه لا يسكن حرفان عندهم، أمَّا بنو تميم فيُسكِّنونَ الأوَّل ويُحرِّكونَ الآخر

---

(1) الكتاب: 4/ 417 .

ليرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة؛ لأنَّهم يميلون إلى السرعة من الكلام، في حين يميلُ أهل الحجاز إلى التأنِّي في الأداء بحيث يظهرون كلّ صوت(1).

ففي (رُدَّ ولم يَرُدَّ) الأصلُ فيها ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ فأُسكِنَ الأوَّلُ لأجل الإدغام عند تميم، فاجتمع ساكنان، وحُرِّك الثاني؛ لأنَّه لو حُرِّكَ الأوَّل لفات الغرضُ الذي سُكِّنَ من أجله، أمَّا أهل الحجاز فوجه لغتهم أنَّ الإسكانَ مشروطٌ فيه أنْ يكونَ الثاني مُتحرِّكًا، فلو لم يشترط تحريك الثاني لأدَّى إلى اجتماع الساكنين، بدليل اجتماع الإظهار في رَدَدْتُ ورَدَدْنَ، وإذا كانَ كذلك قوى الإظهارُ في ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ، وأُجيبَ عن ذلك بأنَّ السكونَ في رَدَدْتُ سكونُ بناءٍ ولا يقبل حركة، وسكونَ لم يردّ سكونٌ عارض(2)، لذلك جاءَ في القرآن على اللغتين، فثبت أنَّ كلتا اللغتين مستقيمة، قال تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ﴾ [المائدة: 54] على لغة تميم، وقرأ نافع وابنُ عامر (مَنْ يَرْتَدِدْ)(3) على لغة الحجاز، وأكثر ما جاء القرآنُ بالفكّ(4).

ولكنَّهم جعلوا الإدغام في المضارع المجزوم أقوى منه في صيغة الأمر؛ وذلك لأنَّ ((سكون المضارع سكون إعراب عارض، والعارض لا يُعتَدُّ به، فكأنَّه مُتحرِّكٌ على أصله وأيضًا فإنَّه أُدغِمَ قبل دخول الجازم، فجاء الجازمُ وهو مُدغَمٌ، فبَقِيَ على حاله))(5).

والذين أدغموا ذهبوا في التحريك على ثلاثة مذاهب، هي(6):

---

(1) يُنظَر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 133، ولهجة تميم: 114 .

(2) يُنظَر: الإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 358 .

(3) يُنظَر: التيسير: 99، والنشر: 2/ 255 .

(4) يُنظَر: المساعد: 3/ 346 .

(5) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 359، وينظر أيضًا: شرح مختصر التصريف: 101- 102 .

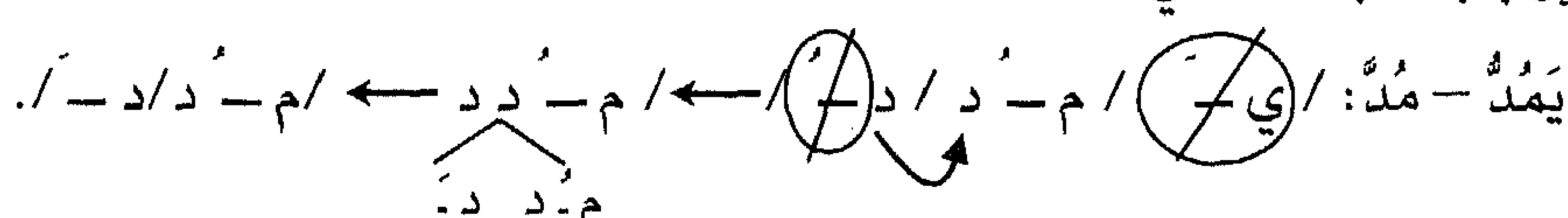
(6) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 2/ 243، والمساعد: 3/ 346 .

1- التزام الفتح لكونه فعلاً وتجنيبه الكسرَ أولى، فيقولون: مُدَّ وعَضَّ وفِرَّ.

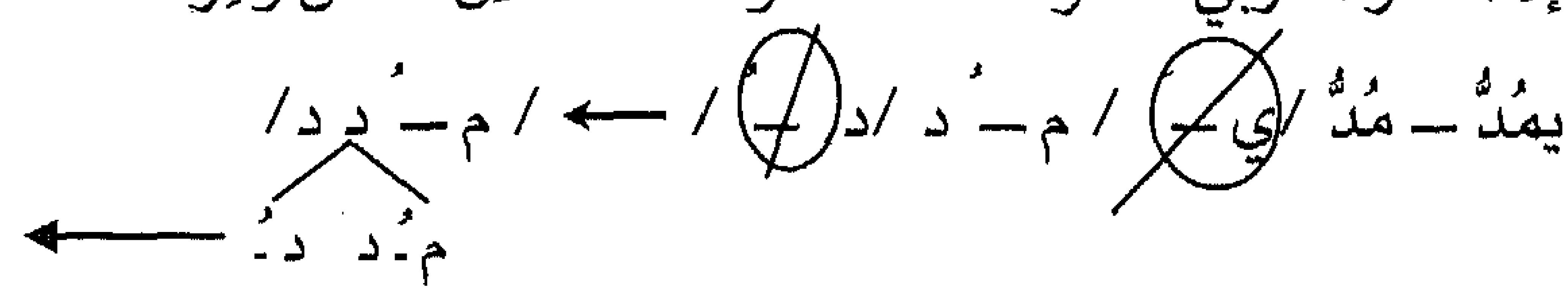
2- إتباع حركة الفاء، فيقولون: مُدُّ وعَضَّ وفِرِّ.

3- الكسر على أصل التحريك عند التقاء الساكنين، وهم كعبٌ وغني، فيقولون: مُدِّ وعَضِّ، وفِرِّ.

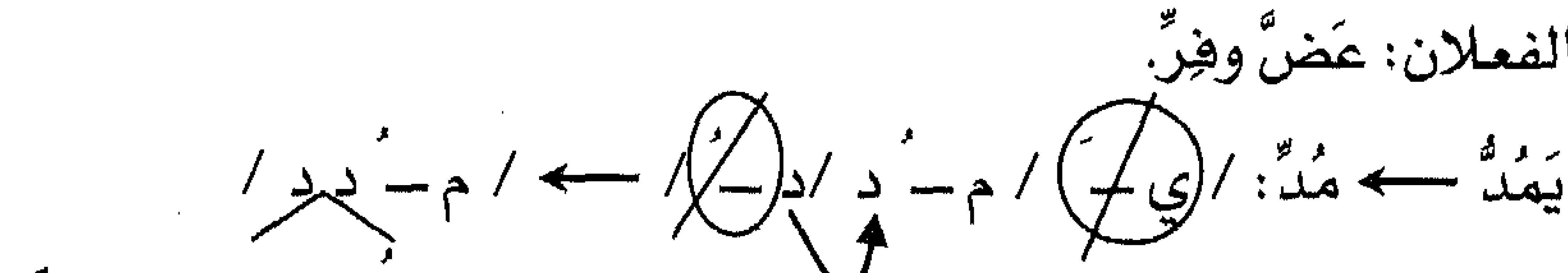
إنَّ التحريكَ عند تميم جاء تخلُّصًا من مقطعٍ مزيدٍ في صورةٍ غير جائزة مقطعيًّا، فانقسمَ إلى مقطعينِ باجتلابِ قمَّة، فكانت مرَّةً مُصوت الضمَّة وأخرى مُصوِّت الفتحة وثالثةً مُصوِّت الكسرة، فالفعلُ (مُدَّ) أمرٌ، مأخوذٌ من المُضارع، وبإسقاطِ لاحقه المُضارعة والمُصوِّت الإعرابي، يتحقق مقطع مزيد، انقسم إلى مقطعين باجتلاب قمَّة، أي:



إذ اختار العربيُّ مصوِّت الفتحة، ومثله الفعلان: عَضَّ وفِرَّ.



/ م ـُ د/ د ـُ/. وهنا وقع اختيار العربي على قمَّةٍ مُجانسة للقمَّة السابقة، ومثله الفعلان: عَضَّ وفِرِّ.



/ م ـُ د / د ـِ/ اجتلب العربيُّ هنا الكسرة؛ لأنَّها الأصلُ في التحريك، ومثله الفعلان: عضِّ وفِرِّ.

أمَّا إذا لاقى المُضارع المجزوم أو الأمر ساكنًا بعده نحو: رُدِّ ابنَكَ ولم تَرُدِّ القوم، فقد اتَّفق الأكثرُ ممَّن كان يدغم على أنْ يكسروا قياسًا على سائر ما

يكون ساكنًا نحو: اضربِ القوم. ومن العرب من تركه مفتوحًا مع هذا الساكن أيضًا، وقد رُوِيَ قولُ جرير بالحركات الثلاث:

فَغُضِّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نميرٍ ... فلا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلابا

وغيرُ صحيحٍ ما قاله الرضيُّ: ((ولم يُسمَعْ من أحدٍ منهم الضمُّ قبل الساكن وقد أجازه المُصنِّفُ في الشرح وهو وهمٌ))[1]؛ لأنَّ ابنَ جني قد حكى فيه الضمَّ ولكنَّه قليلٌ، وكفى بابنِ جنِّي أمانة[2].

أمَّا إذا اتَّصلَ به هاء بعدها ألف فقد أجمعوا على وجوب الفتح نحو رُدَّها وعَضَّها واستعِدَّها، ((وذلك لأنَّ الهاء خفيَّة، فكأنَّ الألفَ ولي المُدغمُ فيه، ولا يكونُ قبلها إلاّ الفتحة، فإنْ كانت الهاء مضمومةً للواحد المُذكّر ضمُّوا كلُّهم، نحو: رُدُّه وعَضُّه واستَعِدُّهُ، لأنَّ الواو كأنَّها وَلِيَت المُدغَم فيه لخفاء الهاء فكأنَّك قلت: رَدُّوا وعَضُّوا واستَعِدُّوا))[3]، وجاز الكسرُ في لغة بني عقيل، وأورد ثعلب الفتح[4]. ونحنُ لا نقول بوجود الفتحة قبل الألف؛ لأنَّهما قِمَّتان لا يلتقيان مقطعيًّا.

أمَّا الخفاءُ الذي قالوا به فعائدٌ إلى طبيعة تكوُّن الهاء، إذ هي لا تعدو أنْ تكونَ حفيفًا يُحدِثُهُ الهواء المُندَفِع من الرئتين ويُسمَعُ في أقصى الحلق، أو داخل المزمار، ولكن مع بقاء الوترين الصوتيِّين بلا حراك، واتِّخاذ الفمِ حالاً يشبه الحال الذي يتَّخذهُ عند النُطق بالمُصوِّتات[5]، فلا غرابة أنْ نجدَ بعضًا من علماء الأصوات يعُدُّونَ الهاء مُصوِّتًا مهموسًا[6]، وعلى هذا يمكن أنْ نفهمَ قولهم:

---

(1) شرح الشافية: 2/ 245 .

(2) يُنظَر: ارتشاف الضرب: 1/ 346، وشرح الشافية للجاربردي: 1/ 161، وشرح الأشموني: 3/ 897 .

(3) شرح الشافية للرضي: 2/ 245، و يُنظَر: الكتاب: 3/ 532، وشرح الملوكي: 104- 105، والممتع في التصريف: 2/ 657 .

(4) يُنظَر: الإيضاح في شرح المفصّل:2/ 362- 363، وشرح التصريح: 2/ 402 .

(5) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 88- 89 .

(6) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 113، 115 .

(فكأنّ الألف وليَ المُدغمَ فيه)، ونُفسِّرَ إجماعهم على الفتح بأنّه إتباعٌ للألف ما دامت الألف فتحةً طويلة، وكذلك الأمر عندما تكونُ الهاء مضمومةً، إذ اتّبعَت الضمَّةُ الضمَّة من باب التماثل والانسجام الصوتي الذي يرمي إلى الاقتصاد في الجهد المبذول.

فإن اتَّصَلَ النون أو تاء الضمير بالمُضعَّف، نحو: رَدَدْتُ ورَدَدْنا ورَدَدْنَ، فإنَّ بني تميم وافقوا الحجازيِّينَ في فكِّ الإدغام، وزعم الخليل أنَّ ناسًا من بني بكر وغيرهم يدغمون فيقولون: رَدَّنَ ويَرُدَّنَ ورُدَّنَ، في الماضي والمُضارع والأمر، وكذلك رَدَّتُ نظرًا إلى عُروض اتِّصال الضمائر، فيُحرِّكونَ الثاني بالفتح، وقال السيرافي عنها: إنَّها لُغةٌ رديئة[1]، أمَّا أبو علي الفارسي فقد قال عنها: ((وهذا لا ينبغي أَنْ يُؤخَذَ به لِشذوذٍ عن الاستعمال والقياس))[2].

والأمرُ في هذا كلّه لا يعدو أنْ يكونَ تشكّل مقطعٍ مزيدٍ في الدرج، بعد دخول هذه الضمائر؛ لأنَّها من شأنها أَنْ تبني آخر الفعل على السكون، أي:

رَدَّ + تُ = رَدَدْتُ، فالفعلُ على واقع الحال هو / ر ـَ د / د ـَ / + ت ـُ /

فعند إسقاط المُصوِّت من آخر الفعل يتشكّل مقطعٌ مزيدٌ عولِجَ بالقلب المكاني لهذا المُصوِّت، أو قُلْ: إنَّ التاءَ هي التي أزاحته، ثمَّ أُعيدَ التشكيلُ المقطعي هكذا:

/ ر ـَ د / د ـَ / + ت ـُ / ⟵ / ر ـَ / د ـَ د / ت ـُ /.

أمَّا على أصل الفعل قبل الإدغام، فالذي حدث هو إسقاطٌ للمُصوِّت الأخير منه وإعادةُ التشكيل المقطعي، أي:

/ ر ـَ / د ـَ / د ـَ / + ت ـُ / ⟵ / ر ـَ / د ـَ د / ت ـُ /.

---

(1) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 2/ 246، وشرح المراح: 150، وشرح الأشموني: 3/ 896.

(2) التكملة: 170.

وكذلك الأمرُ مع رَدَدْنَ ورَدَدْنا، أمَّا اللغةُ التي حكاها الخليل، فإنَّ الضميرَ دخل على الفعل كما كان عليه بعد الإدغام، ولم يُحدث فيه تغييرًا، أي:

رَدَّ + نَ = رَدَّنَ: / ر ـَـ د / د ـَـ +نـ ـَـ / ⟵ / ر ـَـ د / د ـَـ / ن ـَـ /.

يَرُدُّ + ن: يردَّنَ: / ي ـَـ / ر ـُـ د / د ـُـ + ن ـَـ / ⟵ / ي ـَـ / ر ـُـ د / د ـَـ / ن ـَـ /. وهنا تغيَّرت القمَّة من الضمَّة إلى الفتحة كأنَّ الأمر يجري على بابٍ واحد.

رُدَّ + نَ ⟵ رُدَّنَ: / ر ـُـ د / د ـَـ + ن ـَـ / ⟵ / ر ـُـ د / د ـَـ / ن ـَـ /.

وحكى الفرّاء أنَّ من أهل هذه اللغة من يزيد قبل التاء ألفًا، فيقولون: رَدّاتُ[1]. وهذا يعني أنَّهم مدُّوا الصوت بالمُصوِّت القصير، أي:

/ ر ـَـ د / د ـَـ + ت ـُـ /

د ـَـ ⟵ / ر ـَـ د / د ـَـ / ت ـُـ /.

أمَّا (هَلُمَّ) وهي فعلُ أمرٍ عند تميمٍ واسمُ فعلٍ عند الحجازيِّين[2]، فقد أجمع العرب على إلزامها الإدغامَ والفتحَ لثقل التركيب فيها[3]، وقد علَّل ابنُ يعيش الفتحَ لثقل التضعيف[4]، وقد حكى الجرمي الكسرَ عن بعض تميم[5].

8- عند التسكين تخفيفًا:

مال بعضُ العرب إلى التخفيف في كلامهم، فأسكنوا ما هو مُتحرِّك في أصله هروبًا من توالي الحركات، وقد أوضح ذلك سيبويه قائلاً: ((هذا باب ما

---

(1) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 3/ 245، وارتشاف الضرب: 3/ 347، والمساعد: 3/ 349 .

(2) يُنظَر: شرح الأشموني: 3/ 898 .

(3) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 2/ 244، والمقرب: 2/ 158 .

(4) يُنظَر: شرح المفصّل: 4/ 41 .

(5) يُنظَر: ارتشاف الضرب: 1/ 345، والمساعد: 3/ 344، وشرح الأشموني: 3/ 898 .

يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك، وذلك قولهم في فَخِذٍ: فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ كَبْدٌ، وفي عَضُدٍ: عَضْدٌ، وفي الرَّجُل: رَجْلٌ، وفي كَرُمَ الرجلُ: كَرْمَ، وفي عَلِمَ: عَلْم، وهي لغة بكر بن وائل، وأناسٍ كثير من بني تميم... وإنّما حملهم على هذا أنّهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوحُ أخَفُّ عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخفِّ إلى الأثقل، وكرهوا في عُصِرَ الكسرةَ بعد الضمة... وإذا تتابعت الضمّتان فإن هؤلاء يُخففّون أيضاً... وذلك قولك: الرُّسْل والطُّنْب، والعُنْق تريد الرُّسُلَ، والطُّنُب، والعُنُق. وكذلك الكسرتان تُكرَهان عند هؤلاء... وذلك في قولك في: إبِلٍ: إبْلٌ))[1].

ومن هذا النصِّ نستخلصُ أنَّ الأمثلةَ التي أصَّلها سيبويه وقِيْسَ عليها فيما بعد، قد سقط من عينها المُصوِّتُ وهي:

1- فَعِل: نحو فَخِذ.

2- فَعُل: نحو: عَضُد.

3- فُعُل: نحو رُسُل.

4- فِعِل: نحو إبِل.

5- فُعِل نحو عُلِمَ.

وقد شَمِلَت هذه الأوزان الأفعالُ أيضًا مثل: فَعُلَ نحو: كَرُمَ، وفَعِل نحو: عَلِم، وفُعِل، نحو عُصِر.

وقد كانَ الأمرُ برمَّته يدور على التخفيف، ولاشكَّ أنَّ الفتحة أخفُّ من الكسرة والضمَّة؛ لأنَّ الفتحةَ تُنطَقُ بلا عائق، اللهُمَّ إلاّ عند تقارب الوترين الصوتيِّينَ في الحُنجرة لمرور الهواء وذبذبتهما للجهر، ومن ثَمَّ فإنَّ صيغة (فَعْل) أخفُّ من (فَعُل وفَعِل)؛ لأنَّ اللسانَ يترتَّبُ عليه أنْ ينتقلَ من الأخفِّ إلى الأثقل،

---

(1) الكتاب: 4/ 113- 114 .

وكذلك صيغة فُعْل أخفُّ من صيغة فُعِل؛ لأنَّ اللسانَ ينتقلُ من ثقيلٍ إلى ثقيل، والأمرُ نفسُهُ مع الحركتين المُتماثلتين الثقيلتين. فصيغةُ (فُعْل) أخفُّ من فُعُل، وصيغة (فِعْل) أخفُّ من فِعِل، ولمّا كانت الضمَّةُ أثقلَ من الكسرة لم يأتِ عن العرب (فِعُل) ((لا في الأسماء ولا في الأفعال إلا في "الحِبُك" إنْ ثبتَ))[1]، وذلك لثقل الخروج من ثقيل إلى أثقل، ولكنَّهُ جازَ إذا كانت إحدى الحركتين غير لازمة نحو يَضْرِبُ ولِيُقتل.

ونستفيد من نصِّ سيبويه السابق أنَّ المُصوِّتات التي سقطت على نوعين: الضمّ والكسر، أمَّا الفتحُ فلا يحدُثُ فيه إسقاطٌ لِخِفَّته، لقوله: ((وأمَّا ما توالت فيه الفتحتان فإنَّهم لا يُسكِّنون منه، لأنَّ الفتحَ أخفُّ عليهم من الضمِّ والكسر))[2]، ولهذا فإنَّ سيبويه لم يذكر صيغة (فعَل) عند ذكر أمثلة الأوزان التي تُخفف.

بيد أنَّهم نقلوا التخفيف نحو (قِمْع) في (قِمَع)[3]، ويكادُ يكونُ عدمُ تخفيف الفتح أصلاً مُجمَعًا عليه، قال الفرَّاء: ((العرب تسكّن الميم التي من اللزوم فيقولون: "أَنُلْزِمْكُمُوهَا"[4]. وذلك أن الحركات قد توالت فسَكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها وأنها مرفوعة، فلو كانت منصوبة لم تُسْتَثْقَل فتخفّفَ. إنما يستثقلون كسرةً بعدها فتحة، أو ضمَّةً بعدها كسرة، أو كَسْرَتينِ متواليتين أو ضمَّتينِ متواليتين))[5].

---

(1) شرح الشافية للرضي: 1/ 36 .

(2) الكتاب: 4/ 115 .

(3) يُنظَر: في الأصوات اللغوية: 276، ولهجة تميم: 115 .

(4) هود: 28 .

(5) معاني القرآن: 2/ 12 .

وقال الزجَّاج: ((كلُّ ما كانَ مضمومًا أو مكسورًا: رُسُل وعَضُد وفَخِذ، فإسكانُهُ جائزٌ لثقل الضمَّة والكسرة))[1]، وقال ابنُ السرّاج: ((إنَّما يفعلون هذا إذا كانت العين مكسورة أو مضمومة فإذا انفتحت لم يُسكّنوا))[2]، وقال ابنُ خالويه: ((وسمعتُ أبا بشر النحوي يقول: قال الأصمعي قلت لأبي عمرو: لِمَ لا تقرأ "رَغْبًا ورَهْبًا"[3] مع ميلك إلى التخفيف؟ فقال: ويلك، أَحَمْل أخفُّ أم حَمَل؟ يعني أنَّ المفتوحَ لا يُخفَّفَ))[4].

ولكنَّنا نصطدمُ بما نُقِل عن العرب وقرأ به القُرَّاء من تخفيف المفتوح، ممَّا يجعل دفع ذلك أمرًا بعيدًا، فالاحتكامُ إلى هذه النقول والنصوص يجعل تحقُّقَ هذا المُستوى اللهجي أمرًا لا مفرَّ منه.

قال الفرَّاء في الآية الكريمة (**سَبْعَ سِنِينَ دأْبا**) [هود: 47]: ((وقرأ بعضُ قُرَّائنا "سَبْعَ سِنِينَ دَأَبا" فعلاً، وكذلك كلُّ حرفٍ فُتِحَ أوَّلُهُ وسُكِّنَ ثانيه فتثقيلُهُ جائزٌ إذا كانَ ثانيه همزةً أو عينًا أو غينًا أو حاءً أو خاءً أو هاءً))[5]، وقال أيضًا: ((والظَّعَن ثقيلٌ في القراءة ويُخفَّفُ لأنَّ ثانيه عين، والعربُ تفعلُ ذلك بما كانَ ثانيه أحدَ الستة الأحرف مثل: الشعر والبحر والنهر، أنشدني بعض العرب:

لَـهُ نَعَـلٌ لا تَطَّـبي الكلـبَ ريحُهـا ... وإنْ وُضِعَت بـين المجالسِ شُـمَّتِ))[6]

وقال الزجَّاج في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[النساء: 145]: ((والقراءةُ "الدَّرَك" بفتح الراء و"الدَّرْك" بتسكين الراء... واللغتان حكاهما

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 14 .

(2) الأصول: 2/ 285- 286 .

(3) الأنبياء: 90 .

(4) مختصر في شواذ القرآن: 92 .

(5) معاني القرآن: 2/ 47 .

(6) معاني القرآن: 2/ 112، وللزيادة يُنظَر: 2/ 434 .

جميعًا أهل اللغة، إلاّ أنَّ الاختيار فتحُ الراء، لإجماع المدنيِّينَ والبصريِّينَ عليها، وإنَّ أحدًا من المُحدثين ما رواها إلاّ "الدَّرَك" بفتح الراء))[1].

وقال أبو جعفر النحَّاس: ((وقرأ أبو السمال العدوي **(وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)**[2] بإسكان اللام، ولا يجوزُ عند سيبويه حذفُ الفتحة لِخفَّتها، ولعلَّها لُغة))[3].

أمَّا ابنُ جني فيُصرِّح بإسكان الفتح، ولكن قوله يُشعِرُ بِقِلَّة ذلك، إذ قال: ((وأمَّا ما كانَ مُتحرِّكًا ثمَّ أُسكِنَ فعلى ضربين مُتَّصل ومنفصل، فالمُتَّصل ما كان ثُلاثيًّا مضموم الثاني أو مكسوره... وقد سُمِعَ شيءٌ من هذا الإسكان في المفتوح، قال الشاعر:

وما كُلُّ مُبتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ ... يُراجِعُ ما قَدْ فاتهُ بِرَدادِ))[4]

وأضاف: ((وعلى ذلك قال الراعي:

تأبى قُضاعةُ أَنْ تَعْرِفْ لكم نسبًا ... وابنا نزارٍ فأَنْتُمْ بيضةُ البلَدِ

فأسكن المفتوح))[5].

وما حكاهُ الفرَّاءُ في النصِّ المُتقدِّم يُشيرُ إلى قياسيَّة تحريك عين (فَعْل) المفتوح الفاء إذا كانت هذه العين واحدًا من أحرف الحلق السِتَّة، أمَّا البصريُّونَ فقد منعوا القياسَ عليه، قال الزجَّاج: ((ويُقرأُ "**مِنَ البَعْثِ**"[6] من البَعَث بفتح العين فذكر جميع الكوفيِّينَ أنَّ كلَّ ما ثانيه حرفٌ من حروف الحلق، وكان

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 136 .

(2) الأنعام: 75 .

(3) إعراب القرآن: 1/ 558 .

(4) الخصائص: 2/ 340 .

(5) الخصائص: 2/ 343 .

(6) الحج: 5، ويُنظَر: الكشاف: 3/ 5 .

مسكَّنًا مفتوح الأوَّل، جاز فيه فتحُ التسكين نحو: نَعْل ونَعَل وشَعْر وشَعَرْ ونَهْر ونَهَرْ ونَخْل ونَخَل، فأمَّا البصريُّونَ فيزعمونَ أنَّ ما جاءَ من هذا فيه اللغتان، تُكُلِّمَ على ما جاء، وما كانَ لم يُسمَعْ لم يجُزْ فيه التحريك نحو: وَعْد... وهذا بابُهُ مثل رَكٌ ورَكَكَ وقَدْر وقَدَر وقَصٌ الشاةَ وقَصَصها، فلا فرقَ في هذا بين حروف الحلق وغيرها))[1]، فهُم قد قصروا ذلك على السماع، أمَّا ما وردَ من ذلك فهو عندهم ((لُغَتان في بعض الكلمات، وليست إحداهما فرعًا للأخرى، وأمَّا الكوفيُّون فجعلوا المفتوحَ العين فرعًا لساكنها))[2]، وقد عبَّر ابنُ جني عن مذهبهم قائلاً: ((ولا ينبغي أَنْ يكونَ "مَرْض" هذا الساكن لغة "مَرَض" المُتحرِّك، كالحَلْب والحَلَب والطَّرْد والطَّرَد والشَّكّ والشَّكَك))[3].

وقال في قراءة أبي السمال **(حَتَّى يَلِجَ الجَمْلُ)** [الأعراف: 40]: ((وأمَّا الجَمْل فبعيدٌ أَنْ يكونَ مُخفَّفًا من المفتوح، لِخفةِ الفتحة وإنْ كانَ قد جاءَ عنهم قوله:

ومـا كُلُّ مُبْتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ يُراجِعُ مـا قَـدْ فاتـهُ بِـرَدادِ))[4].

ولا شكَّ في أنَّ هذا تأثَّر بما أصَّلهُ سيبويه، فراحوا يتلمَّسون الوجوه، ولكن ما تحقَّق واقعٌ لغوي لا يمكن نكرانه، إلاّ أنَّ هذا الواقع اللغوي يكادُ يكونُ قليلاً، ولعلَّ هذه القِلَّة هي التي جعلت سيبويه يقول ما قال، وربَّما رآه لا يستحقُّ الذكر، ولاسيَّما أنَّه راجعٌ إلى التخفيف الذي يتَّسم به الفتح، ولكنَّ هذا لا يمنعُ ورودَ قراءاتٍ فيها كالذي مرَّ ذكرُهُ.

إنَّ هذه البنية الثلاثيَّة التي سقط من وسطها المُصوِّتُ تخفيفًا أصبحتْ مثالاً يُحتَذى لدى الذي يميلونَ إلى التخفيف سواءٌ أكانت كلمةً مفردةً أم جزءًا من

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 411- 412 .

(2) شرح الشافية للرضي: 1/ 47 .

(3) المحتسب: 1/ 53- 54 .

(4) المحتسب: 1/ 249 .

تشكيلٍ صوتيٍّ مُعيَّن. والمُتأمِّلُ لقول سيبويه الآتي يجدُهُ خيرَ مُعبِّرٍ عن ذلك، فقال: ((وما أشبه الأوَّل فيما ليس على ثلاثة أحرف قولهم: أراك مُنْتَفْخًا، تُسكِّن الفاء، تريد مُنْتَفِخًا، فما بعد النون بمنزلة كَبْد، ومن ذلك قولُهم، انْطَلْق، بفتح القاف لئلاّ يلتقي ساكنان كما فعلوا بأين وأشباهها، حدَّثنا بذلك الخليل عن العرب وأنشدنا بيتًا وهو لرجُلٍ من أزد السراة:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ ولَيسَ لَهُ أبٌ   وذي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبَوانِ

وَسَمِعناهُ من العرب كما أنشدهُ الخليل، ففتحوا الدالَّ كي لا يلتقي ساكنان، وحيث أسكنوا موضعَ العين حرَّكوا الدال))[1].

فالبنية ليست ثلاثيَّة، ولكن ما بعد النون في (مُنْتَفِخ) ثلاثيَّةٌ على زنة (كَبِد) أي إنَّ (تَفِخ) تماثلُ (كَبِد)، ولمَّا كان الإسكانُ سائغًا في (كَبِد) لصعوبةِ الانتقال من الخفيف إلى الثقيل ساغَ إسكانُ ما يُناظرُهُ فصارت (تَفْخ)، ولكنَّهُ في المثالين الآخرين يحدثُ بعد الإسكان أنْ تجاورتْ صوامت بصورةٍ مرفوضة مقطعيًّا، ففي الأمر (انْطَلِقْ) ((لمَّا كانَ "طَلِق" من "انْطَلِقْ" مثل "كَتِف" أسكن اللام التي هي عين، كما أسكن التاء من كَتْف، فالتقى ساكنان: اللام والقاف وحُرِّك القاف بالفتح واتبعه حركة أقرب المُتحرِّكات إليه))[2]، والأمرُ في الفعل المضارع (لم يَلْدَهُ) مثله، إذ الأصلُ (لم يَلِدْهُ) ولمَّا كانَ (يَلِد) يشبه (كَتِف) أسكنوا اللامَ استخفافًا فالتقى ساكنانِ اللام والدال، فتحرَّكت الدال بالفتح إتباعًا لفتحة الياء قبلها.

والمُلاحَظُ هنا أنَّ التحريكَ لم يأتِ على الأصل، إذ الأصلُ في التحريك إذا لم يكن مَدَّةً أنْ يُحرَّكَ الأوَّل، ولكنَّه ساغَ هنا لأنَّ تحريكَ الأوَّل يؤدِّي إلى نقض الغرض، والغرضُ كما هو واضحٌ التخلُّص من الكسر لثقله بعد الفتح، وآثروا

---

(1) الكتاب: 4/ 115 .

(2) التكملة: 172 .

الفتحَ على الكسر إتباعًا لما قبلها فضلاً عن الخِفَّة، بيدَ أنَّ الرضيَّ يقول: ((واختيرَ فتحُ ثاني الساكنين على الكسر الذي هو الأصل في تحريك الساكنين لتنزيه الفعل عنه، ومن ثمَّ توقِّي منه بنون العماد... وقيل إنَّما فُتِحَ إتباعًا لحركة ما قبل الساكن الأوَّل مع كون الفتح أخفَّ))[1]، ولا يخفى ما في قوله (قيل) ما يُشعِرُ بضعفه، إلاَّ أنَّ السيرافي جعل اختيار الفتح عائدًا إلى ثلاثة أوجه: ((أحدها: الحمل على الطاء في "انْطَلْقَ" والياء في "يَلْدَ"... والوجه الثاني أنَّهم حملوهُ على أخفِّ الحركات وهي الفتحة، والوجه الثالث: أنَّهم في التسكين إنَّما هربوا من الكسرة، فكرهوا التحريك بما قد هربوا منه))[2].

وقد ذهبتْ جمهرةٌ من النُحاة إلى مثل هذا في قراءة حفص بالإسكان لقوله تعالى: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: 52] فالأصلُ عندهم (يَتَّقِ) أُلحِقَت به هاءُ السكت فصار (تَقِه) مثل كَتِف فخُفِّفَ بحذف حركة القاف على لغة من يُخفِّف، فالتقى ساكنان، ثمَّ حُرِّكَ الثاني لئلاَّ يلزم نقض الغرض لو حُرِّك الأوّل[3]، وقد استبعده ابنُ الحاجب والرضيُّ لما فيه من ارتكاب تحريك هاء السكت[4].

وذهب أبو علي فيها إلى أنَّ الهاءَ ليست للسكت، بل هي هاء الضمير المفرد المُذكَّر، وأنَّها قد سُكِّنَتْ على لغة عقيل وكلاب[5]، قال عنها الفرَّاء: ((... وهي لغةٌ للعرب، يقفونَ على الهاء المكنّي عنها في الوصل إذا تحرَّكَ ما قبلها))[6]، فهم يُجوِّزونَ تسكينَ هاء الضمير المفرد المُذكَّر إذ تحرَّك ما قبلها، ثمَّ سُكِّنت

---

(1) شرح الشافية: 2/ 238 .

(2) الكتاب: 2/ 265- 266 (الهامش) .

(3) يُنظَر: التكملة: 172، وشرح المفصّل: 9/ 127، وشرح الملوكي: 458 .

(4) يُنظَر: الإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 357، وشرح الشافية: 2/ 240 .

(5) يُنظَر: شرح الشافية: 2/ 239 (الهامش)، والبحر المحيط: 2/ 499 .

(6) معاني القرآن: 1/ 388 .

القاف من (يَتَّقِهْ) تخفيفًا؛ لأنَّ (تَقِهْ) تشبه (كَتِف) فالتقى ساكنان، أوَّلهما ليس بمَدٍّ فحُرِّك الثاني لعدم جواز تحريك الأوَّل لأنَّ فيه نقضًا للغرض.

وقد يتَّخذ هذا التشكيل تكوينه في كلمتين، إذ يُماثلُ جزءٌ منه البنية القياسيَّة في التخفيف، ثمَّ يحدث إسقاطُ المُصوِّت، وقد عبَّرَ سيبويه عن ذلك قائلاً: ((واعلم أنّ كلَّ شيءٍ كان أوَّلَ الكلمة وكانَ مُتحرِّكًا سوى ألف الوصل فإنَّه إذا كانَ قبله كلامٌ لم يُحذَف ولم يتغيَّر، إلاَّ ما كانَ من هو وهي، فإنَّ الهاء تسكن إذا كان قبلها واوٌ أو فاءٌ أو لام، وذلك قولك: وهو ذاهبٌ ولَهْو خيرٌ منك، فَهْو قائمٌ... فأسكنوا كما قالوا في فَخِذ فَخْذ))[1].

وقال الفرَّاء في توجيه قراءة أبي عمرو بن العلاء ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: 28]: ((العرب تسكن الميم التي من اللزوم، فيقولون "أنُلْزِمْكُمُوها" وذلك أنَّ الحركات قد توالت فسُكِّنت الميمُ لحركتها وحركتين بعدها، وإنَّها مرفوعة، فلو كانت منصوبة لم يستثقل فتُخَفَّف، وإنَّما يستثقلونَ كسرةً بعدها ضمَّة أو ضمَّة بعدها كسرة أو كسرتين متواليتين أو ضمَّتين متواليتين، فأمَّا الضمَّتان فقوله **"لا يحزُنْهُمُ"**[2] جزموا النون لأنَّ قبلها ضمَّة فخُفِّفت كما قال "رُسْل"، فأمَّا الكسرتان فمثل قوله الإبْل إذا خفضت))[3].

وقرأ أبو عمرو بن العلاء أيضًا ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: 54] بإسكانِ الهمزة[4]، قال الأخفش في توجيهها: ((ولا يجوزُ الإسكانُ إلاَّ أنْ يكونَ أسكنها، وجعلها نحو عَلْم وقد ضُرْب، وقد سَمْع، سمعت من العرب من يقول **"جاءت رُسُلْنا"** جزم اللام وذلك لكثرة الحركات))[5]، وقال فيها أبو حيَّان:

---

(1) الكتاب: 4/ 151- 152 .

(2) الأنبياء: 103 .

(3) معاني القرآن: 2/ 12 .

(4) يُنظَر: السبعة في القراءات: 154، والنشر: 2/ 212 .

(5) معاني القرآن: 1/ 93 .

((إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المُتَّصل من كلمة فإنَّه يجوزُ تسكين مثل إبِلْ، فأُجْرِيَ المكسوران في "بارِئِكم" مجرى إبِل))[1].

وقال ابنُ السرَّاج: ((وأمَّا إسكانُ الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله:

فاليومَ أشربْ غيرَ مُستَحْقِبٍ   إثْمًا مِنَ اللهِ ولا واغِلِ

كان الأصل: أشربُ، فأسكن الياء كما تسكنها في (عضُد) فتقول (عَضْد) للاستثقال، فشبَّهَ المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة، وهذا عندي غيرُ جائزٍ لذهاب علم الإعراب))[2].

فهذا التسكين أفضى إلى مُشكلٍ إسقاط مصوِّتٍ الإعراب الذي يدُلُّ على المعاني، إلاَّ أنَّ الشافع أنَّنا أمامَ قراءاتٍ رُويت عمَّن يُعتَدُّ بهم كأبي عمرو بن العلاء وحمزة والأعمش[3]، وقد بلغ الأمر بالمُبرِّد أَنْ يصم القراءاتِ التي جاءت على هذا النحو باللحن[4].

أمَّا سيبويه فقد جوَّزَ ذلك في الشعر، قائلاً: ((وقد يجوزُ أَنْ يُسكِّنوا الحرفَ المرفوعَ والمجرورَ في الشعر، شبَّهوا ذلك بكسرة فَخِذ حيث حذفوا فقالوا: فَخْذ وبضمَّة عَضُد حيثُ حذفوا فقالوا عَضْد؛ لأنَّ الرفعةَ ضمَّةٌ والجرَّةَ كسرةٌ، قال الشاعر:

رُحْتِ وفي رجلَيْكِ ما فيهما   وقد بدا هَنْكِ مِنَ المِئْزرِ

---

(1) البحر المحيط: 1/ 206 .

(2) الأصول: 2/ 385 .

(3) يُنظَر: معاني القرآن: 2/ 371، وإعراب القرآن: 2/ 703، والنشر: 2/ 352 .

(4) يُنظَر: إعراب القرآن: 1/ 463، والنشر: 2/ 213 .

وممّا يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرّة إلاّ أنّ من قال فخُذ لم يُسكّنْ ذلك، قال الراجز: **إذا اعْوَجَجْنَ قلْتُ صاحِبْ قَوِّمِ**. وقد يُسكّنُ بعضُهم في الشعر، ويُشَمُّ، وذلك قولُ امرئ القيس:

فاليومَ أشربْ غيرَ مُستَحْقِبٍ   إثمًا من اللهِ ولا واغلِ))[1]

ولكنَّه قبل هذا النص قال: ((وأمَّا الذين لا يُشبعونَ فيختلسونَ اختلاسًا، وذلك قولك: يَضْرِبُها ومن مأمنِك، يُسرعون اللفظ، ومن ثمَّ قال أبو عمرو "**إلى بارِئِكُم**" ويدُلُّكَ على أنَّها مُتحرِّكةٌ قولهم: من مأمنِكَ، فيبينون النون، فلو كانت ساكنةً لم تُحقّق النون))[2].

وفي هذا إشعارٌ بعدم جواز الإسكان، على الرغم من أنَّه ساقَ الآيةَ مثالاً لعدم إشباع الحركة، ولكنَّه لم يُصرِّح بنفي الإسكان، وهذا يعني – والله أعلم- أنَّ احتمال القراءة بالإسكان واردٌ، ولعلَّه لم يسمعْها.

وإذا أعدنا إلى ما أصَّله سيبويه في جواز التسكين قياسًا على الأوزان الثلاثيَّة التي ذكرها وطبَّقنا ذلك على الأمثلة التي سقط منها مُصوِّتُ الإعراب لرأينا الأمرَ سائغًا في نحو (لا يُحزنْهم) إذ إنَّ (زُنْه) على زنة (رُسُل) فخُفِّفَ لثقل الحركات المتوالية المُتماثلة، وفي (بارِئِكم) نجد (رِئِك) على زنة (إِبِل)، أمَّا (أَنُلْزِمُكُمُوها) فقد توالت فيها المقاطع المفتوحة، أي:

/ ز ـِ / م ـُ / ك ـُ / م ـُـُ / هـ ـــَ / منها ثلاثة قصيرة واثنان طويلان، فالذي حدث أنَّ العربيَّ اختزلَ مقطعًا قصيرًا منها بإسقاط قمَّته لتصبح:

/ ز ـِ م / ك ـُ / م ـُـُ / هـ ـَ /.

ومن هنا فلا داعي لإنكار قراءة الإسكان، ولعلَّ ردَّ أبي علي الفارسي على المُبرِّد خيرُ ما يُقوِّي هذا عندما قال: ((وأمَّا من زعمَ أنَّ حذفَ هذه الحركة لا

(1) الكتاب: 4/ 203- 204 .

(2) الكتاب: 4/ 202 .

يجوزُ من حيث كانت علمًا على الإعراب، فليس قوله بمُستقيم، وذلك أنَّ حركات الإعراب قد تُحذَفُ لأشياء، ألا ترى أنَّها تُحذَفُ في الوقف، وتُحذَفُ في الأسماء والأفعال، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوزُ حذفُها من حيث كانت دلالةَ الإعراب لم يجُزْ حذفُها في هذه المواضع، فإذا جازَ حذفُها في هذه المواضع لعوارض تعرضُ جاز حذفُها أيضًا فيما ذهبَ إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء، أي حركة عين الكلمة))[1]، وقال ابنُ الجزري: ((وقد أكثر الأستاذُ أبو علي الفارسي في الاستشهاد من كلام العرب على الإسكان، ثمَّ قال: فإذا ساغَ ما ذكر في هذه القراءة التأويل لم يسُغْ أنْ يُقال لحن))[2]، وقال أبو حيَّان: ((وما ذهبَ إليه – أي المُبرِّد- ليس بشيء، لأنَّ أبا عمرو لم يقرأ إلاَّ بأثرٍ عن رسول الله "ص"، ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكارُ المُبرِّد لذلك منكر))[3].

لقد مرَّ بنا أنَّ هذا التخفيف يُنسَبُ إلى لهجة تميم التي تنتمي إلى بيئةٍ بدويَّة، يتَّسمُ أصحابُها بسرعة النُّطق وتلمُّس أيسر السبل في الأداء، ولمَّا كان التخفيفُ يعني إقفال المقاطع المفتوحة فإنَّ هذا يعني اختزالاً في عددها ومن ثمَّ يؤدِّي إلى اقتصاد في الجهد المبذول في النُّطق.

ففي أمثلتهم التي ذكروها نجد أنَّ كُلاًّ من (فَخِذٌ) / ف ـَ / خ ـِ / ذ ـُ ن/ و(عَضُدٌ) / ع ـَ / ض ـُ / د ـُ ن/ (ورُسُلٌ) / ر ـُ / س ـُ / ل ـُ ن/ بثلاثة مقاطع ولكنَّها عند التخفيف تكون بمقطعين أي:

فَخْذٌ / ف ـَ خ/ ذ ـُ ن/، عَضْدٌ/ ع ـَ ض/ د ـُ ن/، رُسْلٌ/ ر ـُ س/ ل ـُ ن/. وهذا ينسجمُ مع الطبيعة البدويَّة التي تميلُ إلى السرعة في النُّطق، ومنه نفهمُ أيضًا أنَّ لهجة تميم تميلُ إلى المقاطع المُغلقة، وقد أرجع الدكتور غالب

(1) الحجَّة: 2/ 67 .

(2) النشر: 2/ 352 .

(3) البحر المحيط: 1/ 206 .

المطلبي ذلك إلى النبر، إذ إنَّهم ينبرونَ في موضع سقوط المُصوِّت نبرًا توتُّريًا، ولمّا كانَ سقوطُ المُصوِّت يعني إقفال المقطع فإنَّ هذا يُشيرُ إلى أنَّها كانت تنبرُ في ذلك الموضع نبرًا لا يسمحُ للهواء بالخروج، فأدَّى ذلك إلى سقوط المُصوِّت الذي يعتمدُ أساسًا على حُرِّية خروج الهواء[1].

أمَّا الدكتور حنًّا ترزي فقد قال: ((وفي رأيي أنَّه ليس في هذا التسكين ما يُشعِرُ بخِفَّةٍ في اللفظ وإنَّما هو ينسجمُ مع الميل إلى القُوَّة الذي توحي به حياةُ الصحراء بالقياس إلى حياة المدينة))[2].

ونحنُ لا يمكنُ أَنْ ننفي الخِفَّةَ التي تؤول إلى السرعة في الكلام هنا، هذه الخفَّةُ التي مصدرُها اختزالُ المقاطع بإيثار المقطع المُغلق.

وفي أمثلة (انْطَلْقَ) و(لَمْ يَلْدَهُ) أفضى القياسُ على الأمثلة التي ذكرها سيبويه إلى تجاور الصوامت في صورةٍ مرفوضة، إذ تولَّدَ مقطعٌ مزيدٌ في الدَّرْج ينبغي إعادتُهُ إلى نسيج العربيَّة المقطعي السائغ، ففي (انْطَلْقَ) الأصلُ فيه: انْطَلِقْ/ ء ـــِ ن / ط ـــَ / ل ـــِ ق/ أُسقِطَ المُصوِّتُ الذي يقعُ قمَّةً في المقطع الأخير تشبيهًا بكَتْف، فأصبح التشكيل: / ء ـــ ن / ط ـــَ ل ق/ ممَّا يعني تشكيل مقطع مزيد، انقسم إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ تماثل القمَّة السابقة لها، أي:

/ ء ـــِ ن / ط ـــَ ل ق/

ط ـــَ ل ق ـــَ ⟵ / ء ـــِ ن / ط ـــَ ل / ق ـــَ /.

أمَّا (لَمْ يَلْدَهُ) فالأصلُ فيه (لَم يَلِدْهُ) / ل ـــَ م / ي ـــَ / ل ـــِ د/ هـ ـــُ /، ولمّا كان الجزء / ي ـــَ / ل ـــِ د/ يُماثِلُ / ك ـــَ / ت ـــِ ف/ جرى عليه التخفيف بإسقاط مُصوِّت المقطع الأخير، فتولَّد مقطعٌ مزيد درجًا، انقسم إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ تماثِلُ القمَّة السابقة لها، أي:

---

(1) يُنظَر: في الأصوات اللغوية: 178 .

(2) في أصول اللغة والنحو: 29 .

/ ي ــَـ / ل ~~ـُ~~ د / هـ ــُـ / ⟵ / ي ــَـ ل د / هـ ــُـ /

ي ــَـ ل د ــَـ ⟵ / ي ــَـ ل/ د ــُـ/ هـ ــُـ /.

وكذلك قراءة الإسكان في الآية الكريمة (يَتَّقْهِ)، إذ الأصلُ فيها (يَتَّقِهِ):

/ ي ــَـ ت / ت ــَـ / ق ــِـ هـ/ ولمّا كان الجُزء (تَقِه) يُماثلُ (كَتِف) جرى عليه الإسكان تخفيفًا بإسقاط مُصوِّت المقطع الأخير ليتولَّد مقطعٌ مزيدٌ في الدرج، لابُدَّ من إعادتهِ إلى الصورة السائغة، فانقسمَ إلى مقطعين باجتلاب قمَّة، أي:

/ ي ــَـ ت/ ت ــَـ /ق ~~ــِـ~~ هـ/ ⟵ / ي ــَـ ت/ ت ــَـ ق هـ/ ⟵ /

ي ــَـ ت / ت ــَـ ق/ هـ ــِـ /. ت َق هـ ِ

ومن هنا يتجلَّى تأثُّر الأصوات في المقاطع ضمن السلسلة الكلاميَّة، فيصدق كلام الدكتور إبراهيم أنيس مُتحدِّثًا عن اتِّصال المقاطع بعضها ببعض وتماسكها وانسجامها: ((فنجد المقطع الأخير من الكلمة الأولى أو جزء منه ينضمُّ إلى مقاطع الكلمة الثانية أو نجد المقطع الأوَّل من الكلمة الثانية أو جزء منه ينضمُّ إلى مقاطع الكلمة الأولى))(1).

9- الرجوع إلى الأصل:

تقدَّم القولُ بترجيح العرب التحريك على الحذف؛ لأنَّه أقلُّ إخلالاً بالكلام، بل قد يحدث الحذفُ لبسًا في الكلام، لذا عدلوا إلى الرجوع إلى الأصل وعدّوهُ جانبًا من التحريك، ويتجلَّى هذا فيما يأتي:

1- عند تثنية الاسم المقصور الثلاثي: قال سيبويه: ((فإذا كان المنقوصُ من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية، لأنَّك إذا حرَّكت فلا بُدَّ من ياء أو واو، فالذي من الأصل أولى، وإنْ كان المنقوص من بنات الياء أظهرت

(1) الأصوات اللغوية: 162 .

الياء))[1]، وأوضح السيرافي هذا الكلام بقوله: ((وإنَّما وجبَ تحريكهُ لأنَّا إذا أدخلنا ألف التثنية اجتمع ساكنان: الألف التي في الاسم وألف التثنية، فلو حذفنا إحدى الألفين لالتقاء الساكنين لوجب أنْ تقول في تثنية عصا ورحى: عصان ورحان، وكان يلزمُ إذا أضفنا أنْ تسقط النون للإضافة فيُقال أعجبتني عصاك ورحاك، وإنَّما يُريدُ ثنتين، فبطل إسقاطُ أحد الألفين ووجب التحريك، ولا يمكن تحريك الألف، فجعلت الألف ياءً أو واوًا))[2].

وواضحٌ ممَّا سبق أنَّهم ينطلقونَ من فكرة سكون الألف، ولمَّا كان الألفُ مُصوِّتًا طويلاً ختم به الاسم المقصور الثلاثي، التقى بألف التثنية رفعًا وهو مُصوِّتٌ طويلٌ أيضًا، وهذا مُحالٌ مقطعيًّا، وإسقاط أحدهما مُلبسٌ، لذا عاد العربيُّ إلى أصل الألف المفترض، وإنْ كانَ الدكتور تمَّام حسَّان يعترض على هذا ويصفهُ بأنَّه من اختراع النُّحاة؛ لأنَّ المُتكلِّمَ لا يعرفُ الأصولَ بل الفروع[3]، ونحن نقول: إنَّ هذا من باب تفسير اللغة لا وضعها، لذلك قال ابنُ جني قديمًا: ((معنى قولنا إنَّه كان أصلُهُ كذا: أنَّهُ لو جاءَ مجيءَ الصحيح ولم يُعلَّلْ لوجبَ أَنْ يكونَ مجيئهُ على ما ذكرنا، فأمَّا أَنْ يكون استعملَ وقتًا من الزمان كذلك ثمَّ انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأٌ لا يعتقدُهُ أحدٌ من أهل النظر))[4].

ولكنِّي أقول: لِمَ لا يمكنُ أَنْ يكونَ الارتباطُ الذهني عند العربي بين الأصول والفروع ماثلاً لديه؟ ألا يعرف تصريفات المفردة وأحوالها وتقلّبها؟ فذهنُهُ ليس خاليًا من هذه الفروع، وعلى هذا فليس غريبًا أَنْ يرجعَ إلى الأصل المعهود عنده، فنقول في تثنية عصا إذن عصوان، أي:

(1) الكتاب: 3/ 386، ويُنظَر: الأصول: 2/ 441، والتكملة: 221 .

(2) الكتاب: 3/ 386 (الهامش رقم "1")، ويُنظَر: شرح الشافية للرضي: 4/ 230 .

(3) يُنظَر: الأصول: 150 .

(4) الخصائص: 1/ 258 .

/ ع ـَ / ص ـً + ـَ / ن ـِ / ⟵ / ع ـَ / ص ـَ / و ـً / ن ـِ /.
و ـ

وفي رحى: رحيان: / ر ـَ / ح ـً + ـً / ن ـِ / ⟵ / ر ـَ / ح ـَ / ي ـً /
ن ـِ /.
ي ـ

أمَّا إذا لم يكن ثلاثيًّا فإنَّ الألف تنشطر لالتقاء القمَّتين، ففي مثل مصطفى نقول: مصطفيان، أي:

/ م ـُ ص / ط ـَ / ف ـً + ـً / ن ـِ / ⟵ / م ـُ ص / ط ـَ / ف ـَ /
ي ـً / ن ـِ /.
ي ـ

وكذلك العمل عند جمع المؤنَّث السالم، فنقول في شذا شذوات وفي هدى هديات أي:

شذا = شذوات: / ش ـَ / ذ ـً + ـً ت / ⟵ / ش ـَ / ذ ـَ / و ـً ت /.
و ـ

هدى: هديات: / هـ ـُ / د ـً + ـً ت / ⟵ / هـ ـُ / د ـَ / ي ـً ت /.
ي ـ

وينطبق الأمر أيضًا على جمع ما زاد على ثلاثة أحرف جمع مؤنث سالمًا، نحو حُبلى وحُبليات[1]، أي:

/ ح ـُ ب / ل ـً + ـً ت / ⟵ / ح ـُ ب / ل ـَ / ي ـً ت /.
ي ـ

(1) يُنظَر: أسرار العربية: 61، والممتع في التصريف: 2/ 542، وأوضح المسالك: 3/ 249، وشرح المراح: 56 .

وقد أرجع المُحدثون إيثار الياء على الواو فيما زاد على الثلاثة إلى أنَّ الياءَ أيسرُ نُطقًا من الواو، فضلاً عن أنَّ الياءَ من خصائص النُطق الحضري، كما أنَّ الكسرةَ كذلك في مقابل ما تعوَّده البدو من إيثار الواو والضمَّة[1].

2- عند إسناد الفعل الثلاثي الناقص إلى ألف الاثنين: ففي مثل دعا ورمى نقول: دَعَوا ورَمَيا، فإنْ كانَ الفعلُ غيرَ ثلاثيٍّ قُلِبَت الألفُ ياءً[2]، نحو نادى ونادَيا.

وبمثل ما سبق نستطيع أنْ نعالجَ الأمرَ مقطعيًّا، ففي مثل: دعا + ألف الاثنين = دَعَوا، أي:

/ د ـَ / ع ـَ + ـَ / ← / د ـَ / ع ـَ / و ـَ /.

و ـ

رمى + ألف الاثنين: رمَيا، أي:

/ ر ـَ / م ـَ + ـَ / ← / ر ـَ / م ـَ / ي ـَ /.

ي ـ

نادى + ألف الاثنين: ناديا:

/ ن ـَ / د ـَ + ـَ / ← / ن ـَ / د ـَ / ي ـَ /.

ي ـ

3- عند تصغير الثلاثي معتلَّ العين: قال المُبرِّد: ((هذا باب ما كان على فعل من ذوات الياء والواو، فإنْ صغَّرتَ شيئًا من ذلك أظهرت فيه أحرف الأصل، وذلك أنَّ ياءَ التصغير بعده ساكنة فلا يجوز أَنْ تسكّن فتجمع

---

(1) يُنظَر: المنهج الصوتي: 190.

(2) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 3/ 166- 167، وشرح مختصر التصريف: 156، وشرح التصريح: 2/ 387.

بين ساكنين، فإذا حرَّكته عادَ إلى أصله وذلك قولك في تحقير نار نويرة، وباب بويب، فأمَّا ناب فتصغيرهُ نُيَيْب))[1].

ويمكن توجيه ذلك بالنظر إلى قاعدتهم عند التصغير التي تتطلّب ما يأتي[2]:

1- تحويل المُصوِّت الذي بعد الصامت الأوَّل إلى ضمَّة.

2- إضافة مُصوِّت الفتحة وياء التصغير بعد الصامت الثاني.

3- تحويل المصوِّت الذي قبل الصحيح الرابع – إنْ وُجِد- إلى كسرة.

ففي مثل نار: نويرة، حدث فيها إرجاعُ الألف إلى أصلها وإضافة مصوِّت الفتحة بعدها ياء التصغير، ثمَّ أبدلنا الفتحة ضمَّة، أي:

/ ن ــً ر/ ← / ن ــً + ــَ + ي ر/

و

ــُ ← / ن ــُ / و ــَ ي / ر ــَ هـ/.

فإنْ أحدث هذا لبسًا لم يرد إلى أصله، بل يُقلب ياءً، ففي تصغير (عيد) نقول على القاعدة (عُوَيْد)، ولكنَّه يلتبس بمصغّر (عود)، لذا نعدلُ من عُوَيْد إلى (عُيَيْد). وفي

ناب: نُيَيْب/ ن ــً ب/ ← / ن ــً + ــَ + ي ب /

ي ← / ن ــُ/ ي ــَ ي /

ب ــُ ن/.

(1) المقتضب: 2/ 280، ويُنظَر: اللمع: 333 .

(2) يُنظَر: دراسات في علم أصوات العربيَّة: 83، والمنهج الصوتي: 143 .

أمَّا إذا كان الألف مجهول الأصل كما في عاج وصاب ومال قلب واوًا فقالوا: عُوَيْج وصُوَيْب ومُوَيْل وجرى عليها ما جرى سابقًا.

10- القلب:

قلب الألف واوًا: ومن مسائلها:

1- عند النسب إلى الاسم المقصور الثلاثي، قال أبو البركات الأنباري: ((فإنْ قيلَ: فلِمَ وجبَ قلبُ ألف رحى وعصا واوًا؟ قيل: إنَّما وجب قلبُ الألف واوًا لأنَّها ساكنةٌ، والياء الأولى من ياء النسب ساكنة، وساكنان لا يجتمعان، فوجبَ فيها القلب... وكان قلب الألف واوًا أولى من قبلها ياء، لأنَّها لو قُلِبَت ياءً لأدَّى ذلك إلى اجتماع الأمثال))[1]، وقال ابنُ يعيش: ((كأنَّهم أرادوا تحريك الألف لالتقاء الساكنين: سكون الألف والياء الأولى من ياء النسب، ولم يمكن تحريك الألف فقلبوها إلى حرف يمكن فيه الحركة، فكان الواو، ولم يقلبوها ياءً كراهيَّة اجتماع ثلاث ياءات وكسرة))[2].

ومقطعيَّةُ ياء النسب هي: / ـــِ ي ي / فعند اتِّصالها بالثلاثي المقصور انشطرت الألف إلى فتحة وواو من باب المغايرة والتيسير[3]؛ لأنَّ قلبها ياءً يُؤدِّي إلى توالي الأمثال وهو أمرٌ تكرهه العربيَّة، فنقول في عصا عصويّ، أي:

/ ع ـَ / ص ـً + ـِ ي ي / ⟵ / ع ـَ / ص ـَ / و ـِ ي ي /
(ـً ← ـَ + و)

وفي رحى رحويّ: / ر ـَ / ح ـً + ـِ ي ي / ⟵ / ر ـَ / ح ـَ / و ـِ ي ي /.
(ـً ← ـَ + و)

---

(1) أسرار العربية: 324 .

(2) شرح الملوكي: 259، ويُنظَر: شرح التصريح: 2/ 387 .

(3) يُنظَر: العربية الفصحى: 119، والمنهج الصوتي: 162 .

وهذا يجري على الرباعي إذا كان ساكن الثاني نحو (حُبْلى) في وجهٍ من وجوه النسب الجائزة فيه، فنقول: (حُبْلَوي)[1].

/ ح ـُ ب / ل ـَ + ـِ ي ي / ⟵ ح ـُ ب / ل ـَ / و ـِ ي ي /.

و ـ

2- عند تكسير الأسماء أو الصفات التي على وزن فاعل أو فاعلة، فإنَّها تُجمَعُ على (فواعل) بقلب ألف فاعل واوًا، قال ابنُ يعيش: ((وإنَّما قلبوا ألف فاعل في هذا الجمع واوًا، لأنَّ ألف التكسير تقع بعدها، والجمع بينهما مُتعذِّرٌ لسكونها، فلم يكن بُدٌّ من حذف أحدهما أو قلبه، فلم يسُغِ الحذف؛ لأنَّه يخلّ بالدلالة على الجمع، فتعيَّن القلب))[2]، وقُلِبَت واوًا حملاً لها على التصغير[3].

ولا شكَّ في أنَّ هذا ناجمٌ عن التقاء مصوِّتين: الأوَّل ألف الصيغة والثاني ألف التكسير، ففي كاهل مثلاً تجمع على كواهل، أي:

/ ك ـَ + ـَ / هـ ـِ ل / ⟵ / ك ـَ / و ـَ / هـ ـِ ل /.

و ـ

قلب الألف ياءً: وتُقلَبُ الألفُ ياءً إذا وقعت بعد ياء التصغير وتُدغَمُ فيها كما في عصا وعُصَيَّة. وفي غلام أو غُلَيِّم؛ ((لأنَّ ما بعد ياء التصغير لا يكونُ إلاَّ مُتحرِّكًا، والألف لا تقبل الحركة، وما قبل الألف لا يكون إلاَّ مُحرَّكًا وياء التصغير لا تكون إلاَّ ساكنةً، فوجبَ قلبُ الألف حرفًا يتحرَّكُ بعد ياء التصغير ولا يمكنُ سكون ما قبله، فقُلِبَت الألفُ ياءً لمناسبتها ما قبلها))[4].

---

(1) يُنظَر: التكملة: 242، ولنا حديث عن النسب في الفصل القابل.

(2) شرح المفصل: 5/ 52.

(3) يُنظَر: شرح المفصل: 5/ 57، وشرح المراح: 250.

(4) شرح التصريح: 2/ 375.

ويمكنُ أنْ نتصوَّرَ ذلك وفاقًا لقاعدة التصغير، حيث تفرض وضع مصوِّت الضمَّة بعد الصامت الأوَّل، وإدخال ياء التصغير بعد الصامت الثاني، ثمَّ انشطرت الألف إلى فتحة وياء احتكاكيَّة فتحوّل من نبر الطول إلى نبر التوتُّر، إذ أصبحت الياءُ مُضعَّفةً فرقًا لها من تصغير الثلاثي؛ لأنَّ (غُلَيْم) تصغير للثلاثي، ومثل ذلك يُقال في تصغير (غَزال) غُزَيِّل. ومن هنا نرى أنَّ الألفَ لم تُقلَبْ في الحقيقة ياءً؛ لأنَّها لو قُلِبَت ياءً فمن أينَ جاءت الفتحةُ قبلها؟ كما أنَّ ما قاله الدكتور عبد الصبور شاهين: ((فكانَ أنْ أُسْقِطَت الحركةُ الطويلةُ وعُوِّضَ موقعُها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها))[1]، لا أراهُ سديدًا؛ لأنَّ الألفَ لم تسقط بل انشطرت فحدث التضعيف، بدليل الفتحة الباقية. فنقول في

غزال غُزَيِّل: / غ ـَـ / ز ـَـ + ي ـِ ل /

غ ـُ ـَ يّ / ⟵ غ ـُ / ز ـَ ي / ي ـِ ل /.

أمَّا في عصا، فقد طُبِّقت عليها القاعدة السابقة في التصغير، وانشطرت الألف إلى مُكوِّنيها، ثمَّ أُدغِمَت الياء في الياء، أي: عصا: عُصَيَّة:

/ ع ـَ / ص ـَـ / + ي / ⟵ / ع ـُ / ص ـَ ي / ي ـَ هـ /.

ع ـُ   ـَ   ي

11- إبدال الألف همزة:

ذكر علماء العربيَّة أنَّ الإبدال واجبٌ وجائزٌ وشاذٌّ، وما يهمُّنا هنا الواجب والشاذ، فقد ذكروا أنَّ الهمزةَ تُبدَلُ من الواو والياء في أربع مسائل[2]:

---

(1) المنهج الصوتي: 155 .

(2) يُنظَر: شرح التصريح: 2/ 368، وشرح الأشموني: 3/ 825 .

أحدهما: أنْ تتطرَّفَ الواو أو الياء بعد ألف زائدة نحو كِساء وسَماء ودُعاء، والأصلُ كساو وسماو ودعاو وكذلك بِناءَ وظُباء وفَناء والأصل: بناي وظباي وفناي.

وقد اختُلِف في كيفيَّة الإبدال على رأيين: الأوَّل: أنَّ الواوَ والياءَ أبدلت همزةً لتطرُّفها بعد ألف زائدة، والثاني – هو ما يهمُّنا- وعليه حُذَّاقُ أهل التصريف: أنَّ الواوَ والياءَ أُبدِلَتا ألفينِ لتحرُّكِهما ووقوعهما بعد فتحةٍ لم يحجز بينهما إلاّ ساكنٌ مُعتلٌّ زائد، مع أنَّهما في مظنَّة التغيير، وهو الطرف، فقُلِبَتا ألفينِ فصارا في التقدير كسااا ودعاا، فاجتمع ساكنان، فوجبَ إمَّا الحذفُ وإمَّا التحريك، ولا سبيلَ إلى الحذف؛ لأنَّهُ يفوِّت المدَّ فيهنَّ إنْ حُذِفت الأولى، ويُفوِّت لام الكلمة إنْ حُذِفت الثانية، ولمَّا امتنع الحذفُ تعيَّن التحريك، وكانت الثانية أولى لأمور، منها: أنَّ تحريك الأولى يُفوِّت حكمها وهو المدّ، وأنَّ التغييرَ في الآخر أولى[1].

وهذا الحكمُ تشاركهما فيه الألف، فإنَّها إذا تطرَّفتْ بعد ألف زائدة أُبدِلَت همزةً، وذلك نحو حمراء، إذ الأصلُ فيها حمرى، بألف مقصورة كسكرى، ثمَّ زيدت عليها ألف قبل الآخر للمد، كألف كتاب وغُلام، فصارت في التقدير حمراا، فالتقى ساكنان لا يمكن النُطقُ بهما، فأُبدِلَت الثانية همزةً[2].

ويمكن أنْ أذكُرَ هنا أنَّ الحروفَ التي عدَّتها حرفان إذا صُيِّرَت أسماءً صارت من بنات الثلاثة وجرت مجرى الأسماء، قال المُبرِّد: ((وإنْ سمَّيته "لا" زدتَ على الألف ألفًا ثمَّ همزتَ لأنَّكَ تُحرِّك الثانية، والألف إذا حُرِّكت كانت همزةً فتقول: هذا لاء فاعلم، وإنَّما كان القياس أنْ تزيدَ على كلِّ حرفٍ من حروف

---

(1) يُنظَر: أسرار العربية: 6، وشرح المفصل: 10/ 9، وشرح الشافية للرضي: 3/ 203، والممتع: 1/ 326.

(2) يُنظَر: الكتاب: 3/ 214، والخصائص: 1/ 94- 95، والمنصف: 1/ 155- 156، واللمع: 251، وشرح الملوكي: 268، والممتع: 1/ 329، وارتشاف الضرب: 1/ 125.

اللين ما هو مثله؛ لأنَّ هذه حروفٌ لا دليلَ على ثوالثها، ولم تكن اسمًا فتعلم ما سقط منها))[1].

وقال ابنُ يعيش: ((ولكون أنَّه ليس في الأسماء المُفردة التي يدخلها الإعراب اسمٌ على حرفين الثاني من حروف المدِّ واللين، زدتَ على ألف ب ت ث ألفًا أخرى لتصير ثلاثيَّةً ثمَّ تُقلَبُ الألف همزةً لسكونها وسكون الألف الأولى، كما تُقلب في كساء ورداء))[2].

المسألة الثانية: أنْ تقعَ الواو أو الياء عينًا لاسم فاعل أُعِلَّت عينُ فعله، نحو قائِل وبائِع، وأصلهما قاوِل وبايِع، والخلافُ في كيفيَّة الإبدال مباشرة أو بوساطة الألف كالسابق[3].

المسألة الثالثة: تُبدَلُ الألفُ الزائدة همزةً عند وقوعها بعد ألف الجمع في نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل، إذ لمَّا جمعت قلادة ورسالة وقعت ألف الجمع ثالثة، ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة فاجتمع ألفان، فلم يكن بُدٌّ من حذف إحدى الألفين أو تحريكهما، فلو حذف الألف الأولى فأتت دلالة الجمع، ولو حُذِفت الثانية لتغيَّر بناء الجمع؛ لأنَّ هذا الجمع لا بُدَّ أنْ يكونَ بعد ألفه حرفٌ مكسور، فلم يبقَ إلاّ تحريك الألف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل، فلمَّا حُرِّكَت انقلبت همزةً.

وقد شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف قلادة ورسالة، لأنَّ قبلها حركة من جنسهما، وهما ساكنان، فجريا مجرى الألف، قال سيبويه: ((وسألته عن واو عجوزٍ وألف رسالةٍ وياء صحيفةٍ، لأي شيء همزت في الجمع، ولم يكن بمنزلة معاون ومعايش إذا قلت صحائف ورسائل وعجائز؟ فقال: لأني إذا جمعت

(1) المقتضب: 1/ 235، ويُنظَر: الكتاب: 1/ 322- 323، والمنتصف: 2/ 153 .

(2) شرح المفصل: 6/ 30 .

(3) يُنظَر: الكتاب: 4/ 348 .

معاون ونحوها، فإنما أجمع ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حركت كجَدْوَل. وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتةً لا تدخلها الحركة على حالٍ، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرك. وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة وذلك نحو قولك: قال وباع، ويغزو ويرمي، فهمزت بعد الألف كما يهمز سقاءٌ وقضاءٌ، وكما يهمز قائلٌ وأصله التحريك، فهذه الأحرف الميتة التي ليس أصلها الحركة أجدر أن تغير إذا همزت ما أصله الحركة، فمن ثم خالفت ما حرك وما أصله الحركة في الجمع كجدولٍ ومقامٍ. فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتل على فعله نحو يقول ويبيع، ويغزو ويرمي، إذا وقعت هذه السواكن بعد ألف. وقالوا: مُصيبةٌ ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفةٍ وصحائف))[1].

فإن كانت الواو والياء أصلين لم يُبدلا همزةً، وشذَّ (معائش) و(مصائب) لأنهما يُقابلان عين الكلمة وليسا زائدين، قال الفرّاء: ((وقوله **(وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ)**[2] لا تُهمَزُ لأنَّها – يعني الواحدة- مِفعَلة، الياء من الفعل، فلذلك لم تُهمَز، إنَّما يُهمَزُ من هذا ما كانت الياء منه زائدةً مثل مدينة ومدائن وقبيلة وقبائل، وربُّما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهَّمون أنَّها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعِدَّة الحروف كما جمعوا مسيل الماء أمسلة، وشبه بفعيل وهو مفعل، وقد همزت العرب المصائب وواحداتها مصيبة، شبِّهت بفعيلة لكثرتها في الكلام))[3]، وقال سيبويه: ((فأمَّا قولهم مصائب فإنَّه غلَطٌ منهم، وذلك أنَّهم توهَّموا أنَّ مُصيبة فعيلة، وإنَّما هي مَفْعِلة))[4].

---

(1) الكتاب: 4/ 456 .

(2) الأعراف: 10، والحجر: 20 .

(3) معاني القرآن: 1/ 373- 374، ويُنظَر: إعراب القرآن: 1/ 600- 601، والبحر المحيط: 4/ 271 .

(4) الكتاب: 4/ 356، ويُنظَر: المنصف: 1/ 307- 311، وشرح الشافية للرضي: 3/ 133 .

المسألة الرابعة: تبدل كلٌّ من الواو والياء همزةً إذا وقعت ثاني حرفين ليِّنين بينهما ألف مفاعل، سواءٌ أكانَ الحرفان الليِّنان ياءينِ كنيائف جمع نيِّف أم واوين كأوائل جمع أوّل.

وقد يكونُ اللامُ همزةً مثل خطيئة وخطايا أو واوًا نحو مطيَّة ومطايا أو ياء مثل هديَّة وهدايا، وقد مرَّت خطايا بخمس مراحل:

1- الأصلُ فيها أنْ تكونَ جمعًا على مثال مفاعل، أي: خطايئ – ثمَّ أُبدِلَت همزةً على حدِّ الإبدال في (صحائف) فصارت خطائئ.

2- أُبدِلَت الثانيةُ ياءً لأنَّ الهمزةَ المُتطرِّفةَ بعد همزة تُبدَلُ ياءً، ولاسيَّما أنَّها مكسورة فصارت (خطائِي).

3- فُتِحَت الأولى تخفيفًا، فصارت (خَطائَي).

4- قُلِبَت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصارت (خطاءا).

5- أُبدِلَت الهمزةُ ياءً لوقوعها بين ألفينِ وهي تشبه الألف فكأنَّ في الكلمة ثلاثة ألفات فصارت (خطايا).

أمَّا هدايا فالأصلُ فيها (هدايي) بياءين ثمَّ هدائِي، ثمَّ هداءا، ثمَّ هدايا، أمَّا مطايا، فالأصلُ فيها (مطايو) ثمَّ مطايي ثمَّ مطائِي ثمَّ مطائَي ثمَّ مطاءا ثمَّ مطايا.

وهذا هو مذهب البصريِّينَ، إذ ذهبوا إلى أنَّ الوزنَ فيها هو (فعائل)، أمَّا الكوفيُّونَ فقد ذهبوا إلى أنَّ هذه الجموعَ كلَّها على وزن (فعالى)[1]، جاء في (إعراب القرآن): ((قال الفرَّاء: خطايا جمعُ خطيَّة، بلا همز كما تقول هديَّة وهدايا، قال: لو جمعت خطيئةً مهموزة لقلت خطائِئ))[2].

---

(1) يُنظَر: الإنصاف: 2/ 374، المسألة (116).

(2) إعراب القرآن: 1/ 179.

أمّا الإبدال الشاذ، فقد ذكروا أنَّ الألفَ تُبدَلُ همزةً تخلُّصًا من التقاء الساكنين في نحو دَأَبَّة وشَأَبَّة والضَّأَلّين، قال ابنُ جني: ((فأمَّا إبدالُها من الألف فنحو ما حُكِيَ عن أيّوب السختياني أنَّه قرأ (**ولا الضَّأَلّين**) فهمز الألف، وذلك أنَّه كره اجتماع الساكنين: الألف واللام الأولى فحرّك الأولى لالتقائهما فانقلبت همزة، لأنَّ الألفَ حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المخرج لا يتحمَّل الحركة، كما قدَّمنا من وصفه فإذا اضطرُّوا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة، وعلى ذلك ما حكاه أبو زيد فيما قرأته على أبي علي في كتاب الهمز عنه، من قولهم شأَبَّة ومأَدَّة وأنشدت الكافة:

يا عجبًا لقدْ رأيتُ عجبا — حمارَ قبّانٍ يسوقُ أرنبا

خاطمها زأَمَّها أنْ تذهبا

يريد: زامَّها، وحكي أبو العبَّاس عن أبي زيد، قال: سمعت عمر بن عبيد يقرأ ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾[1]، فظننته لحن حتّى سمعت العرب تقول: شأَبَّة ودأَبَة، قال أبو العبَّاس فقلت لأبي عثمان: أتقيس ذلك؟ قال لا، ولا أقبله))[2]، وذكر هذا الرضي ثمَّ قال: ((وقالوا لَبَّأَ الرجل بالحج، وعن العجَّاج أنَّه كان يهمزُ العالم والخاتم وليس ذلك فرارًا من التقاء الساكنين ولكن لتقارب مخرجي الألف والهمزة))[3].

ولكن الهمز ورد في الألف دون الواو والياء المُشدَّدتين، وقد تنبَّه إلى هذا العلماء القُدامى وعلّلوه، قال الرضي: ((فإن قيل: فالتقاء الساكنين في نحو دابَّة أسهل من نحو تمودّ؟ فالجوابُ: أنَّه وإنْ كانَ أثقل إلاّ أنَّه أقلّ من كلامهم من نحو دابَّة وشابَّة، وإنَّما قُلِبَت الألفُ همزةً دونَ الواو والياء لاشتغالهما مُتحرِّكين

(1) الرحمن: 39 .

(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 82 .

(3) شرح الشافية: 3/ 204 .

مفتوحًا ما قبلهما كما يجيء في باب الإعلال، ولأنّه يلزم قبلهما ألفين في مثل هذا الحال))[1].

هكذا كان تصوُّرُ علماء العربيَّة القُدامى لإبدال الألف همزةً في كلامهم، ولاشكَّ في أنّه قائمٌ على وفق تصوُّرهم القديم أنَّ الألفَ حرفٌ ساكنٌ ومُحالٌ عندهم أنْ يلتقي ساكنان في درج الكلام فتخلّصوا منه بالإبدال.

تفسيره حديثًا:

وكلامُ العرب القُدامى هذا لا ينسجمُ مع ما قرّرهُ الدرس الصوتي الحديث، وكأنّي بابنِ جنّي يُلمِّحُ إلى مُناقضة في كلام العلماء القُدامى قائلاً: ((ومن ذلك قولُهم: كساء وقضاء ونحوه، أعللت اللامَ لأنّك لم تعتدّ بالألف حاجزًا لسكونها، وقلبتها أيضًا لسكونها وسكون الألف قبلها.

فاعتددتها من وجه ولم تعتددها من آخر))[2]، فكأنّه يرى أنَّ الألفَ لا قيمةَ لها في المرحلة الأولى، ولكنَّها ذات قيمة كبيرة في المرحلة الثانية، وقال أيضًا: ((ومن المُستحيل جمعك بين الألفين المدَّتين نحو ما صار إليه قُلِب لام كساو ونحوه، قبل إبدال الألف همزةً، وهو خطأ: كساا أو قضاا، فهذا تتوهَّمه تقديرًا ولا تلفظ به البتَّة... وعلّةُ امتناع ذلك عندي أنّه قد ثبتَ أنَّ الألفَ لا يكونُ ما قبلها إلاّ مفتوحًا، فلو التقَتْ ألفانِ مدّتان لانتقضَت القضيَّةُ في ذلك، ألا ترى أنَّ الألفَ الأولى قبل الثانية ساكنة، وإذا كان ما قبل الثانية ساكنًا كان ذلك نقضًا في الشرط لا محالة))[3]، ألا يُشْعِرُ هذا بانتقاضِ قاعدتهم التي ترى وجود فتحة قبل كلِّ ألف، فكيف يجتمع ساكنان ثمَّ ينبني على ذلك التقاء ساكنين ليؤدِّي الأمر بالثاني إلى إبداله همزة.

---

(1) شرح الشافية: 2/ 247، ويُنظَر: الخصائص: 3/ 129 .

(2) الخصائص: 1/ 348 .

(3) الخصائص: 1/ 90 .

لقد أقرَّ الدرسُ الصوتيُّ الحديث أنَّ الألفَ مُصوِّتٌ طويلٌ لا يختلفُ عن الفتحة إلاّ بالطول[1]، ومن هنا فهو ليس حرفًا ولا ساكنًا، بل هو حركة طويلة، وقد مرَّ مثل هذا القول كثيرًا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ شرطَ الإبدال عندهم أَنْ يكونَ بين الصوتين علاقة صوتيَّة كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتيَّة كالجهر والهمس والشدَّة والرخاوة[2].

والحقُّ أنَّ القرابةَ في الصفة أو المخرج بين الهمزة وأصوات المدِّ واللين منعدمة ذلك لأنَّ الهمزة صوتٌ يخرجُ من الحنجرة نتيجة غلق الوترين الصوتيِّين غلقًا تامًّا، ثمَّ انفتاحهما في صورة انفجار غير مهموس، أمَّا أصوات المدِّ فهي أصواتٌ انطلاقيَّة تخرج من منطقة الفم بعيدًا عن الحنجرة والحلق واللهاة، فضلاً عن أنَّها أصواتٌ مجهورة[3]، وقد وجَّه أُستاذُنا الدكتور حُسام النعيمي هذه القرابةَ على أنَّها علاقةٌ ذهنيَّةٌ ((موجودةٌ في ذهن العربي الذي كانَ إذا سهَّل الهمزة المضمومة جعلها واوًا في مثل مومن، وإذا سهَّل المكسورة جعلها ياءً في مثل بير، فحين أرادوا التخلُّصَ من الواو أو الياء ههنا جعلوها همزةً لذلك))[4].

وقد يكونُ سببُ هذه القرابة الذهنيَّة ما وجدوهُ من أنَّ انقطاع التصويت ونهايته بالألف يكون عند الهمزة؛ لأنَّ الهمزةَ قفلٌ حُنجُريٌّ، قال الرضيُّ: ((إنَّ مخرجَ الألف مُتَّسِع، وفيه المدُّ البالغ، فإذا وقفت عليه خلَّيت سبيله ولم تضمَّهُ بشَفَةٍ ولا لسان ولا حلق كضمِّ غيره، فيهوى الصوت إذا وجد مُتَّسَعًا حتَّى ينقطع

---

(1) الأصوات اللغوية: 38 .

(2) يُنظَر: من أسرار اللغة: 75، وأثر القراءات في الأصوات: 271، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة: 73 .

(3) يُنظَر: أصوات العربية بين التحول والثبات: 16، 31، والمنهج الصوتي: 172 .

(4) الدراسات اللهجية والصوتية: 361 .

آخرُهُ في موضع الهمزة))[1] ، وهذا تؤيِّدُهُ التجاربُ المُختبريَّةُ التي أثبتت أنَّ الهمزةَ صوتٌ غيرُ مُستقرٍّ، وهو شبيهٌ بأصوات المدِّ في بعضِ الأحيان[2].

والذي يبدو أنَّ الهمزةَ صُوَيْتةٌ لها شأنٌ كبيرٌ عند العرب وأثرٌ بالغٌ في واقعهم اللغوي فنراها مُحقَّقةً مرَّةً وأخرى مُخفَّفةً وثالثةً مُبدَلَةً، وقد تعدَّدت مذاهبُ المُحدَثين في تعليل هذا الإبدال وتفسيره، فقد ذكر الدكتور فليش أنَّ العربيَّة الفُصحى محكومةٌ ببعض الأحداث الصوتيَّة الكثيرة التي تُفسِّرُ جزءًا مُهِمًّا من الصرف العربي سمَّاها بالكراهات، نظر إليها من الناحية المقطعيَّة وناحية التوافق بين الصُوَيتات، وطبيعة الصوامت الضعيفة[3].

وفي ضوء هذه الكراهات عالج مسألة الإبدال: فيرى أنَّ الواوَ والياءَ إذا تطرَّفتا بعد ألف زائدة كوَّنا تركيبًا: / ـَ و ـُ /، و/ ـَ ي ـُ /، في حالة الرفع، وفي حالة الجرِّ تكون / ـَ و ـِ /، و / ـَ ي ـِ /، وفي حالة النصب / ـَ و ـَ / و / ـَ ي ـَ / وهو تركيب مكروه، ألجأ الناطقَ العربي إلى إبدال الواو أو الياء همزةً، إلاَّ أنَّه لم يذكر (حمراء) في توجيهه.

ولكنَّه عندما بحث كراهة النُطق بصامتٍ ضعيف مع مُصوِّتٍ من جنسهِ ممَّا أدَّى إلى إبدال الصامت الضعيف همزةً في نحو (قائل وبائع وفوائد وعجائز) أنَّه يتمُّ هذا عن طريقالمُخالفة، ثمَّ ذكر أمثلةً للواو المُتطرِّفة في نحو (أعداء) التي أصلها (أعداو) وهذا إنَّما حدث عن طريق القياس على ما سبق[4]، وهذا رأيٌ جديرٌ بالاحترام، نظرًا إلى علاقة التخالف الموجودة بين الهمزة وأصوات المد.

---

(1) شرح الشافية: 2/ 285 .

(2) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 297 .

(3) يُنظَر: العربية الفصحى: 46- 49 .

(4) يُنظَر: العربية الفصحى: 48 .

فالهمزةُ ((نبرةٌ في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجًا، فثَقُل عليهم ذلك لأنَّه كالتهوُّع))[1].

أمَّا أصواتُ المدِّ فهي من أوسع الأصوات مخارجَ وأيسرها إذ لا يتطلَّبُ النُطقُ بها أيُّ مجهودٍ عضلي فيخرجنَ في لين من غير كلفة[2]، فلمَّا كره العرب النُطق بهذه الصوامت الضعيفة تحوَّلوا إلى ما يُخالفها وهو صوتُ الهمزة، ولكن هذا الإبدال تطوُّرٌ صوتيٌّ لا يشعرُ به المُتكلِّم، ولا يُفكِّرُ في اختيار البدائل، بل يسيرُ هذا ضمن نظرية السهولة التي نادى بها المُحدثون وذكرها القدامى.

أمَّا الهمزُ في نحو (احمأرَّ) و(الضألّين) فقد أرجعه إلى كراهة الاحتفاظ بمُصوِّتٍ طويلٍ في مقطعٍ مقفلٍ فيعمد بعض العرب إلى تقسيم المُصوِّت الطويل إلى مُصوِّتين قصيرين منفصلين بوساطة همزة، وذهب إلى أنَّ الشعر العربيَّ ((لم يتَّسع مُطلقًا لهذه المقاطع المديدة، فقد كانَ الشاعرُ يخلص من هذه الصعوبة بطرق مختلفة))[3]، وهذا القولُ لا يمكنُ الأخذُ به جملةً وتفصيلاً، إذ يجوزُ أن يرد في المتقارب، ولعلّ المُبرِّد من أوائل من تنبَّه إلى ذلك قائلاً: ((وحمارَّة ممَّا لا يجوزُ أنْ يُحتَجَّ عليه ببيتِ شعر، لأنَّ كلَّ ما كانَ فيه من الحروف التقاء الساكنين ولا يقع في وزن الشعر إلاّ في ضربٍ منهُ يُقال له من المتقارب، فإنَّه جُوِّزَ فيه على بعد التقاء الساكنين، وهو قوله:

فذاكَ القِصاصُ وكان التّقا صُّ فرضًا وحتمًا على المُسلِمينا

ولو قال القصاص كان أجودَ وأحسنَ، ولكن قد أجازوا هذا في هذه العروض ولا نظيرَ له في غيرها من الأعاريض))[4]، ونقل ابنُ منظور عن ابن سيدةَ

---

(1) الكتاب: 3/ 548 .

(2) يُنظَر: سر صناعة الإعراب: 1/ 8 .

(3) يُنظَر: العربية الفصحى: 44 .

(4) الكامل: 1/ 16- 17 .

أنّه جعل هذا البيتَ شاذًّا، وكانت روايةُ بعضهم (وكان القصاص) ولا نظيرَ له إلاّ بيت واحد أنشده الأخفش:

ولَولا خِداشٌ أخذتُ دوا بٌّ سعدٍ ولَمْ أُعطِهِ ما عليها

ويرى أبو إسحاق أن يكونَ هذا البيت (دوابب) بالتخفيف إنْ كانَ صحيحًا، أو تكون الرواية فيه رواحل سعد[1].

ولكنَّ الفرّاء أوردَ بيتًا على هذا النمط، فقال: ((والعربُ تقول "**حتّى إذا ادّارَكُوا**"[2] تجمعُ بين ساكنين، بين التاء من "تداركوا" وبين الألف من إذا، وبذلك كانَ يأخُذُ أبو عمرو بن العلاء، ويردّ الوجه الأوّل، وأنشدني الكسائي:

تُولِي الضجيع إذا ما استافها خَضِرًا عَذْبَ المذاق إذا ما اتّابع القُبَلُ))[3]

ولكنَّ الدكتور رمضان عبد التوّاب يرى أنَّ ذلك يجوزُ في النثر لا الشعر، وتشكّكَ في رواية البيت الأوّل، إذ لابُدَّ - عنده- أنَّ الشاعرَ قد قاله إمَّا بتخفيف الصاد، وإمَّا أنَّ الرواية مُحرَّفةٌ عن (القصاص)[4].

والحقُّ أنَّ التقطيع العروضي يشهد بجواز ذلك، ففي قول الشاعر مثلاً:

ولولا	خداشٌ	أخذتُ	دواب بسعدٍ	ولم أعـ	طهِ ما	عليها
فعولن	فعولن	فعولُ	فعولْ فعولن	فعولن	فعولن	فعولن

ويرى باحثٌ آخر أنَّ الشاعرَ إذا أراد استعمال صيغة (افعالّ) التي تحتوي على مقطع مديد لا ينسجم مع لغة الشعر وموسيقاه، فهو أمام خيارين: الأوَّل: أَنْ يُقلِعَ عن استعمال هذا النمط ويترك الدلالة التي اختارها، والثاني: أَنْ يلجأَ إلى

(1) يُنظَر: اللسان (قصص).

(2) الأعراف: 38.

(3) معاني القرآن: 1/ 438.

(4) يُنظَر: فصول في فقه العربية: 196.

وسيلةٍ تُخلِّصُهُ من هذا المقطع، وذلك باللجوء إلى تقسيم قمَّته الطويلة إلى مُصوِّتين قصيرين كقول كثير عزَّة:

وأَنتَ ابنُ ليلى خَيْرُ قومِكَ مَشْهَدًا إذا ما احْمَأَرَّتْ بالعبيطِ العوامِلُ

فالبيتُ من ((البحر الطويل، والأصلُ في "احمأَرَّت" هو: احمارَّت، ووزن البيت يتمُّ على النحو التالي في النمط المهموز:

ب --/ ب ---/ ب — ب/ ب — ب-/ ب - -/ ب ---/ ب --/ ب — ب-

فعولن مفاعلين فعول مفاعلن فعولن مفاعلين فعولن مفاعلن

وهو وزنٌ صحيحٌ تمامًا، أمَّا إذا استعمل الأصل فسيكون وزنه كالتالي:

ب --/ ب ---/ ب — ب/ ب — ب-/ ب - -/ - ❖--/ ب --/ ب — ب-

فعولن مفاعلين فعول مفاعلن فعولن ؟؟ فعولن مفاعلن

حيث انكسر الوزنُ عند التفعيلة الثانية/ ب ---/ من الشطر الثاني))[1].

وهنا نرى أنَّ الشاعر قد لجأ إلى تقسيم المقطع المديد لتعارضه مع الوزن الشعري إلى مقطعين: قصير وطويل مغلق، بإقحام الهمزة في بداية المقطع الثاني لتكون قاعدةً له، وهما مقطعان سائغان كثيرًا في شعر العربيَّة ونثرها، أي: / ء ـَ ح / م ـَ ر / ر ـَ ت /

م ـَ ء ـَ ر ⟵ / ء ـِ ح / م ـَ / ء ـَ ر/ ر ـَ ت/.

فضلاً عن جواز وروده في قافية الشعر كقول شوقي مثلاً:

سنونٌ تُعادُ ودَهْرٌ بَعيدْ لعمْرُكَ ما في الليالي جَديدْ

إذ تشكَّل المقطع المديد في كلمة (بعيد) و(جديد).

---

(1) أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربيَّة: 57 (بحث).

وخُلاصةُ القول هنا أنَّ المقطع المديدَ يردُ في قافية الشعر وفي البحر المتقارب، إلاَّ أنَّ البحورَ الأخرى لا تستوعبه، لذا يلجأ الشاعرُ مضطرًّا إلى إيجاد صيغ جديدة هي صيغة افعألَّ وتطوّراتها الناتجة عن التقارب الصوتي.

أمَّا كانتينو فقد ذكر القواعد ولم يذكر تعليلاً لها[1]، ويرى برجستراسر أنَّ أحدَ أنواع هذا الإبدال مُطَّرِدٌ قديمٌ يرتقي إلى اللغة الجَزَريَّة الأُم، بدليل ما نجدُهُ في الأكديَّة والآراميَّة[2].

وقد أرجع الدكتور إبراهيم أنيس هذا الهمز إلى ميل العرب إلى النبر[3]، وإنَّ كلمات نحو سماء مثلاً كانت في أصلها القديم بدون همز، وإنَّ الهمزَ قد طرأ عليها في وقتٍ ما بسبب ظاهرة الوقف على الكلمة المختومة بالمقطع المفتوح، فمرَّت هذه الكلمة بطورين: الأوَّل: إغلاق المقطع المفتوح بمدِّ النفس ليسمع بعد هذا المدِّ ما يشبه الهاء التي عرفت بهاء السكت، والطور الثاني: أنَّ هذه الكلمة لمَّا جرت على ألسنة العرب بترت الهاء، فأصبحت همزة.

ولكنَّ الدكتور داود عبده يرى ((أنَّ الألفَ في الأفعال المزيدة واسم الفاعل والمُثنَّى وكلّ ألف ليست "بدلاً" من واو أو ياء بعامّة، هي في الأصل همزة))[4]، مُطبِّقًا هذا على نحو (قائل وبائع)، إذ الأصلُ عنده (قـأْوِل) و(بـأْيِع)، ثمَّ قلب مكاني بين الواو والياء والهمزة هكذا:

---

(1) يُنظَر: دروس في علم أصوات العربيَّة: 139 .

(2) يُنظَر: التطور النحوي: 49 .

(3) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 98- 102 .

(4) دراسات في علم أصوات العربية: 77 .

/ ق ـَ ء / و ـِ ل / ← / ق ـَ و / ء ـِ ل /، / ب ـَ ء / ي ـِ ع /

← / ب ـَ ي / ء ـِ ع /، ثمَّ بعد القلب المكاني أُسقِطَ الواو والياء وأُطيل الصوت بمُصوِّت الفتحة، أي

/ ق ـَ و / ء ـِ ل / ← / قـً / ء ـِ ل /، / ب ـَ ي / ء ـِ ع /
← / بـً / ء ـِ ع /.

والأمرُ ينطبق على ألف اسم الفاعل، في نحو مادّ وحادّ وألف احمارّ، وفي قراءة أيّوب السختياني (**الضَّأْلّين**)[1].

ولكن الطيّب البكّوش لم يرَ حدوث قلبٍ للواو والياء همزة في نحو (قائل وبائع)، ((وإنَّما وقع حذف الواو والياء وبقيت الكسرة وحدها، ولكنَّ العربيَّة تأبى أَنْ يُبدأ مقطعُها بحركةٍ فكانَ من الضروري أنْ تعتمدَ الحركة على همزة في مثل قائل))[2].

وقد ذهب الدكتور أحمد الحمو إلى أبعد من ذلك، فيرى أنْ لا همزة في اسم الفاعل في نحو (قائل وبائع) بل ((إنَّ ما يوجد في مكانِ العين من اسم الفاعل "قائل" و"بائع" هو الكسرة فقط ولا شيءَ سواها، ونستطيع أَنْ نكتبَ أسماءَ الفاعل هذه على الشكل التالي/ "قا ـِ ل" بدلاً من "قائل" و"با ـِ ع" بدلاً من "بائع"))[3]، ولكنَّه نقض كلامه هذا بعد أنْ قال: ((ولكنَّ هذا لا يعني أنَّه لا يوجد هنا همزة، إلاَّ أنَّ وجودَها ليس ناشئًا عن انقلاب الواو في "قاول" أو انقلاب الياء في "بايع"، بل يرتبط بما ذكرناه سابقًا عن خصائص الهمزة، فالهمزةُ تقومُ هنا بوظيفة الفصل بين مُصوِّتين مُتتابعين: الألف الطويلة والكسرة القصيرة، والسبب الثاني لوجود الهمزة هنا هو أنَّ المرءَ لا يستطيع لأسباب فيزيولوجيَّة أنْ

(1) يُنظَر: دراسات في علم أصوات العربية: 80- 82 .

(2) التصريف العربي: 153- 154 .

(3) محاولة ألسنية في الإعلال: 182 (بحث) .

ينطقَ بالمُصوِّتِ لوحدِهِ عاريًا عن أيِّ صامت دونَ أَنْ نبدأَ بنُطقِ همـزةٍ في أوَّلِها))[1]، والباحثُ ينطلقُ من ثنائيَّةِ جذور هذه الأفعال فأصلُ قال: قل وباع بع[2]. لذا يذهب إلى أنَّ اسمَ الفاعل (قاتل) لو أسقطنا تاءهُ لبقي (قائِل) واسم الفاعل (بارع) لو أسقطنا راءهُ لبقي (بائع).

والحقُّ أنَّ هذا افتراضٌ لا غير، فإذا كانَ العربيُّ مضطرًّا إلى إظهار همزة تفصل بين الألف والكسرة لم خفَّفها (بين بين) وسهَّل النُطق عليه؛ لأنَّ الاضطرار يعني عدم الاستغناء عنها، ولكن أليسَ التخفيفُ هروبًا من ثقل نُطق إلى ما هو أيسرُ منه؟ وماذا يُسمَّى هذا إذن؟ وإذا كانت الأفعالُ التي ذكرها ثنائيَّةَ الأصول لِمَ ظهرت الواو والياء في تصريفاتها الأخرى نحو: يقول وقول وقُل مثلاً؟

ولعلَّ الدكتور عبد الصبور شاهين من أكثر المُحدثين عنايةً بالهمز عامة، فهو يرى أنَّ أساسَ الحلِّ ((لن يأتي إلاّ من طريق التحليل الصوتي للعناصر المُركَّبة، أعني تحليل المُزدوج أوَّلاً إلى عناصره البسيطة، ومن طريق هذا التحليل نستطيع التعرُّف على ما تبقّى من العناصر الصوتيَّة، وما حُذِفَ منها، كما نستطيع تحديد وظيفة الهمزة في السياق الصوتي))[3].

وقد حدَّد وظيفة الهمزة بما يأتي:

1- الهروب من تتابع الحركات.

2- المبالغة في نبر بعض المقاطع فيتحوَّل بذلك نبر الطول إلى نبر توتُّر[4].

بيدَ أنَّه يُجيبُ عن سُؤالٍ ينبغي إيضاحهُ، وهو هل كلُّ همزة فيها دلالة على نبر؟ فيقول: إنَّ من المؤكَّد أنَّ كلَّ همزةٍ حلَّت محلَّ حركة طويلة، أو محلَّ الواو

---

(1) محاولة ألسنية في الإعلال: 182 (بحث).

(2) يُنظَر: محاولة ألسنية في الإعلال: 174 (بحث).

(3) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 78.

(4) يُنظَر: المنهج الصوتي: 175.

أو الياء، أو كانت للتأنيث أو زيدت في صيغةٍ اشتقاقيَّة أو صيغةٍ من صيغ الجموع دون غيرها أو ارتجلت دون أصلٍ ترجعُ إليه، تدلُّ على النبر في الفُصحى القديمة، أمَّا التي هي أصلٌ من أصول الكلمة، فهي تتحمَّل النبر ولكنَّها ليست صورةً من صوره[1].

وقد طبَّقَ ما قرَّره على المسائل التي ذكرها علماءُ العربيَّة القُدامى، فالهمزةُ كانت وسيلةً للهروب من الوقوف على الحركة المُزدوجة كما في كساو وبناي مثلاً – فضلاً عن تقوية النبر- وهذا الكلام صادقٌ على (حمراء) فالذي حدث هو إقفالٌ للمقطع المفتوح فضلاً عن تقوية النبر الطولي.

أمَّا الحالات الأُخرى فمُشكلتُها واحدة، وهي تتابع الحركات على تفاوت كميِّتها، ولكنَّه جانبَ الدِقَّةَ في تعبيرِهِ الذي قاله عن تتابع الحركات في قاول وبايع وعجاوز وصحايف[2]، فليس ثمَّة تتابع حركات هنا؛ لأنَّ الواو والياءَ صامتانِ وليسا بحركتين، بل هما جزءٌ من مُزدوجٍ صاعد، فالذي حدثَ هو سقوطُ الجزء الأوَّل من المُزدوج الصاعد وعوَّض عنه نبرُ الهمز.

ويمكن أَنْ يكونَ هذا نوعًا من القياس الخاطئ ((وأنْ يكونَ الأصلُ في هذا الخطأ قد وقع في ما كانَ بالياء كصحيفة حيثُ جُمِعَت صحايف وسمعت من العرب الذين عُرِفُوا بتسهيل الهمزة فظنَّ الذين يُحقِّقونَ أنَّ الياءَ تُقابلُ الهمزةَ عندهم كما في بير فهمزوا ما كانَ مثل صحايف، وقاسوا عليها ما كانَ جمعًا لنحو عجوز ورسالة، ويحمل على هذا القياس الخاطئ أيضًا ما جاءَ نحو نيائف وأوائل))[3].

---

(1) يُنظَر: القراءات القرآنية: 213 .

(2) يُنظَر: القراءات القرآنية: 90 .

(3) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 364 .

أمَّا في أمثلة نيائف وأوائل وسيائد وصوائد فقد أرجعه إلى تتابع الحركات، والقول المُتقدِّم ينطبقُ عليه.

أمَّا جمعُ خطيئة فقد تبنَّى المُحدثون لها جمعًا مسموعًا قديمًا، نحو قول العرب: اللهمَّ اغفر لي خطائئي[1]، أمَّا خطايا فهو جمعُ خطيَّة على وزن هديَّة ومطيَّة[2].

أمَّا الإبدال الشاذ في (الضأَلّين وشَأَبَّة ودَأَبَّة والبأَز والعألم) فالذي حدث فيه هو تحوُّلٌ من نبر الطول إلى نبر الهمز، ولا علاقة له بالتقاء الساكنين مُطلقًا، وقد فطن إلى هذا الأمر قديمًا الرضيُّ فقال: ((ويجوزُ أنْ يقال: إنَّ قلبَ الألف في نحو دابّة همزة ليس للفرار من الساكنين، بل هو كما في العألم والبأز، كما يجيء في باب الإبدال، فلمَّا قلبوها همزةً ساكنةً لم يمكن مجيء الساكن بعدها كما أمكنَ بعد الألف فحُرِّكَ أوَّلُ الساكنين كما هو الأصل))[3]، وقد صرَّح أبو حيّان بأنَّه لغةٌ في بني تميم وعكل[4]، ولكنَّه منع القياس عليه على الرغم من كثرته[5].

وليس ببعيدٍ أنْ يكونَ هذا من باب القياس الخاطئ، الغرضُ منه المُبالغة في التفصُّح، ((فبعد أنْ صار الهمزُ شعارَ العربيَّة الفُصحى تسابق العرب في النُطق به، فأدَّى ذلك إلى همز ما ليس أصله الهمز مبالغة في التفصُّح))[6]، وأمثلة القياس الخاطئ كثيرةٌ في العربيَّة، قال الفرَّاء: ((وربَّما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه حرفٌ آخر من الهمز، فيهمزونَ غيرَ المهموز، سمعتُ امرأةً من طيِّء تقول:

---

(1) يُنظَر: إعراب القرآن: 1/ 179، وارتشاف الضرب: 1/ 131، وشرح التصريح: 2/ 371 .

(2) يُنظَر: القراءات القرآنية: 92، والمنهج الصوتي: 181 .

(3) شرح الشافية: 2/ 250 .

(4) يُنظَر: ارتشاف الضرب: 1/ 341 .

(5) يُنظَر: همع الهوامع: 6/ 178 .

(6) التطور اللغوي: 81 .

رثأتُ زوجي بأبيات، ويقولون: لبَّأتُ بالحج، وحلّأتُ السويق، فيغلطون...))[1]، وهذا القياس إنَّما جاء توحيدًا لاختلاف الظاهرة اللغويَّة؛ لأنَّ ((الاختلاف في حياة اللسان أقدمُ من الاتِّفاق في أكثر الحالات))[2]، و((هنا يأتي القياس اللغوي ليلغي هذه الاختلافات ويقيس بعض الأمثلة على بعض، فتتوحَّد الظاهرة عن هذا الطريق))[3].

---

(1) معاني القرآن: 1/ 459 .

(2) التطور النحوي: 77 .

(3) المدخل إلى علم اللغة، د. رمضان عبد التواب: 276 .

الفصل الثالث

التخلُّص من التقاء الساكنين بالحذف

3

الفصل الثالث

التخلُّص من التقاء الساكنين بالحذف

الحذف:

يمكن أنْ نقول: إنَّ الحذفَ ظاهرةٌ لُغويَّةٌ تشترِكُ فيها معظمُ اللغاتِ الإنسانيَّة، ولكنَّ مظاهرَها تبدو في بعض اللغات أكثرَ وضوحًا، إلاَّ أنَّ الأسبابَ التي تُؤدِّي إليها قد تكونُ مُتشابهةً في أحيانٍ كثيرة منها ما يُعرَفُ بكثرة الاستعمال في العربيَّة، وفي الفرنسيَّة مثلاً نرى بعض التعبيرات قد كثُرَ استعمالُها ((في الحديث اليومي وهي ne ... pas "لا خطوة"، ne...rien "لا شيء" ne... personne "لا شخص" صارت هذه العبارات تُستَعمَلُ استعمالاً خاصًّا في الردِّ على كثيرٍ من الأسئلة ذات الصيغ المُعيَّنة يتمثَّلُ في حذف الجزء الأوَّل من هذه التعبيرات وهو كلمة "ne" الدالَّة على النفي، فيكون الجواب: pas "خطوة" أو Personne "شخص" أو rien "شيء" وحدها، ولكن يَفهَمُ الفرنسيُّون من هذه الكلمة معنى النفي بعد حذف الكلمة الدَّالة أصلاً عليه))[1]، وقد عدَّ ابنُ جني الحذفَ بابًا من شجاعة العربيَّة، مُقرِّرًا أنَّه يعتري ((الجُملةَ والمفردَ والحرفَ والحركةَ، وليس شيءٌ من ذلك إلاّ عن دليلٍ عليه))[2]، بل ((إنَّ المحذوفَ إذا دلَّت الدلالةُ عليه كانَ في حُكم الملفوظِ به، إلاَّ أنْ يعترضَ هناكَ من صناعة اللفظ ما يمنع منه))[3] في حين جعله سيبويه عارِضًا في الكلام؛ لأنَّ الأصلَ في الكلامِ أنْ

(1) ظاهرة الحذف: 9 .

(2) الخصائص: 2/ 362 .

(3) الخصائص: 1/ 285 .

يردَ بغير حذفٍ فقال عن (باب ما يكونُ في اللفظ من الأعراض): ((اعلَمْ أنَّهم ممَّا يحذفونَ الكلم وإنْ كانَ أصلُهُ في الكلامِ غيرَ ذلك، ويحذفونَ ويُعوِّضونَ))[1].

لقد درس القُدماء الحذفَ، واستَقصَوا مواضعه واستَقرَوا جُزئيَّاته، مُحاولينَ وضعَ قوانينَ عامَّة تُنظِّمُهُ، ولكنَّهم أطلقوا عليه مُصطَلَحَي (الحَذف) و(الإضمار)، وقد وقعَ كلٌّ منهما مُعاقِبًا للآخر[2]، ممَّا جعلهم عُرْضَةً لانتقاد ابنِ مضاء القُرطبي[3].

لقد تعدَّدت مظاهرُ الحذف عند علماء العربيَّة القُدامى، إلاَّ أنَّ ما يهمُّنا هو ما جعلوا علَّته التقاءَ الساكنين، ومن المُلاحظِ أنَّ فكرة الحذف عندهم تنبني على نظرتهم إلى أصوات المدِّ التي عدُّوها حروفًا ساكنة، قال المُبرِّد: ((وهي حروفٌ بائنةٌ من جميع الحروف لأنَّها لا يُمَدُّ صوتٌ إلاَّ بها، والإعرابُ منها، وتُحذَفُ لالتقاء الساكنين في المواضعِ التي تُحرِّكُ فيها غيرها، نحو قولك: هذا الغلامُ وأنتَ تغزو القوم وترمي الغلام))[4]، فعندما يلتقي بساكنٍ آخر، ثَقُلَ ذلك على لسان العربي في نُطقهِ أو تعذَّر، فكانَ لابُدَّ له من أَنْ يتخلَّصَ من ذلك، فيتعيَّنُ الحذفُ؛ لأنَّ تحريكَ المدِّ – وهو الواو والياء- نقضٌ للغرض من المدِّ؛ ((لأنَّ المطلوبَ من المدِّ التخفيفُ وذلك بأنْ سُكِّنَ حرفُ اللين وجُعِلَ ما قبله من جِنسِهِ ليسهُلَ النُطقُ به))[5]، قال سيبويه: ((هذا باب ما يُحذَفُ من السواكن إذا وقعَ بعدها ساكن، وذلك ثلاثةُ أحرف: الألف والياء التي قبلها حرفٌ مكسور والواو التي قبلها حرفٌ مضموم))[6]. ولكنَّهم يشترطونَ في الحذفِ أمنَ اللبس، بل كانَ

---

(1) الكتاب: 1/ 24.

(2) يُنظَر: ظاهرة الحذف: 18.

(3) يُنظَر: الرد على النُحاة: 105- 106.

(4) المقتضب: 1/ 210، ويُنظَر: الإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 354.

(5) شرح الشافية للرضي: 2/ 227.

(6) الكتاب: 4/ 156، ويُنظَر: الأصول: 2/ 392.

احتمـالُ الثِّقَـل أسـهلَ عليهم مـن اللبس، ألا تـراهم عـادوا إلى الأصـل عنـد إسـناد الفعل الناقص إلى ألف الاثنين فقالوا: غَزَوَا ورَمَيَا ولم يحذفوا؛ لأنَّ الحـذفَ يُؤدِّي إلى لبسِ الاثنين بالواحد، أي: غَزا + ألف الاثنين: / غ ـَ / ز (ـً/ مشطوبة) + ـً/ ← / غ ـَ / ز ـً /، رمى + ألف الاثنين: / ر ـَ / م ـً / + (ـً/ مشطوبة) ← / ر ـَ / م ـً /، وهذا يعني أنَّنا عُدنا إلى ما بدأنا فيلتبس الاثنان بالواحد، ولكنَّهم رجعوا إلى الأصل المفترض للقمة الأولى مُحتملين ثقل المُزدوج الصاعد إيثارًا لأمن اللبس، فضلاً عن زيادة مقاطع المفردة.

ومثل ذلك في تثنية حُبْلى وذِفرى، إذ قالوا حُبْلَيان وذِفْرَيان: شطروا القِمَّةَ الأُولى إلى مُكوِّنَيها إيثارًا لدفع اللبس، إذ لو حذفوا فقالوا: حبلان وذفران لالتبس بما ليس للتأنيث، ورُبَّما التبس الاثنانِ بالواحد في حال الإضافة؛ لأنَّنا نحذفُ النونَ فنقول: حبلا زيد وذفرا البعير[1]، قال سيبويه: ((فإنْ قُلتَ: قد تقول: رأيتُ حُبلى الرجل، فيوافق اللفظ لفظ ما ليست في آخره ألفُ التأنيث؟ فإنَّ هذا لا يلزمه في كلِّ موضعٍ، وأنتَ لو قُلتَ: حُبلان لم تجد موضعًا إلاّ والألف منه ساقطة، ولفظ الاسم حينئذٍ ولفظُ ما ليست فيه الألف سواء))[2].

وقد فصَّل العُلماء القُدامى كلامهم على الساكنين عندهما على قسمين: فإمَّا أَنْ يكونا في كلمةٍ واحدة، وإمَّا أنْ يكونا في كلمتين، فإنْ كانا في كلمةٍ واحدة حُذِفَ الأوَّل لفظًا وخطًّا، ولكنَّه يُحذَفُ لفظًا إنْ كانا في كلمتين[3]، فمثالُ الألف قولُنا: لم يخف، والأصلُ فيها يَخاف، فلمَّا دخل الجازمُ أسكن اللام التي هي الفاء، فاجتمعت مع الألف قبلها، فحُذِفت الألفُ لالتقاء الساكنين، إذ لا سبيلَ إلى تحريكها؛ لأنَّ تحريكها يُؤدِّي إلى ردِّها إلى أصلها الذي هو الواو والياء، وردُّها إلى أصلها يؤدِّي إلى ثقل استعمالها.

---

(1) يُنظَر: شرح المفصّل: 9/ 123 .

(2) الكتاب: 4/ 157 .

(3) يُنظَر: عمدة الصرف: 257 .

ومثالُ ما كانا في كلمتين قولُنا: حُبلى الرجل، إذ تُحذَفُ الألفُ لِسُكونها وسكونِ اللام بعدها، وكان ذلك أولى من أَنْ يقبلوها فيصيروا إلى ما هو أثقلُ منها وهو الياء والواو فحذفوا حين أمِنوا اللبس.

ومثالُ حذفِ الياء عندهم قولُنا: لم يبعْ إذ الأصلُ يبيع فحذفوا الياءَ لسكونها وسكون اللام للجزم، ومثال ما هو في كلمتين قولُنا: يرمي الرجل، إذ تُحذَفُ الياءُ لسكون لام التعريف بعدها، ولم يُحرِّكوها إذ التحريكُ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ بالكسر أو بالضمِّ أو بالفتح، فلا يجوزُ الكسرُ فيها؛ لأنَّ الكسرةَ تستثقلُ على الياء المكسورة ما قبلها، كما يُكرَهُ ذلك في المنقوص نحو: مررتُ بقاضيك، وكذلك الضمّ لا يُسَوَّغُ فيها؛ لأنَّها قد صارتْ بمنزلة هذا قاضيك، ولا يجوزُ الفتح؛ لأنَّه يلتبسُ بالنصب، فلمَّا امتنعَ التحريكُ فيها وجبَ الحذفُ وأمنُ اللبس، قال سيبويه: ((وأمَّا حذف الياء التي قبلها كسرة فقولك: هو يرمي الرجل ويقضي الحقّ، وأنت تُريدُ يقضي ويرمي، كرهوا الكسرَ كما هو الجرّ في قاضٍ، والضمّ فيه كما كرهوا الرفعَ فيه ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنصب، لأنَّ سبيلَ هذا أنْ يكسر، فحذفوا حيث لم يخافوا التباسًا))(1).

أمَّا حذف الواو فنحو لم يقُل، والأصلُ: يقول، فلمَّا أسكِنَ آخرُهُ للجزم التقى في الآخر ساكنان الواو واللام، فحُذِفَت الواو للساكنين.

ومثالُ ما كانا في كلمتين قولُنا: يدعو الله، فحُذِفت الواو لسكونها وسكون اللام بعدها، ولم يُحرِّكوها استثقالاً للكسرة فيها، كما استثقلوها في الياء المكسور ما قبلها، وكذلك الضمَّة استثقلوها في الياء، ولاسيَّما أنَّها في الواو أثقلُ من الياء فصار استثقالُها أولى في الواو من الياء، ولكنَّهم لم يحذفوا في نحو ((اخشَوا القومَ ورمَوُا الرجل واخشي الرجل، فإنَّهم لو حذفوا لالتبس الواحدُ بالجمع، والأنثى بالذكر، وليس هنا موضع التباس، ومع هذا أنَّ هذه

(1) الكتاب: 4/ 157، ويُنظَر: شرح المفصل: 9/ 122- 123 .

الواو أخفّ الحركات، وكذلك ياء اخْشَيْ، وما قبل الياء منها في يقضي ونحوه، وما قبل الواو منها في يدعو ونحوه، فاجتمع أنَّه أثقلُ وأنَّه لا يُخافُ الالتباس، فحُذِفَ، فأُجرِيَت هذه السواكن التي حرَّكوا ما قبلها منها مجرًى واحدًا))[1].

وذهبوا إلى أنَّ الذي سهَّل الحذفَ هنا أنَّ الحركةَ التي كانت قبل المحذوف تدُلُّ عليه؛ لأنَّ الفتحةَ تدُلُّ على الألف والضمَّةَ تدُلُّ على الواو والكسرةَ تدُلُّ على الياء، أمَّا في حالة انفتاح ما قبل الواو أو الياء في نحو ﴿طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ﴾ [هود: 114]، و﴿بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: 1]، و﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [الجن: 16]، فيمتنع الحذفُ؛ لأنَّنا لو حذفنا لم يبقَ ما يدُلُّ على المحذوف؛ لأنَّ الذي يبقى هو فتحة، والفتحةُ لا تدُلُّ على الياء ولا على الواو، فلم يكن بُدٌّ من التحريك[2].

ويمكن أنْ نستخلصَ ممَّا سبق أنَّ الحذفَ يعتري الساكنَ الأوَّلَ عندهم لا الثاني؛ لِقُوَّة الصحيح وضعف المُعتلِّ، ولأنَّه السببُ في الاشتغال، فيزول ذلك بزواله[3]، ففي نحو لم يقُلْ ولم يبع، لو حُذِفَ اللامُ لبَقِيَ لم يقوَ ولم يبي، وقد تسقطُ العينُ إذا لقيها ساكنٌ، فتبقى الكلمةُ على حرفٍ واحدٍ أصل، في حين أنَّها إذا حُذِفَ الساكنُ الأوَّلُ دلَّ عليه حركةٌ قبله[4].

ويدخل هنا أيضًا صياغةُ الأمر من الأجوف اليائي أو الواوي، نحو (خَفْ) و(قُمْ) و(بِعْ) إذ الأصلُ (خافْ) و(قوم) و(بيعْ) فالتقى ساكنان اللام والعين فيها، فحُذِفَ المدُّ منها ودلَّت عليه الحركة، ولكنَّها على أصلها قبل الإعلال (اِخْوَفْ) و(اُقْوُمْ) و(اِبْيِعْ)، ثمَّ نُقِلت حركةُ العين إلى ما قبلها فتحرَّك، فذهبت همزةُ

---

(1) الكتاب: 4/ 157، ويُنظَر: التكملة: 179 .

(2) يُنظَر: الكشف: 1/ 478 .

(3) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 2/ 227 .

(4) يُنظَر: شرح الشافية للجاربردي: 1/ 155 .

الوصل؛ لأنَّها إنَّما يُؤتى بها لأجل الساكن، فزالت بزواله، ثُمَّ حُذِفَ حرفُ العِلَّة لالتقاء الساكنين[1].

ومن حديثهم عن الحذف للساكنين ما قالوهُ عن الحذف عند تخفيف الهمزة المُتحرِّكة بعد إلقاء حركتها على الساكن الذي يمكن تحريكهُ في نحو يرمي إخوانه، فمن العرب من يستثقلُ بعد النقل الضمَّة والكسرة في الياء والواو فيحذفهما، فيلتقي ساكنان فيقول: يرمِ خوانه[2]، ما لم تكن الحركة فتحة، ومنهم من لا يستثني الفتحة فيقول: يغزُ حمد، ويرمِ حمد ((حُذِفت الياء والواو لالتقائها ساكنةً مع الحاء الساكنة))[3].

ونقل الرضيُّ عن بعض العرب أنَّهم يحذفون الهمزة التي في أوَّل الكلمة إذا وقعت بعد الألف في آخر الكلمة، فإنْ كانَ بعد الهمزة ساكنٌ سقطت الألف للساكنين، نحو: ما حْسَنَ زيدًا ومامْرُك، فإنْ كانَ بعدها مُتحرِّك بقي الألف نحو: ما شدّ أي: ما أشَدّ[4].

وقد يُحذَفُ الياء أو الواو إذا لاقيا ساكنًا من كلمةٍ أخرى لفظًا وخطًّا، وقد عبَّروا عن ذلك بالاكتفاء بالحركة عن الحرف، قال الفرَّاء: ((وقوله(**وَيَدْعُ الْإِنسَانُ**)[5] حُذِفَت الواوُ منها في اللفظ ولم تُحذف في المعنى: لأنَّها في موضع رفع، فكانَ حذفُها باستقبالها اللام ساكنة، ومثلها ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾[6] وكذلك

(1) يُنظَر: التكملة: 71، والمنصف: 2/ 108، وشرح الملوكي: 348، والممتع: 2/ 249، وشرح مختصر التصريف: 122- 123 .

(2) يُنظَر: المقرب: 2/ 21، والأشباه والنظائر في النحو: 1/ 274 .

(3) شفاء العليل: 3/ 1078 .

(4) يُنظَر: شرح الشافية: 2/ 36 .

(5) الإسراء: 11 .

(6) العلق: 18 .

(وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ)[1] وقوله **(يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ)**[2] وقوله **(فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ)**[3] ولو كُنَّ بالياء والواو كان صوابًا، وهذا من كلام العرب، قال الشاعر:

كفـاكَ كـفٌّ مـا تُليـقُ درهمًـا — جُـودًا وأُخـرى تُعْـطِ بالسَّـيفِ الـدَّما

وقال بعضُ الأنصار

لـيسَ تخفـي بشـارتي قَـدْرَ يـومٍ — ولقـد تُخْـفِ شـيمتي إعْسـاري))[4]

وقال أبو جعفر النحَّاس في الآية الكريمة: **(وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا)** [النساء: 146]: ((وحُذِفت الياء في المُصحف من "يُؤتي" لأنَّها محذوفةٌ في اللفظ لالتقاء الساكنين، وأهل المدينة يحذفونها في الوقف ويُثبتونَ أمثالها في الأدرج، واعتلَّ لهم الكسائي بأنَّ الوقفَ موضعَ حذف، ألا ترى أنَّكَ تحذف الإعراب في الوقف))[5]، وقال في قوله تعالى: **(وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ)** [الشورى: 24]: ((ويجب أَنْ يكتب بالواو إلاّ أنَّه وقع في السواد بغير واو، وكتب على اللفظ في الإدراج، وإنَّما حُذِفت الواو في الإدراج لِسكونها وسكون اللام بعدها، فإذا وقفت زالت العِلَّة في حذفِها فعلى هذا لا ينبغي الوقوفُ عليه، لأنَّه إنْ أثبتَ الواو خالفَ السواد، وإنْ حذفها لحن، ونظيره **(وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ)** وكذا **(سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ)**))[6].

وقال ابنُ خالويه في قوله تعالى: **(سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ)** [العلق: 18]: ((الأصلُ "سندعو" بالواو، غيرَ أنَّ الواو ساكنة واستقبلتها اللام الساكنة فسقطت الواو،

---

(1) النساء: 146 .

(2) ق: 41 .

(3) القمر: 5 .

(4) معاني القرآن: 2/ 117- 118 .

(5) إعراب القرآن: 1/ 465 .

(6) إعراب القرآن: 3/ 59 .

فبنوا الخطَّ عليه، وقد سقطت الواو في المُصحف في **(سَنَدْعُ)** و**(يَدْعُ الإنسانُ)** و**(يمحُ اللهُ الباطِلَ)**... والعِلَّةُ ما أنبأتُك من بنائهم الخطَّ على الوصل))(1).

وقد حاول الزركشي تطويعَ هذا بإيصاله إلى المعاني، فعقد الصلةَ بين الحذف والمعنى قائلاً: ((وقد سقطت من أربعة أقوال تنبيهًا على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل، وشِدَّة قبول المنفعل المُتأثِّر به في الوجود: أوَّلها: **(سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ)** فيه سرعةُ الفعل وإجابةُ الزبانية وقُوَّة البطش... وثانيها: **(وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ)**: حُذِفت منه الواو علامةً على سرعة الحقِّ وقبول الباطل بسرعة... وثالثها، **(وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ)**: حذف الواو يدُلُّ على أنَّه سهْلٌ عليه ويُسارع فيه، كما يعمل في الخير، وإتيان الشرِّ إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير، ورابعها: **(يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ)** حُذِف الواو لسرعةِ الدُّعاء وسُرعة الإجابة))(2).

وذهب ابنُ جني يقول فيها: ((و**(وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ)** و**(سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ)** كتبت في المُصحف بلا واو للوقوف عليها كذلك))(3)، وقال في مكانٍ آخر: ((وكُتِبَ ذلك بغير واو دليلاً في الخطِّ على الوقوف عليه بغير واوٍ في اللفظ))(4). وقد خطَّأهُ الدكتور رمضان عبد التوَّاب قائلاً: ((لأنَّهُ على فرضٍ أنَّ بعضَ القُرَّاء يقف على هذه الكلمات بتقصير الحركات، فإنَّه إنَّما يفعل ذلك لأنَّها كُتِبَت بدون الواو، لا أنَّها كُتِبَت بدون الواو لأنَّه كانَ يوقَفُ عليها بتقصير الحركات))(5)، والحقُّ أنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ، وهي قائمةٌ على المُشافهة، والرسمُ تابعٌ؛ لأنَّهُ صورةُ القراءةِ، وليست القراءةُ صورةَ الرسم.

---

(1) إعراب ثلاثين سورة: 141 .

(2) البرهان: 1/ 397- 398 .

(3) الخصائص: 2/ 293 .

(4) الخصائص: 3/ 136 .

(5) فصول في فقه العربية: 179 .

والـذي يظهـرُ أنَّ هـذا لا يقتصـرُ علـى مُلاقـاة سـاكنٍ آخـر لقـول الفـرَّاء: ((وكُلُّ ياءٍ أو واو تُسَكَّنان وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسورٌ فإنَّ العربَ تحذفها وتجتزئ بالضمَّة من الواو وبالكسرة من الياء))(1).

وهذا الذي قاله علماءُ العربيَّة القُدامى برمَّته لا يجدُ الأساسُ الذي ينطلقُ منه مكانًا في الدرس الصوتي الحديث الذي أصبحت فيه حركيَّة الألف والواو والياء المَدِّيتين حقيقة لا تقبل النقاش، وأمرًا لا بُدَّ من التسليم به(2)، فلا يلتقي ساكنان هاهنا مُطلقًا، بل الذي حدث أنْ قُصِّرت القمَّةُ الطويلة، وهذا يترتَّبُ عليه تغييرٌ مقطعيٌّ في بنية الكلمة.

إنَّ المُصوِّتَ في العربيَّة له في الطول ثلاث مراتب: أطولها الواو في مثل (يسمو) ويليها (لم يسمُ) ثمَّ يليها الوقف بالروم على مثل (نستعين)(3). والفرقُ في هذا كُلِّه يعود إلى كميَّة الصوت المنطلق من الرئتين، يقول الدكتور سلمان العاني: ((إنَّ الحركات القصيرة الثلاث فونيمات كسائر الفونيمات، وقد تُمَدُّ لتؤلِّفَ نظائرها الطويلة الثلاث، والفرق بين حركة قصيرة وأخرى طويلة هو تقريبًا مُضاعفة القصيرة أو أكثر... ويبلغ مدى الحركات القصيرة النسبي من 100- 150 م/ ث، ومدى الحركات الطويلة من 225- 350م/ ث))(4).

وعلى هذا الأساس فنحنُ عندما نقصر المصوِّت الطويل إلى نظيره القصير فإنَّه يقصر إلى نصفه تقريبًا، ولهذا كان علماء الأصوات المُحدَثون على درجة عالية من السداد عندما رمزوا إلى المُصوِّت الطويل بحركتين، وإلى القصير بحركةٍ واحدةٍ في الرسم، أي:

---

(1) معاني القرآن: 2/ 27 .

(2) يُنظَر: الأصوات اللغويَّة: 156، والتشكيل الصوتي: 115، ودروس في علم أصوات العربية: 151.

(3) يُنظَر: الأصوات اللغويَّة: 158 .

(4) التشكيل الصوتي: 115 .

/ ـَـ ← ـَـ / للفتحة والألف، / ـُـ ← ـُـ / للضمَّة والواو المَدِّية،

/ ـِـ ← ـِـ / للكسرة والياء المَدِّية، فإذا طَبَّقنا ذلك على ما أطلق عليه علماء العربية الحذف رأينا الأمرَ مُستقيمًا جدًّا، ففي نحو يسمو ولم يسم مثلاً:

/ ي ـَ س / م ـُـ / ، / ل ـَ م / ي ـَ س / م ـُ / ظهر أنْ لا حذفَ هنا، بل اختزال المُصوِّت الطويل إلى نصفه، وكذلك الأمر في يسعى ولم يسعَ ويرمي ولم يرمِ، فالذي يظهرُ أنَّ الحركةَ قد قَصُرَت إلى النصف، ولم تُحذَف، فضلاً عن بُطلان فكرة وجود مُصوِّتٍ قصيرٍ مُجانس قبل المُصوِّت الطويل، وعلى هذا فلا حذفَ ولا ساكنين، بل إنَّ البناءَ المقطعي قد تغيَّر.

وقانون تقصير القمَّة الطويلة هذا قديمٌ سائدٌ في أكثر اللغات الجزريَّة (الساميَّة)[1]، وتطبيق هذا القانون على ما مرَّ من أمثلةِ الصرفيِّينَ العرب يُرينا أنَّ المقطعَ المُتحقِّقَ فيها جميعًا هو مقطعٌ مديدٌ في الدرج تحوَّلَ إلى مقطعٍ طويلٍ مُغلقٍ عن طريق تقصير قمَّته؛ لأنَّه مقطعٌ ثقيلٌ يصعب على العرب النُطقُ به فـ((هذا الضرب من المقاطع نادرٌ في العربيَّة الفُصحى، وتميلُ اللغةُ العربيَّةُ إلى هجرهِ كلَّما أوتيت إلى ذلك سبيلاً))[2]، وتتمثَّلُ صعوبته في اندفاع كمِّيةٍ كبيرةٍ من الهواء عند التصويت بالمُصوِّت الطويلِ الذي يقعُ قمَّةً له ولمَّا كان هذا المقطعُ ينتهي بقاعدة – لأنَّه من المقاطع المُغلقة- فإنَّ هذا يعني بذلَ جُهدٍ كبيرٍ من المُتكلِّمِ لإيقافِ هذا التيَّار المُندفع من الرئتين، ولكنَّهُ سائغٌ عند الوقف[3]؛ لأنَّ الوقفَ مَظِنَّةُ الاستراحة.

وسنحاولُ دراسة تحقُّقِ هذا المقطع في هذه الأمثلة على مُستويين: بالنظر إلى واقع الحال، وبالنظر إلى الأصل المُفترض، على الرغم من دعوة الدكتور كمال

---

(1) يُنظَر: التطور النحوي: 65، ودروس في علم أصوات العربيّة: 151 .

(2) المدخل إلى علم اللغة، حجازي: 69 .

(3) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي/ 336، وعلم اللغة العام - الأصوات: 185 .

بشر إلى استبعاد الأصل المُفترض من الدرس الصوتي الحديث، فهو يرى أنَّه عملٌ افتراضيٌّ ذهبَ إليه الصرفيُّونَ التقليديُّون، وأنَّ التقصيرَ قد جاءَ على هذه الصورة منذُ البداية لامتناع ورودها مقطعيًّا[1]، ونحن نقول: إنَّ ذلك من باب تفسير اللغة لا وضعها، فلا ضيرَ من دراسته.

فمثالُ حذف الألف عندهم في نحو (لم يَخَفْ)، الأصلُ فيه: يخاف، ثمَّ دخلت عليه (لم) الجازمة التي أسقطت مصوِّت الإعراب أي:

/ ل ـَ م + ي ـَ / خ ـَا / ف ـُ / ← / ل ـَ م / ي ـَ / خ ـَا ف / ← خ ـَ ف

← / ل ـَ م / ي ـَ / خ ـَ ف /.

أمَّا على الأصل المُفترض فنقول: إنَّ الأصلَ فيه (يَخْوَفُ)،

/ ي ـَ خ / و ـَ / ف ـُ / ← حدث فيه إسقاطُ قاعدة المزدوج الصاعد

ومدّ الصوت بالمُصوِّت القصير وإعادة التشكيل المقطعي، أي:

/ ي ـَ / خ ـَا / ف ـُ / ثمَّ جزم بلم، فسقط مُصوِّتُ الإعراب، وتشكَّل مقطعٌ مديدٌ، قصّرت قمته كالسابق:

/ ل ـَ م + ي ـَ / خ ـَا / ف ـُ / ← / ل ـَ م / ي ـَ / خ ـَا ف / ← خ ـَ ف ←

/ ل ـَ م / ي ـَ / خ ـَ ف /.

وكذلك ما كان في كلمتين، وهو في حقيقته الصوتيَّة كسابقه؛ لأنَّ المُتكلِّمَ لا ينطقُ كلماتٍ منفردة منعزلة يستطيعُ فيها أنْ يُميِّزَ ما كانَ من كلمةٍ أو من كلمتين، بل ينطق سلسلةً منطوقةً مُتجانسةَ المقاطع، وهذا ما تثبته الكتابة الصوتيّة، ففي مثل حُبلى الرجل هي: حبلى + الرجل:

(1) يُنظَر: علم اللغة العام – الأصوات: 185 .

/ ح ـــُ ب / ل ـــَ + ء ـــَ ر / ر ـــَ / ج ـــُ ل / ← / ح ـــُ ب / ل ـــَ ر /
ر ـــَ / ج ـــُ ل /. ← ل ـــَ ر

/ ح ـــُ ب / ل ـــَ ر / ر ـــَ / ج ـــُ ل /.

أمَّا حذف الياء في نحو: لم يبع، فالفعل على واقع الحال: يبيع، دخلت عليه لم الجازمة، أي:

/ ل ـــَ م + ي ـــَ / ب ـــِ / ع ـــُ / ← / ل ـــَ م / ي ـــَ / ب ـــِ ع /

ب ـــِ ع ← / ل ـــَ م / ي ـــَ / ب ـــِ ع /.

وعلى الأصل المفترض الفعل هو يَبْيِعُ: / ي ـــَ ب / ي ـــِ / ع ـــُ /.
ـــِ ← / ي ـــَ / ب ـــِ /

ع ـــُ / ثمَّ دخلت عليه لم الجازمة فأُسقطت مصوِّت الإعراب فتشكَّل مقطعٌ مديدٌ في صورةٍ غير سائغة فقصرت قمَّته كالسابق.

وكذلك الأمرُ في نحو (يرمي الرجل)، فعلى واقع الحال:

/ ي ـــَ ر / م ـــِ + ء ـــَ ر / ر ـــَ / ج ـــُ ل / ← / ي ـــَ ر / م ـــِ ر / ر ـــَ /
ج ـــُ ل / ← م ـــِ ر

/ ي ـــَ ر / م ـــِ ر / ر ـــَ / ج ـــُ ل /.

ولكنَّه على أصله المفترض / ي ـــَ ر / م ـــِ ي ـــُ / + ء ـــَ ر /
ـــِ

ر ـــَ / ج ـــُ ل / ← / ي ـــَ ر / م ـــِ ر / ر ـــَ / ج ـــُ ل /
م ـــِ ر ← / ي ـــَ ر / م ـــِ ر / ر ـــَ /

ج ـــ ُ ل/. وفي حذف الواو نقول في مثل (لم يَقُلْ) إنَّ الفعلَ على واقع الحال

هو: / ل ـــ َ م + ي ـــ َ/ ق ـــُـ ُ/ ل (ـــ ُ)/ ⟵ / ل ـــ َ م / ي ـــ َ / ق ـــُـ ُ ل/

⟵ ق ـــ ُ ل

/ ل ـــ َ م / ي ـــ َ / ق ـــ ُ ل /.

وعلى أصله المفترض: / ي ـــ َ ق /(و) ـــ ُ / ل ـــ ُ /

ـــّـ ⟵ / ي ـَ/ ق ـّـُ/ ل ـُ/،

ثمَّ دخلت عليه لم الجازمة فأسقطت المُصوِّت الإعرابي، ليتشكّل مقطع مديد في الدرج، وهي صورة ترفضها العربية في نسجها المقطعي، لذا عالجته بتقصير قمته ليتحوَّل إلى مقطع طويل مغلق كالسابق.

وكذلك مثالهم (يدعو اللّه)، فالفعلُ على واقع الحال هو:

/ ي ـــ َ د/ ع ـــُـ ُ + (ء ـــ َ) ل / ل ـــ ّ هـ/ ⟵ / ي ـــ َ د/ ع ـــُـ ُ ل/ ل ـــ ّ هـ/

⟵ ع ـــ ُ ل

/ ي ـــ َ د / ع ـــ ُ ل / ل ـــ ّ هـ/.

أمَّا على الأصل المفترض فهو:

/ ي ـــ َ د / ع ـــ ُ /(و ـــ ُ) + (ء ـــ َ) ل / ل ـــ هـ/

⟵ / ي ـــ َ د / ع ـــُـ ُ ل / ل ـــ ّ هـ /

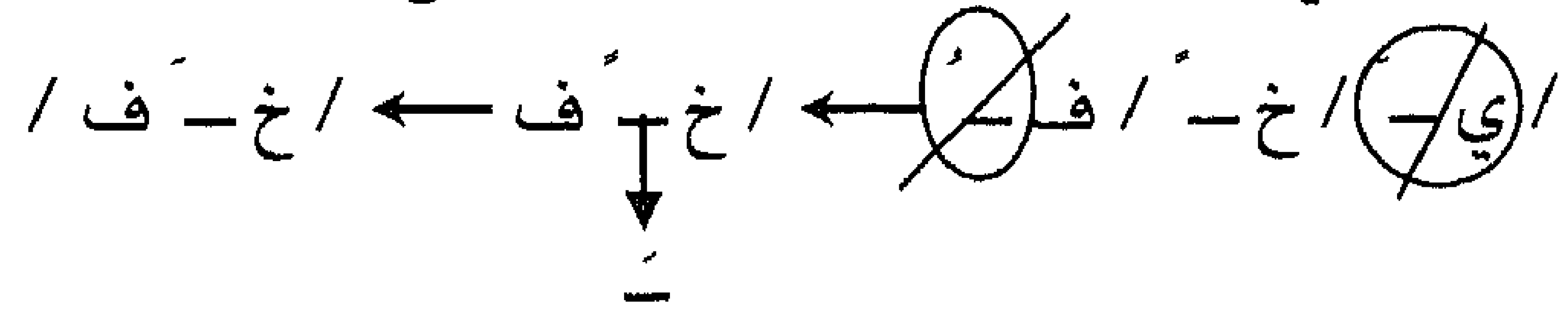
⟵ ع ـ ُ ل

/ ي ـــ َ د / ع ـــ ُ ل / ل ـــ ّ هـ /.

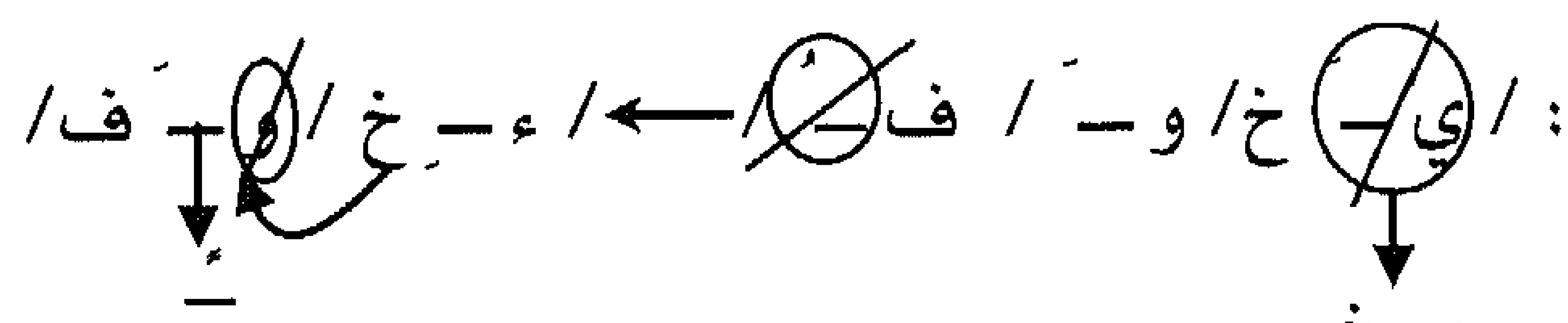
وهذا ينطبقُ على صياغة فعل الأمر في نحو: خَفْ وقُمْ وبِعْ، التي قال عنها الدكتور عبد الصبور شاهين: ((وقد كانَ من الممكن قياسًا أنْ يكونَ فعلُ الأمرِ من هذين الفعلين قوم وبيع، ولولا أنَّ الشكلَ المقطعي في هذه الصيغة لا

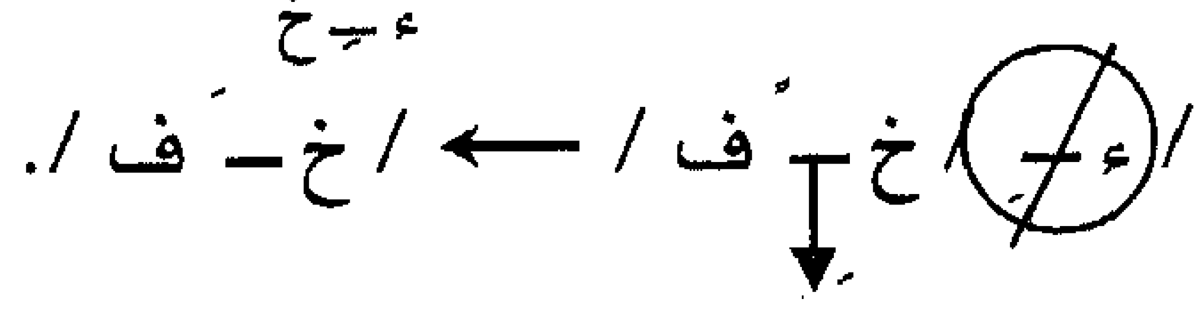
ينقسمُ في حالة الوصل، لأنّه مُقفلٌ أبدًا، فالسكونُ فيه ليس عارِضًا للوقف، بل هو علامةُ بناءٍ للجزم))[1].

وفعل الأمر مأخوذٌ من الفعل المُضارع بإسقاط لاصقة المُضارعة ومُصوِّت الإعراب[2]، ففي خَفْ مثلاً، الأصلُ فيه على واقع الحال: يَخافُ، أي:

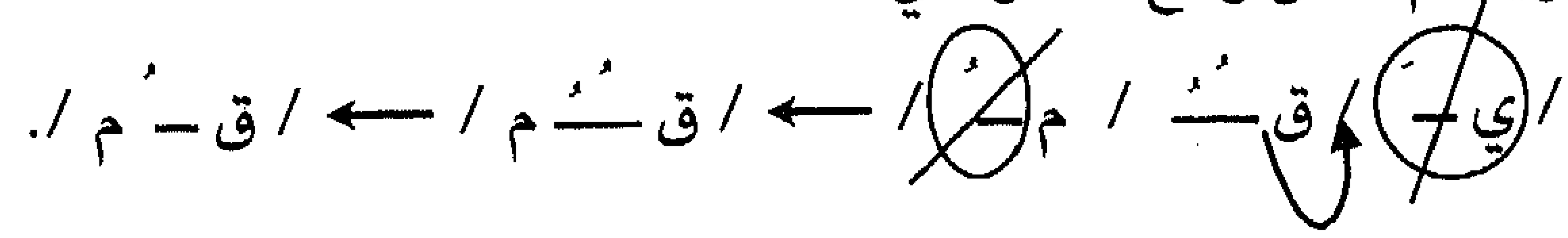


وعلى الأصل المفترض:

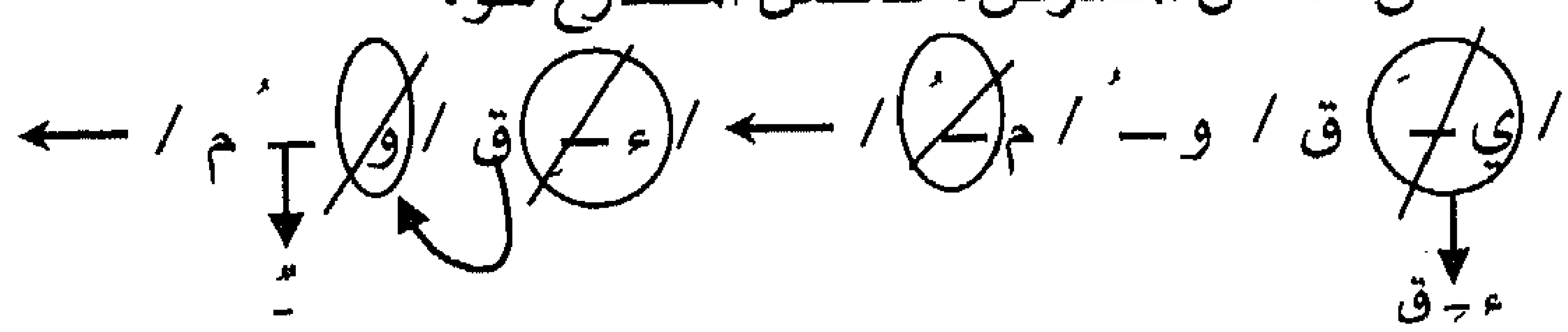




وفي قُم: على واقع الحال: أي:

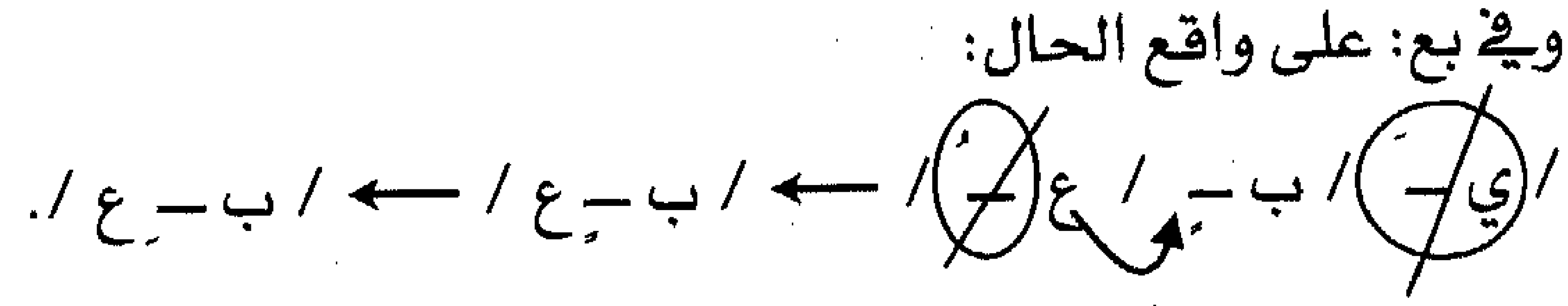


أما على الأصل المفترض، فالفعل المضارع هو:





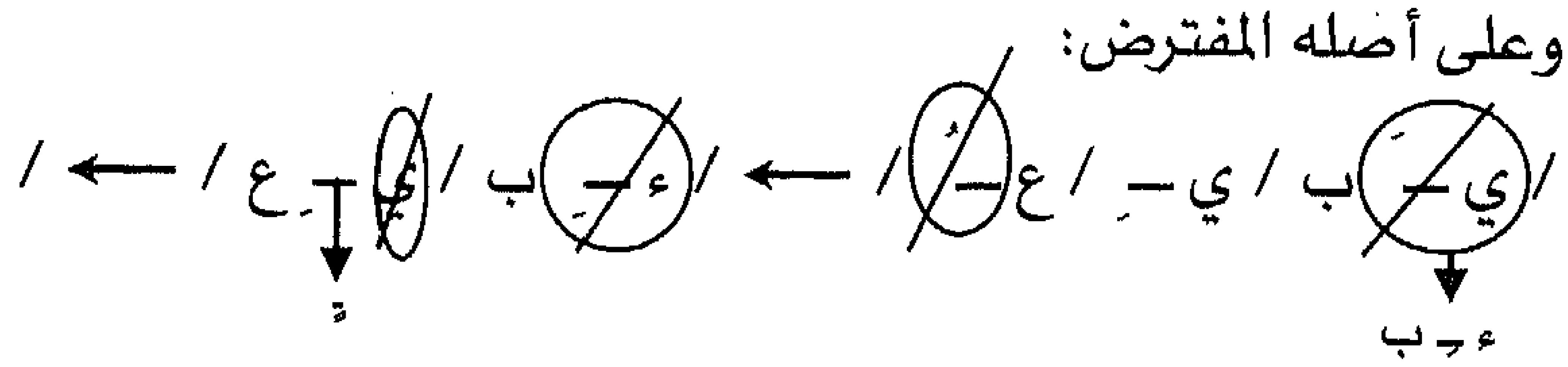
وفي بع: على واقع الحال:



(1) المنهج الصوتي: 85 .

(2) يُنظَر: شرح المفصل: 7/ 16، وشرح الشافية للرضي: 3/ 88، وأثر المقطع المرفوض: 161 (بحث).

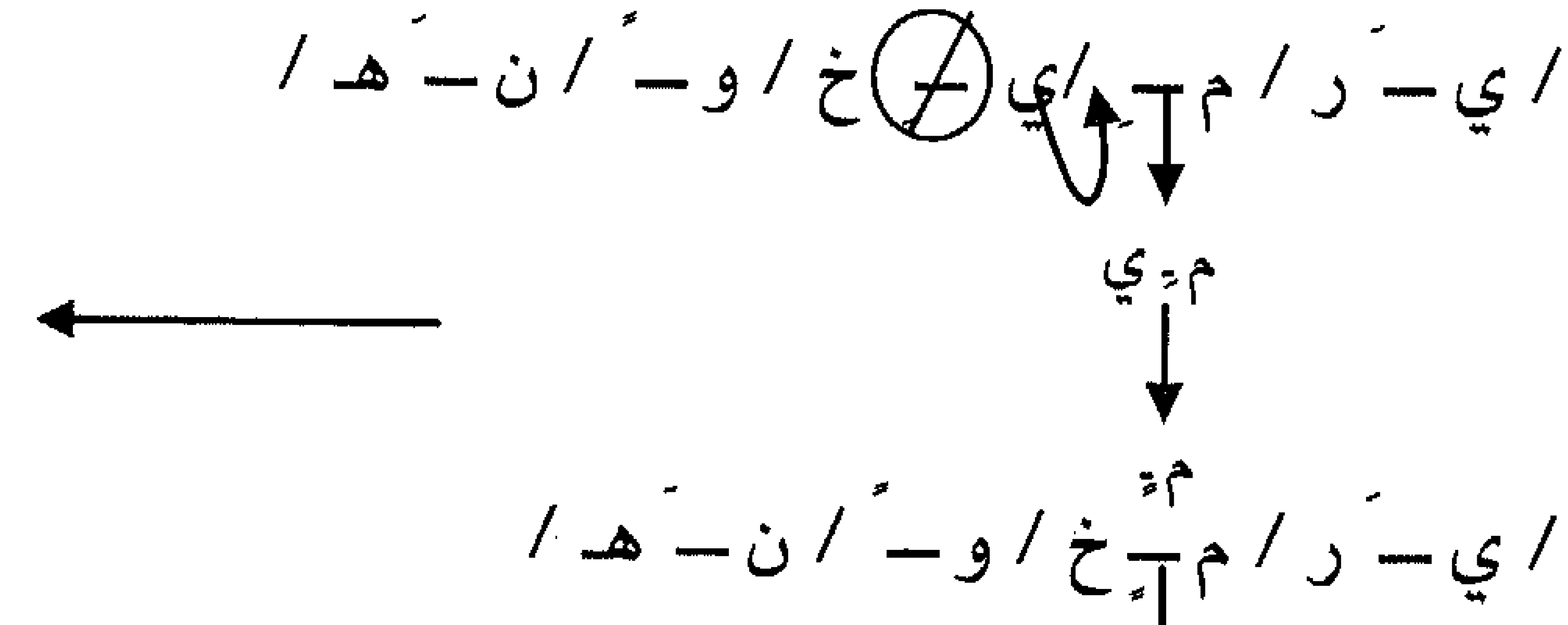
وعلى أصله المفترض:



ب ـِ ع / ⟵ / ب ـِ ع /.

وفي مثالهم: يرم خوانه عند تخفيف الهمزة، يكون التوجيه على الوجه الآتي: الأصل فيه: يرمي إخوانه/ ي ـَ ر / م ـِ / ء ـِ خ / و ـَ / ن ـَ هـ ـُ /. وعند التخفيف أسقط العربي الهمزة وأعاد التشكيل المقطعي، ولكن لمّا كانَ ما قبل الهمزة مصوّتًا طويلاً التقى بمصوّتٍ آخر، وهذا محالٌ مقطعيًّا، عمد العربيُّ حلاً لهذا إلى شطر المصوّت الطويل إلى مكوّنيه / أي / ي ـَ ر / م ـِ / فتحلُّ الياء الاحتكاكيَّة قاعدةً في مزدوجٍ صاعدٍ تكون قمّتهُ حركة الهمزة، أي: ـِ ي

/ ي ـَ ر / م ـِ / ي ـِ خ / و ـَ / ن ـَ هـ ـُ/. وهنا حدث أن أسقطَ بعضُ العرب حركة الهمزة استثقالاً لهذا المزدوج المكروه في العربية[1]، فعادت الياءُ إلى المقطع السابق لتتّحد مع المصوّت الذي من جنسها، أي:



م ـِ خ إذ تشكّل مقطعٌ مديد في الدرج فقصرت قمّته إلى نصفها ليتحوّل إلى مقطعٍ طويلٍ مغلق، فيكون الحاصل: / ي ـَ ر / م ـِ خ / و ـَ /

---

(1) يُنظَر: التصريف العربي: 191 .

ن ــَ هـ /. ويمكن القول: إنَّ العربيَّ أسقطَ الهمزةَ مع مصوِّتها ابتداءً، أي:
/ ي ــَ ر / م ــِ / ء ــَ خ / و ــً / ن ــَ هـ / فتشكَّل مقطعٌ مديد درجًا، فحدث عليه هذا الذي مرَّ.

وفيما نقله الرضيُّ عن بعض العرب من قولهم (ما حسن زيدًا) بحذف الألف عند تخفيف الهمزة إذا وقعت بعد ألف في آخر الكلمة، نقول: إنَّ الأصل: ما أَحْسَنَ زيدًا، / م ــً / ء ــَ ح / س ــَ ن /، سقطت الهمزة مع مصوِّتها فتشكَّل مقطعٌ مديدٌ درجًا، فقصرت قمَّته، وتحوَّل إلى مقطعٍ طويل مغلق، أي:

/ م ــً / ء ــَ ح / س ــَ ن / ← / مً ح / س ــَ ن /
م َح ← / مَ ح / سَ ن /.

ولكنَّ القمَّةَ الطويلةَ تبقى إذا وليها صامتٌ واحد، نحو ما أشَدَّ لعدم تحقق مقطع مديد، أي: ما أشَدَّ: م ــً / ء ــَ / ش ــَ د / د ــَ / ← / م ــً / ش ــَ د / د ــَ /.

هذا ما يمكن أنْ يقال من توجيه، مبتعدين عن حرفيَّة الألف والواو والياء المدِّيتين وسكونها، هذه الفكرةُ هي التي قادت علماء العربيَّة القُدامى إلى هذا التحليل، ولكن الدكتور داود عبده يعزو ذلك إلى تأثُّرهم بنظام الكتابة العربيَّة فيقول: ((ولعلَّ الذين اعتبروا ظاهرة تقصير العلَّة الطويلة في مثل يبع ويقل وينم حذفًا لـ "حرف العِلَّة" قد تأثَّروا بنظام الكتابة العربيَّة))(1)، وهذا يقتصر على ما ذكر، إذ رُبَّما رأوا عدمَ وجودَ الياء والواو والألف هنا فظنّوهُ حذفًا، ولكن تفسيره لا يشمل ما كانَ من كلمتين في نحو رمى الرجل، ويدعو اللّه، ويرمي الرجل لأنَّها موجودةٌ في الخطِّ والمسألة هي هي، إذ المُصوِّتُ الطويل قد قصر شأنهُ شأنُ الأفعال السابقة، ولهذا قال الدكتور تمَّام حسَّان – وهو الحقُّ-: ((ولكنَّ

---

(1) دراسات في علم أصوات العربيَّة: 45.

الذي يبدو أسلم منهجيًا في رأيي هو النظر إلى الأمر كلّه في إطار دراسة ظاهرة الكمّية باعتبارِها شديدة الصلة بالموقع وبالنبر ثمَّ بالمعنى في النهاية))(1).

الإعلال بالنقل:

ويقصد الصرفيُّون القُدامى به ((الإعلال الناشئ عن نقل حركة أحد أصوات العِلّة "الواو والياء" إلى الصامت غير المُتحرِّك قبله، فيترتَّبُ على هذا النقل – في قواعد الصرف- أنْ يبقى الحرف المُعتلُّ دون حركة، أي: يصبح ساكنًا لذلك سُمِّي أيضًا "الإعلال بالتسكين"))(2)، وسببُ النقل أنَّ الصحيحَ أولى بالحركة من المُعتلِّ، فهي ثقيلةٌ على صوتِ العِلَّة(3)، وذهب الرضيُّ إلى أنَّ الواو والياء إذا تحرَّكا وسكّن ما قبلهما فالقياسُ ألاّ يُعَلاَّ بنقلٍ أو قلب؛ لأنَّ ذلك خفيف، لكن إن اتَّفقَ أَنْ يكونَ ذلك في فعلٍ قد أُعِلَّ أصلُهُ بإسكانِ العين، أو في اسمٍ محمولٍ عليه سُكّنَ عينُ ذلك الفعل أو المحمول عليه إتباعًا لأصله، وبعد الإسكان تُنقَلُ الحركةُ إلى ذلك الساكن المُتقدِّم تنبيهًا على البنية(4).

ويجبُ بعد النقل أَنْ يبقى الحرفُ المُعتلُّ إنْ جانسَ الحركةَ المنقولة منه بأنْ كانَ واوًا والحركة المنقولة ضمَّة، أو ياء والحركة المنقولة كسرة نحو يَقُول ويَبيع، والأصلُ يَقْوُلُ ويَبْيِعُ، فاسْتُثقلت الضمَّة على الواو في الأوَّل والكسرة على الياء في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما؛ لأنَّهما يُجانسانِ الحركةَ المنقولة منهما، ويجبُ أنْ يُقلَبَ الحرفُ المُعتلُّ حرفًا يُناسبُ تلك الحركة إنْ لم يُجانسها، نحو (يخاف) مُضارع (خاف) ويُخيف مُضارع (أخاف)، إذ الأصلُ فيهما: يَخْوَفُ، بسكون الخاء وفتح الواو كيَذْهَبُ، ويُخْوِفُ بسكون الخاء وكسر الواو

---

(1) اللغة العربية - معناها ومبناها: 301 .

(2) المنهج الصوتي: 196 .

(3) يُنظَر: شرح الأشموني: 3/ 861 .

(4) يُنظَر: شرح الشافية: 3/ 144 .

كَيُكْرِمُ، فنُقِلَت حركةُ الواو وهي الفتحة في الأوّل والكسرة في الثاني إلى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء فانقلبت الواو في الأوّل ألفًا وفي الثاني ياءً؛ لأنَّ الواوَ لا تُجانسُ الفتحةَ ولا الكسرة[1].

وقد اشترطوا لهذا الإعلال شروطًا، هي[2]:

1- أَنْ يكونَ الساكنُ المنقولُ إليه صحيحًا، فإنْ كانَ حرفَ علّةٍ لم يُنقَل إليه، نحو: قاوَل، وبايَع، ما قبل الواو والياء الألف وهو لا يقبل الحركة البتّة، وكذلك عوَّقَ وبيَّنَ؛ لأنَّ نقلَ الحركة إلى الواو والياء يُوجِبُ قلبهما ألفين لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، فيلتقي ساكنان فإنْ حذفنا الأوَّل قُلنا: عوق وبين وإنْ حذفنا الثاني قُلنا عاقَ وبانَ، فلمَّا كانَ الإعلالُ والحذفُ يُؤدِّيانِ إلى الالتباس تُرِك هذا، وكذا الهمزة لا يُنقَلُ إليها نحو: يأْيَسُ مضارع أَيَسَ؛ لأنَّها مُعرَّضةٌ للإعلال بقلبها ألِفًا.

2- أنْ لا يكون الفعلُ فعلَ تعجُّبٍ، نحو: ما أَبْيَنَ الشيءَ وأَقوَمَهُ، وأَبْيِنْ به وأَقْوِمْ؛ لأنَّهم حملوا على نظيره في الأسماء في الوزنِ والدلالة على المزية، وهو أفعل التفضيل.

3- أنْ لا يكون من المُضاعف اللام نحو: ابْيَضَّ واسْوَدَّ، وإنَّما لم يعلُّوا هذا النوع لئلاّ يلتبس مثالٌ بمثال، وذلك أنَّ ابْيَضَّ لو أُعِلَّ الإعلالَ المذكور لَقيلَ فيه باضَّ فيُظَنُّ أنَّه فاعل من البضاضة وكذلك اسْوَدَّ يلتبسَ بسادَّ.

4- أنْ لا يكون من المُعتَلِّ اللام نحو اهْوى، فلا يدخله النقل، لئلاّ يتوالى إعلالان: إعلالُ العين وإعلالُ اللام.

---

(1) يُنظَر: شرح التصريح: 2/ 393 .

(2) يُنظَر: شرح الشافية، للرضي: 3/ 144- 145، وأوضح المسالك: 3/ 343، وشرح ابن عقيل: 2/ 571- 572، وشرح الأشموني: 3/ 861- 862 .

ويقعُ الإعلالُ بالنقل في أربع مسائل هي[1]:

المسألة الأولى: أنْ يكونَ الحرفُ المُعتَلُّ عينًا لفعلٍ مُضارعٍ، فإنْ جانسَ الحرفُ الحركةَ بَقِيَ، وإنْ لم يُجانِسْها قُلِبَ إلى حرفٍ يُجانِسُ تلك الحركة كما في يقول ويبيع ويخاف ويُخيف، كما مرَّ.

وإنَّما جرى هذا الإعلالُ في المُضارعِ حملاً له على الفعل الماضي، من حيث إنَّ الأفعال كلَّها جنسٌ واحدٌ، فكَرِهوا أنْ يكونَ أحدُهما مُعتلاً والآخرُ صحيحًا، بدليل أنَّ الفعلَ إذا صحَّ في الماضي فقد صَحَّ في المُضارع، ألا ترى أنَّهم لمَّا قالوا (عَوِرَ) و(حَوِلَ) فَصحَّحوهما قالوا: يَعْوَرُ ويَحْوَلُ وعاوِرٌ وحاوِلٌ، فصحَّحوها لِصحَّة الماضي[2].

وقد شَذَّ من ذلك استحوذَ واستصوبَ واستنوقَ واستروحَ واستتيسَ وأطيبَ وأطول وغيرها، قال فيها ابنُ جنِّي: ((واقتصارهم على تصحيح "اسْتَحْوَذَ وأَغْيَلَت" دون الإعلال ممَّا يُؤكِّدُ اهتمامهم بإخراج ضربٍ من المُعتلِّ على أصله، وأنَّه ممَّا جُعِلَ تنبيهًا على الباقي، ومحافظةً على إبانة الأصول المُغيَّرة، وفي هذا ضربٌ من الحِكمة في هذه اللغة العربيَّة))[3].

المسألة الثانية: الاسم المُشْبِهُ للمُضارع في وزنهِ دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه، فالأوَّل: وهو المُشْبِهُ في الوزن دون الزيادة نحو "مقام" فإنَّه مُشْبِهٌ ليُعلَمَ في الوزنِ دون الزيادة، وأصله قبل الإعلال (مَقْوَم) بفتح الواو وسكون القاف على مثال (مَذْهَب) فنقلوا حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف، وقلبوا الواو ألفًا لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن – وإنْ شِئتَ فقُل مجانسة للفتحة قبلها- فأصبحت (مَقام).

---

(1) يُنظَر: شرح التصريح: 2/ 393 .

(2) يُنظَر: شرح الملوكي: 446، وشرح الشافية للرضي: 3/ 144- 145 .

(3) المنصف: 1/ 277 .

والثاني: وهو المُشْبِهُ للمُضارع في الزيادة دون الوزن، وقد مَثَّلوا له بكلماتٍ مصنوعةٍ بأنْ نبني من القول أو البيع اسمًا على مثال (تِحْلِئ) بكسر التاء وسكون الحاء وكسر اللام بعدها همزة، فنقول (تِبِيْع) بكسرتين مُتواليتين بعدهما ياءٌ ساكنة، والأصلُ فيه (تِبْيِع) بكسر أوَّله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنُقِلَت كسرةُ الياء إلى الباء قبلها.

وكذلك (تِقِيل) بكسرتين مُتواليتين بعدهما ياءٌ ساكنة منقلبة عن واو، إذ الأصلُ فيها (تِقْوِل) بكسر أوَّلِهِ وسكونِ ثانيه وكسر ثالثه، فنُقِلَت كسرةُ الواو إلى القاف، فقُلِبَت الواوُ ياءً لسكونها بعد الكسرة، فإعلالُهُ بالنقلِ والقلبِ وإعلالُ (تبيع) بالنقل فقط، وإنَّما كانَ (تبيع وتقيل) موافقين للفعل في الزيادة دون الوزن؛ لأنَّ في أوَّلهما التاءَ ولأنَّ (فِعِلِلاً) بكسر الأوَّل والثالث من الأبنية المُختصَّة بالأسماء.

فإنْ أشبه الفعلُ في الوزن والزيادة معًا، وباينه فيهما معًا وجب التصحيحُ لينمازَ من الفعل.

فالأوَّل: وهو المُشبَّهُ فيهما معًا نحو: أبيض وأسود وصفين، فإنَّهما أشبها أكرم في الوزن وزيادة الهمزة، فلو أُعِلاَّ لَقيلَ: أباضَ وأسادَ فيلتبسانِ بالفعل.

والثاني: وهو المُباينُ له في الزيادة والوزن معًا نحو (مِخْيَط) فإنَّه مُباينٌ للفعل في كسر أوَّله وزيادته.

المسألة الثالثة: المصدر المُوازن لافعال أو استفعال نحو اقوم واستقوام، فإنَّه يُحمَلُ على فعله في الإعلال، فتُنقَلُ حركةُ عينِهِ إلى فائهِ، ثُمَّ تُقلَبُ أَلِفًا لتجانس الفتحة، فيلتقي ألفان، فيجب بعد القلب حذفُ أحدهما لالتقاء الساكنين، واختلفَ النحويُّونَ في المحذوفة، فقد ذهبَ الخليلُ وسيبويه إلى أنَّها الثانية، لزيادتها وقُربها من الطرف، وحصول الاستثقال بها[1]، وذهب الفرَّاء والأخفش

(1) يُنظَر: الكتاب: 4/ 348 .

إلى أنَّ المحذوفةَ هي الأولى، ثمَّ يُؤتى بالتاء الدَّالة على التأنيث عوضًا من الألف المحذوفة[1]، قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولكنَّ المعهودَ أنَّ التاءَ تُعوِّضُ من الأصول، وهذا ما يُقوِّي ما اختارهُ الأخفش، فيُقال: إقامة واستقامة))[2]، وقد تُحذَفُ التاءُ التي جُعِلَت عوضًا، قال سيبويه: ((هذا بابُ ما لحقته هاء التأنيث عوضًا لما ذهب، وذلك قولُكَ أقمته إقامةً واستعنتهُ استعانةً وأريته إراءةً، وإنْ شِئتَ لم تعوِّض وتركت الحروف على الأصل، قال اللهُ عزَّ وجل ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[3]... وقالوا أَرَيْتُهُ إراءً مثل أقمتهُ إقامًا، لأنَّ من كلام العرب أَنْ يحذفوا ولا يُعوِّضوا))[4]، فهو لم يفصل بين ما كانَ مُضافًا وبين غير المُضاف، وقال المُبرِّد: ((والهاءُ لازمةٌ لهذا المصدر عوضًا من حذف ما حُذِفَ منه... فلمَّا لزمه الحذف دخلت الهاءُ عوضًا ممَّا حُذِفَ إذ كانت الهاء لا تُمتنعُ منها المصادر، إذا أردتَ المرَّةَ الواحدة، ويكونُ فيها على غير هذا المعنى والعوض، كقولهم: بطريق وبطاريق وزنديق وزناديق، فإنْ حذفتَ الياءَ دخلت الهاءُ فقُلت: بطارقة وزنادقة))[5].

وقال ابنُ جني: ((ومن ذلك ما رواهُ ابنُ وهب عن مرملة بن عمران أنَّه سمع محمد بن عبد الملك يقرأ: **(لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّه)**[6]... وطريقه أَنْ يكونَ أراد: ولو أردنا الخروج لأعَدّوا له عُدَّته، أي تأهَّبوا له، إلاَّ أنَّه حذف تاء التأنيث وجعل هاء الضمير كالعوض منها، وهذا عندي أحسنُ ممَّا ذهبَ إليه الفرَّاء في معناه، وذلك أنَّه ذهب في قول الله تعالى **(وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)** إلى أنَّه أراد إقامة الصلاة، إلاَّ أنَّه

---

(1) يُنظَر: المقتضب: 1/ 105، والمنصف: 1/ 287، 291، وشرح المفصّل: 9/ 58، والممتع: 1/ 489، وارتشاف الضرَب: 1/ 150، والأشباه والنظائر: 1/ 119 .

(2) شرح التصريح: 2/ 394 .

(3) النور: 37 .

(4) الكتاب: 4/ 83 .

(5) المقتضب: 1/ 5 .

(6) التوبة: 46 .

حذف هاء الإقامة لإضافة الاسم إلى الصلاة... وأمَّا أصحابُنا فعندهم أنَّ الإقامَ مصدر أقمت كالإقامة، وليس مذهبنا فيه كما ظنَّه الفرَّاء))[1]، أمَّا قولُ الفرَّاء فهو ((وإمَّا قوله ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ فإنَّ المصدر من ذوات الثلاثة، إذا قلت: افعلت كقيلك: أَقَمْتُ وأَجَرْتُ وأَجَبْتُ يُقال فيه كلّه: إقامة وإجارة وإجابة لا تسقط منه الهاء، وإنَّما أدخلت لأنَّ الحرف قد سقطت منه العين، كان ينبغي أنْ يُقال: أقمته إقوامًا وإجوابًا، فلمَّا سكّنت الواو وبعدها ألف الأفعال فسُكّنتا سقطت الأولى منهما، فجعلوا فيه الهاء كأنَّها تكثيرٌ للحرف... وإنَّما استُجيزَ سقوطُ الهاء من قوله ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ لإضافتهم إيَّاه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة))[2]، ولكنْ يُقوِّي مذهب سيبويه أنَّهم سمعوا ما سقطت منه الهاء في غير المُضاف، حكى الأخفش أراه إراءً وأجاب إجابًا[3]، خلافًا للرضيِّ الذي قال عن مذهب الفرَّاء: ((وهو أولى، لأنَّ السماعَ لم يثبت إلاَّ مع الإضافة))[4]، وقيل: إنَّ الحذفَ هنا جاء ((لِمُشاكلة "إيتاء الزكاة"))[5].

المسألة الرابعة: صيغة (مفعول) إذ تُعَلُّ بالنقل والحذف، فيجب بعد النقل في ذوات الواو حذف إحدى الواوين لالتقاء الساكنين، والخلاف في المحذوف منهما كالخلاف في حذف الألف في المسألة السابقة، ويجب أيضًا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمَّة كسرةً لئلاَّ تنقلب واوًا فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو، ومثال ذوات الواو: مَقُول ومَصُوغ، والأصلُ فيهما، مَقْوُول ومَصْوُوغ بواوين، الأولى: عين الكلمة والثانية واو مفعول، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فالتقى

---

(1) المحتسب: 1/ 292- 293 .

(2) معاني القرآن: 1/ 254 .

(3) يُنظَر: شرح الأشموني: 2/ 349 .

(4) شرح الشافية: 1/ 165 .

(5) شرح التصريح: 2/ 394 .

ساكنان: وهما الواوان، فحُذِفَت إحداهما على الخلاف السابق، ويظهرُ أثرُ الخلاف هنا في أمرين: الأوَّل: في الميزان الصرفي، فوزنهُ عند سيبويه، مَفْعَل، وعند الأخفش مَفول، والثاني: في نحو (مَسُوءٌ) مُخففًا، نُقِل عن ابن جني أنَّه قال: سألني أبو علي عن تخفيف مَسُوء، فقلت أمَّا على قولِ أبي الحسن فأقول: رأيتُ مَسُوًّا كما نقول في مقروء: مقروّ، لأنَّها عنده واو مفعول، وأمَّا على مذهب سيبويه، فأقول: رأيتُ مَسُوا، كما تقول في (خَبء) خبٌ فتُحرِّك الواو لأنَّها في مذهب العين، فقال أبو علي هو كذلك(1).

ومثال اليائي مَبِيْع ومَدِيْن، والأصلُ فيهما: مَبْيوع ومَدْيُون، فنُقِلَت حركةُ العين إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحُذِفَت واو مفعول، ثمَّ كُسِرَ ما قبل الياء لئلاَّ تنقلب واوًا فيلتبس بالواوي، أو حُذِفت عين الكلمة عند الأخفش، ثمَّ قُلِبَت الضمَّةُ كسرةً لتقلبَ الواو ياءً، لئلاً يلتبس بالواوي، وفي قولهما مُخالفةٌ للأصول، أمَّا مُخالفة سيبويه: فلأنَّهُ حذف ثاني الساكنين وأصله أنْ يحذفَ أوَّلهما، وأمَّا مُخالفة الأخفش فلأنَّ أصله أنَّ الياءَ الساكنةَ تُقلَبُ واوًا لانضمامِ ما قبلها، ولكنَّه قلب الضمَّةَ كسرةً بعد حذف الياء لينقلب واو مفعول ياءً، بيد أنَّهم رجَّحوا مذهب سيبويه؛ ((لأنَّ التقاء الساكنين إنَّما يحصلُ عند الثاني، ولأنَّ قلبَ الضمَّةِ إلى كسرةٍ خلافُ قياسِهم))(2).

وبنو تميم يُصحِّحونَ اليائي دون الواوي؛ لأنَّ الياءَ أخفُّ عليهم من الواو فيقولون: مبيوع ومخيوط كما يقولون مضروب، وذلك مُطَّرد عندهم، قال شاعرُهُم:

وكأنَّها تُفَّاحةٌ مطيوبةٌ.

وقال آخر:

قد كانَ قومُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا   وإخالُ أنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ

---

(1) يُنظَر: الممتع في التصريف: 2/ 459- 460، وشرح الأشموني: 3/ 866 .

(2) شرح التصريح: 2/ 395، ويُنظَر: شرح مختصر التصريف: 134 .

وربَّما صحَّحَ بعض العرب شيئًا من ذوات الواو وسُمِعَ منهم: ثوبٌ مصوون ومِسْكٌ مدووف وفرسٌ مقوود ورجلٌ معوود، ونُسِبت هذه لبني تميم[1].

هذه هي المسائلُ التي يرى فيها علماءُ العربيَّة إعلالاً بالنقل، ولكن ما يثيرُ الانتباه هنا أنَّ جميعَ هذه المسائل مبنيَّةٌ على الفعل الأجوف الواوي أو اليائي، وما يحدث هنا ما هو إلاَّ تتابع لأحداثٍ صرفيَّةٍ تتجاور فيها المُصوِّتات وأنصافها مع الصوامت التي تسبقها، نتيجة اشتقاقٍ مُعيَّنٍ، كأنْ يكون صياغة فعلٍ مضارعٍ مُجرَّدٍ أو مزيد أو اسم فاعل أو اسم مفعول أو صياغة مصدر بوزن الإفعال أو الاستفعال، ولابُدَّ من أنْ يتحقَّقَ الانسجامُ الصوتيُّ في البنية المُتولِّدة.

لقد درس المُحدَثون هذا النوع من الإعلال، وأرى من المفيد قبل أَنْ نرجِّحَ رأيًا بعينه أَنْ نستعرضَ قسمًا من آرائهم لنرى فيها وننظر.

فقد ذهب الدكتور أحمد مختار عمر إلى أنَّ اللغةَ العربيَّة تميلُ إلى أنْ تُعطي الحركة الصوت الصامت وتسلبها من نصف المُصوِّت ((ولكن يحدث من التصريف اختلال لهذه القاعدة، فتحاول اللغة العربيَّة إعادة التوازن عن طريق نقل الحركة، ومن أمثلة ذلك:

1- المضارع من قال أصله يَقْوُل، نُقِلَت حركةُ الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت يقول.

2- اسم المفعول من قال: أصله مَقْوول، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت مقوول، ثمَّ التقى بإحدى واوي المدّ فصارت مقول))[2]، وواضحٌ أنَّه في هذا ينحو منحى الصرفيِّين القُدامى، ولا يختلف عنهم إلاّ بالاصطلاحات التي استعملها، فهو يذهب إلى نقل الحركة كما ذهبوا، فلم يوضِّحْ كيفيَّة تحوُّل الواو الاحتكاكيَّة إلى

---

(1) يُنظَر: الممتع: 2/ 460- 461، وشرح الأشموني: 3/ 866 .

(2) دراسة الصوت اللغوي: 338 .

واو مدّ صوتيًا، لأنَّهما يختلفان وظيفيًا وصوتيًا، فالاحتكاكيَّة تقع قاعدةً في المقطع، أمَّا المدّية فهي مُصوِّتٌ طويل يقعُ قمَّةً في المقطع، هذا فضلاً عن اختلافهما في كيفيَّة الحدوث أو التصويت، إذ تتميَّزُ الأولى بالاحتكاك الذي يقرِّبها من الصوامت، في حين لا نجد هذا الاحتكاك مع الواو إذا كانت مصوِّتًا طويلاً: لأنَّ الهواءَ يخرجُ بلا عائق.

أمَّا الدكتور داود عبده فقد سمَّاه ((القلب المكاني بين شبه العلَّة والعلَّة التي من جنسها))[1]، فيرى أنَّ هذا الإجراءَ قد مرَّ بثلاث مراحل، فالأصل: يَقْوُل ثمَّ حدث القلب المكاني، بعدها تحوَّلت الواو إلى مُصوِّت طويل، أي:

/ ي ـَ ق / و ـُ / ل ـُ /⟵/ ي ـَ / ق ـُ و / ل ـُ /⟵/ ي ـَ / ق ـُـُ / ل ـُ /. ومثلها يبيع / ي ـَ ب / ي ـِ / ع ـُ /⟵/ ي ـَ / ب ـِ ي / ع ـُ /⟵/ ي ـَ / ب ـِـِ / ع ـُ /.

ولا شكَّ في أنَّه ينطلق من فكرة نقل الحركة التي أصَّلها القُدامى، وساروا عليها في تفسير الإعلال بالنقل، ولكنَّه حاول أنْ يُقدِّمَ تفسيرًا لتحوُّلِ الواو والياء الاحتكاكيَّتين إلى مُصوِّتين طويلين، ولكن تفسيره هذا يصدق على هذه المسألة وهي الأولى، أمَّا المسائلُ الأخرى فلا ينطبق عليها ولا يُفسِّرُها، فضلاً عن أنَّ التفسيرَ جاءَ على ثلاثِ مراحل ويمكن أنْ نُجْرِيهِ بطريقةٍ واحدة كما سيأتي.

أمَّا الدكتور كمال بشر فيرى أنَّ هذا إنَّما جاء عن طريق التطوُّر اللغوي في النُطق، فيقول: ((إنَّ هذا الاستغلال لهذين الرمزين – أي الواو والياء- إنَّما كانَ نتيجةَ لتطوُّر في النُطق في نماذج أخرى من الكلمات، هذه النماذج تمثِّلُها صيغُ الفعل المُضارع الأجوف والناقص ممَّا كان على وزن يَفْعُل ويَفْعِل، نحو يقول ويبيع ويغزو ويرمي، ففي رأينا أنَّ الواوَ والياءَ الممدودتين في هذه الصيغ تطوَّرتا

---

(1) دراسات في علم أصوات العربية: 44، 151، (الهامش رقم 18)، ويُنظَر: القواعد اللغوية وسُنَّة التطوّر: 37 (بحث).

"تاريخيًّا وليس أمرًا افتراضيًّا كما يظنُّ الصرفيُّون" عن واو وياء صامتتين متلوَّتين بحركات))[1] ، ولكن إذا كانَ هذا ناجمًا عن التطوُّر النُّطقي فإنَّه في حالات أخرى نحو استقوام واقوام ومقوم، لا يمكنُ أنْ يكونَ كذلك، فما قاله قد يصدق على بعض الحالات دون بعضها الآخر، ممَّا يجعل ما قدَّمه من حلٍّ أو تفسير قاصرًا.

ويُفسِّرُ الطيِّبُ البكوش ذلك بأنَّه إدغامٌ للواو أو الياء في حركتيهما، إذ ((تُدغَمُ الواو في حركتها إذا سُبِقَت بحرفٍ ساكنٍ فتُطيلها، ويكون ذلك في المضارع: أَقْوُلُ←أَقُول))[2] ، و((تُدغَم الياء في حركتها إذا سُبِقَت بحرفٍ ساكنٍ فتُطيلها، ويكون ذلك في المضارع: أسْيِرُ←أسيرُ))[3].

ولا شكَّ في أنَّ هذا التفسير لا يعمُّ حالات الإعلال بالنقل جميعًا، فذهب يُفسِّرُها قائلاً: ((أمَّا في اسم المفعول من الأجوف اليائي فإنَّ الياءَ التي في مثل مبيوع توجَدُ أيضًا بين حرفٍ وضمَّةٍ طويلة، لكن إدغام الياء في الضمَّة يُعطي كسرةً طويلة "مبيع" وذلك للتمييز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي))[4].

وقال برجستراسر: ((إنَّ للواو والياء انقلاباتٍ غير الاتحاد، منها أنَّهما في بعض الحالات حُذِفَتا إذا وقعتا بعد حرفٍ ساكنٍ نحو "مقول" بدل "مَقْوول" و "مخيط" بدل "مَخييط" التي أُبدِلَت من "مخيوط"... وحذف الواو والياء في الأمثلة المذكورة ممَّا يشبه التخالف، وذلك أنَّ حركة الواو فيها كلَّها هي الضمَّة وحركةَ الياء هي الكسرة، فيتتابع حرفان مثلان))[5]. وهذا التفسيرُ لا يُعْلِمُنا عن

---

(1) دراسات في علم اللغة: 74 .

(2) التصريف العربي: 144 .

(3) التصريف العربي: 154 .

(4) التصريف العربي: 154 .

(5) التطور النحوي: 48 .

كيفيَّة تحوُّلِ الضمَّة أو الكسرة إلى مُصوِّتٍ طويل، فضلاً عن كونه غيرَ شاملٍ للمسائل الأخرى.

ولكنَّ التفسيرَ الشاملَ قدَّمه الدكتور عبد الصبور شاهين، وقد جعله قائمًا على نموذجين: يبني الأوَّل على مبدأ اجتماع واو نصف مصوِّتٍ وحركة قصيرة مُجانسة أو ياء نصف مصوِّت وحركة قصيرة مُجانسة ((فتسقط الواو أو الياء وتطول الحركة بعدها، والسبب أنَّ اللغة تكره أنْ تتابعَ أصواتُ اللين في صورة حركة ثنائيَّة على هذا النحو الثقيل، فهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحةً أو كسرةً أو ضمَّةً طويلةً من الناحية الصوتيَّة))[1].

ويتحقَّقُ هذا النموذجُ في حالة صوغ المضارع من الفعل الأجوف اليائي أو الواوي، إذ تسقط الواو أو الياء لكراهة اجتماعهما مع ضمَّةٍ قصيرة أو كسرة قصيرة، ولمَّا كان سقوطُها مؤدِّيًا إلى اختلال الزنةِ وإيقاعها فيُعوَّضُ موقعُ الواو أو الياء الساقطتين بطول الحركتين القصيرتين.

كما يتحقَّقُ هذا النموذج عند صياغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أو اسم المكان من الفعل الرباعي الأجوف أو اليائي بالسياق الصوتي نفسه، ولكنَّ الدكتور جانب الدقَّة عندما قال: ((أمَّا من الناحية المقطعيَّة فإنَّ المقطع العربي يتكوَّن في حالة الحركة الثنائيَّة من حركات فقط، وهو ما لا يتَّفق مع خصائص النسج المقطعي العربي فكانَ له إسقاط الواو أو الياء سببًا في إلحاق الحركة الطويلة المُتخلِّفة عنه باعتبارها حركةَ فاء الكلمة وجُزء من المقطع الطويل))[2]، إذ لا تُشَكِّلُ الواو أو الياء هنا حركةً على الإطلاق؛ لأنَّهما نصفا مُصوِّتٍ يسلكان سلوكَ الصوامت في احتلال قاعدةِ المقطع الصوتي في حين أنَّ الحركةَ لا بُدَّ أنْ تكونَ قمَّةً مقطعيَّة.

---

(1) المنهج الصوتي: 198- 199 .

(2) المصدر نفسه: 199 .

أمَّا النموذج الثاني فيقومُ على إسقاط الواو أو الياء بلا تعويض موقعي؛ لأنَّ ما بعدها حركة طويلة وهذا النموذج يتحقق في حالة صوغ مصدرٍ على وزن (الافعال أو الاستفعال) من الفعل الأجوف نفسه أو اسم مفعول من ثلاثيه.

ولعلَّ الدكتور عبد الصبور شاهين قد استفاد ممَّا ذكره بروكلمان عند حديثه عن التقاء الحركات الصوامت إذ لاحظَ في اللغة الجزريَّة (الساميَّة) الأُم أنَّ الياءَ أو الواو إذا وقعتا وسط الكلمة بعد صوتٍ صامتٍ سقطتا ومُدَّت الحركة التالية لهما تعويضًا[1].

وبالإمكان أَنْ نصوغَ القاعدةَ التي ذكرها الدكتور عبد الصبور شاهين على النحو الآتي: تسقط قاعدة المزدوج الصاعد، فإنْ كانت القمَّة قصيرة مُدَّ الصوتُ بها وإنْ كانت القمَّةُ طويلةً اكتفينا بالإسقاط ويُعاد التشكيلُ المقطعي، فإذا طبَّقنا هذه القاعدة على المسائل الأربع التي ذكرها العلماءُ القُدامى استطعنا أنْ نقولَ ما يأتي:

1- في المسألة الأولى: في نحو يقول ويبيع، الأصل: يَقْوُل/ ي ـَ ق / و ـُ /ل ـُ/. إذ في المزدوج الصاعد (و ـُ) أسقطنا القاعدة، ومددنا

الصوت بالقِمَّة، وأعدنا التشكيل المقطعي بإحلال قاعدة النهاية للمقطع السابق المغلق لتكونَ قاعدةً لهذا المقطع إذ يتحوَّلُ من مقطعٍ قصير إلى مقطعٍ طويلٍ مفتوح: /ي ـَ/ ق ـُـُ / ل ـُ ومثله يبيع: / ي ـَ ب / ي ـِ / ع ـُ / ⟵ /ي ـَ / ب ـِ/ ع ـُ / وفي يخاف، الأصل:

يَخْوَفُ: / ي ـَ خ / و ـَ / ف ـُ /

⟵ / يَ / خَ / فُ /.

وكذلك: يُخيف، الأصل: يُخْوِفُ / ي ـُ خ / و ـِ / ف ـُ / ⟵ /ي ـُ / خ ـِ / ف ـُ /.

(1) يُنظَر: فقه اللغات السامية: 42- 43 .

2- في المسألة الثانية، في نحو مقام، الأصل: مَقْوَم /مـ ـَ ق /و ـَ م / ←
مـ ـَ / ق ـ ـً م /.

وفي نحو تبيع وتقيل، الأصل في الأولى: تِبْيِع
/ ت ـِ ب /ي ـِ ع / ← / ت ـِ / ب ـِ ع /.

وفي الثانية تِقْوِل، / ت ـِ ق /و ـِ ل / ← / ت ـِ / ق ـِ ل /.

3- في المسألة الثالثة، وهي مسألة صياغة المصادر على الافعال أو الاستفعال، في نحو إقامة واستقامة، والأصل اقوام واستقوام، ففي الأوّل: /ء ـِ ق/ و ـً م/ أسقطنا القاعدة من المزدوج الصاعد وأعدنا التشكيل المقطعي؛ لأنَّ القمَّة هي طويلة ابتداءً أي: / ء ـِ / ق ـــً / م ـَ هـ/، وهنا زيدت التاء ((باعتبارها لاصقة لهذا النوع من المصادر... بهذه الإضافة تحقق نوعٌ من التعادل الإيقاعي بين الأصل والبديل))[1]. والحقُّ أنَّ زيادة التاء هذه خارجة عن التغيير الحاصل داخل بنية هذه المصادر، إذ نراها قد زيدت في نهاية المصدر، فهي بعيدة عن الأحداث الصرفيَّة والصوتيَّة المُتحقِّقة داخل البنية، ولعلَّ هذا يُفسِّرُ تجويزَ سيبويه عدم إضافة هذه التاء، بل جاءت عليه الآية الكريمة **(وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)** كما سُمِعَ من العرب عدمُ إضافتها كما تقدَّم.

وكذلك استقامة، الأصل فيها: استقوام / ء ـِ س/ ت ـِ ق /و ـً م /
← / ء ـِ س / ت ـِ / ق ـً / م ـَ هـ /.

---

(1) يُنظَر: فقه اللغات السامية: 42- 43 .

4- في المسألة الرابعة: عند صياغة اسم المفعول من الأجوف الواوي على زنة (مفعول) فهو من الفعل قال (مَقول)، والأصل فيه (مَقْوول)، أي / م ـَ ق /و ـُـُ ل/ ← / م ـَ / ق ـُـُ ل /.

أمَّا عند صياغته من الأجوف اليائي فالعمل واحد باستثناء قلب الواو المُصوِّت الطويل ياء مدِّية تحقيقاً للمُغايرة بين واويِّ الأصل ويائيَّة، ففي نحو مبيع، الأصلُ فيه مَبْيوع: / م ـَ ب / ي ـُـُ ع/ ← / م ـَ/ ب ـُـُ ع/ م ـَ / ب ـِـِ ع /.

والمُتأمِّلُ هنا يرى أنَّنا ابتعدنا عن الخلاف في المحذوف؛ لأنَّه لم يعد ذا شأنٍ أهُو الأوَّلُ أم الثاني؟ فالأحداثُ الصرفيَّةُ واضحةٌ في تشكيلاتها المقطعيَّة ولا يهمُّنا المحذوف منها، أمَّا ما ذكره ابنُ جني في مسألة تخفيف مسوء فلا يعدو أَنْ يكونَ حدوثُ إسقاطٍ للهمزة، فعلى رأي سيبويه شطرنا الواو المَدِّية وأعدنا التشكيلَ المقطعي، أي:

م ـَ / س ـُـُ / ء ـُ ن / ← / م ـَ / س ـُ / و ـُ ن /.
ـُ و

أمَّا على رأي الأخفش فقد تحوَّلنا من نبر الطول إلى نبر التشديد[1] بتعويض موقع الهمزة بقاعدة مُجانسة للقاعدة السابقة أي:

/ م ـَ / س ـُـُ / ء ـُ ن / ← / م ـَ / س ـُ و / و ـُ ن /.
و ـُ

وقد انطلق أستاذنا الدكتور حسام النعيمي من تفسير قاعدة المزدوج ومدِّ الصوت بمُصوِّته ليُعالجَ التفسيرات غير الدقيقة في علم الصرف لعددٍ من مظاهر التشكيل الصوتي في العربيَّة التي سببها وحدة الرسم للمُصوِّت الطويل ونصف المُصوِّت (الاحتكاكي)، ولم يجعل سمة حذف قاعدة المزدوج وإطالة المُصوِّت بمُصوِّته القصير مقصورة على المزدوج الصاعد، بل نجدها

(1) يُنظَر: إشكالية الرسم: 9 (بحث)، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 112-114.

في المزدوج الهابط أيضًا في نحو (ميزان) إذ الأصلُ فيها موزان بواوٍ احتكاكيَّةٍ نصف مُصوِّتٍ ((ولو كانَ الأمرُ قاصرًا على قلب الواو ياءً كما قال أهلُ التصريف لكانَ ينبغي أنْ تكونَ الياءُ المُجتلبة من جنس الواو، أي نصف مُصوِّتٍ "احتكاكي" وما كانت تأتي مُصوِّتًا طويلاً، لأنَّها على ما يرونَ في مقابل الفاء من مفعال))[1]، لذا فقد حذفت قاعدةُ المُزدوج الهابط ومدّ الصوت بالمُصوِّتِ القصير تعويضًا عن ذلك، أي:

/ م ـِ (و) / ز ـَ ن / ⟵ / م ـِ / ز ـَ ن /.

ومثل ذلك يُقال عند صياغة مصادر الأفعال: أوجد وأوصل وأينعَ وأيقن، فالأصلُ فيها: أوجاد وأوصال وأيناع وأيقان، بنصف مُصوِّت احتكاكي، ولكن بإسقاطه ومدّ الصوت بالمُصوِّت القصير قبله تحوَّلَ إلى إيجاد وإيصال وإيناع وإيقان، بوزن إيعال، أي: / ء ـِ (و) / ج ـَ د / ⟵ / ء ـِ / ج ـَ د /.

/ ء ـِ (ي) / ق ـَ ن / ⟵ / ء ـِ / ق ـَ ن /.

أمَّا ما جاءَ منطوقًا على الأصل في نحو مبيوع ومكيول ومصوون ومدووف ومقوود فما هو إلاَّ من البقايا اللغويَّة السابقة التي تطوَّرت فيما بعد إلى حقبة تتَّسمُ بالانسجام الصوتي، ولمَّا كانت هذه البقايا في لهجة تميم، فإنَّ هذا يرجِّحُ أنَّ لهجة الحجاز أحدثُ منها، وذلك ((لأنَّ الصيغة التي تشتمل على أصوات لين مُنسجمة أحدث من نظيرتها التي خلت أصواتُ لينها من الانسجام، وصيغة تميم في الواوي واليائي [ما]* زال بينها وبين الانسجام أمدٌ بعيد، أمَّا الحجازيَّة فحروفُها مُنسجمة مُتوائمة))[2].

---

(1) يُنظَر: إشكالية الرسم: 14 (بحث).

* في الأصل: لا.

(2) اللهجات العربية في التراث: 2/ 530، ويُنظَر: التطوّر اللغوي التاريخي: 75.

وقد جعل الدكتور غالب المطلبي هذا اطّرادًا في القياس على وتيرةٍ واحدة، فقاس التميميُّون المُعتلَّ على الصحيح، أو أنَّ ذلك كان لأسبابٍ تتعلَّقُ بالنظام المقطعي والنبر في لهجتهم، وقد يعني هذا أنَّ ما جاءَ على لهجة الحجازيِّين من أمثلة هذا الباب أذهبُ في القدم ممَّا جاءَ على لهجة تميم[1]، وقد سبقه في ذلك الدكتور رابين الذي يقول: ((ليس من الضروريِّ أنْ تكونَ صيغةُ تميم هي الصيغة الأصليَّة في العربيَّة))[2]، ولستُ أراني معهما لما تقدَّم.

توكيد الفعل بالنون:

تُؤَكَّدُ الأفعالُ المُستقبلة بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة، وهما ((من حروف المعاني، والمُراد بهما التوكيد ولا تدخلان إلاّ على الأفعال المُستقبلة خاصَّة، وتُؤثِّران فيها تأثيرين، تأثيرًا في لفظها وتأثيرًا في معناها، فتأثيرُ اللفظ إخراجُ الفعل إلى البناء بعد أَنْ كانَ مُعرَبًا، وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أنْ كانَ يصلح لهما))[3]، قال المُبرِّد: ((اعلم أنَّهما لا تدخلانِ من الأفعال إلا على ما لم يجب، ولا يكون من ذلك إلاّ في الفعل الذي يُؤكِّد ليقع))[4]، وهذه النون لا تدخلُ على الماضي البتَّة؛ لأنَّ وجودَهُ مُتحقِّقٌ وحاصلٌ ((فلا معنى لطلب حصول ما هو حاصل، وإذا امتنع الطلب فيه امتنع تأكيدُهُ))[5].

وقد ذهب الدكتور فليش إلى أنَّ هذه النون و(أنَّ) لاحقةٌ تصريفيَّةٌ تختصُّ باللغة الانفعاليَّة، وهي جزءٌ من التصريف المُشترك، تمنحُ التعبيرَ قُوَّةً قائمةً على شعورٍ داخليٍّ هو الاقتناعُ في حالتي الإثبات والنفي وفي حالتي الاستفهام التعجُّبي أو

(1) يُنظَر: في الأصوات اللغويَّة: 194 .

(2) اللهجات العربيَّة في التراث: 2/ 530 .

(3) شرح المفصّل: 9/ 37 .

(4) المقتضب: 1/ 11 .

(5) شرح المفصّل: 9/ 41، ويُنظَر: المقتضب: 2/ 335، وشرح مختصر التصريف: 77 .

المُقترِنِ بتحسُّرٍ وجزع، وهي مُستخدمةٌ لتقويةِ التعبير عن حدثٍ مبعثهُ الإرادة[1]، وتبعه الدكتور عبد الصبور شاهين، الذي يرى أنَّ نونَ التوكيد ((هي "أنَّ" الناسخة أخت "إنَّ" مع فارقٍ مُهمٍّ هو أنَّ همزة الناسخة حين تتعامل مع الأسماء في الجُملة همزةُ قطع وهمزةَ هذه حين تلحق الفعل وصل، مع فارقٍ آخر بينهما وبين كلِّ همزة وصلٍ عرفتها العربيَّة هو أنَّ همزةَ نون التوكيد لا تظهرُ مُطلقًا لأنَّها مُدرجةٌ في الكلام دائمًا، لا يُبدأُ بها أبدًا))[2]، ولكنَّه يستغربُ التكوين المقطعي لهما فيقول: ((والواقعُ أنَّ العربيَّةَ لم تعرف اسمًا أو فعلاً أو حرفًا جرى نسجه المقطعي على هذا النحو الغريب المُتمثِّل في نون التوكيد الثقيلة "ص + ص + ح"، فهذا شكلٌ مرفوضٌ أساسًا في العربيَّة، وكذلك لم تعرف العربيَّةُ أداةً تتكوَّنُ من حرفٍ واحدٍ "ص" كما في النون الخفيفة))[3].

والحقُّ أنَّ العربيَّةَ عرفت أداةً مُتكوِّنةً من صامتٍ واحدٍ فقط وهي تاء التأنيث الساكنة كما في ضربَ وضرَبَتْ، أمَّا تكوينها المقطعي فلا يُثير الاستغرابَ؛ لأنَّها لا تكونُ مقطعًا بنفسها، بل هي لاحقةٌ تندمجُ مع الأفعال مقطعيًّا، قال المُبرِّد: ((إنَّها والنونُ كشيءٍ واحد فبُنيت مع النون بناء خمسة عشر))[4]، وقال ابنُ يعيش: ((فإنَّ النونَ لمَّا دخلت على هذا الفعل صار كالتركيب، وصار الكلمتان كالكلمة الواحدة))[5].

ويبدو التشابه واضحًا بين (أنَّ) ونون التوكيد فكلتاهما حرف توكيد، غير أنَّ أحدهما تؤكِّد الأسماء والأخرى تُؤكِّدُ الأفعال، وكلتاهما ثقيلةٌ

---

(1) يُنظَر: العربية الفصحى: 134 .

(2) المنهج الصوتي: 98 .

(3) المنهج الصوتي: 98 .

(4) المقتضب: 3/ 19 .

(5) شرح المفصّل: 9/ 37 .

وخفيفة، وكلتاهما تدخلُ الفتحَ على ما دخلت عليه، وكلتاهما يُجابُ بها القسم في الإثبات، فتقول: واللهِ لأذهبَنَّ ونقول: واللهِ إنّي لمعكم[1].

أمَّا فعل الأمر فيجوز توكيدُهُ مُطلقًا؛ لأنَّه مُستقبل، وهذه النونُ مظِنَّةُ الفعل المُستقبل، وهو غيرُ موجود، فإذا أُريدَ حصولُهُ أُكِّدَ بالنونِ إيذانًا بقُوَّةِ العناية بوجودِهِ[2].

ولكنَّ الفعلَ المضارع له ثلاث حالات: فمرَّةً يجبُ فيه التوكيدُ وأخرى يجوزُ، وثالثة يمتنعُ تأكيدُهُ فيها، إذ يجبُ فيه التوكيد إذا كانَ مُثبتًا مُستقبلاً جوابًا لِقَسَمٍ غير مفصولٍ من لامه بفاصل[3]، نحو **(وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)** [الأنبياء: 57]، وإنَّما لزِمَت النونُ هنا؛ ((لئلاَّ يُتَوَهَّمُ أنَّ هذه اللامَ التي تقعُ في خبر إنَّ لغير قَسَمٍ، فأرادوا إزالةَ اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال، إذ لو قلت إنَّ زيدًا ليقوم، جازَ أنْ يكونَ للحال والاستقبال بمنزلة ما لا لام فيه، فإذا قلت: إنَّ زيدًا ليقومَنَّ كان هذا جوابَ قسم، والمراد الاستقبال لا غير))[4]، فإنْ فقدَ أحدَ الشروطِ المذكورة امتنع توكيدُهُ[5]، ويجوزُ توكيدُهُ إذا كانَ مسبوقًا بنهيٍ أو استفهامٍ أو تحضيض أو عرضٍ وغيرها[6].

فإذا دخلت هذه النون على الفعل كان ما قبلها مفتوحًا، قال سيبويه: ((اعلم أنَّ فعل الواحد إذا كانَ مجزومًا فلحقته الخفيفة والثقيلة حرَّكت

---

(1) يُنظَر: معاني النحو: 4/ 533 .

(2) يُنظَر: الأصول: 2/ 209، والمقتضب: 2/ 333 .

(3) يُنظَر: الكتاب: 3/ 509، والمقتضب: 2/ 333، والأصول: 2/ 209 .

(4) شرح المفصّل: 9/ 39، ويُنظَر: التطبيق الصرفي: 58، والواضح في علم الصرف: 134 .

(5) يُنظَر: شرح المفصل: 9/ 39 .

(6) يُنظَر: التطبيق الصرفي: 58، والواضح في علم الصرف: 134 .

(5) يُنظَر: الأصول: 2/ 209، وارتشاف الضرب: 1/ 303، وشرح المراح: 110، وشرح التصريح: 2/ 210 .

المجزوم، وهو الحرف الذي أسكنت للجزم؛ لأنَّ الخفيفةَ ساكنةٌ والثقيلةَ نونانِ الأولى منهما ساكنة، والحركة فتحةٌ ولم يكسروا فيلتبس المُذكَّر بالمؤنَّث، ولم يضمُّوا فيلتبس الواحد بالجميع وذلك قولك: اعْلَمَنْ ذلك وأكْرِمَنْ زيدًا، وأمَّا تُكْرِمَنْهُ أُكرِمْهُ، وإذا كانَ فعلُ الواحد مرفوعًا ثمَّ لحقته النون صيَّرت الحرف المرفوع مفتوحًا لئلاّ يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هَلْ تَفْعَلَنْ ذاك، وهل تَخْرُجَنْ يا زيد))[1]، ولكنَّهم اختلفوا في هذه الحركة، فذهبَ قومٌ إلى أنَّها حركةُ بناء، وذهبَ آخرونَ إلى أنَّها حركةُ التقاء الساكنين[2]، وهو مذهبُ سيبويه كما يظهرُ من النصِّ السابق، وقد جمع المبرِّد المذهبين قائلاً: ((ولم تسكّن لِعِلَّتين: إحداهما: أنَّ النونَ الخفيفةَ ساكنةٌ والثقيلةَ نونان: الأولى منهما ساكنة، فلو أسكنتَ ما قبلها لجمعتَ بين ساكنين، والعِلَّة الأخرى: أنَّكَ حرَّكتها لتجعلها مع النون كالشيء الذي يُضَمُّ إليه غيرُهُ، فيُجعَلانِ شيئًا واحدًا، نحو: بيتَ بيتَ وخمسةَ عشرَ، وإنَّما اختاروا الفتحةَ لأنَّها أخفُّ الحركات))[3]، وقد رجَّح ابنُ يعيش المذهب الثاني، دافعًا ما احتجَّ به أصحابُ الرأي الأوَّل الذين تمسَّكوا بعروض حركة التقاء الساكنين وقد قالوا: قولَنَّ وبيعَنَّ، بإعادة المحذوف، فيرى أنَّ النونَ لَمَّا دخلت على هذا الفعل صارَ كالتركيب، وصارت الكلمتان كالكلمة الواحدة، وصارت الحركة كاللازمة لذلك[4].

والكوفيُّونَ يزعمونَ أنَّ النونَ الخفيفة أصلُها الشديدة فخُفِّفَت كما خُفِّفَت إنَّ ولكنَّ ومذهب سيبويه أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما أصلٌ وليست إحداهما من الأُخرى، إذ لو كانت الخفيفةُ منها لكانَ حكمهما واحدًا، وليس الأمرُ

---

(1) الكتاب: 3/ 518- 519، ويُنظَر: شرح المفصل: 9/ 37 .

(2) يُنظَر: شرح التصريح: 2/ 206 .

(3) المقتضب: 3/ 19 .

(4) يُنظَر: شرح المفصل: 9/ 37، ويُنظَر: ارتشاف الضرب: 1/ 307- 308 .

كذلك؛ لأنَّ للخفيفةِ أحكامًا لا تُشاركها فيها الثقيلة[1]، إلاَّ أنَّ الثقيلة آكَدُ من الخفيفة، جاءَ في كتاب سيبويه: ((فإذا جئتَ بالخفيفة فأنتَ مُؤكِّد، وإذا جئتَ بالثقيلة فأنتَ أشَدُّ توكيدًا))[2]، وذلك لأنَّ تكرير النون بمنزلة تكرير التوكيد[3]، قال تعالى: **(وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ)** [يوسف: 32]، فجاء بالثقيلة في (ليسجنَنّ) وبالخفيفة في قوله **(لَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ)** قالوا: لأنَّ امرأة العزيز كانت أشدَّ حرصًا على سجنه من كونه صاغرًا، فأكّدت السجن لذلك بالثقيلة، بخلاف الصَّغَار[4].

أمَّا الأحكامُ التي تختصُّ بها النون الخفيفة فيمكن إجمالها بما يأتي[5]:

1- أنَّها لا تقع بعد الألف نحو (قوما) و(اقعُدا)، فلا يُقال: قومان ولا اقعدان لسكونها وسكون الألف قبلها، ونُقِلَ عن يونس إجازةُ ذلك[6].

2- أنَّها لا تؤكِّدُ الفعل المُسند إلى نون الإناث، وذلك لأنَّ هذا الفعل يجبُ أنْ يُؤتى بعده بألف فاصلة بين النونين، وهما نون الإناث ونون التوكيد قصدًا للتخفيف، ممَّا يعني التقاء ساكنين، وجوَّز ذلك يونس كالحكم السابق.

3- أنَّها تُعطى في الوقف حُكم التنوين؛ لأنَّ مجراهما واحد، فالنونُ تُمكِّنُ الفعل كتمكين التنوين الاسم، فإنْ وقعت بعد فتحة قُلِبَت ألفًا، وإنْ وقعتْ بعد ضمَّةٍ أو كسرةٍ حُذِفَت شأنُها شأنُ التنوين، ويُعادُ ما كانَ محذوفًا من الفعل، فنقول في الوقف على هل تضربُنْ؟ : هل تضربون؟ وفي الوقف على هل تضربِنْ؟ هل تضربين؟.

---

(1) يُنظَر: شرح المفصل: 9/ 38، وارتشاف الضرب: 1/ 303، وشرح الأشموني: 2/ 494 .

(2) الكتاب: 3/ 509 .

(3) يُنظَر: شرح المفصل: 9/ 37 .

(4) يُنظَر: معاني النحو: 4/ 534 .

(5) يُنظَر: الأصول: 2/ 211- 212، وشرح التصريح: 2/ 207- 208، والإلصاق: 238 .

(6) يُنظَر: الكتاب: 3/ 527 .

4- أنّها تُحذَفُ قبل الساكن كقول الشاعر:

لا تُهينَ الفقيرَ علّكَ أنْ تَرْ كَعَ يومًا والدَّهرُ قدْ رَفَعَهْ

والمُرادُ تُهينَنْ، فحذفها لسكونها وسكون ما بعدها، وإنّما حُذِفت وخالفت التنوين؛ لأنَّ ما يلحق الأفعال أضعفُ ممّا يلحق الأسماء؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأُوَل، والأفعال فروعٌ دواخلُ عليها[1]، وقال سيبويه: ((وإذا كانَ بعد الخفيفة ألف ولام أو ألف الوصل ذهبت كما تذهب واو يَقُلْ: لالتقاء الساكنين، ولم يجعلوها كالتنوين هنا، فرَّقوا بين الاسم والفعل، وكانَ في الاسمِ أقوى، لأنَّ الاسمَ أقوى من الفعل وأشدُّ تمكُّنًا))[2].

ولكنَّ هذا الحذفَ قد يُؤدِّي إلى اللبس في بعض الأحيان، ففي نحو (لا تَخْشَيَنْ الظُّلْمَ) مثلاً، لو حذفنا النونَ لالتقائها بالظاء ساكنة وأبقينا الفتحةَ لكانَ الكلامُ (لا تَخْشَيَ الظُّلمَ) وترك الياء مُتحرِّكة وما قبلها مفتوح من غير قلبها ألفًا غير موافق للضوابط اللغويَّة في العربيَّة[3]، وقلبها ألفًا يُؤدِّي إلى حذفها لالتقائها مع ساكنٍ بعدها عملاً بقاعدتهم في الحذف، وهذا يضيع الغرض من التوكيد، إذ لا دليلَ على أنَّ الفعلَ مُؤكَّد.

طرائق التوكيد:

جعل الصرفيُّون القُدامى حالات التوكيد مُنحصرة في حالاتٍ خمس، هذا إيجازٌ لها:

1- إذا دخلت نون التوكيد على الفعل، وكانَ مُسندًا إلى اسمٍ ظاهرٍ أو ضمير الواحد المُذكَّر، فُتِحَ آخرُهُ لمباشرة النون له، سواءٌ كانَ صحيحًا

---

(1) يُنظَر: الإنصاف: 2/ 386- 388، وشرح المفصل: 9/ 43، وظاهرة التنوين: 114- 116 .

(2) الكتاب: 3/ 523 .

(3) يُنظَر: ظاهرة التنوين: 116 .

أو مُعتلاً، نحو لينصرَنَّ زيد، وليقضيَنَّ وليدعوَنَّ وليَسْعيَنَّ، ومثله فعل الأمر نحو: انصرَنَّ واقضيَنَّ وادعوَنَّ واسعينَّ.

2- فإذا أُسنِدَ إلى ألف الاثنين حُذِفَت نونُ الرفع فقط، وكُسِرَت نونُ التوكيد الثقيلة – إذ لا يُؤكَّدُ إلاَّ بها- تشبيهًا لها بنون الرفع، وإنَّما حُذِفَت نونُ الرفع لكراهة توالي الأمثال[1]، نحو لتنصرانِّ ولتَقضيانِّ ولتَسعيانِّ، ولم تحذف الألف للساكنين لحصول اللبس بالواحد.

3- أمَّا إذا أُسنِدَ إلى واو الجماعة، فإنْ كانَ الفعلُ صحيحًا حُذِفَتْ واو الجمع لسكونها وسكون النون بعدها، وحُذِفَت نونُ الرفع لتوالي الأمثال، نحو لتنصُرَنَّ، بضمِّ ما قبل النون، وإنْ كانَ الفعلُ ناقصًا، وكانَ ما قبل حرف العلَّة مضمومًا أو مكسورًا حُذِفَتْ لامُ الفعل أيضًا، نحو: لتدعُنَّ ولتقضُنَّ بضمِّ ما قبل النون، أمَّا إذا كانَ ما قبلها مفتوحًا فتُحذَفُ لامُ الفعل فقط، ويبقى ما قبلها مفتوحًا وتُحرَّكُ واوُ الجمع تخلُّصًا من التقاء الساكنين بالضمِّ، نحو: لتَسعَوُنَّ.

4- وإنْ كانَ مُسندًا إلى ياء المُخاطبة، حُذِفَت الياءُ للساكنين، والنونُ لتوالي الأمثال: نحو لتَنْصُرِنَّ يا هند ولتَغْزِنَّ ولَتَرْمِنَّ، بكسر ما قبل النون، إلاَّ إذا كانَ الفعلُ ناقصًا وكانت عينهُ مفتوحةً، فبقى ياء المُخاطبة مُحرَّكةً بالكسر مع فتح ما قبلها نحو لِتَسْعَيِنَّ يا هند.

5- وإنْ كانَ مُسندًا إلى نون النسوة زيدت ألفٌ بينها وبين نون التوكيد الثقيلة، وكُسِرَت نونُ التوكيد لوقوعها بعد الألف، نحو: لتضربنانِّ يا نسوة ولتَسعينانِّ ولتغزونانِّ ولترمينانِّ.

ولا شكَّ في أنَّ ما قعَّدوهُ في هذه المسائل مبنيٌّ على حرفيَّةِ أصواتِ المدِّ وسكونها، فترتَّبَ عليه كلامٌ غيرُ مقبول في ضوء الدرس الصوتي الحديث، فلو

---

(1) يُنظَر: كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية: 130 (بحث).

تأمَّلنا أصولهم هذه لوجدناها قائمةً على تحقُّقِ مقاطع مرفوضة في النسج العربي، الأمر الذي يُحتِّمُ عليهم التخلُّصَ منه بإعادتهِ إلى النسج السائغ مقطعيًّا.

والبنية المقطعية للنون الثقيلة هي / ن ن ــَ /، وهذا بناءٌ مُكوَّنٌ من قاعدة متلوَّةٍ بمقطعٍ قصير، إذ تندمجُ القاعدةُ الأولى بالفعل عندما تُباشِرُهُ فتغلق مقطعه الأخير، لكنَّها تُشكِّلُ تحقُّقًا مقطعيًّا غير مقبول في النسج العربي عندما يكونُ الفعلُ صحيحَ الآخر، ففي الفعل (ينصر) مثلاً عند توكيده بالنون الثقيلة يسقط المُصوِّتُ الإعرابي وتلتحمُ النونُ الأولى بآخره، فيتحقَّقُ مقطعٌ مزيدٌ غيرُ سائغٍ في الدرج، فيتخلَّصُ العربيُّ منه بانقسامه إلى مقطعين: قصير وطويل مغلق باجتلاب قمَّة، أي: ينصرُ + نَّ: ينصرَنَّ:

/ ي ــَ ن / ص ــُ / ر ــُ + ن / ن ــَ / ⟵ / ي ــَ ن / ص ــُ ر ن / ن ــَ /

ص ــُ ر ــَ ن ⟵

: / ي ـَ ن / ص ـُ / ر ـَ ن / ن ـَ / ..

وإنَّما كانت القمَّة فتحةً لأمن اللبس، إذ لو كانت القمَّةُ كسرةً لالتبس المُذكَّرُ بالمُؤنَّث، ولو كانت القمَّةُ ضمَّةً لالتبس الواحد بالجمع، فضلاً عن خفَّةِ الفتحة، وبذلك يترجَّحُ لديَّ قولُ سيبويه ومن تابعه في أنَّ هذه الحركة حركةُ التقاء ساكنين، وقد قال النُحاة عن ذلك إنَّ الفعلَ يُبنى على الفتح عند مباشرته نون التوكيد.

ويتجلَّى الأمرُ أكثرَ عندما يكون الفعلُ فعلَ أمرٍ نحو (انْصُرْ) مثلاً، إذ عندما تباشر النون آخرَهُ يتحقَّقُ مقطعٌ مزيدٌ على الوجه الآتي:

/ ء ــُ ن / ص ــُ ر + ن / ن ــَ / ⟵ / ء ــُ ن / ص ــُ ر ن / ن ــَ /

ص ــُ ر ــَ ن

/ ء ــُ ن / ص ــُ / ر ــَ ن / ن ــَ /.

ولكنَّ هذه النون عندما لا تباشر الفعل فإنَّ الصامتَ الأوَّل من بنيتها يلتحم بالمقطع الذي يسبقه فتتلاحقُ أحداثٌ صرفيَّةٌ ستتوضَّحُ عند دراسة الحالات

الخمس، أمَّا النونُ الخفيفة فبناءها المقطعي هو / ن /، وهو قاعدة تغلق المقطع الذي يسبقها، فإنْ باشرت آخر الفعل وحقّقت مقطعًا مزيدًا تخلّص العربيُّ منهُ كما سبق عند التوكيد بالنون الثقيلة.

وبناءً على هذا التحليل المقطعي نستطيع أنْ ندرسَ الحالات الخمس المُتقدِّمة على الوجه الآتي:

الحالة الأولى: عند اتِّصال نون التوكيد بالفعل المُسند إلى اسمٍ ظاهرٍ أو ضمير الواحد المُذكَّر، فإنَّ هذه النون تُباشر آخره، فيسقط المُصوِّت الإعرابي إنْ كان الفعل صحيحَ الآخر، فيتشكّل مقطعٌ مزيدٌ في صورةٍ غير جائزة، لذا ينقسمُ إلى مقطعين: قصير وطويل مغلق باجتلاب قمَّةٍ للمقطع الطويل المغلق وهي الفتحة، وقد توضح ذلك عند توكيد الفعلين (ينصرُ وانصرْ).

أمَّا إذا كانَ الفعلُ معتلَّ الآخر فنحن نبحثه على مستويين: الأوَّل بالنظر إلى واقع الحال والثاني على أصله المفترض، فالأفعالُ يدعو ويرمي ويسعى تنتهي جميعًا بمُصوِّتٍ طويل، وأوزانها: يفعو ويفعي ويفعى[1]، وعند اتِّصال النون بها يتشكّلُ مقطعٌ مديدٌ من صورةٍ مكروهة، لذا يعمدُ العربيُّ إلى التخلُّصِ منه بشطر المُصوِّتات الطويلة الثلاثة إلى مُكوِّناتها، وبذلك تحوَّلت هذه المُصوِّتات الطويلة إلى أنصاف مُصوِّتات (احتكاكيَّة) ولكنَّنا نصطدم بتشكُّلِ مقطعٍ مزيدٍ في الدرج، ممَّا تجعل العربيَّ يميل إلى شطره إلى مقطعين باجتلاب قمَّة، وإليك التفصيل:

أ- على واقع الحال: يدعو + نَّ: يدعُوَنَّ:

/ ي ــَ د / ع ــُـُ + ن / ن ــَ /.

ــُ و ← / ي ــَ د / ع ــُ و ن / ن ــَ /

ع ــُ و ــَ ن ←

/ ي ــَ د / ع ــُ / و ــَ ن / ن ــَ /.

(1) يُنظَر: المنهج الصوتي: 99 .

يرمي + نَّ: يرمِيَنَّ:

/ ي ـ َ ر / م ـِ + ن / ن ـ َ /

ـِ ي ⟵ / ي ـ َ ر / م ـِ ي ن / ن ـ َ /

م ـِ ي ـ َ ن ⟵

/ ي ـ َ ر / م ـِ / ي ـ َ ن / ن ـ َ /.

يسعى + نَّ: يسعَيَنَّ:

/ ي ـ َ س / ع ـَ + ن / ن ـ َ /

ـَ ي ⟵ / ي ـ َ س / ع ـ َ ي ن / ن ـ َ /

ع ـ َ / ي ـ َ ن ⟵

/ ي ـ َ س / ع ـ َ / ي ـ َ ن / ن ـ َ /.

ب- على الأصل المفترض والاتصال يتمُّ كما في الفعل الصحيح الآخر، أي:

يدعوُ + نَّ: /ي ـ َ د/ ع ـُ / و ـ ُ + ن/ ن ـ َ / ⟵ / ي ـ َ د/ ع ـُ و ن/ ن ـ َ /

ع ـ ُ و ـ َ ن

/ ي ـ َ د / ع ـ ُ / و ـ َ ن/ ن ـ َ /.

يرميُ + نَّ: /ي ـ َ ر/ م ـِ / ي ـ ُ + ن/ ن/ ـ َ / ⟵ / ي ـ َ ر/ م ـِ ي ن/ ن ـ َ /

م ـِ ي ـ َ ن

/ ي ـ َ ر/ م ـِ / ي ـ َ ن / ن ـ َ /.

يسعيُ +نَّ: / ي ـ َ س/ ع ـ َ /ي ـ ُ + ن/ ن ـ َ / ⟵ /ي ـ َ س/ ع ـ َ ي ن/ ن ـ َ /

ع ـ َ ي ـ َ ن

/ ي ـ َ س/ ع ـ َ / ي ـ َ ن / ن ـ َ /.

الحالة الثانية: عند تأكيد الفعل المُسند إلى ألف الاثنين، وفي هذه الحالة لم تباشر نون التوكيد الثقيلة نهاية الفعل، بل تفصل الألف بينهما، وقد حدث

عند اتِّصال نون التوكيد توالي ثلاث نونات، وهو أمرٌ تكرهه العربية[1]، فسقطت نون الرفع مع مصوِّتها، وهي ساقطة مع فعل الأمر أصلاً، بعد ذلك حُوِّلت الفتحة في نهاية النون إلى كسرة بفعل عامل المُغايرة[2]، وهذا مقيس على الأفعال الصحيحة والمُعتلّة الآخر، أي:

ينصرانِ + نَّ: / ي ـَ ن/ ص ـُ/ ر ـَ/ن ـِ / + ن/ ن ـَ/ ← / ي ـَ ن/ص ـُ/ ر ـَ ن/ ن ـِ /.

يدعوان + نَّ: / ي ـَ د / و ـَ / ن ـِ + ن/ ن ـَ/ ← / ي ـَ د/ ع ـُ/ و ـَ ن / ن ـِ /.

يرميانِ + نَّ: / ي ـَ ر/ م ـِ/ ي ـَ/ ن ـِ + ن / ن ـَ/ ← / ي ـَ ر/م ـِ / ي ـَ ن / ن ـِ /.

يسعيانِ +نَّ: / ي ـَ س/ ع ـَ/ ي ـَ/ ن ـِ + ن / ن ـَ / ← / ي ـَ س/ ع ـَ / ي ـَ ن / ن ـِ /.

ولو تأمَّلنا البنيةَ المقطعيَّة لهذه الأفعال لوجدنا مقطعًا مديدًا في الدرج وقد ساغ هنا لأمرين:

الأوَّل: إدغام قاعدته الثانية في قاعدة المقطع التالي، والثاني: المُحافظة على الجانب الدلالي في هذا النوع من الأفعال، إذ لو أجرينا عليه قاعدة تحويله إلى مقطع طويل مغلق عن طريق تقصير قمَّته لضاعت الدلالة، وأصبح الفعلُ مُلتبسًا بالفعل المُسند إلى الواحد في حالة توكيده، أي إنَّ الفعل ينصرانِّ مثلاً لو قصرنا قمَّته الطويلة لأصبح ينصرَنَّ، وهي صيغة الفعل المُضارع المُسند إلى المفرد نفسها:

أي: / ي ـَ ن/ ص ـُ/ ر ـَ ن/ ن ـَ /

↓

ر ـَ ن ← / ي ـَ ن/ ص ـُ/ ر ـَ ن / ن ـَ /.

ولا شكَّ في أنَّ هذا جاءَ قبل مرحلة دخول عامل المغايرة بتغيير القمة الأخيرة.

---

(1) يُنظَر: الكتاب: 3/ 519، والمقتضب: 3/ 23، والأصول في النحو: 2/ 210 .

(2) يُنظَر: المنهج الصوتي: 101 .

الحالة الثالثة: عند تأكيد الفعل المُسند إلى واو الجماعة والعمل فيه كما سبق، إذ تسقط نون الرفع مع مصوِّتها لاجتماع الأمثال، ففي ينصرون مثلاً:

/ ي ـَ ن / ص ـْ / ر ـُـُ / (ن ـَ) / + ن / ن ـَ / ⟵ / ي ـَ ن / ص ـْ / ر ـُـُ ن / ن ـَ /.

ويُلاحَظُ هنا أنَّ مقطعًا مديدًا قد تحقق في الدرج، وقد آثرت العربية تحويله إلى مقطعٍ طويلٍ مغلق بتقصير قمَّته، فالواو ليست محذوفة إذن كما ظنَّ علماء العربيَّة القُدامى، بل تعرَّضت للاختصار إلى النصف، وإنَّما حُوِّل هذا المقطع إلى مقطعٍ طويل مغلق على الرغم من إدغام قاعدته الثانية في قاعدة المقطع التالي، وهي حالة مسموح بها في اللغة، إيثارًا للخفَّة؛ لأنَّ المقطع المديد ثقيلٌ في نطقه(1)، ولاسيَّما أنَّ العربيَّة هنا قد أمنت جانب اللبس، أي:

/ ي ـَ ن / ص ـْ / ر ـُـُ ن / ن ـَ /

ر ـُ ن ⟵ / ي ـَ ن / ص ـْ / ر ـُ ن / ن ـَ /.

والأمرُ عينهُ يجري على الفعل المُعتلِّ الآخر بالواو أو بالياء، كما في الفعلين يدعون ويرمون، وهما بزنة يفعون، إذ اللام ساقطة، أي:

يدعونَ + نَّ: / ي ـَ د / ع ـُـُ / (ن ـَ) / + ن / ن ـَ / ⟵ / ي ـَ د / ع ـُـُ ن / ن ـَ /

ع ـُ ن ⟵ / ي ـَ د / ع ـُ ن / ن ـَ /

يرمونَ + نَّ / ي ـَ ر / م ـُـُ / (ن ـَ) + ن / ن ـَ / ⟵ /ي ـَ ر / م ـُـُ ن / ن ـَ /

/ م ـُ ن /

⟵ / ي ـَ ر / م ـُ ن / ن ـَ /.

---

(1) يُنظَر: المنهج الصوتي: 101 .

أمَّا الفعل المُعتلُّ الآخر بالألف، فإنَّ حذف النون مع مصوِّتها يُؤدِّي إلى توليد مقطعٍ مزيدٍ في الدرج، ولاشكَّ في أنَّها صورةٌ مرفوضةٌ في النسج المقطعي، لذا انقسم المقطع المزيد إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ من جنس نصف المُصوِّت الذي يتقدَّمها ففي يسعون مثلاً عند توكيدها:

يسعونَ + نَّ: / ي ــَ س / ع ــَ و / ن ــَ / + ن / ن ــَ / ←

/ ي ــَ س / ع ــَ و ن / ن ــَ / ــ

ع ــَ و ــُ ن ← / ي ــَ س / ع ــَ / و ــُ ن / ن ــَ /.

الحالة الرابعة: حالة تأكيد الفعل المُسند إلى ياء المُخاطبة: وهذه الحالة في أحداثها الصرفيَّة والصوتيَّة لا تختلف عن الحالة السابقة لها، إذ تسقط نون الرفع ومصوِّتها كراهة توالي الأمثال، فيتشكَّلُ مقطعٌ مديدٌ في الدرج يتحوَّلُ إلى مقطعٍ طويل مغلق بتقصير قمَّته إيثارًا للخفَّة، ففي تنصرين مثلاً عند توكيده نقول:

تنصرينَ + نَّ: / ت ــَ ن / ص ــُ / ر ــِ / ن ــَ / + ن / ن ــَ / ←

/ ت ــَ ن / ص ــُ / ر ــِ ن / ن ــَ / ← / ت ــَ ن / ص ــُ / ر ــِ ن / ن ــَ /.

ر ــِ ن

والأمرُ نفسه ينطبق على الأفعال المُعتلَّة الآخر بالواو أو بالياء كما في تدعين وترمين: تدعينَ + نَّ: / ت ــَ د / ع ــِ / ن ــَ / + ن / ن ــَ / ←

ت ــَ د / ع ــِ ن / ن ــَ /.

ع ــِ ن ← / ت ــَ د / ع ــِ ن / ن ــَ /.

ترمين + نَّ:

/ ت ــَ ر / م ــِ / ن ــَ / + ن / ن ــَ / ← / ت ــَ ر / م ــِ ن / ن ــَ / ←

م ــِ ن ← / ت ــَ

ر / م ــِ ن / ن ــَ /.

أمَّا الفعل المُعتلُّ الآخر بالألف، فالأحداث الصرفيّة فيه تُؤدِّي إلى حدوث مقطعٍ مزيدٍ في الدرج، وهو ما لا يُسَوِّغُ في النسيج المقطعي في العربيَّة، لذا ينقسمُ إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ من جنس نصف المُصوِّت السابق لها، وهي الكسرة، ففي الفعل تَسعين مثلاً عند توكيده نقول:

تسعينَ + نَّ: / ت ـَ س/ ع ـَ ي /ن ـَ/ + ن/ ن ـَ / ⟵ / ت ـَ س/ ع ـَ ي ن/ ن ـَ /.

⟵ / ت ـَ س/ ع ـَ / ي ـِ ن / ن ـَ /.

الحالة الخامسة: عند توكيد الفعل المُسند إلى نون النسوة: والذي حدث هنا أنَّ العربيَّ لم يحذف النون الأولى عندما أكَّد بالنون الثقيلة، إذ لا يُؤكَّدُ إلاّ بها؛ وذلك لأنَّها ذات قيمة خاصَّة في التركيب، فهي المُسند إليه، أمَّا في الحالات المُتقدِّمة فهي حرفٌ يمكن الاستغناءُ عنه، ومنعًا لحدوث توالي الأمثال الذي تنفر منه العربيَّة، فقد مَدَّ العربيُّ الصوتَ بالمُصوِّتِ القصير بعد نون النسوة ليفصِلَ بين هذه النون والنون المؤكِّدة التي تليها، ثمَّ عمد إلى تغيير المصوِّت الأخير من بنية التوكيد الثقيلة من الفتح إلى الكسر بفعل عامل المغايرة، ففي توكيد تنصرن مثلاً نقول:

تنصرنَ +نَّ: / ت ـَ ن / ص ـُ ر/ ن ـَ +ن/ ن ـِ / ⟵ / ت ـَ ن/ ص ـُ ر/ ن ـَ ن / ن ـِ /.

والمُلاحظُ هنا أنَّنا نجدُ مقطعًا مديدًا في الدرج، وهو مقطعٌ ثقيل، إلاَّ أنَّ العربيَّ تجشَّمَ ثقله؛ لأنَّنا جئنا به لغاية، وهي دفع توالي الأمثال. وهذا التوجيه صادق على الأفعال المُعتلَّة الأخرى جميعًا، نحو:

تدعونَ + نَّ: / ت ـَ د/ ع ـُـُ / ن ـَ + ن / ن ـِ /

⟵ / ت ـَ د/ ع ـُـُ/ ن ـَ ن/ ن ـِ /.

ترمينَ + نّ: / ت ـَ ر/ م ـِ / ن ـَ + ن / ن ـَ /

ـً ← / ت ـَ ر/ م ـِ/ ن ـً ن/ ن ـِ/.

تَسْعَينَ + نَّ:/ ت ـَ س/ ع ـَ ي/ ن ـَ + ن / ن ـَ /

ـً ← / ت ـَ س / ع ـَ ي / ن ـً ن/ ن ـِ /.

أمّا النونُ الخفيفة التي ميّزها علماءُ العربيّة القُدامى من النون الثقيلة بأنّها تسقطُ عند التقائها بساكنٍ آخر[1]، نحو: اضربَ الرجل، وقول الشاعر المُتقدِّم، فقد كان القياس أن تُحرَّك، إلا أنَّ تحريكها غير جائز))[2]، لذا فإنّها تسقطُ من هذا السياق المُتحقّق، وهو أنّها قد شكّلت مع الساكن بعدها مقطعًا مزيدًا في الدرج فعملت العربيّة على التخلّص منه؛ لأنّه مقطعٌ مرفوضٌ في هذه الحالة، بإسقاط القاعدة الأولى، ففي نحو: اضربَ الرّجل، الأصل فيه: اضربن الرجل، أي:

/ ء ـِ ض/ ر ـِ/ ب ـَ ن / ء ـَ ر / ر ـَ/ ج ـُ ل/ ←

/ ء ـِ ض/ ر ـِ/ ب ـَ ن ر/ ر ـَ/ ج ـُ ل / ← / ء ـِ ض/

ر ـِ / ب ـَ ر / ر ـَ / ج ـُ ل /.

وفي قول الشاعر: لا تُهين الفقير، الأصل فيه/ لا تهينَنْ الفقير، أي:

/ ل ـً / ت ـُ/ ه ـِ/ ن ـَ ن / ء ـَ ل/ ف ـَ / ق ـِ ر /.

← / ل ـَ / ت ـُ / ه ـِ/ ن ـَ ن ل/

/ ف ـَ / ق ـِ ر/ ← / ل ـً / ت ـُ/ ه ـِ/ ن ـَ ل/ ف ـَ/ ق ـِ ر/.

---

(1) يُنظَر: الكتاب: 3/ 523، وشرح المفصّل: 9/ 43 .

(2) المنهج الصوتي: 103 .

وإسقاط القاعدة الأولى من المقطع المزيد نجده عند إسناد الفعل الجامد (ليس) إلى أحد ضمائر الرفع المُتحرِّكة، نحو لستُ، والأصلُ فيه: ليس + تُ:

/ ل ـَ ي/ س ـْ/+ ت ـُ/ ⟵ / ل ـَ ي/ س/ ت ـُ/ ⟵ / ل ـَ س/ ت ـُ/.

حذف التنوين:

يكادُ يُجمعُ النحويُّونَ على أنَّ التنوينَ نونٌ ساكنة تلحقُ آخر الاسم لفظًا لا خطًّا لغير توكيد[1]، ((وإنَّما كان ساكنًا لأنَّه حرفٌ جاء لمعنًى في آخر الكلمة نحو نون التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية وألف الندبة وهاء تبيين الحركة))[2]. فإنْ لاقى ساكنًا آخر فحُكمُهُ أَنْ يُحرَّكَ بالكسر؛ لأنَّه الأصلُ في كلِّ ساكنين التقيا، فنقول هذا زيدٌ العاقل، ورأيت زيدًا العاقل ومررتُ بزيدٍ العاقل، وقد تكونُ الحركة ضمَّةً، فقد قُرِئَ[3] قولُ الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾ [الحجر: 45، 46] عند وصل الآيتين بالكسر على الأصل في التحريك، وبالضمِّ إتباعًا للضمَّة بعدها[4]، فالتنوين ليس ساكنًا هنا وإنَّما مُحرَّك، كما أنَّه لا يلحق الآخر، بل يفصل بينهما المُصوِّت القصير، نعم هو في مثل (فتًى وقاضٍ) وقع بعد آخر الاسم مباشرة، لهذا فقد عرَّفه بعض الباحثين بأنَّه ((نونٌ ساكنة قابلة للحركة ذات دلالة تلحق المُصوِّت الأخير لفظًا))[5].

---

(1) يُنظَر: شرح المفصّل: 9/ 35، وارتشاف الضرب: 1/ 311، وأوضح المسالك: 1/ 13، وشرح الحدود النحوية: 135.

(2) شرح المفصّل: 9/ 35.

(3) يُنظَر: التيسير: 136، والنشر: 2/ 301.

(4) يُنظَر: أسرار العربيّة: 258، وشرح المفصّل: 9/ 35، وهمع الهوامع: 6/ 178.

(5) الإلصاق في العربية: 123.

وقد يعدل بعض العرب عن التحريك إلى الحذف تخفيفًا، تشبيهًا له بأصوات المدِّ واللين بما فيه من الغُنَّة[1]، قال ابنُ يعيش عن هذا الحذف: ((وقد كثُرَ عنهم حتَّى كادَ يكونُ قياسًا))[2].

وقد جاء الحذفُ في موضعين: الأوَّل حذف تنوين العلم المفرد الموصوف بابن مُضافة إلى علم، سواءٌ كان العلم اسمًا أو كُنيةً أو لقبًا، فنقول: أقبلَ محمَّدُ بنُ سعيد، وأقبلَ محمَّدُ بنُ أبي حفصة، وأقبل محمَّد بنُ نور الدين، بحذف التنوين من محمد، فضلاً عن حذف ألف (ابن) خطًّا[3]، فإنْ لم يُوصف العلم بكلمة (ابن) لم يُحذف التنوين، فنقول في الأخبار: محمدٌ ابنُ سعيد، وحسبتُ محمَّدًا ابنَ سعيد، قال الفرَّاء في قول الله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾[التوبة: 30]: ((قرأها الثُّقاتُ بالتنوين وبطرح التنوين، والوجهُ أنْ يُنَوَّنَ، لأنَّ الكلامَ ناقصٌ و "ابن" في موضع خبر لِعُزَير، فوجه الكلام ألاّ يُنَوَّن، وذلك مع ظهور اسم أبي الرجل أو كنيته))[4]، وقال ابنُ يعيش فيها أيضًا: ((قُرِئَ على وجهين: أحدهما ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ بتنوين عُزير لأنَّ ابنًا الآنَ خبرٌ عن عُزَير، فجرى قولُكَ زيدُ ابن عمرو، والقراءةُ الأخرى ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ وهي على وجهين "أحدهما": أنْ يكونَ عُزَير خبر مبتدأٍ محذوف وابن وصف له، فحُذِفَ التنوين من عُزير، لأنَّ ابنًا وصفٌ له، فكأنَّهم قالوا: هو عُزيرُ بنُ الله، "والوجه الآخر": أَنْ يكونَ جعل ابنًا خبرًا عن عُزَير وحذف التنوين لالتقاء الساكنين))[5].

وقد اختُلِفَ في عِلَّة الحذف، فذهبَ بعضُهم إلى أنَّ التنوينَ إنَّما سقطَ لالتقاء الساكنين: سكونه وسكون الباء بعده، وقد رُدَّ هذا القول؛ لأنَّه قد جاء عنهم: هذه

(1) يُنظَر: الإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 278 .

(2) شرح المفصّل: 9/ 35 .

(3) يُنظَر: شرح التصريح: 2/ 170 ، ومعاني النحو: 1/ 93 .

(4) معاني القرآن: 1/ 431 .

(5) شرح المفصّل: 9/ 35، ويُنظَر: سر الصناعة: 2/ 265- 267 .

هندُ بنتُ عمرو، فيُحذف التنوين وإنْ لم يلقه ساكن بعده، فعُلِمَ بذلك أنَّ حذفَ التنوين إنَّما جاءَ لكثرة الاستعمال[1]، وإلى هذا ذهب سيبويه قائلاً: ((هذا بابُ ما يكونُ الاسمُ والصفة فيه بمنزلة اسمٍ واحد... ألا تراهم يقولون: هذا زيدُ بنُ عبد الله، ويقولون هذه هندُ بنتُ عبد الله فيمن صرف، فتركوا التنوين هاهنا؛ لأنَّهم جعلوه بمنزلة اسمٍ واحدٍ لما كثُرَ في كلامهم))[2]، وذهب آخرون إلى ((أنَّ التنوين إنَّما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين علامةُ التمام، وليست هذه العلَّة موجودةً في المبتدأ مع خبره))[3]، وقال المبرِّد: ((هذا باب الصفة التي تُجعَلُ وما قبلها بمنزلة شيءٍ واحدٍ فيُحذَفُ التنوينُ من الموصوف))[4].

أمَّا الموضع الثاني الذي سقط التنوين منه عندما يلاقي ساكنًا آخر؛ ((لأنَّ التنوينَ حرفٌ ساكنٌ وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أنْ يحذفوا الأوَّلَ إذا التقى ساكنان))[5]، فقد قرأ أبو عمرو بن العلاء[6]: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: 1، 2] قال فيها الفرَّاء: ((وقد سمعتُ كثيرًا من القُرَّاء الفُصحاء يقرؤون ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ فيحذفون النون من "أحد"، وقال آخر:

كيف نومي على الفراشِ ولمَّا ... تشملُ الشامَ غارةٌ شعواءُ

تُذهلُ الشَّيخَ عن بنيهِ وتُبدي ... عن خِدام العقيلةُ العذراءُ

أراد عن خدام، فحذف النون للساكن إذ استقبلها))[7].

---

(1) يُنظَر: المقتضب: 2/ 314، وشرح المفصل: 2/ 6 .

(2) الكتاب: 2/ 204 .

(3) شرح الشافية للرضي: 2/ 446، وينظر أيضًا: الأشباه والنظائر: 1/ 11 .

(4) المقتضب: 2/ 312 .

(5) الكتاب: 3/ 54 .

(6) يُنظَر: مختصر في شواذ القرآن: 182 .

(7) معاني القرآن: 1/ 432، ويُنظَر: سر الصناعة: 2/ 268 .

وقد قرأ عمارة بن عقيل قول الله تعالى: **(وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ)** [يس: 40] ((بحذف التنوين من سابق لالتقاء الساكنين لا للإضافة، ولهذا السبب نصب النهار، لأنّه مفعول سابق))[1].

ومن ذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

فألفيتُهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ... ولا ذاكِرِ اللهَ إلاَّ قليلا

والمُرادُ: ولا ذاكرٍ الله، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين[2]، وقد أوضح هذا الشنتمري قائلاً: ((وفي حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان: أحدهما أنْ يُشَبَّهَ بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن، كقولك: اضربَ الرجل، تريد: اضربَنْ، والوجه الثاني: أنْ يُشَبَّهَ بما حُذِفَ تنوينُهُ من الأسماء الأعلام إذا وُصِفَ بابن مُضاف إلى علم، كقولك: رأيت زيدَ بنَ عمرو، وأحسن ما يكونُ حذف التنوين للضرورة في مثل هذا قولك: هذا زيدُ الطويل، لأنَّ النعتَ والمنعوتَ كالشيء الواحد، فيُشبَّه بالمُضاف والمُضاف إليه))[3].

والحقُّ أنَّ التنوينَ إقفالُ مقطعٍ في نهاية الكلمة، فإنْ لاقى صامتًا آخر تولَّدَ مقطعٌ مزيدٌ درجًا، لذا تخلَّصت العربيَّةُ منه بانقسامه إلى مقطعين باجتلاب قمَّة، الغالبُ فيها أنْ تكونَ كسرةً، وقد تكونُ ضمَّةً إذا كانَ ما بعدها مضمومًا ضمًّا لازمًا[4]، ففي نحو هذا زيدٌ العاقل تكوّن مقطعٌ مزيد هو / ... د ــُ/ ن ـــ ل/. وفي قوله تعالى **(عُيُونٍ ، ادْخُلُوهَا)** [الحجر: 45، 46] تشكّلَ مقطعٌ مزيدٌ أيضًا هو: /... ن ــِ ن د/ في الدرج، وهي صورة غير سائغة مقطعيًا، فانقسمَ إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ هي مصوِّت الكسرة / ن ــِ / ن ــِ د /. وقد تكونُ القمَّة

---

(1) الإنصاف: 2/ 387، ويُنظَر: سر صناعة الإعراب: 2/ 273، وشرح المفصّل: 2/ 6 .

(2) يُنظَر: معاني القرآن، للفراء: / 202، والإنصاف: 2/ 387، وشرح المفصّل: 9/ 35- 36 .

(3) الكتاب: 1/ 169 (الهامش) .

(4) يُنظَر: المساعد: 3/ 336، وهمع الهوامع: 6/ 178 .

مُماثلة للقمَّة التي تليها لتحقيق الانسجام الصوتي / ن ـِ / ن ـَـ د /، وهذا هو الأصلُ في التخلُّص منه، وهو إسقاط القاعدة الأولى من قاعدتي النهاية لهذا المقطع، ويبدو أنَّ خروجهم عن الأصل – وهو التحريك- هو الذي جعل الرضيَّ يعُدُّ هذا السلوكَ شاذًّا[1]، ولكنَّ الجرمي جعله لُغةً، فقال: ((حذف التنوين لالتقاء الساكنين مُطلقًا لغة))[2]، فلا بُدَّ أنْ يكونَ قد وجدَ شيوعًا نُطقيًّا لهذا الحذف، ولاسيَّما أنَّ النحويِّينَ بعده قد رأوهُ من الكثرة حتَّى يكاد يكون قياسًا، كما تقدَّم.

ولاشكَّ في أنَّ إسقاطَ هذه القاعدة يعني اختزالاً لُمكوِّنات المقطع بغية تحقيق الخِفَّة في الكلام، وهذه الخِفَّة ينشُدُها العرب في كلامهم، قال سيبويه: ((وهم ممَّا يحذفون الأكثر في كلامهم))[3]، ولو تأمَّلنا قولَ ابنِ جني الآتي لوجدنا إشارةً إلى أنَّ العربَ ينزعونَ إلى ما هو أخفُّ تاركينَ ما هو أقوى وأقيس، ((أن من مذهبهم أنْ يستعملوا من اللغة ما غيُره أقوى في القياس منه، ألا ترى إلى حكاية أبي العباس عن عُمَارة قراءتَه **(وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ)** بنصب النهار، وأنَّ أبا العباس قال له: ما أردت؟ فقال: أردتُ **(سابقٌ النَّهارَ)**. قال أبو العباس: فقلت له: فهلاَّ قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، أي أقوى، فهذا يدلك على أنهم قد يتكلَّمون بما غُيره عندهم أقوى منه، وذلك لاستخفافهم الأضعفَ، إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحقَّ وأحرى))[4].

ففي الموضع الأوَّل وهو العَلَم الموصوف بابن أو ابنة نجدُ أنَّ القياسَ يقتضي التحريك، ولكنَّهم حذفوا عندما وصف العلم؛ ((لأنَّ الدائرةَ قد ضاقت بهذا الوصف وأصبح العلَمُ مُحدَّدًا غاية التحديد ببيان النسب، ولذلك لا يدخله التنوين

---

(1) يُنظَر: شرح الشافية: 3/ 235 .

(2) المساعد: 3/ 336، ويُنظَر: همع الهوامع: 6/ 179 .

(3) الكتاب: 3/ 505 .

(4) الخصائص: 1/ 374 .

في هذه الحالة))[1]، فبعد أَنْ كانَ العلمُ شائعًا صار بالوصف أكثرَ تحديدًا، قال ابنُ جني: ((التنوين دليلُ التنكير... فإنْ قُلتَ: فإذا كانَ الأمرُ كذلك فما بالُهم نوَّنوا الأعلامَ كزيد وبكر؟ قيل جازَ ذلك لأنَّها ضارعت بألفاظها النكرات، إذ كانَ تعرُّفها معنويًّا لا لفظيًّا لأنَّه لا لامَ تعريفَ فيها ولا إضافة))[2]، فليس الحذفُ عائدًا إلى التقاء الساكنين؛ لأنَّنا أمامَ أمثلةٍ حُذِف التنوينُ منها ولم يلتق ساكنان، ففي نحو: هذه هندُ بنتُ عمرو، نرى أنَّ المقطع المُتحقِّقَ ليس مزيدًا، بل تحقَّقَ مقطعٌ طويلٌ مُغلق / د ـَ ن /، ولكنَّ العرب أسقطوا قاعدة النهاية منه وهي النون، كما أسقطوها من المقطع المزيد المُتحقِّق في نحو: أقبلَ مُحمَّدٌ بنُ سعيد، وهو / د ـُ ن ب /، إذ بإسقاط النون يتحوَّلُ المقطعُ إلى طويلٍ مُغلق / د ـُ ب /، فحلَّت الباءُ وهي جُزءٌ من بنية الصفة قاعدةً للمقطع إشعارًا بأنَّ الصفة والموصوف كالكلمة الواحدة، بدليل أنَّها لم تسقط عند الإخبار في نحو: مُحمَّدٌ بنُ سعيد، بل تُحرَّك.

ولكنَّها في الموضع الثاني شكَّلت مقطعًا مزيدًا في الدرج، عُولِجَ بإسقاط القاعدة الأولى من نهايته وهي النون، ففي نحو قراءة قوله تعالى: **(أَحَدُ اللَّهُ)** تحقَّقَ مقطعٌ مزيدٌ هو / د ـُ ن ل / عولِجَ بحذف قاعدة النهاية الأولى منه، ليتحوَّلَ إلى طويل مغلق / د ـُ ل /. والأمرُ عينُهُ يحدُثُ في الأمثلة الأخرى.

وقد رجَّح الأُستاذ عبّاس حسن هذا الحذف قائلاً: ((ومن العرب من يُجيزُ حذف النون إذا وليه ساكن، وهذا أسهلُ اللغات كلِّها، فيقول: وقفَ خطيبُ اسمع خُطبته وصاح قائلُ افهموا، وأقبلَ عالمُ اخرُج لاستقباله، وحبَّذا الاقتصارُ عليه بشرط التنبيه إلى أنَّ الكلمات التي حُذِفَ منها ليست ممنوعةً من الصرف))[3].

---

(1) المدخل إلى علم اللغة، الدكتور رمضان عبد التواب: 248 .

(2) الخصائص: 3/ 240 .

(3) النحو الوافي: 1/ 43 (الهامش) .

حذف النون من : لدن ولكن ومن :

ذهب علماء العربيَّة القُدامى إلى أنَّ نونَ (لدن) تُحذَفُ إذا لاقت ساكنًا بعدها في الغالب، كقولهم: ما رأيتهُ من لدُ الصباح، وقلَّ إقرارُها وتحريكُها بالكسر، وعلى القليل جاء قول الشاعر(1):

تنتهضُ الرعدةُ في ظُهيري   من لَدُنِ الظهرِ إلى العُصَيرِ

ومثل ذلك حذف نون (لكنْ)، فإنَّها تُحذَفُ لالتقاء الساكنين، كقول الشاعر(2):

فَلَسْتُ بآتيهِ ولا أستطيعهُ   ولاكِ اسقِني إن كان ماؤكَ ذا فَضْلِ

كذلك حذف نون (مِنْ)، ولكنَّهم قيَّدوا ذلك بأنْ لا تكون اللامُ مُدغمَةً، فلا يُقال في: من الظالم: مِ الظالم، وذكروا أمثلةً للحذف منها قولُ الشاعر(3):

ليسَ بينَ الحيِّ والمَيْتِ سَبَبْ   إنَّما للحي مِ المَيْتِ النَّصَبْ

وقول الآخر:

كأنَّهما مِ الآنَ لم يتغيَّروا   وقد مرَّ للدارينِ مِنْ بعدنا عَصْرُ

وقد جعلوا ذلك كثيرًا جدًّا، قال ابنُ عقيل: ((وهو كثيرٌ جدًّا ينبغي جوازُهُ في السعة ولا يُخَصُّ بالضرورة))(4)، بيدَ أنَّ ابن مالك جعله قليلاً، وابن عصفور ضرورة(5)، أمَّا أبو حيَّان فقد جعله كثيرًا، ((بحيث لا يكاد ينحصر ذلك من

---

(1) يُنظَر: ارتشاف الضرب: 1/ 342، والمساعد: 3/ 336، وشفاء العليل: 3/ 1011، وهمع الهوامع: 6/ 178 .

(2) يُنظَر: المنصف: 2/ 229، وشرح المفصل: 6/ 142، وشرح الملوكي: 104 .

(3) يُنظَر: المنصف: 2/ 228، وشرح المفصّل: 8/ 35، والمساعد: 3/ 341 .

(4) المساعد: 3/ 341 .

(5) يُنظَر: همع الهوامع: 6/ 176 .

كثرة ما ورد))[1]، فلو تتبَّعنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك كثير، فكيفَ يُجعَلُ قليلاً أو ضرورة؟ بل هو كثيرٌ ويجوزُ في سعة الكلام[2].

وقد شَذَّ حذف نون (منْ) عند مُلاقاتها لام التعريف المُدغم في قول الشاعر

المُطْعِمِينَ لدى الشِّتَا ءِ سدائفًا مِ النيبِ تمرا

إلاّ أنَّه أظهر اللام عند حذف النون[3].

وجعلوا نظيرَ حذف النون من (مِنْ) عند مُلاقاتها لام التعريف، حذفَ نونِ (بني)، فإنَّهم لا يحذفونها إلاّ إذا كانَ بعدها لامٌ ظاهرة، فيقولونَ في بني الحارث بلحارث، ولا يقولون في بني النجَّار، بلنجّار[4]، قال سيبويه: ((وكذلك يفعلونَ بكلِّ قبيلةٍ تظهرُ فيها لام المعرفة، فأمَّا إذا لم تظهر اللام فلا يكونُ ذلك))[5].

وهم يُعلِّلونَ حذفَ النون هنا لِمُشابهتها أصوات المدِّ فيها، ففيها ((غُنَّةٌ إذا كانت ساكنةً من الخيشوم، بدليل أنَّ الماسكَ إذا مسكَ أنفه لم يمكنه النُطق بها، وليس لها مخرج مُعيَّن، بل تمتدُّ في الخيشوم امتدادَ الألف، ولذلك حذفوها لالتقاء الساكنين))[6].

والحقُّ أنَّ حذف النون هنا غيرُ ما تصوَّروهُ في حذف أصوات المدِّ، وقد تقدَّم كثيرًا خطلُ نظرتهم إلى حذف أصوات المدِّ، فالنونُ أُسقِطَت هنا لتشكيلها مقطعًا مزيدًا في الدرج، وهو ما لم يتمكَّن العربي من نُطقه لكونه ثقيلاً على

---

(1) ارتشاف الضرب: 1/ 343 .

(2) يُنظَر: همع الهوامع: 6/ 181 .

(3) يُنظَر: ارتشاف الضرب: 1/ 343، وهمع الهوامع: 6/ 181 .

(4) يُنظَر: المقتضب: 1/ 251، وشرح الشافية للرضي: 3/ 247، والمساعد: 3/ 341، وهمع الهوامع: 6/ 181 .

(5) الكتاب: 4/ 484 .

(6) شرح المفصل: 9/ 141، ويُنظَر: شرح التصريح: 1/ 196 .

لسانه، فكان الأصلُ في التخلُّصِ منه أنْ يشطرَهُ إلى مقطعين مُجتلِبًا قِمَّةً لأحدهما، ولكنَّه هنا اختارَ إسقاطَ القاعدة الأُولى ليتحوَّل إلى مقطعٍ طويل مُغلق، وهو من المقاطع السائغة والشائعة في العربيَّة، ففي نحو: ما رأيته من لدُ الصباح، الأصل: من لدن الصباح، أي / ... / د ـــُـ ن ص /. فأسقط العربيُّ القاعدةَ الأولى وهي النون ليتحوَّلَ المقطعُ إلى طويلٍ مُغلقٍ / د ـــُـ ص/، وكذلك حذف النون من نحو: ولكِ اسقني ومِ الآنَ، إذ الأصلُ ولكن اسقني ومن الآن، أي: ولكن اسقني: /... ك ـِ ن س /⟵/ ... ك ـِ س / ـ

من الآن: / م ـِ ن ل / ⟵ / م ـِ ل /، باستثناء أنَّ الإسقاط في (مِنْ) قد شاعَ عندما تكون اللام غير مُدغمة، بسبب تقارب مخرَجَي اللام والميم، لذلك شاعَ إدغامُ النون في اللام في نحو (من لدنه)[1]، فحذف العربيُّ إيثارًا للخِفَّة والسهولة في النُطق، وهذا ما نراهُ مُتحقِّقًا في قولهم (بلحارث) مثلاً، والأصلُ فيه: بنو الحارث، قصرت قمَّة المقطع المديد إلى نصفها ليتحوَّل إلى مقطعٍ طويلٍ مغلق، أي: / ن ـُـُ ل / ⟵ / ن ـُ ل/، وبسبب هذا التقارب الصوتي أسقط العربيُّ النونَ مع مصوِّتها ميلاً إلى السهولة في النُطق، أي:

/ ب ـَ / (نـُ) ل / ⟵ / ب ـَ ل / ...

ومثل ذلك قولُهم (عَلْماء بنو فلان) يُريدونَ على الماء بنو فلان[2]، فحذفوا اللامَ الأولى مع مُصوِّتها القصير لتعذُّرِ الإدغام بسبب سكون الثاني، ومثله حذف أوَّل المثلين في نحو ظَلْتُ ومَسْتُ، إذ ما قبل الضمير ساكنٌ مُطلقًا، والأصلُ: ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ، فحذفوا اللامَ والسينَ مع مُصوِّتيهما تخفيفًا، وعزى ذلك إلى سليم[3].

---

(1) يُنظَر: شرح المفصَّل: 9/ 143 .

(2) يُنظَر: الكتاب: 4/ 485، وأسرار العربية:/ 428، وشرح الشافية للرضي: 3/ 247 .

(3) يُنظَر: المساعد: 3/ 349، وشرح الأشموني: 3/ 889 .

وظاهرة إسقاط النون لهجةٌ عُزِيَت إلى خثعمٍ وزبيد، وهي من القبائل القحطانيَّة، ولكنَّها امتدَّت لتتَّسِع وتشيع، فظهرت في تميم وهذيل وخُزاعة[1]، ولاشكَّ في أنَّ هذا ينسجمُ مع طبيعة هذه القبائل، فهي قبائلُ تغلب عليهم حياة البداوة، فتجنحُ إلى السُرعة في كلامها، ممَّا يجعلها تُسقِطُ بعضًا من الأصوات ليخفَّ النُطقُ عليهم من غير إخلالٍ بالدلالة، ولا ريبَ في أنَّ القبائلَ التي امتدَّت إليها هذه الظاهرة قد تأثَّرت بالطابع البدوي، أو في الأقل إنَّ قسمًا من مجتمع هذيل مثلاً كانَ بدويًّا ولاسيَّما الذين يعيشونَ في أطراف الصحراء، فآثروا الخفَّة في الكلام؛ لأنَّ إعطاءَ الصوتِ حقَّهُ والوفاءَ به كانَ من سمة القبائل المُتحضِّرة، وأغلبُ الظنِّ أنَّ هذا الحُكمَ يجِدُ له مكانًا عند القبائل التي حُذِفَت النون من (لَدُنْ ولكنْ ومِنْ)، فالقصدُ كان للتخفيف والسرعة في الكلام، وهذا يقتضي إسقاط بعض الأصوات كما تقدَّم، وإلاَّ كيف نُفسِّرُ إسقاطَ النون من (لَدُنْ) ولا ساكنَ بعدها في قول الشاعر: **من لَدُ شولاً وإلى أتلائها**[2].

يُؤيِّدُ ذلك قولُ سيبويه: ((وقد يحذِفُ بعضُ العرب النونَ حتَّى يصيرَ على حرفين، قال الراجز غيلان:

يَسْتوعِبُ البوعَيْنِ من جَريرِهِ مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مُنْحورِهِ))[3]

فالحذفُ إذن قصدُ التخفيف، لا لالتقاء الساكنين، ولاسيَّما أنَّ ما ذكروهُ كان كثيرَ الاستعمال عندهم[4]، وقد أقرَّ علماءُ اللغة المُحدَثون أنَّ الألفاظَ التي يكثرُ استعمالُها تتعرَّضُ إلى الحذف وأسمَوا ذلك (بِلى الألفاظ)[5].

---

(1) يُنظَر: دراسات في علم اللغة، فاطمة محجوب: 151، واللهجات العربية في التراث: 2/ 704-705.

(2) يُنظَر: شرح المفصل: 8/ 35.

(3) الكتاب: 4/ 233- 234.

(4) يُنظَر: أسرار العربية: 428، وشرح الملوكي: 367، والمقرب: 2/ 17.

(5) يُنظَر: بحوث ومقالات في اللغة: 23، والتطور اللغوي: 95، واللغة: 89.

وهذا التخفيفُ يمكن أنْ نتلمَّسه فيما هو شائعٌ اليومَ في اللهجات المحلّية في مصر فيقولون في (جئتُ من المدرسة) جئتُ مِ المدرسة[1].

رأيٌ في النون:

يقرنُ علماء العربيَّة القُدامى النونَ بأصوات المدِّ واللين، لما وجدوهُ من تشابهٍ بينهما، ويتجلّى هذا التشابه في جُملةٍ أمورٍ منها: أنَّ أصواتَ المدِّ عندهم حروفٌ ضعيفة، وهذا الأمرُ أكّده ابنُ جنّي بقوله: ((وذلك أنَّها في أقوى أحوالها ضعيفة، ألا ترى أنَّ هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنَّكَ حينئذٍ مُؤنِسٌ فيهما ضعفًا، وذلك أنَّ تحمُّلَها للحركة أشَقُّ منه في غيرهما، ولم يكونا كذلك إلا لأنَّ مبنى أمرهما على خلاف القُوَّة))[2]، وكذلك النون حرفٌ ضعيفٌ، وإنْ كانَ ابنُ جني قد صرَّحَ بضعف التنوين[3]، إلاّ أنَّه نونٌ على كلِّ حال.

ثمَّ إنَّ النونَ فيها غُنَّة، وإذا كانت ساكنةً فمخرجُها من الخيشوم، إذ تمتَدُّ فيه امتداد الألف في الحلْق[4]، هذا فضلاً عن أنَّها تكون إعرابًا مثل أصوات المدِّ واللين ((وتُحذَفُ للجازم كما يُحذفن))[5]، كما أنَّها تُزادُ في أوَّل المضارع كما زيدت أصواتُ المدّ، لأنَّها ((أقربُ حروف الزيادة إلى حروف المدِّ واللين))[6]، وكذلك كانت زيادةُ نون الوقاية قبل الياء[7].

ونحنُ إذا تلمَّسنا هذه الصلةَ بين النون وأصوات المدِّ وجدنا لها أساسًا تقومُ عليه، تاركين حرفيَّة أصوات المدِّ وسكونها، فمن حيث قُوَّة الإسماع وضع علماء الأصوات

(1) يُنظَر: دراسات في علم اللغة، فاطمة محمد محجوب: 151 .

(2) الخصائص: 2/ 293 .

(3) يُنظَر: المنصف: 2/ 232 .

(4) يُنظَر: شرح المفصل: 9/ 141، وشرح الملوكي: 104 .

(5) شرح التصريح: 1/ 196 .

(6) شرح المفصل: 9/ 155 .

(7) يُنظَر: معاني النحو: 1/ 73 .

المُحدثون النونَ مع الأصوات المائعة وهي الأصوات التي تلي في قُوَّة إسماعها المُصوّتات(1)، كما أنَّها عُرضَةٌ للسقوط كما تقدَّم من لَدُنْ ولكنْ ومِنْ ومن التنوين، فضلاً عن زيادتها عند التنوين سالكةً بذلك سلوك الواو والياء الاحتكاكيَّتين في الحذف، ولاشكَّ في أنَّ حذف الواو والياء يكون عندما يكونان جزءًا من المُزدوج، ولمَّا كانَ المُزدوجُ تتابعًا صوتيًّا من نصف مُصوِّت ومُصوِّت في مقطع واحد، فهل يمكن أنْ نقرنَ ذلك بتتابع صوت النون والمُصوِّت، وإذا كُنَّا نُطلِقُ على التتابع الأوَّل مُزدوجًا، فهل يمكن أنْ نُطلِقَ على التتابع الثاني (شبه المزدوج) نظرًا إلى تشابههما في هذا السلوك، ففي التنوين مثلاً يكونُ بناء هذا (الشبيه بالمُزدوج) في الرفع / ...ـُـ ن/ وفي النصب /...ـَـ ن / وفي الجرِّ / ...ـِـ ن /.

وفي حالات توكيد الفعل التي مرَّت رأينا أنَّ بنية نون التوكيد الخفيفة هي /... ن/ وهي قاعدة يغلق بها المقطع السابق لها، أمَّا النون الثقيلة فمُكوَّنةٌ من قاعدةٍ متلُوَّةٍ بشبه مزدوج صاعد، أي / ... ن / ن ـَـ /.

وقد مرَّ من مظاهر المزدوج حذفه وحذف قاعدته ومدّ المُصوِّت القصير الذي يسبقها أو يليها وكذلك الأمر في شبه المُزدوج، يجري عليه الحذف أو حذف قاعدته كما تقدَّم.

عند اتِّصال الأفعال بالضمائر:

أ- الفعل الماض: وهو أصلُ تصريف الأفعال، فمنهُ يُؤخَذُ المُضارع(2)، وبه تتَّصلُ ضمائرُ الرفع المُتحرِّكة فيُبنى آخرُهُ على السكون(3)، ونستطيع أنْ نتلمَّسَ المواضع التي رأى فيها علماءُ العربيَّة القُدامى حذفًا للساكنين فيما يأتي:

---

(1) يُنظَر: أصوات اللغة: 140، والأصوات اللغويَّة: 160، وعلم اللغة العام- الأصوات: 74 .

(2) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 3/ 88، وشرح مختصر التصريف: 47 .

(3) يُنظَر: الأصول/ 1/ 52، وسر صناعة الإعراب: 1/ 226، وشرح المفصل: 1/ 71، وارتشاف الضرب: 1/ 464 .

1- **في الفعل الأجوف:** ينبني تفسيرُ علماء العربيَّة القُدامى الحذفَ عند اتِّصال الأفعال الجوفاء بضمائر الرفع التي تبني آخرها على السكون على حرفيَّة أصوات المدِّ وسكونها، فنقول في الأفعال قال وباع وخاف: قُلْتُ وبِعْتُ وخِفْتُ، والأصلُ في ((قُلْتُ وبِعْتُ قَوَلْتُ وبَيَعْتُ فنُقِلَت قَوَلْتُ إلى قَوُلْتُ، لأنَّ الضمَّةَ من الواو، ونُقِلَت بَيَعْتُ إلى بَيِعْتُ، لأنَّ الكسرةَ من الياء، ثمَّ قُلِبَت العينُ لِتَحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفًا في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتِّصالها بالضمير – أعني التاء-، فسقطت العين، فنُقِلَت المُجتلبة لها إلى الفاء، قبلها فصارت: قُلْتُ وبِعْتُ))[1].

وعلماء اللغة المُحدثون لا يَرَونَ في هذا الكلام ما يُقنِعُ، ((فالواوُ أو الياءُ ستنقلبُ إلى ألف لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثمَّ بعد أنْ تصيرَ ألفًا في التقدير ستُحذَفُ لالتقاء الساكنين، فكيفَ تُغلَّبُ حركةٌ مُتصوَّرةٌ لم تظهر إلى الوجود على حركة بُنِيَ أصلُ التصريفِ عليها))[2]، فضلاً عن أنَّ الظواهرَ اللغويَّةَ ليست وليدةَ التفكير الواعي، ولو كانت التغيُّرات الصوتيَّةُ تحكمُها هذه الأمور لَمَا تساوت ذوات الواو وذوات الياء في مثل قال وباع وقائل وبائع وخِفْتُ وبِعْتُ ويخافُ ويهاب[3].

أمَّا في نحو ((خِفْتُ وهِبْتُ وطُلْتُ فلم يحتاجوا إلى أَنْ ينقلوا بناءها إلى بناءٍ آخر؛ لأنَّ حركةَ العين جاءت مُخالفةً لحركة الفاء في أصل الوضع، لأنَّ أصلَ خِفْتُ خَوِفْتُ وأصلُ هِبْتُ هَيِبْتُ وأصلُ طُلْتُ طَوُلْتُ، فنُقِلَت الضمَّةُ والكسرةُ

(1) المنصف: 1/ 234 .

(2) اتصال الفعل بضمائر الرفع: 5 (بحث) .

(3) يُنظَر: دراسات في علم أصوات العربية: 140 .

الأصليَّتان من العين إلى فاء الفعل فلم يحتج إلى تغيير البناء))[1]، وإنَّما كانَ هذا النقلُ ليَدُلَّ على حذف العين وأمارةً على التصرُّف[2].

ولا شكَّ في أنَّ هذا الكلامَ لا يختلف عن سابقه، والقُدماء يُسَمُّونَ هذا (هجوم الحركات على الحركات)[3]، ويمكن أنْ نتصوَّرَ المراحلَ التي حدثت على الشكل الآتي:

قالَ + تُ: قَوَلْتُ ← قَوُلْتُ ← قُاْلْتُ ← قُلْتُ .

باعَ + تُ: بَيَعْتُ ← بَيِعْتُ ← بِاْعْتُ ← بِعْتُ .

خافَ + تُ: خَوِفْتُ ← خِاْفْتُ ← خِفْتُ .

أمَّا التفسيرُ الحديث لذلك فهو أنَّ الفعلَ منتهٍ بمقطعٍ قصيرٍ مسبوقٍ بمقطعٍ طويل مفتوح، فإنْ كانت بنيته من مقطعين حُذِفَت قمَّة المقطع الأوَّل، واجتلبت الكسرة بدلها، إلاَّ إذا كان المُضارع بالواو التي تظهرُ، فتجتلبُ الضمَّة رعايةً لوجود الواو في المُضارع، فنقول في قال: قُلْتُ، أي:

/ ق ــَ / ل ـَ + ت ــُ / ← / ق ـَ ل / ت ــُ / ← / ق ـَ ل / ت ــُ /

ق ـَ ل

← / ق ــُ ل / ت ــُ /.

وفي باع: بِعْتُ: / ب ــَ / ع ـَ + ت ــُ / ← / ب ـَ ع / ت ــُ /

ب ـ ع

/ ب ـَ ع / ت ــُ / ← / ب ــِ ع / ت ــُ /.

---

(1) شرح المفصل: 10/ 72 .

(2) يُنظَر: المنصف: 1/ 234 .

(3) يُنظَر: الخصائص: 3/ 138- 144 ، والأشباه والنظائر: 1/ 17 .

وفي خاف: خِفْتُ: / خ ـَ / فـ(ـَ) + ت ـُ / ⟵ / خ ـَ ف/ ت ـُ /
خ ـِ ف

/ خ ـَ ف / ت ـُ / ⟵ / خ ـِ ف / ت ـُ /.
ـِ

ويمكــن أنْ نقــولَ في توجيــهٍ آخــر: إنَّنــا عُــدنا بالفعــل إلى أصــلهِ الــواوي أو اليــائي، ولمَّــا انحصــرت الــواو أو اليــاء بــين مُصــوِّتين ســقطتا لضــعفهما[1]، فــالتقى مصوِّتان، وهو محالٌ مقطعيًّا، لذا أسقط العربيُّ أحدهما ولكنَّهُ اختار الكسـرَ في جمـع الأفعـال، إلاَّ عنـدما يكـون المُضـارع واويًّـا تظهـرُ واوه، والعربيَّـةُ في هـذا السلوك خالفت اللغة الجزريَّة الأُم (الساميَّة)، إذ الحركةُ في العبريَّة والآراميَّة هـي الفتحة دائمًا[2]، فنقول في قُلْتُ:

/ ق ـَ / (و) ـَ / ل ـَ + ت / ⟵ / ق ـُ ل / ت ـُ /.
ـُ

وفي بِعْتُ: / ب ـَ / (ي) ـَ / ع ـَ + ت ـُ / ⟵ / ب ـِ ع/ ت ـُ /.
ـِ

وفي خِفْتُ: / خ ـَ / (و) ـِ / ف ـَ / + ت ـُ / ⟵ / خ ـِ ف/ ت ـُ /.
ـِ

أمَّا إذا كانت بنية الفعل أكثر من مقطعين نحو استقامَ مثلاً فيتشكَّل بعد اتِّصال الضمير مقطعٌ مديدٌ في الدرج يتحوَّلُ إلى طويل مغلق بتقصير قمَّته، فنقول: استقمت: أي:

---

(1) يُنظَر: التصريف العربي: 54، ودروس في علم أصوات العربيَّة: 137 .

(2) يُنظَر: التطور النحوي: 95 .

/ ء ـــِ س / ت ـــَ / ق ـــً / م ـــَ + ت ـــُ / ⟵ / ء ـــِ س / ت ـــَ /

ق ـــً م / ت ـــُ /

ق ـــَ م ⟵ / ء ـــِ س / ت ـــَ / ق ـــَ م / ت ـــُ /.

2- في الفعل الناقص: إذ يحصل الحذف عند اتصاله بواو الجماعة، فنقول في دعا: دعَوا، وفي بنى: بَنَوا، وفي سعى: سَعَوا[1].

وحديثُ الحذف هنا لا يجد له مكانًا في الدرس الصوتي الحديث، الذي يذهب إلى أنَّ هذه الأفعال تنتهي جميعًا بمُصوِّت طويل يلتقي بمُصوِّتٍ طويل وهو واو الجماعة[2]، فعمل العربيُّ – دفعًا لهذا الالتقاء- على شطر المُصوِّت الثاني إلى مُكوِّنيه ليتحوَّلَ إلى نصف مُصوِّت (احتكاكي)[3]، وبعد حذف جزئه الأوَّل يتشكَّلُ مقطعٌ مديدٌ في الدرج، فتقصر قمَّته ليتحوَّلَ إلى مقطعٍ طويلٍ مغلق وإليك الأمرَ مُحلَّلاً مقطعيًّا:

دعا + وا = دَعَوا: / د ـــَ / ع ـــً + ـــُـُ / ⟵ / د ـــَ / ع ـــً و / ⟵ / د ـــَ / ع ـــَ و /.

(ـــُـُ ← و + ـــُ ؛ ع ـــً ← ع ـــَ و)

وفي بنى + وا: بَنَوا: / ب ـــَ / ن ـــً + ـــُـُ / ⟵ / ب ـــَ / ن ـــً و / ⟵ / ب ـــَ / ن ـــَ و /.

(ـــُـُ ← و + ـــُ ؛ ن ـــً ← ن ـــَ و)

وفي سعى + وا: سَعَوا: / س ـــَ / ع ـــً + ـــُـُ / ⟵ / س ـــَ / ع ـــً و / ⟵ / س ـــَ / ع ـــَ و /.

(ـــُـُ ← و + ـــُ ؛ ع ـــً ← ع ـــَ و)

وهذا التوجيهُ يصدُقُ أيضًا على غير الثلاثي نحو: أعطى وتنامى واستقصى وغيرها.

---

(1) يُنظَر: الممتع في التصريف: 2/ 527، وشرح المراح: 51 .

(2) يُنظَر: الأصوات اللغويَّة: 235، والتصريف العربي: 165، والمنهج الصوتي: 88 .

(3) يُنظَر: اتصال الفعل بضمائر الرفع: 13 (بحث) .

3- إذا كانَ الفعلُ مُنتهيًا بالواو أو الياء نحو (سَرُوَ ورَضِيَ) وأُسنِدَ إلى واو الجماعة، ((فإنَّك تحذف الواو أو الياء وتضمَّ ما قبل واو الجمع نحو "رَضُوا" و"سَرُوا"... فلو قُلتَ "رَضِيُوا" و"سَرُووا" لاستثقلت الضمَّة في الياء والواو لتحرّك ما قبلهما، فيجب حذفهما فيجتمع ساكنان: واو الضمير والياء والواو اللتان قبلهما، فيحذف ما قبل واو الضمير، لأنَّ حذف الحرف أسهلُ من حذف الاسم فنقول "سَرُوا" وتضمَّ بعد الحذف ما قبل الواو في "رَضِيَ" فنقول "رَضُوا" لتسلم واو الضمير))[1].

ولاشكَّ في أنَّ هذا قائمٌ على التقاء مُصوِّتات طويلة في فعلٍ ينتهي بمقطعين قصيرين الأخير منهما مزدوج[2]، إذ واو الجماعة مُصوِّت طويل يسقط المُصوِّت الأخير عند اتِّصاله بالفعل فتتَّحد الواو مع الضمَّة السابقة لها، والياء مع الكسرة السابقة لها ليتحوَّلا إلى مُصوِّتين يسقطان عند لقائهما واو الجماعة لانعدام الفائدة الدلاليَّة منهما، أي:

سَرُوَ + وا: سَرُوا: /س ـَ /ر ـُ/ و ـَ/ + ـُـُ/ ⟵ /س ـَ / ر ـُـُ + ـُـُ/
⟵ / س ـَ / ر ـُـُ /.

رضي + وا: رَضُوا: ر ـَ/ ض ـِ/ي ـَ+ ـُـُ / ⟵ / ر ـَ / ض ـِ+ ـُـُ/
⟵ / ر ـَ / ض ـُـُ /.

ب- الفعل المُضارع:

ويمكن أنْ نُحدِّدَ المواضع التي يُحذَفُ فيها لالتقاء الساكنين على الوجه الآتي:

1- عند اتِّصال الأجوف بنون النسوة: ففي نحو: يقول مثلاً عند اتِّصاله بنون النسوة تُحذف الواو لسكون اللام بعدها[3]، ونقول في يبيع ويخاف:

---

(1) الممتع: 2/ 528- 529 .

(2) يُنظَر: اتصال الفعل بضمائر الرفع: 8 (بحث) .

(3) يُنظَر: شرح المفصَّل: 7/ 10، وارتشاف الضرب: 1/ 464 .

يَبعْنَ ويَخَفْنَ. ولكن البنية المقطعية لهذا النوع من الأفعال تُظهر أنّه ينتهي بمقطعٍ قصير قبله مقطع طويل مفتوح، فعند اتّصال نون النسوة به يتشكّل مقطعٌ مديدٌ في صورةٍ غير سائغة ترجعها العربية إلى ما هو سائغٌ ومقبول بتقصير القمّة، أي:

يقول + نَ: يَقُلْنَ: /ي ـَ/ق ـُـُ/ل (ـُ)+ ن ـَ/ ⟵ /ي ـَ/ ق ـُـُ ل/ ن ـَ/ ⟵ (ق ـُ ل)

/ ي ـَ/ ق ـُ ل/ ن ـَ/. ومثله يَبعْنَ ويَخَفْنَ.

2- عند اتّصال الفعل الناقص بواو الجماعة أو ياء المُخاطبة، ففي الأفعال يدعو ويبني ويرضى مثلاً، عند اتّصالها بواو الجماعة نقول: يدعون ويبنونَ ويرضون، والأصلُ في يدعون: يدعوون، أُسكِنَت الواو الأولى استثقالاً للضمَّة عليها، فحُذِفَت لالتقائها بواو الجماعة بعدها، والأصل في يبنون: يبنِيُون، استُثقِلَت الضمَّة على الياء، فنقلت إلى النون بعد حذف كسرته، فأسكِنَت الياء ثمَّ حُذِفَت لالتقائها بالواو بعدها، أمَّا يَرْضَون فالأصلُ فيها يَرْضَيُون، قُلِبَت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثمَّ حُذِفَت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها[1].

أمَّا مع ياء المُخاطبة فنقول: تدعين وتبنين وترضين، والأصلُ: تدعوين وتبنيين وترضيين، ثمَّ أُعِلَّت كالسابق[2].

والتوجيه الحديث في ضوء الدراسة الصوتيَّة يقوم على التقاء المُصوِّتات ضمن البنية المقطعيَّة، ففي نحو: يدعون التقى في آخر الفعل مُصوِّتان طويلان، سقط الأوَّل منهما لانعدام الفائدة الدلاليَّة منه، أي:

---

(1) يُنظَر: الخصائص: 3/ 138- 139، وشرح المفصّل: 9/ 125، وشرح التصريح: 1/ 86، وحاشية شرح القطر: 56.

(2) يُنظَر: شرح مختصر التصريف: 144، والتطبيق الصرفي: 55.

/ ي ــَ د / ع (ــُ)+ ــُـُ ن ــَ / ⟵ / ي ــَ د / ع ــُـُ / ن ــَ /. وعلى الأصل المفترض وهو: / ي ــَ د / ع ــُ / و (ــَ)+ ــُـُ ن ــَ / وباتِّحاد الواو مع الضمَّة يتشكَّل مصوِّت طويل يسقط لالتقائه بمصوِّت بعده، ومثله في التوجيه (يبنون).

أمَّا الفعل (يرضون) على واقع الحال، فقد التقى في آخره مصوتان، شطر العربي الواو، ثمَّ حذف جزءه الأوَّل فتشكَّل مقطعٌ مديد في الدرج حوَّله العربي إلى طويل مغلق، أي:

/ي ــَ ر / ض ــَ + ــُـُ ن ــَ / ⟵ / ي ــَ ر / ض ــَ و / ن ــَ / ⟵ / ي ــَ ر / ض ــَ و / ن ــَ /.

وعلى أصله المفترض وهو (يرضَيُ) سقط المُزدوج الصاعد من آخره ومُدَّ الصوت بالمُصوِّت القصير قبله فتحوَّل إلى مُصوِّتٍ طويل يلتقي بمصوِّتٍ طويل بعده، فسلك العربي السلوك السابق عند التوجيه على واقع الحال.

والأمرُ عينه عند اتِّصال هذه الأفعال بياء المُخاطبة، ولا أرى حاجةً لتوضيحها مقطعيًّا.

أمَّا فعل الأمر وهو مُشتقٌّ من المُضارع[1]، فالعمل فيه كالعمل في المُضارع، إذ تُحذف الألف من الأجوف عند اتِّصاله بواو الجماعة وياء المُخاطبة ويُضمُّ ما قبل الواو نحو: ادعُوا وارمُوا، وتُحذف الألف ويُفتَح ما قبلها نحو: ارضَوا واخشَوا ويُسكَّنُ ما قبل المُخاطبة نحو: ادعِي وارمِي، ويُفتح عند حذف الألف نحو (اخْشَي)[2].

أمَّا التوجيه الحديث فهو كالتوجيه في الفعل المُضارع.

---

(1) يُنظَر: شرح الشافية للجاربردي: 1/ 301 .

(2) يُنظَر: شرح الشافية، للرضي: 3/ 159- 160، وحاشية الصبان: 4/ 278 .

عند اتِّصال الفعل الماضي الناقص بتاء التأنيث:

تلحق تاء التأنيث آخر الفعل لِتُؤذِنَ بأنَّ من أُسنِدَ إليه الفعل مُؤنَّث[1]، وهذه العلامة قديمة جزريَّة (ساميَّة) الأصل[2]، والأصلُ فيها أَنْ تكونَ ساكنةً، قال أبو جعفر النحَّاس: ((ووجب أنْ تكونَ التاءُ ساكنةً لأنَّها حرفٌ جاء لمعنى، هذا قول الكوفيِّينَ فإنَّه لمَّا كانت التاءات أربعًا فضُمَّت تاء المُخاطِب، وفُتِحَت تاء المُخاطَب وكُسِرت تاء المُخاطبة المُؤنَّثة، لم يبقَ حركة فسُكِّنت تاء المُؤنَّث للغائبة))[3].

أمَّا من حيث البنية فإنَّ هذه التاء عندما تلحق أواخر الأفعال فإنَّها تُحدِثُ تغييرًا في بنيتها المقطعيَّة، فإذا اتَّصلت بآخر الفعل الصحيح أغلقت مقطع النهاية منه بعد أن كانَ مفتوحًا، ففي الفعل (ضَرَبَ) مثلاً وهو مُتكوِّنٌ من ثلاثة مقاطع قصيرة: / ض ــَ / ر ــَ / ب ــَ /، ويتحوَّل المقطع الأخير إلى طويل مُغلق عند اتِّصاله بتاء التأنيث: /ض ــَ / ر ــَ / ب ــَ ت/. وهذه المقاطع كلُّها سائغةٌ في النسيج المقطعي للعربية ومقبولة.

ولكن التغيير يكون أكثر عندما يكون الفعل ناقصًا في نحو رمى ودعا، إذ يرى علماء العربيَّة القُدامى أنَّ هذا النوعَ ساكنُ الآخر، وعند اتِّصاله بتاء التأنيث الساكنة يلتقي ساكنان، فالأصلُ فيهما رمات ودعات[4]، وفي هذا ثقلٌ كبير على لسان العربي ينبغي له الخلاصُ منه.

ولمَّا كان التحريكُ مُتعذِّرًا لجؤوا إلى الحذف، ولمَّا كان حذف التاء ممتنعًا — لما فيها من دلالة على التأنيث- صار حذف الألف هو الأولى، ولاسيَّما أنَّ ما قبله — وهو الفتحة- يدُلُّ عليه، فأصبح الفعلان: رَمَتْ ودَعَتْ.

---

(1) يُنظَر: الإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 275 .

(2) يُنظَر: التطور النحوي: 115 .

(3) إعراب القرآن: 3/ 281 .

(4) يُنظَر: الممتع في التصريف: 2/ 525، وشرح مختصر التصريف: 139 .

بيدَ أنَّ الدراسة الصوتيَّة الحديثة لا ترى ذلك؛ لأنَّ الفعلين المذكورين ليسا ساكني الآخرين، بل هما مختومان بحركة طويلة هي الألف[1]، وعند اتِّصالهما بتاء التأنيث يتشكَّل مقطعٌ مديدٌ يرفضهُ النظام المقطعي للغة العربيَّة ممَّا يستدعي إعادته إلى النمط المقبول، فكان الإجراء أنْ قصرت قمَّته إلى النصف لتتحوَّل من حركة طويلة / ـــً / إلى حركة قصيرة مناظرة / ـــَ / وهذا يعني أنَّ المقطع قد تحوَّل إلى طويل مغلق، أي:

رمى + ت= رَمَتْ: / رـــَ / مـــً / + ت / ⟵ / رـــَ / مـــً ت / ⟵
رـــَ / مـــَ ت/. (مـــً ← مـَ ت)

دعا + ت: دَعَتْ / دـــَ / عـــً / + ت / ⟵ / دـــَ / عـــً ت / ⟵
دـــَ / عـــَ ت/ . (عـــً ← عـَ ت)

وهذا على ما عليه الفعلان في واقع الحال، أمَّا على أصلهما المفترض فهو:

رَمَيَ + ت: / رـــَ / مـــَ / يـــَ / + ت / ⟵ / رـــَ / مـــً ت /،

إذ أسقطنا المُزدوج الصاعد وأعدنا التشكيل المقطعي.

ويمكن أن نقولَ في توجيه آخر: إنَّ المُزدوج الصاعد قد أُسقِطَ ومُدَّ الصوت بالمُصوِّت القصير قبله فتشكَّل مقطعٌ مديد في الدرج، لذا تقصر قمَّته كالسابق:

/ رـــَ / مـــَ / يـــَ + ت/ ⟵ / رـــَ / مـــً ت / ⟵ / رـــَ / مـــَ ت /. (مـــً ← مـَ ت)

ويمكن أن نقول في توجيه ثالث: إنَّ الياءَ نصفُ مُصوِّتٍ ضعيف انحصر بين مُصوِّتين قصيرين مُتماثلين فسقط ليندمج المُصوِّتان القصيران مُشكّلين مُصوِّتًا طويلاً من جنسهما أي:

---

(1) يُنظَر: المدخل إلى علم اللغة، (حجازي): 57، وأثر المقطع المرفوض: 166- 167 (بحث).

/ ر ـَ / م ـَ / ي ـَ + ت/ ⟵ / ر ـَ / م ـً ت/، وهنا تشكّل مقطعٌ مديدٌ يُعالج بتقصير قمته إلى النصف ليتحوَّل المقطع إلى طويل مغلق أي/ ر ـَ / م ـَ ت/. والأمر عينه يحدث في الفعل (دعا) على واقع الحال وأصله المفترض، إذ تصدق عليه التوجيهات الثلاثة المُتقدِّمة.

وليس الأمرُ مقصورًا على الفعل الثلاثي، بل في كلِّ فعلٍ ينتهي بمقطعٍ طويلٍ مفتوحٍ إذ تشكَّلَ على واقع الحال مقطعٌ مديدٌ ويُعالج على الوجه المُتقدِّم، مثل أعطى وصلّى ونادى وتجلّى وتعالى وانجلى واستدعى وغيرها.

وهنا أرى من المُناسب أنْ أُشيرَ إلى أنَّ التاءَ عريقةٌ في سكونها[1]، لذا فإنَّ تحريكها في مثل: دعتِ البنتُ لا يُعتَدُّ به، إذ لا يُعيد التحريك القمَّة إلى ما كانت عليه، فضلاً عن أنَّ التاءَ وقعت في مقطعٍ آخر، ويبدو أنَّ الإجراءَ بالتقصير قد حدث أوّلاً، ثمَّ تلاه التحريك، والأمرُ كذلك عند الوقف؛ لأنَّ سكونَ الوقف عارضٌ لا يُعتَدُّ به، لذا تبقى القمَّةُ مُصوِّتًا قصيرًا في مثل البنت دعت على الرغم من الوقف عليه، والمقطع المديد سائغٌ في الوقف فنقول (قالْ) مثلاً، إلاّ أنَّ التاءَ أصيلةٌ في سكونها كما تقدَّم.

عند تنكير الاسم المنقوص والاسم المقصور:

ذهب علماء العربيَّة إلى أنَّ التنوينَ نونٌ ساكنة[2]، فإذا ما دخلت على الاسم المنقوص أو المقصور النكرتين التقى ساكنان، لذا وجب الحذف، وهذا تفصيلٌ فيهما:

---

(1) يُنظَر: شرح المفصّل: 9/ 27 .

(2) يُنظَر: الأصول: 1/ 47، وارتشاف الضرب: 1/ 311، وأوضح المسالك: 1/ 13 .

أ- في الاسم المنقوص النكرة:

الاسم المنقوص هو ((كلُّ اسمٍ وقعت في آخره ياءٌ قبلها كسرة، مثل القاضي والداعي، وهذه الياء لا تدخلها ضمَّةٌ ولا كسرة))[1]، فإنْ وليَها التنوين حُذِفَت الياء لالتقاء الساكنين في حالتي الرفع والجر، فنقول في الرفع: هذا قاضٍ يا فتى، وفي الجر: مررتُ بقاضٍ يا فتى، وكان الأصلُ فيه: هذا قاضيٌ ومررتُ بقاضيٍ فأُسكِنَت الياءُ استثقالاً للضمَّة والكسرة عليها، وكان التنوين بعدها ساكنًا، فحُذِفَت الياءُ لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرةُ تدُلُّ عليها.

أمَّا في حالة النصب فإنَّه يجري مجرى الصحيح لِخفَّة الفتحة، فنقول: رأيتُ قاضيًا يا فتى، وإنَّما كان حذف الياء أولى من حذف التنوين لوجهين ((أحدهما: أنَّ الياءَ إذا حُذِفَت بقِيَ في اللفظ ما يدُلُّ عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين، فإنَّه لو حُذِفَ لم يبقَ في اللفظ ما يدُلُّ على حذفه، فلمَّا وجبَ حذفُ أحدِهما كان حذفُ ما في اللفظ دلالةً على حذفه أولى، والثاني: أنَّ التنوينَ دخلَ لمعنى وهو الصرف، أمَّا الياءُ فليست كذلك، فلمَّا وجب حذفُ أحدهما كان حذفُ ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى))[2].

ولاشكَّ في أنَّ هذا الكلام لا ينسجمُ مع ما قرَّرته الدراسة الصوتيَّة الحديثة، ويمكن – وفاقًا لها- أنْ نُوجِّهَ ما تحقَّقَ بأنْ ندرسها من وجهة النظر المقطعيَّة، فالأصلُ في مثل جاء قاضٍ: جاء قاضيٌ / ق ـَ ـَ / ض ـِ / ي ـُ ن /، وهنا نلاحظُ أنَّ التنوينَ قد أغفلتَ مقطعًا مُتكوِّنًا من مُزدوج صاعد تكرهه العربيَّة[3]، أسقطه العربي وأعاد التشكيل المقطعي، أي:

/ ق ـَ ـَ / ض ـِ / ي ـُ ن / ← / ق ـَ ـَ / ض ـِ ن /.

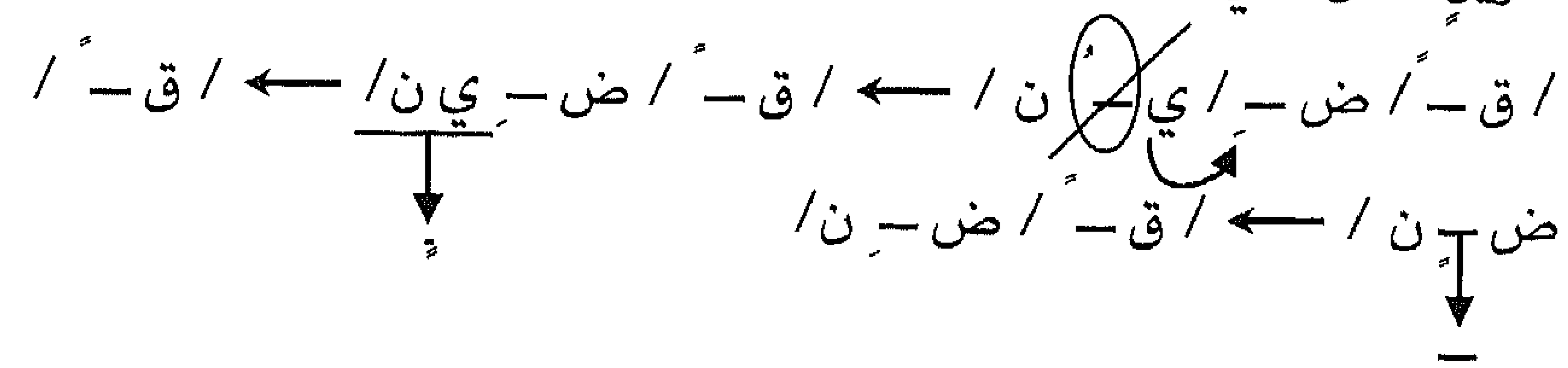
---

(1) اللمع: 12، ويُنظَر: شرح المفصّل: 1/ 56 .

(2) أسرار العربيَّة: 37، ويُنظَر: شرح الملوكي: 349 .

(3) يُنظَر: التعريف العربي: 191، والمنهج الصوتي: 126 .

ويمكن أنْ نقولَ فيه أيضًا إنَّ المُصوِّتَ القصيرَ قد سقط من هذا المُزدوج، فاتَّحدت الياء مع الكسرة مُكوِّنةً مُصوِّتًا طويلاً يقع قمَّةً في مقطعٍ مديدٍ لا تسمح له العربيَّة في بنائها المقطعي، ممَّا أدَّى إلى تقصير هذه القمَّة ليتحوَّل إلى مقطعٍ طويلٍ مغلق، أي:



ومن هذا التفسير نرى أنَّ الياءَ في قاضيٌ نصفُ مُصوِّتٍ احتكاكي، ولكنَّها تحوَّلت فيما بعد إلى مُصوِّتٍ طويلٍ بالاتِّحاد، وقد كانَ ابنُ يعيش قريبًا من هذا التفسير بقوله: ((وكان الأصلُ: هذا قاضيٌ، بضمِّ الياء وتنوينها، ومررتُ بقاضيٍ بكسر الياء وتنوينها أيضًا فاستُثقِلَت الضمَّةُ والكسرةُ على الياء المكسور ما قبلها، لأنَّها قد صارت مَدَّةً كالألف لسعة مخرجها وكون حركة ما قبلها من جنسها))[1]، وكذلك الأمر في حالة الجر، أمَّا في حالة النصب فإنَّ الأمرَ مُتَّجهٌ ومقبول، إذ المُزدوج الصاعد (ي ـــَ) سائغٌ نظرًا إلى خِفَّة الفتحة في النُطق، لذا أبقتهُ العربيَّة، فقالوا: شاهدتُ قاضيًا.

ب- في الاسمِ المقصور النكرة:

أمّا الاسمُ المقصور فهو كلُّ اسمٍ وقعت في آخره ألفٌ مفردةٌ نحو عصا ورحى[2]، ولا يظهرُ في آخره مُصوِّتٌ إعرابي؛ لأنَّ الألف تَمنعُ ذلك، ولمَّا كانت الألف ساكنة عندهم، فعند تنوينه نقول في الرفع: هذه عصًا يا فتى، وفي النصب: رأيتُ عصًا يا فتى، وفي الجرّ: مررتُ بعصًا يا فتى، كلُّ ذلك على لفظٍ واحد، إذ سقطت الألفُ لِسُكونها وسكون التنوين بعدها، وبقيت الفتحةُ قبلها

(1) شرح المفصَّل: 1/ 56 .

(2) يُنظَر: اللمع: 64، وشرح المفصل: 1/ 56 .

تدُلُّ عليها، وإنَّما كانت الألف أولى بالحذف من التنوين لثلاثة وجوه: أحدها: أَنَّ التنوينَ دخلَ لمعنى ويزول بزوال ذلك المعنى، وليست الألف كذلك لأنَّها لام الكلمة، والثاني: أنَّ الألفَ إذا حُذِفَت بقِيَ ما يدُلُّ عليها وهي الفتحة قبلها، وليس على حذف التنوين دليلٌ، والثالث: أنَّ الساكنَ الأوَّلَ هو المانعُ من النُطق بالثاني، فكانَ حذفهُ هو الوجه لإزالة المانع[1].

وكما نظرنا إلى الاسم المنقوص ننظرُ هنا إلى الاسم المقصور مقطعيًّا، فالمُتحقّقُ بعد دخول التنوين مقطعٌ مديدٌ كرهته العربيَّة فحوَّلته إلى مقطعٍ طويلٍ مغلقٍ عن طريق تقصير قمَّته كما مرَّ كثيرًا، ففي نحو فتًى وعصًا على واقع الحال، الأصل في عصًا:

/ ع ـَ / ص ـً / + ن / ⟵ / ع ـَ / ص ـً ن /

ثمَّ نقصر القمَّة الطويلة ليكونَ: / ع ـَ / ص ـَ ن /. ومثلها فتى.

أمّا على أصلها المفترض، فعصا أصلها عَصَوٌ، أي:

/ ع ـَ / ص ـَ / وـُ ن/ وبإسقاط المُزدوج الصاعد برُمَّته وإحلال النون قاعدةً للمقطع السابق يكون / ع ـَ / ص ـَ ن /.

ويمكن أنْ نقولَ – وفاقًا لقانون إسقاط المُزدوج الصاعد ومدِّ الصوت بالمُصوِّت القصير قبله- : إنَّ المُزدوجَ / و ـُ / قد سقط ومُدَّ الصوتُ بالمُصوِّت القصير ليتحوَّل إلى / ع ـَ / ص ـً ن / ويجري عليها قانون تقصير المُصوِّت الطويل في المقطع المديد.

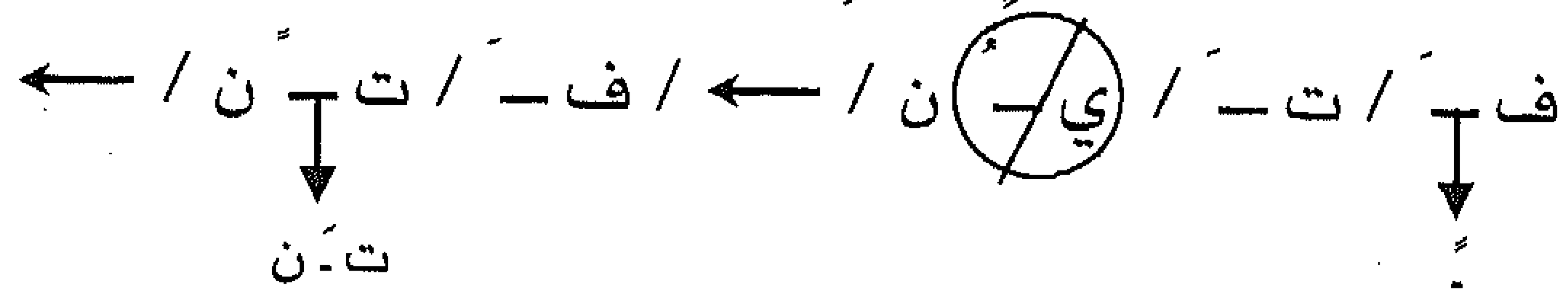
وكذلك الأمر في فتًى، إذ الأصلُ فيها فَتَيٌ / ف ـَ / ت ـَ / ي ـُ ن/

أسقطنا المُزدوج الصاعد وحلَّت النون قاعدة النهاية للمقطع الذي قبلها ليكون /ف ـَ / ت ـً ن/، ويمكن أنْ نقول: إنَّ المزدوج الصاعد قد سقطت

---

(1) يُنظَر: شرح المفصّل: 1/ 56، والأشباه والنظائر: 1/ 231 .

ومُدَّ الصوتُ بالمُصوِّت القصير قبله فتشكَّل مقطعٌ مديد، جرى عليه قانون التقصير، ليتحوَّل إلى مقطعٍ طويلٍ مُغلق أي:



/ ف ـَ / ت ـَ ن /.

عند جمع الاسم المنقوص والاسم المقصور جمع مذكّر سالمًا

أ- جمع الاسم المنقوص:

يرى علماءُ العربيَّة القُدامى أنَّ ياءَ الاسم المنقوص والكسرة قبلها تُحذفانِ عند هذا الجمع، فنقول في جمع القاضي والداعي: القاضون والداعون، ((والأصلُ فيهما القاضيون والداعيون حُذِفَت ضمَّة الياء للاستثقال، ثمَّ حُذِفَت الياء لالتقاء الساكنين، وحُذِفت الكسرةُ التي كانت قبل الياء لئلاَّ يلزمُ قلب الواو ياءً لوقوعها ساكنةً إثرَ كسرة، ثمَّ عُوِّضَ من الكسرة الضمَّة لمناسبة الواو))[1]، هذا في الرفع، أمَّا في حالتي النصب والجرِّ فنقول: القاضين والداعين، والأصلُ فيهما: القاضيين والداعيينَ، الياء الأُولى ياء المنقوص والثانية ياء الإعراب، ثمَّ حُذِفت كسرة الياء الأولى للثقل ثمَّ ياء المنقوص لالتقاء الساكنين[2].

ونحنُ نقول: إنَّ الاسمَ المنقوصَ ينتهي بمُصوِّتٍ طويل، وعند جمعه جمع سلامة المُذكَّر رفعًا تلتقي الواو وهي مُصوِّت طويل أيضًا بالياء، وهما قمَّتان،

---

(1) شرح التصريح: 2/ 296، ويُنظَر: الأصول: 2/ 442، وارتشاف الضرب: 1/ 268، والممتع: 2/ 606.

(2) يُنظَر: شرح الأشموني: 2/ 664، وحاشية ياسين العليمي: 2/ 296.

والقمم لا تتلاقى في المقاطع الصوتيَّة"[1]، فأسقط العربيُّ القمَّة الأولى؛ لأنَّ في القمَّة الثانية دلالة الجمع، فضلاً عن كونهما حركتين مُتنافرتين ((الأماميَّة الضيِّقة "الكسرة" والخلفيَّة الضيِّقة "الضمَّة" فتسقط الكسرةُ وتبقى الضمَّة))[2]، فنقول: القاضون والداعون، وهذا تحليلها المقطعي:

على واقع الحال: القاضي + ونَ = القاضونَ:

/ ء ـــَ ل / ق ـــً / ض (ـــِ) + ـــُـــُ ن ـــَ / ⟵ / ء ـــَ ل / ق ـــً / ض ـــُـــُ /

ن ـــَ /. ومثل ذلك الداعون، أمَّا على الأصل المفترض، فالأصلُ: القاضيُ + و نَ= القاضونَ: / ء ـــَ ل / ق ـــً / ض ـــِ / ي (ـــُ) + ـــُـــُ ن ـــَ / ⟵ / ء ـــَ ل / ق ـــً / ض ـــِ ي + ـــُـــُ ن ـــَ /

إذ تتَّحد الياء مع الكسرة قبلها مُشكِّلةً مُصوِّتًا طويلاً يسقط لالتقائه بمُصوِّتٍ طويل بعده، أي:

/ ء ـــَ ل / ق ـــً / ض (ـــِـــِ) + ـــُـــُ / ن ـــَ / ⟵ / ء ـــَ ل / ق ـــً / ض ـــُـــُ / ن ـــَ /.

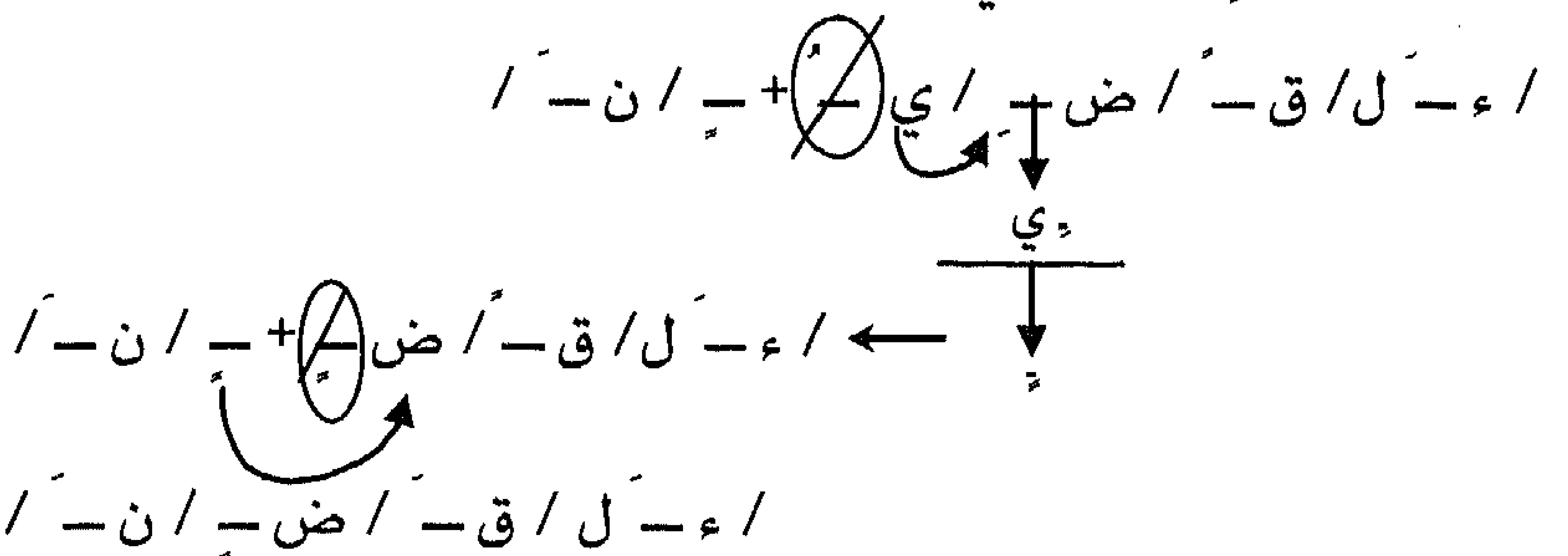
أمَّا في حالتي النصب والجر: فنقول: إنَّ آخرَ الاسم المنقوص مُصوِّتٌ طويلٌ يلتقي بمُصوِّتٍ طويل هو ياء الجمع نصبًا وجرًّا، فيسقط المُصوِّت الأوَّل؛ لأنَّه ليس ذا دلالة تقتضي وجودهُ، أي:

/ ء ـــَ ل / ق ـــً / ض (ـــِـــِ) + ـــِـــِ ن ـــَ / ⟵ / ء ـــَ ل / ق ـــً / ض ـــِـــِ / ن ـــَ /. وهذا على واقع الحال، أمَّا على الأصل المفترض فنقول: إنَّ الأصلَ هو القاضيُ ثمَّ سقط المُصوِّت الإعرابي، فتحوَّلت الياء إلى مُصوِّتٍ طويل عن طريق

(1) يُنظَر: المنهج الصوتي: 129، وإشكالية الرسم: 12 (بحث).

(2) المنهج الصوتي: 130.

اتِّحادها بما يسبقها من مُصوِّتٍ مُجانسٍ في مقطعٍ واحد، عندها تلتقي بالقمَّة الجديدة، ويحدث الإسقاط، أي:



ب- جمع الاسم المقصور:

أمَّا عند جمع الاسم المقصور جمعَ مُذكّرٍ سالمًا فإنَّ ألِفَهُ تُحذَفُ لالتقائها ساكنةً مع واو الجمع أو يائه، قال سيبويه: ((هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع وبالنون والياء في الجرِّ والنصب، اعلم أنّكَ تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل الألف على حالها، وإنّما حُذِفت لأنَّه لا يلتقي ساكنان))[1].

فنقول في أعلى أعلون وأعلَين، وفي مصطفى مصطفَون ومصطفَين.

والدرس الصوتي الحديث لا يرى في ذلك حذفًا ولا ساكنين؛ لأنَّ الألفَ والياءَ والواوَ مُصوِّتاتٌ طويلةٌ[2]، فالذي حدث هنا أنَّ الاسمَ المقصورَ مختومٌ بمُصوِّتٍ طويل هو الألف يلتقي بمُصوِّت طويل هو علامة الجمع وهذا غيرُ مقبول البتَّة، لذا لجأ العربيُّ تخلُّصًا من هذا المُشكل إلى شطر المُصوِّت الطويل الثاني وهو واو الجمع أو ياؤهُ إلى مُكوِّنيه، ثمَّ حُذِفَ الجُزء الأوَّل من المُكوِّنين لالتقائه بمُصوِّتٍ قبله؛ لأنَّهما قمَّتان مقطعيَّتان، وأعاد التشكيل المقطعي، وبهذا نستطيع من تفسير تحوُّل واو الجمع ويائه من مُصوِّتٍ طويل إلى نصف مُصوِّتٍ

---

(1) الكتاب: 3/ 390، ويُنظَر: المقتضب: 1/ 260، والأصول: 2/ 442 .

(2) يُنظَر: علم اللغة العام – الأصوات: 82 .

احتكاكيٌّ، ولا يخفى الفرقُ بينهما مقطعيًّا وصوتيًّا، ففي نحو مصطفى مثلاً عند جمعها في حالة الرفع نقول مصطفون، أي:

: /مـَ ص/ طـَ/ فـً + ـُـُ ت ـَ/ ← /مـُ ص/طـَ/ فـً و/

و (ـُ) ن ـَ/.

ولكن هذا ينتهي بنا إلى تشكيل مقطعٍ مديدٍ في الدرج، والعربيَّةُ تكره المُصوِّتات الطويلة في المقاطع المُغلقة، شأنُها شأنُ اللغات الجزَريَّة الأخرى[1]، فقصر العربيُّ قمَّةَ هذا المقطع ليتحوَّلَ إلى مقطعٍ طويلٍ مغلقٍ وهو مقطعٌ سائغٌ في نسج العربيَّة المقطعي، أي:

/ مـُ ص/ طـَ/ فـً و/ ن ـَ/.

فـَ و ← / مـُ ص/ طـَ / فـَ و/ ن ـَ/.

وكذلك الأمر في حالتي النصب والجر، أي:

/مـُ ص/ طـَ/ فـً + ـِ ن ـَ/ ← / مـُ ص / طـَ / فـً ي/

ن ـَ / ي (ـِ) فـَ ي

← / مـُ ص / طـَ / فـَ ي / ن ـَ /.

ولكنَّ هذا على واقع الحال، أمَّا على الأصل المفترض فنقول: إنَّ الأصلَ في مصطفى مصطفيُ[2]:

/مـُ ص/ طـَ/ فـً/ (يـُ)، فسقط المُزدوج الصاعد ومُدَّ الصوتُ

بالمُصوِّت القصير قبله، فأصبح: / مـُ ص / طـَ / فـً/ وجرى عليه ما جرى سابقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا.

---

(1) يُنظَر: دروس في علم أصوات العربية/ 193، وفقه اللغات السامية: 43 .

(2) يُنظَر: حاشية الصبان: 4/ 114 .

عند النسب إلى الاسم المنقوص والاسم المقصور:

تلحق آخرَ الاسم ياءٌ مُشَدَّدةٌ مكسورٌ ما قبلها عند النسب، قال ابنُ الأنباري: ((إنْ قال قائلٌ: لِمَ زيدت الياءُ في النسب مكسورًا ما قبلها نحو "زيديّ وعمريّ وبغداديّ ومصريّ" ونحو ذلك؟ قيل:

أوّلاً: إنَّما كانت ياء تشبيهًا بياء الإضافة لأنَّ النسب في معنى الإضافة، ولذلك كان المُتقدِّمون من النحويِّينَ يُترجمونه بـ"باب الإضافة"، وكانت الياء مُشَدَّدةً لأنَّ النسبَ أبلغُ من الإضافة، فشَدَّدوا الياء ليدلّوا على هذا المعنى، وكانت مكسورًا ما قبلها توطئةً لها))[1]، وتمتزجُ هذه اللاحقة بالاسم، وقال الرضي: ((إنَّ علامةَ النَسَب ياءٌ مُشَدَّدةٌ في آخر الاسم المنسوب إليه يصيرُ بسببها الاسم المُركَّب منها ومن المنسوب إليه شيئًا واحدًا منسوبًا إلى المُجرَّد منها))[2]، ونظرًا إلى هذا الامتزاج فقد انتقل الإعرابُ إليها، فنقول: هذا رجلٌ بصريٌّ، ورأيتُ رجلاً بصريًّا، ومررتُ برجُلٍ بصريٍّ كما كانت التاءُ في المُؤنَّث، ((وإنَّما صارا بمنزلة الجُزء مما دخلا فيه من قبل أنَّ العلامةَ فيه من مُقوِّماته، فتنزَّلت العلامةُ في كلِّ واحدٍ منزلة أداة التعريف في الرجل والغلام، فكما أنَّ الألف واللامَ جُزءٌ ممَّا دخلتا فيه فكذلك ياء النسب وتاء التأنيث))[3]، فسِماتُ هذه الأداة - إذن- ثلاث: امتزاجها بالاسم، وانتقال مصوِّت الإعراب إليها وإحداثها معنًى جديدًا لم يكن موجودًا قبلها.

وهذه اللاحقة ذات أصلٍ واحدٍ في جميع اللغات الجزريَّة (السامية)[4]، أمَّا بنيتها المقطعيَّة فهي: ... ـــِ ي ي /، قال السيرافي: ((وياء الإضافة الأولى منها ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مكسورًا))[5].

---

(1) أسرار العربية: 369 .

(2) شرح الشافية: 2/ 13 .

(3) شرح المفصّل: 5/ 142 .

(4) يُنظَر: الفلسفة اللغوية: 157 .

(5) الكتاب: 3/ 335 (هامش رقم: 1) .

ويُرجِّحُ الدكتور عبد الصبور شاهين أنْ يكونَ أصلُها (أيّ) ولكنَّها على العكس من الأدوات الأخرى في العربيَّة التي تسبق ما تتعامل معه من الأسماء والأفعال لها وضعٌ خاص، تحوَّلت فيه همزةُ القطع إلى همزة وصل، سقطت عند اتِّصال الأداة بالاسم[1]، ولا ينشأُ عن إلحاقها بالاسم الصحيح الآخر أيَّةُ صعوبة، وهذا يشمل الاسم المنتهي بياء أو واو مسبوقتين بسكون نحو (ظَبْيَ وغَزْو) فهما يجريانِ مجرى الصحيح، فنقول: ظبييّ وغزويّ[2]، ولكن التغييرات تنشأ عند اتِّصالها ببعض الأسماء التي تفرضُ بنيتها هذه التغيّرات، وسيكون الكلامُ مُنصبًّا على ما تصوَّر فيه علماء العربيَّة القُدامى التقاء ساكنين، وهو:

أ- في الاسم المنقوص:

1- فإنْ كانت الياء ثالثةً ((أُبدِلَت من كسرته فتحة، فصارت ياؤهُ للفتحة قبلها ألفًا، ثمَّ أُبدِلَت من ألفِهِ واوًا... فنقول في الإضافة إلى عمٍ عمويّ وإلى شجٍ شجويّ))[3]، ونحنُ نقول: إنَّ الاسمَ المنقوص ينتهي بمصوِّتٍ طويل، يلتقي عند النسب بمُصوِّتٍ قصير، وهو محالٌ مقطعيًّا، إذ العربيَّة ((لم تعرف تتابع صوتي مدّ محضين، وهي إذا ظهر هذا الضرب من التتابع جنحت إلى إلغائه))[4].

لذا لجأ العربيُّ إلى شطر المُصوِّت الطويل إلى مُكوِّنيه ولكنَّه بُغية السهولة في النُطق لجأ إلى المُغايرة الصوتيَّة بقلب الكسرة فتحة، والياء الاحتكاكيَّة واوًا احتكاكيَّةً أيضًا، ففي الشجي مثلاً:

---

(1) يُنظَر: المنهج الصوتي: 112 .

(2) يُنظَر: الكتاب: 3/ 346 .

(3) اللمع: 320، ويُنظَر: شرح المفصل: 5/ 151، وشرح الأشموني: 3/ 728 .

(4) الأصوات اللغوية: 235 .

/ ء ـَ ش/ ش ـَ/ ج ـِ + ـِ ي ي/ ⟵ / ء ـَ ش/ ش ـَ/ ج ـَ ي/

ـِ ي ـَ و

/ + ـِ ي ي / ⟵ / ء ـَ ش/ ش ـَ/ ج ـَ/ و ـِ ي ي /.

2- إذا كانت الياءُ رابعةً، فالمُختارُ فيه حذفُ الياء، ويجوز الإقرارُ والبدل، فنقول في مُعطٍ معطيّ ومعطويّ، وفي قاضٍ قاضيّ وقاضويّ[1]، ونحن نقول: إنَّ التقاء مُصوِّتين يحدث عند النسب هنا، فاختار العربيُّ إسقاطَ المُصوِّت الأوَّل وإعادة التشكيل المقطعي، فنقول في القاضي: القاضيّ:

/ء ـَ ل/ ق ـَ/ ض ـِ + ـِ ي ي / ⟵ / ء ـَ ل/ ق ـَ / ض ـِ ي ي/.

أمَّا على الوجه الآخر فإنَّ المُصوِّتَ الطويلَ قد انشطر إلى مُكوِّنيه، ولكن بفعل عامل المُغايرة حُوِّلت الكسرةُ إلى فتحةٍ والياء إلى واو احتكاكيَّة تسهيلاً للنطق، أي:

ء ـَ ل/ ق ـَ/ ض ـِ + ـِ ي ي/ ⟵ / ء ـَ ل/ ق ـَ/ ض ـِ/ ي ـِ

ـِ ي ـَ و

ي ي / ⟵ / ء ـَ ل/ ق ـَ / ض ـَ/ و ـِ ي ي /.

3- فإنْ كانت الياء خامسةً فأكثر حُذِفَت مُطلقًا[2]، والعملُ فيه واضحٌ صوتيًا.

ب- في الاسم المقصور:

1- إذا كانت الألف ثالثة قُلِبَت واوًا مُطلقًا، فنقول في مثل العصا والفتى: العصويّ والفتويّ، ((كأنَّهم أرادوا تحريك الألف لالتقاء الساكنين؛ سكون الألف والياء الأولى من يائي النسب، ولم يمكن تحريك الألف، فقبلوها إلى حرفٍ يمكن فيه من الحركة فكان الواو، ولم

(1) يُنظَر: اللمع: 321، وارتشاف الضرب: 1/ 280- 281 .

(2) يُنظَر: شرح الشافية، للرضي: 2/ 45، وشرح الأشموني: 3/ 727 .

يقبلوها ياءً كراهية اجتماع ثلاث ياءات وكسرة))[1]، وقد تقدَّم الكلام على هذا وعلاجه في الفصل السابق.

2- وإذا كانت الألفُ رابعةً فإنَّها لا تخلو من أنْ تكونَ للتأنيث أو للإلحاق أو مُنقلبةً عن واو أو ياء، فإنْ كانت للتأنيث أو للإلحاق وكانت الكلمة مُتحرِّكة الحرف الثاني حُذِفَت؛ ((لأنَّ الألف ساكنةٌ والياء الأولى من يائي النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان))[2]، فنقول في جمزى مثلاً جمزيّ، أمَّا إذا كانت ساكنةَ الحرف الثاني والألف للتأنيث، ((ففيها ثلاثة أقاويل: أجودُها وأحقُّها بالاختيار وأكثرها وأصحّها وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف، فنقول في النسب إلى حُبْلى حُبْليّ وإلى دُنْيا دُنْييّ، وكذلك بُشْرى وسَكْرى ودِفْلى وما أشبه ذلك، يجوزُ أنْ تحلقَ واو زائدة: لأنَّك إذا فعلت ذلك فإنَّما تُخرجه إلى علامة التأنيث اللازمة له، وذلك قولك: دُنياويّ ودِفْلاويّ حتَّى يصيرَ بمنزلة حمراويّ وصحراويّ، فهذا مذهب، وليس على الحدِّ ولكنَّك وكّدته لتحقُّقِ منهاج التأنيث، والقول الثالث أنْ تقلبَ الألف واوًا، لأنَّ الألفَ رابعةٌ فصارت في الوزن بمنزلةِ ما الألف من أصله، تقول: حُبْلويّ ودِفْلويّ))[3].

أمَّا إذا كانت الألفُ منقلبةً عن واو أو ياء أو للإلحاق نحو: ملهى ومرمى وأرطى فيجوز فيه قلب الألف واوًا، فنقول: مَلْهويّ ومَرْمَويّ وأرْطَويّ، ويجوزُ فيه الحذف، فنقول مَلْهيّ ومَرْميّ وأَرْطيّ[4].

---

(1) شرح الملوكي: 259، ويُنظَر: المقتضب: 3/ 136، وشرح الشافية للرضي: 2/ 38، وشرح الشافية للجاربردي: 1/ 109 .

(2) أسرار العربية: 374 .

(3) المقتضب: 3/ 147، وينظر أيضًا: الكتاب: 3/ 352، وشرح الأشموني: 3/ 726 .

(4) يُنظَر: الكتاب: 3/ 352، والمقتضب: 3/ 147- 148، والصرف: 333- 334 .

إنَ دخولَ هذه اللاحقة على الاسم المقصور يعني التقاء مصوِّتين وهو ما لم تسمح به العربيَّة، فكأنَّهم نظروا إلى بنية الاسم الرباعي، فإنْ كانَ مُتحرّك الثاني زادت مقاطعُ الاسم أكثرَ ممَّا كانَ ثانيه ساكنًا، فجَمَزَى ثلاثةُ مقاطع، أمَّا حُبْلى فمقطعان، وهذا يعني زيادةً في طول الكلمة ومن ثمَّ زيادة في ثقلها، قال ابنُ الأنباري: ((فإنْ قيلَ فلِمَ لزِمَ الحذف ما كانَ على أربعة أحرف نحو قولهم في النسب إلى "بَشَكى بَشَكيّ"، وإلى "جَمَزى جَمَزيّ"؟ قيل: لأنَّه لمَّا توالت فيه ثلاث حركات متوالية تنزل منزلة ما كانَ على خمسة أحرف، لأنَّ الحركة قد تنزل منزلة الحرف، ألا ترى أنَّ من يجوزُ أنْ يصرفَ "هند" لا يجوز أن يصرفَ "سعدى" كما لا يجوز أنْ يصرفَ "زينب" لأنَّ الحركةَ ألحقتهُ بما كانَ على أربعة أحرف، فكذلك ههنا ألحقته الفتحة بما كانَ على خمسة أحرف))[1].

وقال الجاربردي: ((لأنَّ حركة الحرف الثاني بمنزلة حرفٍ آخر))[2]، ومن هنا فإنَّ خِفَّة الكلمة ساكنة الثاني جعلتهم يتصرّفون بحُرِّية في النسب إليها، فجاء بثلاثة أوجه ففي حُبْلى مثلاً نقول: حُبْليّ بإسقاط المُصوِّت الأوَّل وهو الراجحُ عندهم[3].

/ ح ــُ ب / ل ــَ + ــِ ي ي / ⟵ / ح ــُ ب / ل ــِ ي ي /.

كما نقول أيضًا حبلويّ:

/ ح ــُ ب / ل ــَ + ــِ ي ي / ⟵ / ح ــُ ب / ل ــَ / و ــِ ي ي /،

و ــَ

إذ شُطِر المُصوِّت الطويل إلى مُكوِّنيه، ولكن العربيَّ اختار الواو نصف المصوِّت من باب المُغايرة والتيسير في النُطق، إذ لو أبقى المُكوّن الثاني ياء لاجتمعت الأمثال.

(1) أسرار العربية: 376 .

(2) شرح الشافية: 1/ 110 .

(3) يُنظَر: المنهج الصوتي: 161 .

وقال أيضًا حُبْلاويّ مُجتلبتين واوًا نصف مصوّتة تفصل بين المصوِّتين، أي:

/ ح ـُ ب/ ل ـَ + ـِ ي ي/ ← / ح ـُ ب / ل ـَ + و ـِ ي ي / ←

ح ـُ ب / ل ـَ / و ـِ ي ي /.

ولكن الكلمة إذا كانت متحرِّكة الحرف الثاني، وفيها تزداد مقاطعها، حتَّمت عليهم إسقاطَ الألف طلبًا للخِفَّة، وكأنَّ كثرةَ الحركات عُوِّضَتْ عنه، ففي مثل جَمَزى مثلاً قالوا: جمزيّ:

/ ج ـَ / م ـَ / ز ـَ + ـِ ي ي / ← / ج ـَ / م ـَ / ز ـِ ي ي /.

3- وإنْ كانت الألف خامسةً فأكثر حُذِفَت، نظرًا إلى استطالة الصيغة[1]، فقالوا في مصطفى مصطفيّ ومستدعى مُستدعيّ، قال ابنُ يعيش: ((وإنَّما وجبَ الحذفُ لأنَّ الألفَ ساكنةٌ والياءُ الأولى من يائي النسب ساكنة أيضًا، وقد طال الاسمُ وكثُرَت حروفُهُ فوجب باجتماع ذلك الحذف))[2]، والعملُ فيه واضحٌ مقطعيًّا.

(1) يُنظَر: أسرار العربية: 374، وشرح الشافية، للرضي: 2/ 39، وشرح الأشموني: 3/ 727، وظاهرة الحذف: 63 .

(2) شرح المفصّل: 5/ 150 .

الخاتمة

الخاتمة

خلص البحثُ إلى جُملةٍ من النتائج أستطيعُ إيجازَ أهمِّها بما يأتي:

- إنَّ للسكون في العربيَّة وظيفةً مُهِمَّةً داخل بنية المفردة، فهي التي تُيسِّرُ النُطقَ؛ لأنَّ توالي الأحرف المُتحرِّكة قد يُؤدِّي إلى الثقل، وقد تتجاوزُ وظيفتها ذلك إلى المعاني ولكنَّها ليست صويتةً لانعدام تحقُّقِها النُطقي.
- يتخلَّص العربي من التقاء الساكنين لما فيه من تجشُّمٍ وثقلٍ وتكلُّفٍ قد يصلُ إلى حدِّ الاستحالة في النُطق، وهذا كلُّهُ يعودُ إلى تحقُّقِ صورٍ مقطعيَّةٍ لا تستسيغها العربيَّة في نسجها المقطعي، وهذه الصور تنحصر في ثلاثة أنواع من المقاطع وهي: المقطع المديد والمقطع المزيد والمقطع المتماد.
- بلغت المواضع التي يُغتَفرُ فيها التقاءُ الساكنين ثمانيةَ مواضع على وفق ضابط علماء العربيَّة للساكن.
- إنَّ الألِفَ والواوَ والياءَ المدِّيتين ليست بحروف ولا ساكنة، بل هي مُصوِّتات طويلة، فلا يمكن أَنْ تكونَ مسبوقةً بحركةٍ من جنسها مُطلقًا، وقد ثبتَ هذا مقطعيًّا وصوتيًّا.
- إنَّ المواضع التي يلتقي فيها الساكنان هي التي يتجاورُ فيها صامتان وقفًا، وثلاثة صوامت درجًا.
- إنَّ الصوتَ المُشَدَّدَ في الوقف صوتٌ واحد، ولكنَّه منبورٌ نبرَ تضعيف.

- لمّا كانت القراءةُ القُرآنيَّة محكومةً بضبط الرواية ودقّتها فإنَّ القراءات التي وردَ فيها التقاءُ الساكنين لا يمكن ردُّها كما فعل جمهورُ النُحاة لخُروجها عن قانونهم اللغوي؛ لأنَّ رواتها علماءٌ ونحويُّون نقلوها تواترًا.
- إنَّ التخلُّصَ من التقاء الساكنين بالتحريك ما هو إلاَّ انقسامٌ لمقطعٍ يرِدُ في صورةٍ يرفضُها النسج المقطع للغة العربيَّة باجتلاب قمَّةٍ يغلبُ فيها أنْ تكونَ كسرةً، شاعت هذه الكسرةُ نطقيًّا ممَّا جعل علماءَ العربيَّة يؤصِّلونها في التحريك.
- إنَّ الإتباع الحركي ما هو إلاَّ صورةٌ من صور التجانس والانسجام الصوتي الذي تؤثرُهُ مقاطع العربيَّة نُزوعًا نحو التيسير والسهولة في النُطق ومن ثمَّ الاقتصاد في المجهود.
- إنَّ الوقفَ بنقل الحركة أو الإتباع ما هو إلاَّ تخلُّصٌ من مقطعٍ مزيد يرفضهُ بعض العرب حتَّى في الوقف، ممَّا يعني انقسامَ هذا المقطع إلى مقطعين شائعين كثيرًا في العربيَّة هما: القصير والطويل المُغلق.
- تعدَّدت مظاهرُ التحريك عند العرب القُدامى، وقد عرضتُ معظمَها مُعالجةً في ضوء ما توصَّلَ إليه الدرس الصوتي الحديث.
- تقوم فكرةُ التخلُّص من التقاء الساكنين بالحذف على أصلٍ لُغويٍّ قديم اعتدَّ به العرب القُدامى، وهو حرفيَّةُ أصوات المدِّ وسكونها – وقد تقدَّم خطلُها- لذا فإنَّ ما تصوَّروهُ حذفًا ما هو إلاَّ تقصيرٌ لقِمَّةٍ طويلة إلى منتصفها، وقد عرضتُ صورَ هذا الحذف ومظاهره مُعالجةً على وفق الدراسة الصوتيَّة الحديثة، ومُفسَّرةً تفسيرًا يمكن أنْ يكونَ أيسرَ من علاج القُدامى وأوضح.

- وقد يتمثَّلُ الحذفُ أيضًا في إسقاط قاعدة مقطعٍ غير سائغٍ في الدرج، كالذي نجدُهُ في حذف التنوين والنون من (لدن ولكن ومن).

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أ- الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم.

- أبحاث في اللغة العربيَّة، الدكتور داود عبده، مطابع دار القلم، بيروت- لبنان، 1973م.

- أبحاث الندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها، إعداد وتحرير وتقديم محمد حسن باكلا، مطابع جامعة الرياض، الرياض، 1400هـ/ 1980م.

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، الدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة، بغداد، 1385هـ/ 1965م.

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ)، الطبعة الثالثة، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1370هـ/ 1951م.

- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/ 1987م.

- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937م.

- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (745هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النمَّاس، الطبعة الأولى، مطبعة النسر الذهبي، 1404هـ/ 1984م.

- أسرار العربيَّة، أبو البركات كمال الدين الأنباري (577هـ)، عني بتصحيحه محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1377هـ/ 1957م.
- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس- كلية التربية، 1972م.
- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، الطبعة الثانية، مطبعة دائرة المعارف العثمانيَّة، حيدر آباد الدكن، 1359هـ.
- أصوات العربية بين التحوّل والثبات، الدكتور حسام سعيد النعيمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- أصوات اللغة، الدكتور عبد الرحمن أيوب، الطبعة الأولى، مطبعة دار التأليف: 1963م.
- الأصوات اللغويَّة، الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الرابعة، ملتزمة الطبع والنشر، مكتبة الانجلو المصريَّة، القاهرة، 1971م.
- الأصول، دراسة ابيستمولوجيَّة للفكر اللغوي عند العرب، الدكتور تمَّام حسَّان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السرَّاج (316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1393هـ/ 1973م.
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الدكتور نايف خرما، عالم المعرفة، الكويت، 1978م.

- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمَّد النحّاس (338هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ/ 1977م.

- الألسنية العربيَّة، الدكتور ريمون طحّان، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1972م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مطبعة حجازي، القاهرة، 1953م.

- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1966م.

- الإيضاح في شرح المفصَّل، ابن الحاجب النحوي (646هـ)، تحقيق الدكتور موسى بنّاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجّاجي (337هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الرابعة، دار النفائس، 1402هـ/ 1982م.

- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضيَّة التأثير والتأثُّر، الدكتور أحمد مختار عمر، الطبعة الثانية، مطبعة أطلس، القاهرة، 1396هـ/ 1976م.

- البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، الدكتور أحمد مختار عمر، دار الثقافة، بيروت، 1972م.

- البحر المحيط، أبو حيَّان الأندلسي، مطبعة السعادة بمصر، 1328هـ، طبعة بالأوفسيت، بيروت، نشر مطابع النصر الحديثة في الرياض.
- بحوث ومقالات في اللغة، الدكتور رمضان عبد التوّاب، الطبعة الثانية، مطبعة المدني، 1408هـ/ 1988م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (794هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربيَّة، القاهرة، 1376هـ/ 1957م.
- البنية الصوتيَّة للكلمة العربيَّة، الدكتور عبد القادر جديدي، المطابع الموحّدة، تونس، 1986م.
- تاريخ اللغات السامية، الدكتور إسرائيل ولفنسون، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت، 1980م.
- التحديد في الإتقان والتجويد، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (444هـ)، تحقيق الدكتور غانم قدّوري حمد، الطبعة الأولى، مطبعة الخلود، 1407هـ/ 1988م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك (672هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1387هـ/ 1967م.
- التشكيل الصوتي في اللغة العربيَّة، فونولوجيا العربية، الدكتور سلمان حسن العاني، ترجمة ياسر الملاّح، مراجعة الدكتور محمد محمود غالي، الطبعة الأولى، مطابع دار الميلاد، النادي الثقافي، جدّة، المملكة العربية السعودية، 1403هـ/ 1983م.

- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الدكتور الطيّب البكّوش، الطبعة الثانية، المطبعة العربيّة، تونس، 1987م.
- التطبيق الصرفي، الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1401هـ/ 1981م.
- التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1401هـ- 1981م.
- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض.
- التطوّر النحوي للغة العربيّة، برجستراسر، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي بالرياض، 1402هـ/ 1982م.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدكتور عبد السلام المسدي، الطبعة الثانية، الدار العربية للكتاب، 1986م.
- التكملة، أبو علي الفارسي (377هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، طبع بمطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استانبول 1930م، أعادت طبعه بالأوفسيت مكتبة المثنّى، بغداد.

- حاشية ابن جماعة بهامش شرح الشافية للجاربردي، ابن جماعة (816هـ)، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت.

- حاشية شرح القطر في علم النحو، محمد أفندي الآلوسي، طبع في مطبعة جرجي حبيب حنانيا في القدس الشريف 1320هـ.

- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، محمد بن علي الصبّان (1205هـ)، دار إحياء الكتب العربيَّة، عيسى البابي الحلبي.

- حاشية يس العليمي بهامش شرح التصريح للأزهري، الشيخ يس بن زين الدين العليمي، الطبعة الأولى، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، 1374هـ/ 1954م.

- الحُجَّة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، الهيأة المصريَّة للكتاب، 1983م.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (293هـ)، تحقيق محمد علي النجّار، الطبعة الرابعة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990م.

- الدراسات الصوتيَّة عند علماء التجويد، الدكتور غانم قدوري الحمد، الطبعة الأولى، مطبعة الخلود، بغداد، 1406هـ/ 1986م.

- دراسات في علم أصوات العربية، الدكتور داود عبده، نشر وتوزيع مؤسسة الصباح.

- دراسات في علم اللغة، الدكتورة فاطمة محمد محجوب، المطبعة العربيَّة الحديثة، الناشر دار النهضة العربيَّة.

- دراسات في علم اللغة، الدكتور كمال محمّد بشر، دار المعارف بمصر، 1969م.

- دراسات في اللغة، الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1991م.

- دراسات في اللغة والنحو، الدكتور عدنان محمّد سلمان، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمّد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة بمصر، 1972م.

- الدراسات اللهجيَّة والصوتيَّة عند ابن جني، الدكتور حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980م.

- دراسة السمع والكلام، الدكتور سعد مصلوح، مطبعة دار التأليف، القاهرة، 1400هـ/ 1980م.

- دراسة الصوت اللغوي، الدكتور أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1396هـ/ 1976م.

- دروس في علم أصوات العربيَّة، جان كانتينو، نقله إلى العربيَّة صالح القرمادي، نشريَّات مركز الدراسات والبحوث الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، طبع أوفسيت الشركة التونسية لفنون الرسم، 1966م.

- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمه وقدَّم له وعلّق عليه الدكتور كمال محمّد بشر، الطبعة الثالثة، المطبعة العثمانيَّة، 1972م.

- الرد على النُحاة، ابن مضاء القرطبي (592هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، مطابع لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1366هـ/ 1947م.

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات، الطبعة الثانية، دار عمّان- الأردن، 1404هـ/ 1984م.

- السبعة في القراءات، ابن مجاهد البغدادي (324هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1972م.

- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقّا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1374هـ/ 1954م.

- شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، عبد الله بن عقيل (769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشر، مطبعة السعادة بمصر، 1964م.

- شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، علي بن محمّد الأشموني (929هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمصر، 1375هـ/ 1955م.

- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (905هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة الاستقامة، القاهرة 1374هـ/ 1954م.

- شرح الحدود النحويَّة، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (972هـ)، تحقيق الدكتور زكي فهمي الآلوسي، طبع بمطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي (688هـ)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة حجازي، القاهرة، 1939م.

- شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، أبو نصر الفارابي (339هـ)، نشره ولهلم كوتش اليسوعي وستانلي مارو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكيَّة، بيروت، 1960م.

- شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان.

- شرح مختصر التصريف العربي في فن الصرف، مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، الكويت، 1983م.

- شرح المراح في التصريف، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (855هـ)، تحقيق الدكتور عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد.

- شرح المفصّل، موفّق الدين بن يعيش النحوي (643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية.

- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش النحوي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مطابع المكتبة العربيَّة، حلب، 1393هـ/ 1973م.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (770هـ)، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة، بيروت.

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، أحمد بن فارس (395هـ)، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت 1382هـ/ 1963م.

- الصرف، الدكتور حاتم صالح الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1991م.

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، محمود شكري الآلوسي، مكتبة دار البيان، بغداد ودار صعب، بيروت.

- ظاهرة التنوين في اللغة العربية، الدكتور عوض المرسي جباوي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1403هـ/ 1982م.

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعيَّة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1982م.

- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، الدكتور هنري فليش، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت، 1983م.

- علم الأصوات، برتيل مالبرج، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين، مطبعة التقدّم، القاهرة، 1985م.

- علم الأصوات العام – أصوات اللغة العربيَّة، بسام بركة، مركز الإنماء القومي.

- علم اللغة، د. محمود السعران، دار المعارف بمصر، 1962م.

- علم اللغة بين التراث والمعاصرة، الدكتور عاطف مدكور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دار التوفيق النموذجيَّة للطباعة والجمع الآلي، القاهرة، 1987م.

- علم اللغة بين القديم والحديث، الدكتور عبد الغفار حامد هلال، الطبعة الثانية، مطبعة الجيلاوي، مصر، 1406هـ/ 1986م.

- علم اللغة العام، الدكتور توفيق محمّد شاهين، الطبعة الأولى، دار التضامن للطباعة، القاهرة، 1980م.

- علم اللغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988م.

- علم اللغة العام – الأصوات، الدكتور كمال محمد بشر، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر، 1975م.

- علم اللغة العربيَّة – مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، الدكتور محمود فهمي حجازي، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت.

- علم اللغة المبرمج – الأصوات والنظام الصوتي مُطبَّقًا على اللغة العربيَّة، الدكتور كمال إبراهيم بدري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1982م.

- علم اللغة وفقه اللغة، الدكتور عبد العزيز مطر، دار قطري بن الفجاءة، قطر، 1405هـ/ 1085م.
- عمدة الصرف، كمال إبراهيم، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، 1957م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، 1982م.
- فصول في فقه العربيَّة، الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1404هـ/ 1983م.
- الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1386هـ/ 1966م.
- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1397هـ/ 1977م.
- فقه اللغة، الدكتور علي عبد الواحد وافي، الطبعة الثالثة، مطبعة لجنة البيان العربي، 1369هـ/ 1950م.
- فقه اللغة المقارن، الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1978م.
- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، الطبعة الثالثة، دار الفكر، 1968م.

- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربيَّة، جرجي زيدان، راجعها الدكتور مراد كامل، دار الهلال.
- في الأصوات اللغوية – دراسة في أصوات المدّ العربية، الدكتور غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، 1984م.
- في أصول اللغة والنحو، الدكتور فؤاد حنّا ترزي، طبع في مطبعة دار الكتب، بيروت، 1969م.
- في البحث الصوتي عند العرب، الدكتور خليل إبراهيم العطيَّة، دار الحريَّة للطباعة، بغداد، 1983م.
- في علم اللغة العام، الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، 1400هـ/ 1980م.
- في اللهجات العربيَّة، الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الرابعة، ملتزمة الطبع مكتبة الانجلو المصريَّة، القاهرة، 1973م.
- القافية والأصوات اللغويَّة، الدكتور محمّد عوني عبد الرؤوف، مطبعة الكيلاني، مصر، 1977م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1966م.
- القراءات واللهجات، عبد الوهاب حمّودة، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، مصر، 1368هـ/ 1948م.
- قضايا أساسيَّة في علم اللسانيات الحديث، الدكتور مازن الوعر، الطبعة الأولى، مطبعة العجلوني، دمشق، 1988م.

- قواعد التجويد والإلقاء الصوتي، جلال الحنفي، دار الحريَّة للطباعة، 1987م.

- الكامل في اللغة والأدب، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، مكتبة المعارف، بيروت.

- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1402هـ/ 1982م.

- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، دار الفكر، بيروت.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، 1394هـ/ 1974م.

- الكلام إنتاجه وتحليله، الدكتور عبد الرحمن أيوب، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة الكويت، 1404هـ/ 1984م.

- كلام العرب – من قضايا اللغة العربية، الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، 1967م.

- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (711هـ)، دار صادر، بيروت، 1374هـ/ 1955م.

- اللسانيات العامة واللسانيات العربيَّة، الدكتور عبد العزيز حليلي، الطبعة الأولى، منشورات دراسات سال- الدار البيضاء، 1991م.

- اللغـة، فنـدريس، تعريـب عبـد الحميـد الـدواخلي ومحمّـد القصـاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمّام حسّان، الطبعة الثانية، الهيأة المصريَّة العامّة للكتاب، 1979م.
- اللمع في العربيَّة، ابن جني، تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد.
- اللهجات العربية في التراث، الدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1398هـ/ 1978م.
- اللهجات العربية في الدراسات القرآنية، الدكتور عبده الراجحي، دار المعارف بمصر، 1969م.
- لهجة تميم وأثرها في العربية المُوحَّدة، غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978م.
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط تحتوي على متن الشافية وشرحها، أحمد بن الحسن الجاربردي (746هـ)، عالم الكتب، بيروت.
- محاضرات في اللغة، الدكتور عبد الرحمن أيوب، مطبعة المعارف، بغداد، 1966م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجّار والدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة، 1386هـ.

- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، الطبعة الأولى، مكتبة دار الشرق، سوريا، 1392هـ/ 1972م.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه (370هـ)، عني بنشره برجستراسر، المطبعة الرحمانيَّة بمصر، 1934م.

- المدخل إلى علم اللغة، الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1405هـ/ 1985م.

- المدخل إلى علم اللغة، الدكتور محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجّاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيَّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- المساعد على تسهيل الفوائد، أبو عبد الله بن مالك، تحقيق الدكتور محمّد كامل بركات، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، 1405هـ/ 1984م.

- مستقبل اللغة العربية المشتركة، الدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة، 1960م.

- معاني القرآن، أبو زكريًّا يحيى بن زياد الفرّاء (207هـ)، تحقيق محمد علي النجّار وأحمد يوسف نجاتي، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ/ 1983م.

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (311هـ)، تحقيق عبد الجليل شلبي، الجزء الأوَّل والثاني من منشورات المكتبة العصرية، بيروت، والأجزاء الثلاثة الأخيرة من منشورات عالم الكتب، بيروت، 1408هـ/ 1988م.
- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1989م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، مطابع الشعب، 1378هـ.
- المقتضب، أبو العبّاس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقرب، ابن عصفور الإشبيلي (669هـ)، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، 1392هـ/ 1972م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية، دار القلم، حلب، 1393هـ/ 1973م.
- مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمّام حسّان، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1955م.
- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الرابعة، مكتبة الانجلو المصريَّة، القاهرة، 1972م.

- المنصف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1954م.

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني (684هـ)، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، تونس، 1966م.

- المنهج الصوتي للبنية العربية، الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، 1400هـ/ 1980م.

- موسيقى الشعر، الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الرابعة، دار القلم، بيروت، لبنان، 1972م.

- الموسيقى الكبير، أبو نصر الفارابي، تحقيق غطّاس عبد الملك خشبة، دار الكتاب العربي، القاهرة.

- النحو الوافي، عبّاس حسن، الطبعة الخامسة، دار المعارف بمصر، 1975م.

- النحو والنُحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة بمصر.

- النشر في القراءات العشر، أبو الخير ابن الجزري (833هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400هـ/ 1980م.

- الواضح في علم الصرف، الدكتور محمد خير الحلواني، الطبعة الرابعة، دار المأمون للتراث، 1407هـ/ 1987م.

- الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، مكتبة الشهباء، حلب، 1389هـ.

ب- الرسائل الجامعية:

- المنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية، مي فاضل جاسم محمد الجبوري، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1994م.

- الوحدات غير المقطعيَّة في اللغة العربيَّة، ندى صالح يوسف صايل، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1996م.

ج- البحوث والمجلاّت:

- اتِّصال الفعل بضمائر الرفع – دراسة صوتيَّة صرفيَّة، الدكتور حسام سعيد النعيمي، (بحث مخطوط).

- أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربيَّة، يحيى القاسم، مجلّة أبحاث اليرموك، المجلّد 11، العدد الثاني، سنة 1414هـ/ 1993م.

- إشكالية الرسم في ضوء الدرس الصوتي الحديث، الدكتور حسام سعيد النعيمي، (بحث مخطوط).

- اقتراح زيادة موضع على المواضع الثلاثة التي يُغتفر فيها التقاء الساكنين، أحمد حسن الزيّات، مجلة مجمع اللغة العربيَّة، القاهرة، العدد (8)، سنة 1955م.

- التفكير الصوتي عند العرب، الدكتور هنري فليش، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين، مجلّة مجمع اللغة العربيَّة، القاهرة، الجُزء 23، سنة 1968م.

- جوانب من الدرس الصوتي عند الفارابي الفيلسوف، الدكتور حسام سعيد النعيمي، (بحث مخطوط).

- الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النُطقيَّة، الدكتور سمير شريف ستيتيَّة، مجلة البلقاء، المجلّد الثاني، العدد الأوَّل، سنة 1413هـ/ 1992م.

- الحركات العربية بين القُدامى والمُحدثين، صبيح حمود الشاتي، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، العدد الثاني، 1980م.

- في تعليم صوتيات العربية، الدكتور عبد الله ربيع محمد، ضمن أبحاث الندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها، الرياض، 1980م.

- قضايا صوتيَّة في النحو العربي، الدكتور طارق عبد عون الجنابي، مجلّة المجمع العلمي العراقي، المجلّد 38، سنة 1987م.

- القواعد اللغويَّة وسُنَّة التطوّر، الدكتور داود عبده، مجلّة اللسان العربي، الجزء الأوَّل، المجلّد 17، سنة 1979م.

- كراهة توالي الأمثال في أبنية العربيَّة، الدكتور رمضان عبد التواب، مجلة المجمع العلمي العراقي، المُجلّد 18، سنة 1969م.

- ما ذكره الكوفيُّون من الإدغام، صبيح حمود الشاتي، مجلّة المورد، المُجلّد 12، العدد الثاني، سنة 1403هـ/ 1983م.
- مُحاضرات أستاذنا الدكتور حسام سعيد النعيمي على طلبة الماجستير للعام الدراسي 1992- 1993م.
- محاولة ألسنية في الإعلال، الدكتور أحمد الحمو، مجلّة عالم الفكر، المُجلّد 20، العدد الثالث، سنة 1989م.
- مستقبل الكتاب العربيَّة في ضوء معركة الحروف العربية والحروف اللاتينية، إحسان محمد جعفر، مجلة اللسان العربي، المُجلّد 17، الجُزء الأوّل، سنة 1979م.
- المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجيَّة، الدكتور أحمد مختار عمر، مجلّة عالم الفكر، المُجلَّد 20، العدد الثالث، سنة 1989م.
- المُصوِّتات عند علماء العربيَّة، غانم قدوري حمد، مجلة كلية الشريعة، جامعة بغداد، العدد الخامس، سنة 1399هـ/ 1979م.
- المقطع الصوتي عند الفلاسفة واللغويِّين، الدكتور حسام سعيد النعيمي، (بحث مخطوط).
- المقطعيَّة في اللغة العربيَّة، إسحاق موسى الحسيني، مجلّة مجمع اللغة العربيَّة، القاهرة، العدد 15، سنة 1962م.
- النحو المنطقي، الدكتور صفاء خلوصي، مجلّة الأُستاذ، المُجلَّد 13، بعددين الأول والثاني، سنة 1965- 1966م.

□



التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي

9789957762902

الرضوان
للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية
عمان - الاردن - العبدلي - شارع الملك حسين
قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118
هاتف: 4616436 6 962+ فاكس: 4616435 6 962+
ص. ب. :926414 عمان 11190 الأردن
E-Mail: GM@REDWANPUBLISHERS.COM
GM.REDWAN@YAHOO.COM
WWW.REDWANPUBLISHERS.COM